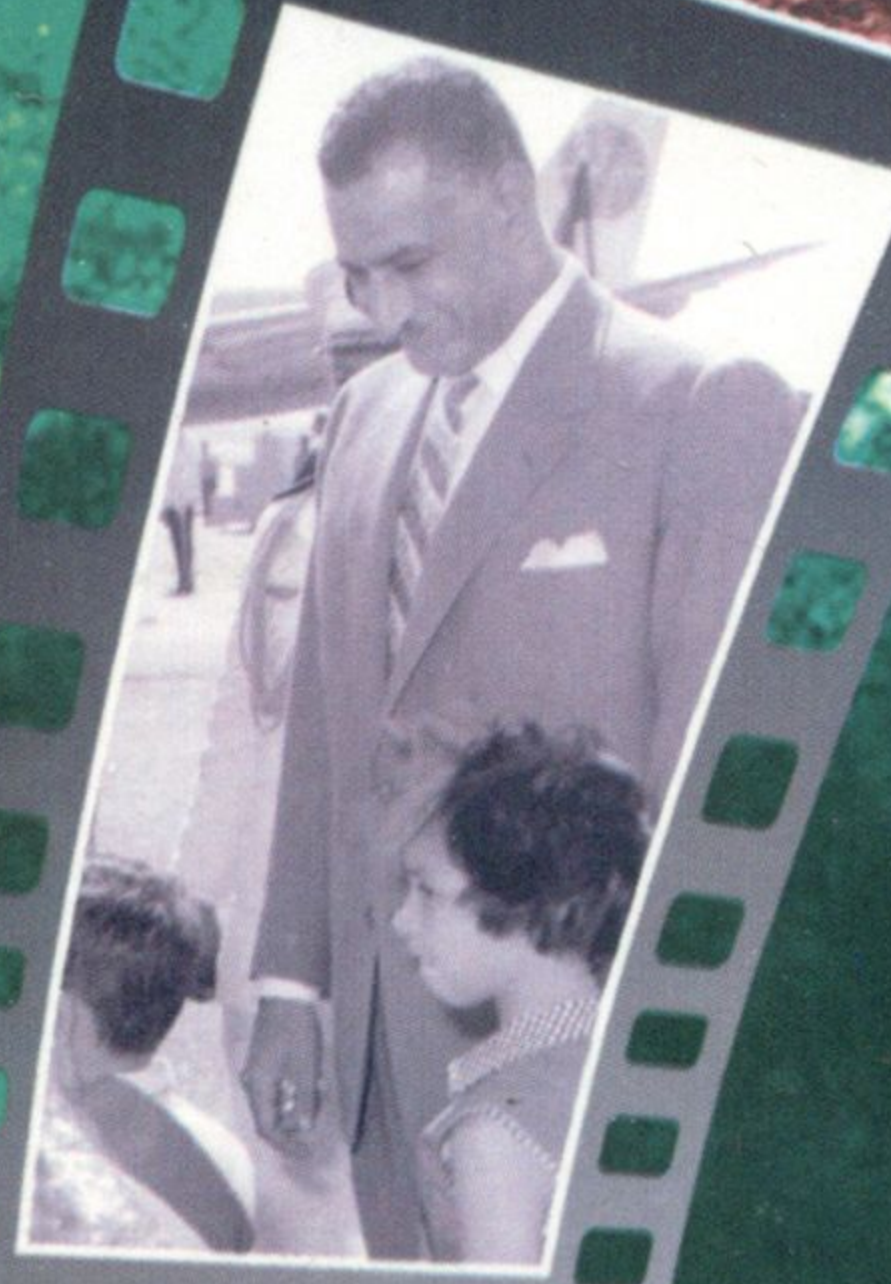
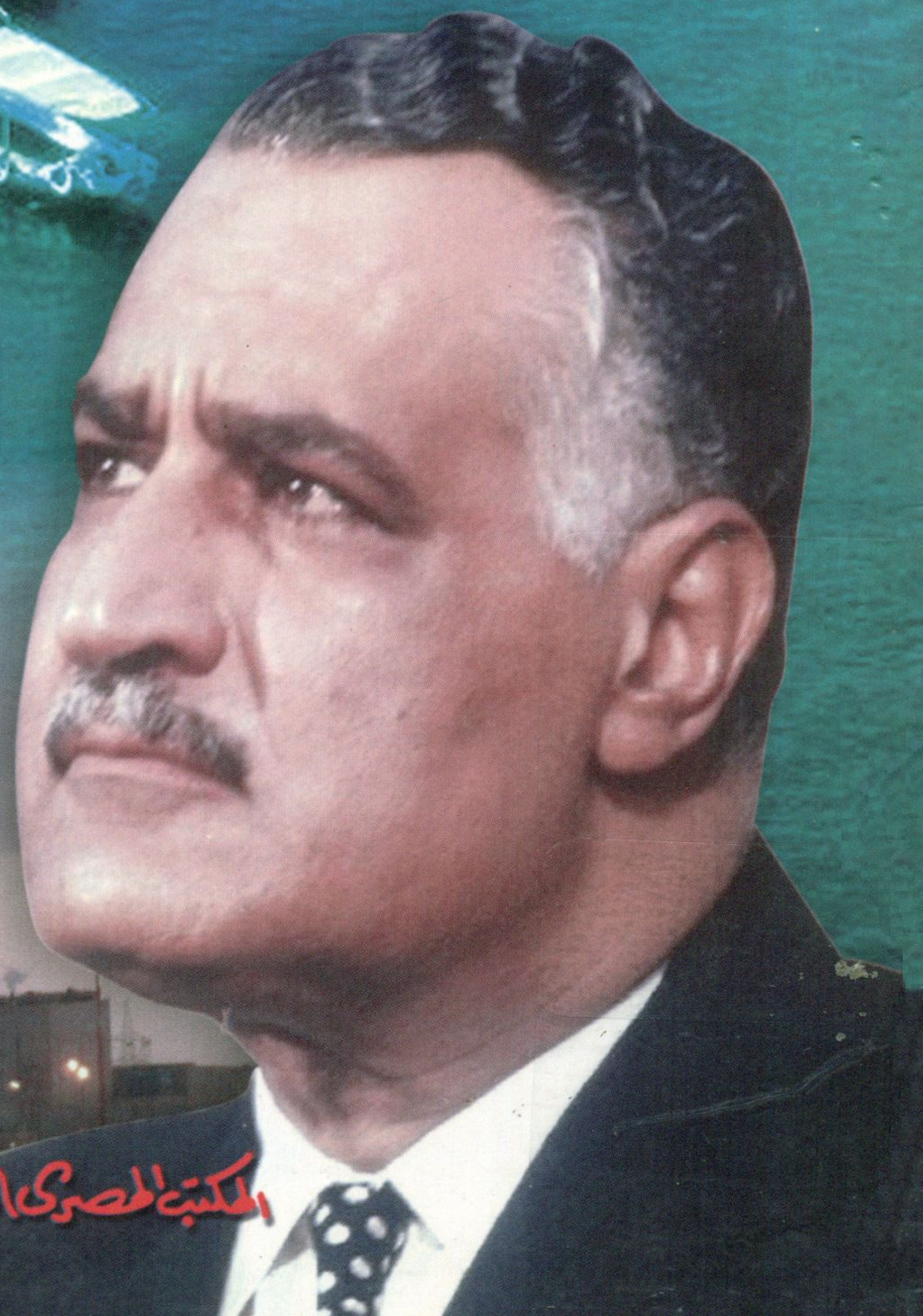


سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الثالث



المكتبة المصرية الحديث

سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الثالث

المكتبة المصرية الحديثة

www.almaktabalmasry.com

الطبعة الثانية ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف، شهادة سامي .

سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر / شهادة سامي شرف . - القاهرة :

المكتب المصري الحديث، ٢٠١٤ مج ٣ ؛ ٢٤ سم

تدمك ٥ ٢٦٣ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- شرف، شهادة سامي - المذكرات

٢- جمال عبد الناصر، جمال عبد الناصر بن حسين بن خليل بن سلطان،

١٩٧٠-١٩١٨

٣- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)

(١٩٧٠

٩٢٠

أ- العنوان

رقم الايداع ٢٣٤١٦ / ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤ / ١٢ / ٢

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدمًا

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

Email: may642003@gmail.com

ت : ٢٣٩٣٤١٢٧

ت : ٤٨٤٦٦٠٢

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء

الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية

مقدمة الكتاب الثالث

بعد صدور الكتاب الأول والثاني وهذا هو الثالث لاستكمال شهادتي على زمن أقل ما يوصف به أنه زمن الإرادة الحرة المستقلة ، زمن الحلم والأمل ؛ زمن كان يعرف قدر مصر ، ويؤمن بأنها أم الدنيا يحفظ لها مكانتها الإقليمية والدولية .. أردت في هذا الجزء من شهادتي ، ومن خلال ردود الأفعال على ما سبق نشره أن ألقى الضوء على عدد من القضايا التي تار بشأنها جدل كبير .. ألقى كل من هبّ ودبّ بدلوه فيه ، وكأنه شاهد عيان قريب من صنع الأحداث ، أو مشارك فيها ، وهو في واقع الأمر لا هذا ولا ذاك .. وظللت فترة طويلة أحاول أن أنأى بنفسى عن ذلك الجدل بعد تدنى مستواه ، وبعد أن وصل في كثير من الأمور لتصفية حسابات شخصية ، ومحاولات تضخيم دور من لا دور لهم ، وتشويه الحقائق لمصالح شخصية.

وكنت دائماً على يقين بأن الحقيقة مهما حاول البعض تشويهها فهي أكبر منهم ، وأنه لازال هناك شرفاء يبذلون الغالي والرخيص في سبيل الدفاع عن الحقيقة ..

ولكن نظراً للظرف التاريخي الذي تمر به مصر وأمتنا العربية ، وشعوري بأن مصر تمر بمرحلة مخاض سياسي جديدة ، تسطر فيها صفحة جديدة من صفحات تاريخها ، ومسئوليتي نحو هذا الجيل من شباب مصر ، وثقتي في رغبته في الوقوف على الحقيقة ، ومطالبة عدد كبير منهم لي بالحديث ، وجدت نفسي أمام مسؤولية كبرى ؛ فتلك الثقة الغالية وهذا الظرف التاريخي حرّك بداخلي رغبة قوية في أن أخرج عن صمتي وأوضح الحقيقة ؛ فلقد شاء القدر أن يجعلني في بؤرة الأحداث ، ومشارك في صناعتها أحياناً ، وقريب دائماً من صانع القرار ، لدرجة تمكنني من أن أقوم بدوري في كشف الحقائق ، ومحو كثير من اللغط والزيف ، عن مرحلة هامة من مراحل نضال الشعب المصري ..

كما كان من بين دوافعي للحديث عن هذه القضايا دافع شخصي ، وهو وفاء لدين في عنقى وعنق كل الشرفاء في هذا الوطن لرجل عرفت الشعوب العربية وكافة الشعوب الحرة قدره ، ولا زالت تترحم عليه وعلى عصره ، وكلما اشتدت بها المحن والخطب تذكّرت ورفعت صورته وشعاراته ، رجل بذل حياته من أجل وطنه وأمته ، ولآخر لحظة من حياته كان مهموماً بقضاياها ، هو الزعيم جمال عبدالناصر ، الذي طالما حاول أعداء الوطن والعروبة تشويه صورته أمام الملايين من شعبه وأبناء أمته ، ولكن دون جدوى ،

وتزداد الهجمة الشرسة على شخص الرئيس ومبادئه كلما زادت الأطماع في ثروات هذا الوطن العربى الكبير ، يحاولون تشويه تجربة عبدالناصر في قيام وحدة عربية قوية تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، يريدون بث اليأس والإحباط بين أبناء أمتنا بأنه لا أمل في تحقيق الحلم ، وليس أشد خطراً على الشعوب من اليأس والإحباط.

كل هذا جعلنى أفرد مساحة كبيرة في شهادتى لعدد من القضايا لا زالت محل جدل ، لعل أساهم مع الشرفاء من أبناء هذا الوطن في استجلاء الحقيقة بشأنها.

هناك نقطة هامة أردت أن أضمنها شهادتى ، وربما تأخرت في الحديث عنها كثيراً ، ألا وهى التنمية فى عهد الثورة .. عندما يذكر لفظ التنمية تذهب الأذهان مباشرة للاقتصاد والمال ، ولكن ثورة ٢٣ يوليو فهمت التنمية بمعناها الواسع الشامل .. فالتنمية كانت هدفاً ووسيلة ، هدفاً لرفع مستوى معيشة المواطن والنهوض بالوطن ، ووسيلة تواصل بها مصر دورها الحضارى ، وتحتل مكانتها التى تستحقها بين الأمم ، آخذه فى ذلك بكل أسباب القوة والتقدم.

إذا إن للتنمية معناها الشامل ، تنمية تشمل جميع أفرع الحياة والعمل فى الوطن ، تنمية تضيف إلى رأس مال الوطن ، تؤتى أكلها ، لا مجرد شعار يُرفع وتتستر خلفه جحافل الفساد، تنهب ثروات البلاد ، وتبيع مقدراتها ومجهود وتضحيات أجيال سابقة ، وتنقص من رأس مالها لصالح فئة معينة دون غيرها لا تمثل إلا شريحة صغيرة من أبناء مصر .. تنمية المواطن المصرى هو مالكمها وصانعها وجانى ثمارها ، لا تنمية هو وقودها وآخرون هم الملاك وجُناة الثمار ..

تنمية هدفها العدالة الاجتماعية ، لاسحق أغلبية لمصلحة أقلية .. لذا كان من الطبيعى أن نلاحظ من البيانات والحقائق الدامغة التى لا زال من بيننا شهود عليها ، بل ومن بيننا من كانوا صناعها - أطال الله بقاءهم - إن مصر شهدت فى عصر ثورة ٢٣ يوليو نهضة شاملة على كافة المستويات وفى كافة المجالات (علم ، ثقافة ، فن ، أدب ، اقتصاد ... إلخ) من كافة نواحي الإبداع البشرى ، مما جعل مصر حقاً رائدة فى العالم العربى والعالم النامى كله ، تلك الريادة التى - للأسف - بدأت تزول الآن بعد أن تقلص مفهوم التنمية إلى مقدار الأموال التى تتكدس فى جيوب الأغنياء ، وليس مُهماً الغالبية العظمى من هذا الشعب الذى يئن تحت وطأة الفقر .. تراجعت الريادة بعد أن تراجع مشروع النهضة فى مصر ، ولم تعد مصر هى النموذج الحضارى الذى تحاول كل الشعوب النامية أن تحتذيه ، بل تفوقت عليه الكثير منها .

ولعل ما يحدث يثير في الذهن تساؤلاً:

ماذا تفعل أى قوة راغبة فى السيطرة على الوطن العربى؟

لن تفعل أكثر مما يحدث الآن ؛ فهى تغيب عقل هذا الجسد العربى ، تماماً كما يسيطر إنسان على آخر بإعطائه عقاراً أو مخدرأً أو مُسكرأً يجعل عقله يغيب عن الوعى .

أظن أن هذا هو ما يحدث فعلاً ، ويخطط له منذ زمن .. يحاولون تغيب مصر ، وعزلها عن محيطها العربى ، لينفردوا بالجسد ويموت الرأس ، وذلك لتنفيذ مخططاتهم فى السيطرة على المنطقة العربية .. ولا أنكر أنهم حققوا بعض النجاحات ، ولكنهم لم ولن يصلوا إلى هدفهم النهائى ، فما زال الشعب المصرى باقٍ حصناً منيعاً ضد تنفيذ هذه المخططات، مهما بدا منه من مظاهر الإحباط والسلبية ، فهذا الشعب تسكن بداخله قوى التقدم والنهضة التى تنطلق حين تجد من يفجرها ..

وكان جمال عبدالناصر مدركاً لهذه الحقيقة ، ولذا كان جل اهتمامه هو المواطن المصرى ، ولم يخذله إيمانه بهذا الشعب يوماً ، وكذلك لم يخذل الزعيم الشعب يوماً .

كما تم إضافة فصلين جديدين ، لم يُنشر من قبل وهما خاصين بتجربة الرئيس جمال عبد الناصر فى إقامة البرنامج النووي فى مصر منذ عام ١٩٥٧ ، وكيفية إنشاء هيئة الطاقة الذرية فى زمن لم تكن كثير من الدول لديها أدنى معرفة بالطاقة النووية واستخداماتها السلمية سواء فى تحلية مياه البحر أو توليد الطاقة .. كما أضفت برنامج عبد الناصر الفضائى وكيف بدء تطوير صواريخ الظافر « ٣٠٠ كلم » والقاهر « ٦٦٠ كلم » لصاروخ الرائد ومداه « ١٥٠٠ كلم » ولم يكن الغرض منه عسكرياً بل مدنياً للوصول الى الفضاء ودخول مرحلة علوم الفضاء ..

كما سيأتى فى الكتاب الرابع وما يليه من شهادتى .. الأزمة مع محمد نجيب تفاصيلها وأبعادها وتوابعها ، وكذلك الصراع مع جماعة الإخوان المسلمين ومحاولتهم السيطرة على الثورة والتي انتهت بمحاولة اغتيال عبد الناصر وتفاصيل ما تم من محاكمات عسكرية وإفراج عبد الناصر عنهم ، ثم محاولة انقلابهم على الحكم ١٩٦٥ ، وكذلك الأزمة مع حزب الوفد ، والخلاف مع الشيوعيين والماركسيين ..

كما سوف تتضمن شهادتى تفاصيل الثورة اليمنية و ثورة الفاتح من سبتمبر ودور مصر فى كل منهما ..

كما سيأتى الحديث عن فترة من أصعب الفترات التى مرت بها مصر ، وهى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر عن دنيانا وانتقاله إلى جوار ربه .. راضياً مرضياً بإذن الله . وما

تلاها من انقلاب مايو وسنوات وآيام قضيتها في سجون السادات (عشر سنوات كاملة)
لا لشيء إلا لأنني أخلصتُ العمل لتراب هذا الوطن

فكما جاء عبدالناصر فجأة رحل فجأة ، وكأنه حلم أو نسمة ربيع على صفحة نهر
النيل، كان الرحيل الجسد فقط ، ذلك الجسد الذى تحمّل فوق طاقة البشر ، ولكن هذا
قدر العظماء وصنّاع التاريخ .. رحل عبدالناصر وترك لنا الفكرة والمبدأ والتجربة ..

تحدثت عن الرحيل لأشهد أبناء هذا الوطن كيف ترك عبدالناصر مصر، وهى دولة
مؤسسات ودستور، كيف احترم رجال عبدالناصر الشرعية والدستور، كيف صانوا هذا
الوطن وحافظوا على أمنه من فتنة كان يمكن أن تصيبه بعد رحيل القائد والزعيم ..
تحدثت لأرد على كل من يقول بأن حكم عبدالناصر كان حكماً فردياً لا يقوم على
المؤسسات ولا يحترم الشرعية ولا الدستور.

إن الآلية التى تم بها انتقال السلطة كانت نموذجاً لاحترام الشرعية والدستور،
والحرص على أمن الوطن ومصلحته العليا ، وترد على كل من يشكك فى الأسلوب
الذى كان يتم به إدارة الدولة فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

حرصت فى شهادتى أن أبتعد تماماً عن دور المؤرخ أو المحلل السياسى فهذا العمل
له رجاله ، أما ما أقوم به فهو شهادة حق أقدمها لأبناء وطنى فى هذه المرحلة الهامة من
تاريخ مصر، نحتاج فيها لكشف كل الحقائق والتعلم من تاريخنا الوطنى المشرف ، فتاريخ
الشعوب جزء أصيل من تكوين حضارتها ونحن اليوم فى أمس الحاجة لإلقاء الضوء على
صفحة مشرفة ومشرقة من تاريخ مصر لعلنا ندرك حقائق الأمور ونتعلم.

حفظ الله مصر وشعبها إلى يوم الدين .. آمين.

سامى شرف

مصر الجديدة

٢٠١٥ / ١ / ١

الفصل الثامن

أحاديث المعمورة

١٢ - ١٣ أغسطس ١٩٧٠

كانت الأيام مشحونة بالأحداث وكانت عجلة الزمن تجرى بسرعة،
كما كانت هناك حالة عصبية تنتاب الأحداث نفسها .. لماذا ؟

الحقيقة لا أجد لهذه الظاهرة تفسيراً حتى الآن !!

كانت حرب الاستنزاف قد بلغت أقصى مدى لها في شدتها ، أو قل نهايتها وقد اقتضى ذلك الانتقال إلى مرحلة تسخين أخرى حتى لا تهدأ روح القتال للجنود على جبهة القناة لماذا ؟ لأن الجندي إذا تخندق وطالت مدة الخندقة والاستظلال والبعد عن سماع صوت الطلقات أو المشاركة في عمليات متصاعدة عسكرياً ، لن تستطيع أبداً أن تخرج رأسه إلى فوق وتجعله يندفع إلى خوض معركة يواجه فيها العدو إلا بعد فترة تسخين أخرى قد تطول وقد تقصر لا يستطيع أحد أن يعرف لأن الظروف والمتغيرات هي التي تتحكم في كل مرحلة. وكانت الفكرة بعد الدراسات الموسعة المستفيضة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وبعد قياس الرأي العام الدقيق ، وبعد نجاح خدعة قبول مبادرة روجرز، وبعد لمّ العرب حول القضية لمة يصعب أن تتكرر ، كانت الفكرة في خوض المعركة الفاصلة قد قاربت أن تصل إلى بدء اتخاذ خطوات عملية للتنفيذ في خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر ١٩٧٠.

هذه واحدة ، أما الثانية فقد كانت هناك أحداث داخلية متلاحقة منها دوران عجلة التحضير للمعركة كما أسلفت ، مثلاً : لجنة متابعة إنشاء مواقع الصواريخ المضادة للطائرات على مستوى الجمهورية ، وكنا نجتمع صباح كل يوم في مكتب الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، وكانت هذه اللجنة مشكلة من كل من الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية ، المهندس على زين العابدين وزير المواصلات ، سامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات ووزير الدولة فيما بعد ، المهندس على السيد ، اللواء عبدالفتاح عبدالله مساعد وزير الحربية ، واللواء جمال على مدير سلاح المهندسين.

وكانت هذه اللجنة تراجع تفاصيل ما تم إنجازه من المواقع وتوفير الاحتياجات لما يتطلبه الموقف من باقى الوزارات والمؤسسات التنفيذية وشركات القطاع العام (مقاولات، مواد مستلزمات إنتاج ومواد بناء ، اعتمادات مالية ، عمالة ، استعواض عمالة نتيجة الخسائر في الأرواح ، إلخ).

ومن ناحية أخرى كانت هناك مؤامرة في طور التدبير حيث كان حزب البعث في العراق قد أصدر تعميماً سرياً لقياداته الرئيسية - حصل عليه أحد الشباب (ف . ر) الذي كان يدرس من قبل في القاهرة حيث أتم فيها مرحلتى الدراسة الثانوية ثم الجامعية، وقد

حضر جمال عبدالناصر حفل زواجه وكان شاهداً عليه ، وتوطدت الصلة بينى وبينه واستمرت إلى ما بعد عودته إلى دمشق حيث انضم إلى حزب وأصبح أحد قياداته الهامة، واستمرت العلاقة بالرغم من ذلك بينى وبينه دون انقطاع حيث كان يعتبرنى فى مرتبة ولى أمره أو الأب الروحى له ، ويمكن القول إنه كان بعثياً ناصرياً .. المهم أنه بعث إلى بنسخة من هذا التعميم الذى كان يدور أساساً حول التشكيك فى دور مصر ونظام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وأن هذا النظام قد شاخ - هكذا على حدد تعبيرهم - وأن البديل هو قيام نظام بعثى فى مصر ليملا الفراغ الذى حدث بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ .

وقد دفعنا هذا التعميم إلى تكثيف نشاط المؤسسات الأمنية لجس النبض والبحث فيما وراء هذا التعميم ، وماذا يدور من نشاط بعثى أو مرتبط بالبعث على الساحة المصرية وفى كل قطاعات العمل السياسى وغيره من الأصعدة الأخرى .. وكان التكليف ينص على ضرورة الإجابة عن السؤال الآتى : هل هناك تنظيم أو تنظيمات مصرية ترتبط بالبعث من عدمه ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فإلى أى مدى ؟ ، وما هى القطاعات التى ترتبط بهذا النشاط ؟ ، وما هى التكاليف التى وصلت إليهم . الحقيقة كانت عملية معقدة للغاية كي نصل إلى حقيقة الأمر ومدى جدية هذه التعميمات ، وقد شكلت غرفة عمليات شارك فيها عناصر من مختلف المؤسسات الأمنية للتنسيق وعدم الازدواجية فى البحث ، ووزعت الواجبات عليهم للربط .

أثناء انشغالنا بهذا الموضوع الشائك المعقد المهم أبلغنى أحد الضباط (ع أس) ، وكان من تلاميذى فى الكلية الحربية ، ولم أره منذ سنة ١٩٤٩ وكان قد وصل إلى رتبة العقيد فى القوات المسلحة ، وكان يشغل منصباً حساساً فى الدفاع الجوى ، كما أبلغنى فى نفس اليوم أحد ضباط الصاعقة (ع س) ، أبلغنى الإثنان بأن هناك نشاطاً على نطاق ضيق ومحدود وبشكل مريب بين عدد محدود جداً من الضباط فى القوات المسلحة .. فلما استفسرت منهما، كل على حدة ، عن ما يدور من نشاط أو أحاديث انطبقت أقوالهما على ما جاء فى تعميم حزب البعث من آراء وأفكار واستنتاجات وصل إليها كاتبو هذا التعميم ، وجاءت عباراته مطابقة لما جاء فى التعميم . وقد تابعتنا هذه المعلومات على وجه السرعة وبدقة ، كما وضع الأفراد الذين ذكرت أسماؤهم تحت الملاحظة والمتابعة وكانت تشمل بعض عناصر من القوات المسلحة والمخابرات العامة . كانت هذه هى النقطة الثانية .

والقضية الثالثة كانت البوادر التى بدأت من جانب الملك حسين ملك الأردن للاصطدام والتخلص من المقاومة الفلسطينية فى الأردن ، وهذا الموضوع سأتناوله فى فصل آخر .

كل هذا أمثلة ، وليس حصراً لما حواه أو احتواه شهر أغسطس سنة ١٩٧٠ من أحداث
قرر الرئيس جمال عبدالناصر السفر للإسكندرية لعدة أسباب :

الأول : أنه كان يريد أن يبحث ويفكر تفكيراً هادئاً مع أقرب مستشاريه ومعاونيه بعيداً
عن (دوشة) القاهرة ومشاغليها اليومية التي لا تنتهى ولا تهدأ.

والثانى : أنه كان يريد أن يفكر فى المستقبل لسنوات خمس قادمة فى كل الأوضاع الداخلية
من عدة نواح :

- التنظيم السياسى أو الحزب .

- القوات المسلحة ، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام ومؤسسات الدولة.

- الوضع الاقتصادى وما يرتبط به من تركيبات اجتماعية كانت قد بدأت تحتاج إلى
إعادة دراسة وإعادة ترتيب وصياغة ، إعمالاً لإرادة التغيير التى كان الرجل يؤمن بها إيماناً
صادقاً ليضع ويصوغ الأوضاع وفق المتغيرات والبعد عن الجمود أو القولة للأوضاع.

والثالث : أنه كان يريد أن يعقد لقاءات مطولة خاصة بعيدة عن الرسميات مع كل من
السفير سامى الدروبي سفير سوريا فى القاهرة .. وكان الرئيس جمال عبدالناصر
يثق به ويحترم آراءه ويجب أن يتناقش ويبحث معه أدق المسائل السياسية وبصفة
خاصة العربية منها.. كما كان يريد أن يعقد عدة لقاءات مع دياللوتيللى سكرتير
عام منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى كان أيضاً موضع ثقة وتقدير الرئيس جمال
عبدالناصر .

كان الهدف من هذه اللقاءات خارج نطاق الرسميات وفى إطار شخصى محض
ليتحدث معها - كل على انفراد - فى المسائل التالية كما ذكر لى الرئيس :

- تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. ما سبقها وما تبع قيامها .

- تقييمه لعناصر هذه الثورة .

تقييمه للمراحل التى مرت بها الثورة.

- رأيه فى أعضاء مجلس قيادة الثورة فرداً فرداً سواء الذين تركوا أماكنهم أم الباقين (لم
يكن باقياً سوى أنور السادات وحسين الشافعى) .

- عملية التوازنات التى كان يستخدمها فى تنفيذ سياساته وتعاملاته مع الأشخاص
أو الأحداث خصوصاً الفترة ما بعد ١٩٥٦ حتى ١٩٧٠ .

- رأيه فى المستقبل .. والصورة التى يمكن أن تُرسم بالنسبة للمجتمع المصرى فى إطار
قومى عربى وإفريقى ..

- رأيه فى تجربة الوحدة ..

الحقيقة حسبما فهمت من كلام الرئيس جمال عبدالناصر معى تمهيداً لهذه اللقاءات، أنه كان يريد التحدث مع الرجلين حديثاً من القلب إلى القلب ؛ ليقينه أنها سيكونان شاهدى حق وصدق لثقتة فى أمانتهما وإخلاصهما ويقظة ضميرها عند التاريخ أو سرد ما كان يدور فى خلد القائد العظيم فى المستقبل ، وكأنه كان يعلم ما يُخبئه القدر بعد شهر ونصف من هذه اللقاءات التى سأعرض لها فى موضع آخر من هذه المذكرات ..

لقد استغرقت هذه اللقاءات بين الزعيم والرجلين عدة جلسات على مدار حوالى الأسبوع.

أعود لأصل الموضوع ...

فى يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٠ أمرنى الرئيس جمال عبدالناصر أن أدعو لعقد اجتماع فى استراحة المعمورة بالإسكندرية يحضره كل من السادة:

- شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم.
- سامى شرف وزير الدولة.
- محمد حسنين هيكل وزير الإعلام.
- محمد حافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة.
- محمد فتحى الديب الوزير برئاسة الجمهورية ومسئول الشؤون العربية.

دار الحديث حول الأوضاع العربية بصفة عامة وخططنا رؤانا للمستقبل مع تقييم شامل حقيقى لدور تنظيم طليعة الاشتراكيين والطليعة العربية فى العالم العربى واستمرت المناقشات طيلة يوم كامل أصر الرئيس على أن يدلى كل منا برأيه وتقديره للموقف تفصيلاً منتهياً بمقترحات كل منا.

كان هناك اتفاق بشكل عام على التقييم والتشخيص والتخطيط للمرحلة القادمة لما تبلورت عنه المناقشات واستعراض المواقف والآراء وتشخيص الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية ، وإن اختلفت الآراء بعض الشيء حول أسلوب التنفيذ وتحقيق الأهداف التى أخصها فى الآتى:

- ١- اختيار موقف قومى عربى حاسم بالنسبة للروابط المصرية العربية ، وذلك لضمان أمن واستقلال مصر من ناحية ، وباسم مسئوليات مصر من ناحية أخرى .. وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن هناك أمة عربية واحدة وأن مصر جزء لا يتجزأ من هذه الأمة.
- ٢- أن تكون سياستنا العربية امتداداً مرناً واعياً لسياستنا الداخلية ، أى أن الاستقلال السياسى لا دلالة له ما لم يكن سبيلاً لتحقيق الاستقلال الاقتصادى :

(حرية . اشتراكية . وحدة).

٣- مصر قاعدة سليمة تملك كل مقومات مركز الجذب .. فمصر الوحودية هي ضرورة حيوية للاستقرار والسلام في المنطقة ، وبدون مصر يفتح المجال أمام الصهيونية ومن وراءها لتقسيم المنطقة والأقطار المحيطة بإسرائيل ؛ لكي تضمن بقاءها ووجودها على حساب دول ضعيفة متفرقة .

٤- متابعة ومحاصرة الأنشطة الانفصالية والمراهقة سياسياً عن طريق طرح المفاهيم الأصلية ، وشغل الساحة العربية ، وعدم خلق مناطق فراغ عقائدي وبصفة خاصة في البؤر الحساسة المؤثرة على العمل العربي الوجدوى . (وكانت - بالمناسبة - الانشقاقات قد بلغت حدتها بين الفصائل المختلفة لحزب البعث العربي الاشتراكي في كل من سوريا والعراق ، وفي الساحة العربية بصفة عامة ، وكان البعث العراقي يعتبر نفسه في هذه المرحلة البديل لعبد الناصر وما يمثله من مبادئ وقيم) .

٥- متابعة ومحاصرة النشاط المعادى للقومية العربية ، وبصفة خاصة في لبنان والأردن باعتبارهما كانا من مراكز النشاط الميداني والإعلامي ، هذا علاوة على متابعة باقى الأنشطة على اتساع الساحة العربية مع وضع أولويات جغرافية لمجالات نشاطنا عربياً .

٦- متابعة النشاط السعوى على الساحة العربية ، وخاصة النشاط الموجه نحو اليمن وسوريا والذي كان ينسق مع الأردن .

وانتهى الاجتماع على أن يقوم كل منا في مجال اختصاصه بإعداد الخطط والدراسات التفصيلية لهذه التكاليفات خلال أسبوعين على أكثر تقدير من تاريخ هذا اللقاء ، مع استمرار عقد لقاءات أخرى جانبية وفرعية للتنسيق ولضمان التنفيذ الجيد بعد إقرار الخطط من الرئيس جمال عبدالناصر ، مع وضع أسلوب واضح ومحدد للمتابعة ويتولى مسئوليته وزير الدولة سامى شرف بعد أن تقوم كل جهة بإبلاغه به .

أثناء خروجنا من استراحة المعمورة أوماً إلى لأبقى حيث قال لى :

« بكرة حانقعد هنا في نفس التوقيت ويحضر معنا شعراوى وهيكل فقط والباقيين يعودوا إلى القاهرة اليوم لتحضير وتنفيذ ما كُلفوا به » .

يوم الخميس ١٣ أغسطس ١٩٧٠ الساعة العاشرة صباحاً التقينا شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل وأنا حسب الاتفاق ، وجلسنا فى البلكون الذى يطل على البحر الأبيض المتوسط وبعد قليل دخل الرئيس جمال عبدالناصر قائلاً :
« إنتو فطرتم أم لا ؟ » .

فلما أجبنا بأننا فطرنا ، بدأ الكلام مباشرة عن الأوضاع الداخلية في البلد ، وأثار النقاط التالية:

- ١- ضرورة العمل على تماسك الجبهة الداخلية خلف القوات المسلحة من أجل المعركة.
 - ٢- تأمين قوت الشعب والعمل بإصرار وبعنف على ضرب عناصر التلاعب به .
 - ٣- محاولة عمل قياس صحيح للرأى العام بقدر الإمكان.
 - ٤- المزيد من العمل السياسى فى الداخل بتنشيط الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى فى مجابهة العناصر الانهزامية أو التآمرية ، سواء من الداخل أو من الخارج.
- وهنا التفت الرئيس إلى شعراوى جمعة ، وكانت تعابير وجهه جامدة وجادة بشكل حاد ، وقال له :

« إزاي يا شعراوى حزب البعث ينجح فى تجنيد ضباط من القوات المسلحة المصرية والمخابرات العامة؟! » .

فوجئ شعراوى بالسؤال .. ولكنه رد بأنه لا دخل له بأمن القوات المسلحة وأن المسئولية تقع كليةً على عاتق المخابرات الحربية. ألوم يقتنع الرئيس بهذه الإجابة ، وقال لشعراوى إن هناك طرف مدنى وافد على مصر بالتعليمات ومكلف بعملية تجنيد عناصر مصرية ، وكان من المفروض أن تتابعه أجهزة وزارة الداخلية (المباحث العامة) التى تتبع شعراوى جمعة ، وقال :

« أنه إذا كانت هذه الأجهزة صاحبة كانت اكتشفت هذا النشاط مبكراً أولاًحفاً ولكانت نسقت مع المخابرات الحربية عمليات المتابعة والكشف ، ولو أن هذا لاينفى مسئولية المخابرات الحربية أيضاً ، لكن المسئولية تقع من وجهة نظرى (الرئيس) على شعراوى جمعة» .

حاولت ان أتدخل كما حاول شعراوى أن يذكر الرئيس بأن هناك اتفاق بعد مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر ١٩٦٧ أن كل جهة مسئولة عن أمنها وأن نبتعد عن القوات المسلحة وأن يتم التنسيق فقط بين الأجهزة المعنية إذا تداخلت القضايا بمعنى أننا لم نكن نتدخل من قريب أو من بعيد فى شئون القوات المسلحة ولاعمل أى تنظيمات فيها ، بل يترك الأمر لوزير الحربية باعتباره المسئول السياسى والعسكرى عن القوات المسلحة ، وهو فى نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة .

إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر أصر على مسئولية شعراوى جمعة حيث أن الطرف الإيجابى الملحق والناقل للتآمر كان طرفاً مدنياً وافداً من الخارج ، وهذه مسئولية أجهزة الأمن المدنية وليست العسكرية.

ثم أثار الرئيس في نفس الوقت نقطة سياسية أخرى وهى :
«أنه لو كان التنظيم الطليعى يملأ الساحة بشكل فعال ، لما استطاعت بعض عناصر حزب البعث أو غيره النفاذ إلى الساحة المصرية».

حاولنا أن نرد على هذه النقطة بأن الواجبات الملقاة على عاتق التنظيم الطليعى فى المرحلة الحالية ضخمة جداً ، وهى تفوق إمكانيات التنظيم البشرية ولكونه سرىاً وليس علنياً ..

وكان التركيز فى الواجبات فى هذه الفترة على زيادة الإنتاج والجهود الذاتية وما إلى ذلك من دعم الجبهة الداخلية ذاتياً بقدر الإمكان ، ومن ناحية أخرى فإن السرية المفروضة على التنظيم الطليعى وأعضائه تعتبر عائقاً بمثل ما تعتبر عنصر قوة للتنظيم. احتدت المناقشة ودافع كل عن موقفه وحجته وكان هيكى متفرجاً ..
قال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك :

« على العموم قوموا دلوقت وفكروا فى كلامنا ده .. ولنا لقاء آخر » ...

قمنا أنا وشعراوى وتوجهنا إلى مكتبى فى المعمورة - وكان يشغل إحدى استراحات الإصلاح الزراعى بالإسكندرية وكانت تقع فى أعلى ربوة تبعد عن استراحة الرئيس وعن البحر بحوالى نصف كيلو متر تقريباً - وتخلف هيكى بحجة أنه سيعرض بعض الموضوعات على الرئيس ..

وصلنا إلى مكتبى ، وبعد حوالى ربع الساعة وصل هيكى .. وعندما دخل وجدنا جالسين نفكر فيما دار من حديث عاصف ، وكنا فى الواقع نبحث عن حلول لمشكلة قائمة ، ولم نكن نفكر أبداً فى أنفسنا ولا فى مناصبنا ولا فى أى حاجة شخصية ، بل اعتبرنا أنفسنا جنود وأبناء لعبدالناصر وأننا نجابه قضية تأمر وافد وصل إلى القوات المسلحة ، مما دفع بالرئيس أن يشد علينا - بلغة العسكر - كى نصحو والكل يفيق حتى لا تفلت الأمور فى غفلة.

وكما تعلمنا فى الكلية الحربية وفى حياتنا العسكرية وفى علم الإدارة عموماً عندما تلمس تراخ أو أن الأمور ستفلت من قيادتك لسبب أو لآخر سواء كان السبب مفروضاً عليك أو غصب عنك أو عفوى أو طارئ ، فإن عليك أن تشد على الصنف الثانى وهذا يشد على الجنود وهكذا ، وتكون النتيجة أن ينشط الكل فى الاتجاه الصحيح واتجاه البوصلة .. وأعتقد أن هذا الأمر ثابت كيميائياً أيضاً باستخدام المنشطات .. المهم أننا اعتبرنا أن حديث الرئيس لنا كان بمثابة المنشط لحركتنا وعملنا وليس أى شىء آخر ...
دخل هيكى علينا وقال :

« إنتم بتعملوا إيه ؟ ده الرئيس زعلان لأنه كان شديد قوى معاكم فى الكلام .. »

ولم يكمل هيكل كلامه حيث ضرب جرس التليفون فى مكتبى وقمت بعد أكثر من رنين، حيث كان التليفون الذى يضرب الجرس هو الخط العادى وليس الساخن، ومن ناحية أخرى كنت أريد أن أسمع من هيكل باقى كلام الرئيس... ورفعت سماعة التليفون لأقول.. أيوه.. مع إن عادتى أن أرد على أى تليفون بقولى: أفندم..

كان الرئيس جمال عبدالناصر على الطرف الآخر، وابتدرنى قائلاً بمنتهى الرقة:

« ما دام بتقول أيوه، تبقى زعلان.. »

قلت: « أبداً يا فندم.. حازعل من إيه؟.. الشغل ما فيهوش زعل.. والموضوع اللى كنا بناقشه فيه وجهات نظر. واختلاف وجهات النظر ما يزعلى.. وكون سيادتك تحتد أو تقرص علينا فى المناقشة ده أحسن وباعتبره وضع طبيعى وتعليمى.. وده من حقك كقائد ومعلم.. »

فقاطعنى قائلاً:

« بلاش فلسفة يا أستاذ.. هو شعراوى زعل؟ »

فقلت: « أبداً.. إحنا قاعدين بتناقش فى كيفية حل المشكلة وحصرها.. »

قال: « وهل وصلتكم إلى حل؟ »

قلت: « لألسه.. لكن هناك فكرة عامة لم نبلورها بعد.. »

قال: « هيكل جالككم؟ »

قلت: « أيوه يا فندم وبلغنا إن سيادتك زعلان علشان إحساسك بأننا زعلنا.. وده غير وارد إطلاقاً.. »

فطلب الرئيس أن أكلمه بعد ما نصل إلى قرار..

وقبل أن ينهى الرئيس الحديث قال: « إبقوا زوروا أنور السادات الليلة، علشان هو وصل من ميت أبو الكوم للإسكندرية بعدما كان غضبان (موقفه من مبادرة روجرز).. ونبقى نتقابل هناك.. »

قلت: « حاضر يا فندم »

قام هيكل بعد ذلك واستأنفنا بحث الموضوع ووصلنا إلى قرار إبتدائى هو حسم القضية بدلاً من ترك المسائل تتشعب وتتسع وتجرجر آخرين - وهى السياسة التى علمنا إياها الرئيس عند اتخاذ موقف من قضايا التآمر.. -

قمت وطلبت الرئيس وقلت له: « إحنا يا فندم وصلنا لقرار.. وأرجو إذا سمحت سيادتك أن تسمعه من شعراوى.. » فوافق الرئيس وتحدث مع شعراوى حديثاً لطيفاً

ورقيقاً وعرض شعراوي قرارنا ، فوافق الرئيس ، وقال له إنه كان قد وصل إلى نفس القرار لكنه كان منتظراً ليعرف رأينا .. وفعلاً تم القبض على ضابطين من القوات المسلحة وأحد ضباط المخابرات العامة وكان أحدهم زوج ابنة كمال الدين رفعت (ك . ز .) ..

(يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الموضوع إلى الوثائق المحفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكري وأرشيف المخابرات الحربية).

عشاء فته كوارع مع السادات :

في حوالى الثامنة مساءً توجهنا في سيارتى وكنت أقودها بنفسى ، شعراوى جمعة وأنا، إلى الفيلا التى كان السادات يقيم بها فى المصيف بالإسكندرية فى حى لوران ، وقابلنا الرجل بترحاب كبير - علماً بأنه لم يحضر حفل زفاف ابنتى ليلى قبل ذلك بأسبوع ولم يعتذر ولم يجاملنى لا هو ولا حرمة كما لم يرسل أبناءه أيضاً .. ما علينا ، إنما الشئ بالشئ يذكر ، وأصر السيد أنور أن نبقى لتعشى معه « فته كوارع » ...

جلسنا نتحدث فى مسائل كثيرة عامة وخاصة وبعد حوالى الساعة دخل من يهمس فى أذنه ولكن بصوت سمعناه أن الرئيس جمال فى طريقه لزيارة أنور السادات ... فنظر الرجل إلينا نظرة بها معناه اتفضلوا قوموا وأن الزيارة انتهت .. ولم نشأ أن نقول له إننا نعرف أن الرئيس سيزوره ومثلنا دور أننا سنستأذن من باب الذوق واللياقة والإتيكيت وقلنا له : « إحنا حانقوم » .. ولم يحاول الرجل أن يسترجع أنه دعانا للعشاء ولم يحاول أن يمسك فينا بعدما ألح علينا من عشر دقائق فقط أن نمضى السهرة معه ...

خرجنا وظللنا نسير على غير هدى على الكورنيش وفى شوارع وميادين الإسكندرية، ثم عاد كل منا إلى بيته . وفى حوالى الواحدة صباحاً رن جرس التليفون بجوار رأسى فرفعت الساعة وأنا شبه نائم قائلاً : « أيوه » . للمرة الثانية فى يوم واحد .. ولدهشتى كان المتحدث هو الرئيس جمال عبدالناصر الذى قال لى ضاحكاً ...:

« هو أنت لسه زعلان ولا إيه الحكاية ؟ »

فقلت « أبداً يا فندم .. سيادتك تؤمر بحاجة »

فقال لى : « أيوه .. » ثم سكت

وسكت أنا بالتالى انتظاراً لأوامره ، أو حتى يبدأ هو بالحديث كى لا أقطع تفكيره - وكانت هذه هى طريقة الحديث بيننا .

فقال الرئيس : « أنت يعنى ما بتسألنيش أنا قلت لك أيوه ليه ؟ »

فقلت له : « هو سيادتك زعلان ؟ »

وضحكنا إحنا الاثنين ... ثم قال لى: « يا خبيث .. أيوه أنا زعلان منك أكثر ما أنا زعلان من شعراوى .. عارف ليه ؟

« قلت : « ده موضوع الصبح خلص فيما أعتقد يافندم. »

قال : « لا أنا زعلان من موضوع بالليل لأنك لم تفهمنى لا أنت ولا شعراوى عارف ليه؟ » .. ثم استطرد قائلاً : « لأنك لو كنت دقت فى ألفاظ مكالمتى لك فى الصبح لكنت فهمت إنى مرتب قعدة بالليل عند أنور - ووصفه بما كان متداولاً بيننا على نطاق ضيق بصفة معينة لا داعى لذكرها علناً هنا - علشان نبقى مع بعض ونفتح المواضيع كلها وندى له درس علشان يتعلم أن الاختلاف فى وجهات النظر فى مسائل الحكم والأمر العامة مادامت فى الإطار الشرعى والدستورى، ولا يكون مقصود بها الإضرار، فإنه مسموح به لأقصى حد حتى ينتج عنه صراع الأفكار والآراء ونستخلص من ذلك الحقائق ونصل بذلك إلى القرارات السليمة بقدر الإمكان فى إطار سليم وبلا انشقاقات.

(كان الرئيس جمال عبدالناصر يريد أن يلقيه درساً فى موضوع غضبه من تعنيفه إياه على معارضة مبادرة روجرز وموقف مصر منها).

واستطرد الرئيس قائلاً : « وأنا لما قلت للسكرتارية أن يبلغوا أنور أنى فى الطريق لزيارته قصدت أن تعرفوا أنى قادم فتبقوا معه وما تروحوش .. لكن يا أستاذ أنت نسفت الفكرة دون أن تدري... ».

فاستأذنت الرئيس فى المقاطعة لأشرح له ما حدث وكررت عليه ما حدث تفصيلاً، مُعلقاً على تصرف السيد أنور السادات بأنه « جليطة » لأنه كاد يقول لنا صراحة : قوموا بقى وأنه ما صدق إن الرئيس حايزوره خصوصاً فى هذا الظرف الحساس ، بما معناه أن الجلسة لم تعد على هذا المستوى بل على مستوى أكبر منكم !!!

وختمت وجهة نظري بقولى : « إن وضعنا أصبح حرجاً جداً إزاء الطريقة التى كان يتصرف بها وأصبح الوضع وكأنه موضوع كرامة الواحد الشخصية... فأيدنى الرئيس على وجهة نظري وقال : « ما انت عارف إنه...!! وضحكنا.

* * *

صباح اليوم التالى الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٧٠ أبلغنى الأخ محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس أن أطلب الرئيس فى تليفون غرفة نومه فوراً .. وطلب منى الرئيس أن أتصل بالسفير الدروبى سفير سوريا فى القاهرة لأبلغه بدعوة الرئيس له للاستجهاام لمدة أسبوع هو وعائلته بالإسكندرية ، حيث سيلقاه الرئيس فى جلسة خاصة.

طلبت الأخ العزيز الراحل سامى الدروبي وأبلغته برغبة الرئيس ، وحضر فعلاً للإسكندرية هو وعائلته فى إحدى سيارات رئاسة الجمهورية وكان قد أعد لهم جناح خاص فى فندق فلسطين بالمنتزة ، وأبلغت الرئيس بأن السفير سامى الدروبي موجود بالإسكندرية وقد أعد له برنامج ترفيهى لحين لقاء الرئيس له كما صاحبتة منذ وصوله .

حدد الرئيس موعداً للقاء السفير سامى الدروبي ؛ الذى كان كما ذكرت من قبل أنه كان يعتز به كشخص ويحترم رأيه ويقدره عالياً .. فتوجهت بسيارتى الخاصة بدون سائق لأصطحبه من الفندق إلى استراحة الرئيس بالمعمورة ، حيث التقاه الرئيس بترحاب ، فتذكرت فى هذه اللحظة كيف كان الرئيس يقول لى إن سامى الدروبي إنسان مثقف واع ، ووحيدوى أصيل شريف ، لا يسعى إلى جاه أو سلطان أو منصب بل كان يسهم - وهو مريض - بكل قواه الفكرية والجسمانية بما يخدم القضية ، وباعتباره جندي قومى عربى قبل أن يكون سفيراً وقبل أن يكون سورياً .

بعد الترحيب به من قبل الرئيس الذى بادر وقال :

« يا سامى .. »

فضحكنا ثلاثتنا فى نفس اللحظة ، لكونه سامى الدروبي ولكونى سامى شرف وكلانا يعلم أن الرئيس جمال يحبه بصدق .

عاد الرئيس فقال : « يا أخ سامى أنا الحقيقة أحببت أولاً أن أرفه عنك من عناء العمل فى حر الصيف بالقاهرة ، وثانياً أن نلتقى بعيداً عن الرسميات وعن جو القاهرة والأضواء لأننى أريد أن أحكى لك إنت بالذات أموراً كثيرة لتكون أحد الشهود على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... ولتقتى فيك ثقة لا حدود لها فأنا عايز أقعد معاك جلسة واثنين أو أكثر لو اقتضى الأمر لأشرح لك بالتفصيل الكثير من القضايا والأسرار والمواقف العامة والخاصة .. ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... كيف ؟ ولماذا ؟ وأين نحن الآن ؟ وإلى أين ؟ مواقف الناس كلهم فرداً فرداً مسئولين وغير مسئولين .. الخلافات وأسبابها ونتائجها ما قبل الثورة وما بعدها .. التوازنات والظروف التى فرضت نفسها لاتخاذ قرارات مصيرية وقرارات قد تبدو غريبة أو غير متوقعة سواء بالنسبة لأحداث أو بالنسبة لأشخاص .. قضية الوحدة .. والانفصال ، كيف ، ولماذا والمسئوليات .. المؤسسة العسكرية والوضع العسكرى .. العلاقات مع الغرب والعلاقات مع الشرق .. التنظيم السياسى .. الاتحاد الاشتراكى وكيف سيكون شكل خريطة العمل السياسى فى السنوات الخمس القادمة حتى سنة ١٩٧٥ ، وهل سنفتح العمل السياسى لتكون هناك تعددية سياسية وأحزاب ... مؤامرات حزب البعث المتكررة منذ قيام الوحدة ١٩٥٨ وحتى الآن .. أربع مؤامرات كبيرة غير النشاط الفردى وغير ما لم يُكتشف (الانفصال .. ما حدث أثناء مباحثات

الوحدة الثلاثية «الإشارة الملتقطة»... التآمر على ثورة ليبيا «الإشارة الملتقطة بالشفرة من بغداد للوفد العراقي بطرابلس»... وأخيراً العملية الأخيرة... كيف يعمل الرئيس وبمن؟... التصور بالنسبة للنوايا المستقبلية وشكل الحكم... وأخيراً تصوره للمعركة العسكرية وبالتالي بعد ذلك للمعركة الاقتصادية...

كانت تلك هي النقاط الرئيسية التي طرحها الرئيس جمال عبدالناصر على السفير سامي الدروبي لتكون محور النقاش والحوار والمناقشة..

كنت أجلس على كرسي في مواجهة الرئيس، وكان الأخ سامي الدروبي يجلس بجوار الرئيس.. وبحكم العادة ركزت على متابعة انفعالات الأخ سامي وتعبيرات وجهه وهو يستمع - وكان رحمه الله - يحسن الاستماع، مقلداً في كلامه لاداعي له، مستطرداً ومستفيضاً في الكلام المفيد، مرتب الذهن والتفكير، صافي العقل هادئاً، متزناً، رزيناً، حالمًا بعلم، شاعرياً..

وكما رأيتُ فقد بدأت الانفعالات بابتسامة عريضة لأن الثقة تأكدت من خلال هذه العناوين ورؤوس المواضيع التي طرحها الرئيس جمال.

ثم تدرجت الانفعالات من فرح إلى دهشة إلى ذهول لدرجة أنني في لحظة أحسست أنني سأقوم من مكاني لأهزه لكي أطمئن أنه معنا..

عندما انتهى الرئيس جمال عبدالناصر من استعراض العناوين قال :

«إيه رأيك يا سامي؟»

فلم يرد سامي !!

ضحك الرئيس وقال له : إنت نمت ولا سرحت ؟...

وهنا تنبه الأخ سامي وقال برقة متناهية:

« عفواً سيدي الرئيس أنا معك .. معك بقلبي وبروحي وبوجداني وعقلي وبكل ما أملك .. لكن لاتؤاخذني سيدي الرئيس .. لكي أكون أميناً وصريحاً معك فإن أذنائي لاتصدقان ما أسمع .. وهل أنا في هذه المنزلة والدرجة من الثقة عندك بالدرجة التي تسمح أن أشارك في هذه الأمور الجسيمة الخطيرة التي نعتبرها ملك عبدالناصر، وعبدالناصر فقط .. الحقيقة سيدي الرئيس أنا على استعداد لأن أقيم أمام باب هذه الاستراحة طوال الفترة التي تراها وترتضيها حتى ننتهي من الاستماع إلى بحث هذه المسائل الحيوية والمصيرية ، خصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها عالمنا العربي والقطر المصري بصفة خاصة».

قال الرئيس جمال : « لا .. أنا أحببت فقط أن أنقل إليك عناوين رئيسية لكى تفكر فيها لتكون نظرة شاملة حتى تكون المناقشة مثمرة ، ولكى لانحرف فى الماء كما يقولون ، ولكى لانحكى فقط زى ما بتقولولنا فى سوريا » ...

واستطرد الرئيس قائلاً : « عايزك تأخذ يومين راحة واستجمام فى هدوء وبعدين أبعث لك سامى يجيبك لنبدأ حديثنا التفصيلي ».

* * *

بعد يومين وفى الصباح الباكر أبلغنى أحد أفراد السكرتارية الخاصة للرئيس أن أتصل بالرئيس فى غرفة نومه ، فأدريت قرص التليفون على رقم الرئيس الخاص ورد بعد أول جرس وقلت :

« صباح الخير يا فندم »

« صباح الخير يا أستاذ .. أنا قلقتك بدرى ؟ »

« أبدأ يا فندم .. أوامر سيادتك »

« إزاي سامى الدروبي ؟ مستريح فى إقامته ومخصصين له عريية ولا لأ ؟ »

« أيوه يا فندم هو مستريح تماماً مما جميعه .. لكنه قلق جداً نتيجة تفكيره فيما دار من حديث مع سيادتك ، وقال لى مساء أمس إن الرئيس ألقى على ضميرى وعلى عقلى تبعة ومسئولية خطيرة للغاية ، أرجو أن أكون موفقاً فيما سأقوله وأتناقش فيه مع الرئيس .. » .

« هو فاكرك إن تحمل المسئولية ومصير أمة شئ هين أو بسيط أو يتقرر بالكلام بس ؟ التعامل مع البشر لا يحتاج لزاير تدوس عليها فى ماكينة لتعطيك حاصل ضرب أو عملية طرح أو قسمة أو جمع ، التعامل مع البشر عملية غاية فى الصعوبة والتعقيد لأنك لن تستطيع أن ترضى كل الناس طول الوقت ، ولن تستطيع أن تحقق رغباتهم وطموحاتهم كلها مرة واحدة ، إنت فاكرك كلام ديجول فى إحدى خطبه لما قال إن حاكم لهذا البلد لن يستطيع أن يرضى شعباً يأكل مائة وخمسين نوعاً من الجبن .. ثم إن الكمال لله ، ولن تستطيع قوة بشرية أن تعدل كل العدل أو تهيب للمجتمع كله ما يريد ويحلم به ، لا بد أن تحدث أخطاء ولكن لا بد أن نمر بمراحل التجربة والخطأ إذا أردنا أن نتقدم ، وإلا سنصاب بالجمود ونقف محلنا فى الوقت الذى يتقدم فيه العالم كل يوم خطوات وخطوات ... شوف الصين بدأت تجربتها سنة ١٩٤٩ والنهارده وصلوا لإيه ، إنهم يقومون بإنتاج الإبرة والصاروخ وشوف عملوا إيه فى الزراعة ... شوف عملوا إيه فى القضاء على العصافير الى كانت تأكل القمح عندهم ولا الذباب وغيرها ، إنهم يجربون

ويضعون أنفسهم على أول الطريق ثم يتقدمون ولا يتجمدون وإلا ضاعوا في زحام طفرة التقدم التي يلهث العالم كله جرياً وراءها للحفاظ على بقائه .. نهايته .. تجيب لي سامي الدروبي النهاردة الساعة ١١ الصبح».

ثم استفسر بعد ذلك عن أخبار الداخل والخارج فعرضتُ عليه موجزاً سريعاً للموقف على جبهة القتال وأهم الأخبار العالمية والداخلية..

في تمام الحادية عشرة دخلت أنا وسامي الدروبي استراحة المعمورة ، وقدته إلى المكان الذي يفضل الرئيس أن يجلس فيه في هذا الوقت من النهار ، وبعد تقديم المرطبات والقهوة سمعت صوت الرئيس نازلاً على الدرج من الدور العلوى إلى الصالة ، فنبهت الأخ سامي بإيماءة من رأسى بأن الرئيس في طريقه إلى حيث نحن نجلس ، وأقبل الرئيس بقامته المرفوعة مرتدياً قميصاً أبيض اللون بنصف كم وينطلون رمادى وصندل من الجلد البنى .. دخل علينا مبتسماً محيياً قائلاً: « صباح الخير .. إنتم قاعدين في المكان المضبوط والظاهر إنكم جايين مستعدين ومذاكرين كويس» .. وضحك ، وضحكنا كلنا ..

رد الأخ سامي الدروبي : « سيادة الرئيس .. أنا باكرر الشكر باسمي وبالنيابة عن حرمنى على حُسن وكرم الضيافة والترتيبات الكاملة والإمكانيات الموضوعة تحت تصرفنا ..وها الشئ كثير كثير قد لا نستاهله .. وتعبننا الأخ سامي شرف معنا ، لكنه هو معتاد على كده كما نعلمه عنه « وضحك ...».

ضحك الرئيس ، ونظر إلى نظرة رضاء ، فهمت معناها من لمعان عينيه ..

بدأ الرئيس جمال عبدالناصر إعادة سرد رؤوس المواضيع التي سيتناولها النقاش بنفس الترتيب ويكاد بنفس الألفاظ التي سبق أن عرضها في الجلسة السابقة ، وقال : لنبدأ بالنقطة الأولى ...

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. لماذا ؟ كيف ؟ أين نحن الآن ؟ إلى أين ؟

كان لابد من إحداث تغيير جذرى في الخريطة الاجتماعية لمصر التي كانت قد وصلت إلى أقصى انحدار لها سنة ١٩٥٢ نتيجة لكون القضية الأساسية في إحداث التغيير تتبلور حول قضايا عامة أساسية لدوافع وطنية بالدرجة الأولى ، وإلا لما تمكنا من الوصول إلى إجماع حول القرار، وبالتالي إلى نجاح التنفيذ.

ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية الانتشاء القومى العربى لما قامت الثورة ولدار جدل كان سيستمر يمكن للآن ، ولحدثت اختلافات ولما نجحنا.

لكن القضايا التي كانت مطروحة أساساً هي :

- الملك وحاشيته .

- الاستعمار الانجليزى والوجود العسكرى الأجنبى على تراب الوطن .

- الفساد .

- الإقطاع ، وسيطرة رأس المال على الحكم .

- الأحزاب .

وهى كلها قضايا لا يختلف عليها اثنان لضرورة حسمها والقضاء عليها مهما كانت الأفكار والميول والاتجاهات لأى مصرى وطنى... وكان هذا هو عنصر الضمان فى القدرة على التحرك لتحقيق الهدف..

كانت التركيبة فى حقيقتها غريبة ...

كان فيه عناصر يمينية، وعناصر يسارية ، كان فيهم إخوان مسلمون، كما كان هناك شيوعيون وناس لهم فكر باتجاهات معينة ، وآخرون لا يفكرون فى شئ إلا حاجة واحدة فقط هي طرد الإنجليز من مصر ، وناس انحصر اهتمامهم وتفكيرهم فى طرد الملك، وتصفية الأحزاب السياسية ، وناس كانت مؤتلفة معنا وهى تنفذ مخططاً محدداً يحقق أهداف تنظيمات كانوا مرتبطين بها ، وكان هدف هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بناتج التحرك لهذه التركيبة لتحقيق أهدافهم التى كانوا فى ذلك الوقت لا يستطيعون تحقيقها بمفردهم.

والغريب أنه كانت هناك معروفة فى الجيش بأنها عناصر « فاقدة»- وهى كلمة فى القاموس العسكرى وتعنى أن الشخص الفاقد لايهمه أن يقوم بأى عمل أو تحرك دون أن يحسب الحسابات السلمية التى توصله إلى بر الأمان ، ولكن يجازف بالمشاركة فى أى عمل ما دام هو مقتنع به بغض النظر عن النتائج والمكاسب أو الخسائر ، ومن ناحية أخرى هناك عناصر تعتبر «فاقدة» من زاوية أخرى وأعنى بها أنه شخص لا يكون سوياً أو يكون سلوكه فيه بعض الشوائب، يقامر أو يعاقر بعض الأعمال التى يرفضها المجتمع ... الخ - وهذا ساعد إلى حد ما فى التعمية ، وتحقيق عنصر المفاجأة» ..

انتقل الرئيس بعد ذلك إلى الحديث حول موقف الأفراد والانتهاكات الفكرية لكل منهم.. وبدأ فى تحليل شخصية أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وأهم عناصر الصف الثانى.. كان يسرد ويتكلم عنهم فرداً فرداً دون أن ينسى أياً منهم ، وكان فى حديثه يرتبهم وفق كل مجموعة مع بعضها مرتبة بالأقدمية ، وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح أمامه، وكانت عناصر تقييمه تتم على الوجه التالى:

فلان ، اسمه بالكامل ، تاريخ ميلاده ونشأته ، أسرته وتركيباتها الاجتماعية، تفكيره ، وبمن أو بماذا يتأثر ، انتماءه الفكرى ، انتماءه الطبقي - آماله وطموحاته ، قدراته الحقيقية ومداها ، مواقفه فى الأزمات ، دوره فى القوات المسلحة ، دوره فى الثورة ، التغييرات التى طرأت على شخصيته بعد نجاح الثورة ، إمكانياته بعد إتمام دوره ، الأمل فى المستقبل وما يرجى ، أو لا يرجى منه ، الاستنتاج .

كان واضحاً فى سرده وتحليله ، صادقاً فى التقييم ، لم يدخل انطباعاته الشخصية فى هذا التقييم بالنسبة للجميع بدون استثناء..

كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة ولم نحس بمرور الوقت وكأنها دقائق مرت سريعاً. تناولنا بعد ذلك طعام الغداء العادى والذى كان عبارة عن أرز وفاصوليا خضراء وقطع من اللحم ثم الفاكهة.

ملحوظة : تقييم الرئيس جمال عبدالناصر لأعضاء مجلس قيادة الثورة ورجال الصف الثانى مدوّن عندى بالتفصيل ، وهو محفوظ فى مكان أمين للوقت المناسب الذى أرى أنه بعد وفاتى سيتولى أبنائى وضعه تحت تصرف المسئولين فى الدولة....

اضطرتنى الظروف والأحداث التى توالى بعد اللقاء إلى العودة إلى القاهرة ، ولم أحضر باقى الجلسات ، كما أنى لم أحضر اللقاء الذى تم بين الرئيس جمال عبدالناصر والسيد ديالو تيللى . وللأسف فإن هذه اللقاءات من اللقاءات النادرة التى لم تسجل ..

وقد حاول السفير سامى الدروبي وأنا، أن نُدوّن تفاصيل ما دار فى اللقاءات بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر ، لكن الأحداث والتطورات حالت دون إتمام هذه المهمة.. ودخلت أنا السجن ورحل الصديق سامى الدروبي إلى جوار ربه ..

وقد حاولتُ ومازلتُ أحاول مع أبناء المرحوم سامى الدروبي أن يبحثوا فى أوراقه التى دوّن فيها هذه اللقاءات ، كما ذكرهولى ذلك.

* * *

الفصل التاسع

صنع القرار فى تجربة عبدالناصر

لقد خاضت مصر تجربة ليبرالية فى الحكم امتدت حوالى ثلاثة عقود زمنية (١٩٢٢ - ١٩٥٢)، تعرضت فيها لمواقف صعبة .. ووفقاً لقياسات الموضوعية السياسية فلم تكن النخبة السياسية المتحكمة فى صنع واتخاذ القرار على مدى هذه العقود الثلاثة تعبر بصدق عن مصالح المجتمع ككل، نتيجة للفجوة الضخمة التى كانت تفصلها عن الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع

تقديم :

في هذه المرحلة من المذكرات سوف أخرج عن نطاق السيرة الذاتية ومشاهدها المتابعة حتى تولى مهمة سكرتير المعلومات ، إلى تناول بعض المواقف في نظام عبدالناصر على مدى ثمانية عشر عاماً أمضيتها بالقرب منه .. ومدخلى إليها أيضاً هو موقعى كسكرتير للرئيس للمعلومات ، حيث بدأت هذه المهمة كوسيلة لتهيئة الظروف الملائمة لعمل رئيس الجمهورية ، وتسهيل خطوط اتصاله الرأسي والأفقية والعرضية .. وانتهت كما أشرت إلى تحويلها إلى وزارة للدولة .. وعلى مدى سنوات العمل الطويلة كانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تمثل جزءاً مهماً من عملية صنع القرار في نظام عبدالناصر ، ولم تكن مجرد أداة للتنسيق بين المستويات والمؤسسات المختلفة التى يقوم عليها النظام.

لقد أصبحت عملية القرار داخل أى نظام سياسى عنصراً حاسماً فى استمرارية هذا النظام واكتسابه شرعية وجوده وضبط مسيرته فى الداخل والخارج ، ذلك أن آلية صنع القرار تمثل مؤشراً صادقاً لمكونات هذا النظام وعوامل استقراره.

وعندما نتعرض لعملية صنع واتخاذ القرار فى إطار نظام ثورى كالذى أurst دعائمه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فلا بد أن نتناول عملية صنع القرارات وفقاً لمعايير تختلف نسبياً عن تلك التى تقدمها النظريات الأكاديمية التقليدية فى تحليل وصنع واتخاذ القرارات ، والتى تستمد مضامينها فى الغالب من تجارب الدول المتقدمة ، ذلك أن هذه النظريات التى أخذت فى التبلور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وفى أعقاب نظم سياسية تخالف النظم الليبرالية الغربية وأعنى بها النظم الاشتراكية غالباً ما تسقط من حساباتها عند التعرض لدول صغيرة فى العالم الثالث الظروف المحلية والمكون الثقافى والاجتماعى الذى يعطى المجموعة الأخيرة خصوصية مميزة ، والمعارك الشرسية التى واجهتها هذه النظم على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية ، ومن ثم تحدث الفجوة بين الفترة التاريخية لصنع القرار ، وبين مرحلة تقييمه حيث يجرى قياس نتائج القرار وفقاً لظروف تاريخية مغايرة تماماً لتلك التى صاحبت صنع واتخاذ القرار فى حينه.

لقد خاضت مصر تجربة ليبرالية فى الحكم امتدت حوالى ثلاث عقود زمنية (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، تعرضت فيها لمواقف صعبة .. ووفقاً لقياسات المشروعية السياسية فلم تكن النخبة السياسية المتحكمة فى صنع واتخاذ القرار على مدى هذه العقود الثلاثة تعبر بصدق عن مصالح المجتمع ككل نتيجة للفجوة الضخمة التى كانت تفصلها عن الأغلبية

الساحقة من أبناء المجتمع ، ومن ثم فلم تسفر هذه التجربة الليبرالية عن قرارات كبرى تذكر يمكن رصدتها تاريخياً لصالح المجتمع المصرى ككل ، بل إن غالبية القرارات كانت تخضع لمشيئة المستعمر والنخبة الحاكمة ذات المصلحة .

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قدمت نخبة حاكمة مختلفة جذرياً عن النخبة السابقة ، فلقد كانت الأغلبية الساحقة من قياداتها تنتمى إلى الطبقة الوسطى ، بل والجزء الأفقر من الطبقة الوسطى ، وكانوا على وعى كامل بطبيعة هذه الفجوة التي فصلت بين النخبة السابقة وبين طموحات المجتمع ككل ، كما كانوا يملكون قدراً عالياً من وضوح الرؤية لحقيقة الأهداف القريبة والبعيدة التي تحركوا من أجلها ولم يكن لديهم أو لدى أغلبهم على الأقل ما يخشون عليه ؛ ومن ثم فقد اتسمت قراراتهم بالإيجابية والجرأة ، ولا أقول بالمغامرة وكان أكثر ما يميز قرارات الثورة هو هذا القدر الكبير من المصادقية مع النفس ومع الجذور الاجتماعية التي جاءوا منها .

والباحثون فى تحليل الطبقة الوسطى يرون أنها يمكن أن تفرز نوعين من الساسة ، يعمل النوع الأول منها على تأكيد انتمائه للطبقات الفقيرة ويعمل على الارتقاء بها وتحسين وضعيتها فى المجتمع ، بينما يتطلع النوع الثانى إلى الالتحاق بالطبقات العليا يتشبه بها ، ويسعى إلى العيش معيشتها ومن ثم يفصل تدريجياً عن جذوره الأصلية .

ومن حسن الحظ أن جمال عبدالناصر كان ينتمى للنوع الأول ، الذى كان يؤكد فى كل مناسبة على انتمائه لجموع الفقراء وسعيه للانتصار لهم . ولو أن عبد الناصر حرر بنفسه مذكراته لقدم للقارئ شروحات تفصيلية عن الخلفيات الفكرية و السياسية التى كانت وراء كل قراراته ، سواء فى فترة التحضير للثورة أو بعد نجاحها وتحولها إلى نظام سياسى مارس دوراً تاريخياً فى التحولات السياسية والاجتماعية فى مصر والأمة العربية ؛ هذا برغم أنه كثيراً ما كان يدون فى يومياته ما يعن له من خواطر أو استنتاجات أو شروح لبعض القرارات .

(راجع الملحق الوثائقي - لرى كيف كان يكتب بخط يده مثل هذه الأمور - وفى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى الكثير من هذه الوثائق أيضاً) .

وإلى أن يتاح للمؤرخين والباحثين فرصة الإطلاع على مجمل هذه الوثائق ، فإننى أجد التزاماً علىّ وعلى كل من رافق الرجل - وخصوصاً أنى كنت معاً - على مدى الأربع والعشرين ساعة طوال ثمانية عشر عاماً - أن نرصد ما رأيناه بأعيننا وما سمعناه بآذاننا من حوارات وتواصلنا واتصالاتنا معه ومع معاونيه وزملائه ، ومع كل مؤسسات الدولة على تعددها وآلاف الشخصيات المصرية والعربية والأجنبية التى تعاملت مع عبدالناصر ومع مصر طوال هذه الفترة ، إذ لا يسعنا إلا أن نضع تحت أنظار القارئ - وخصوصاً

شباب مصر والأمة العربية - كل ما لدينا من معلومات ووثائق وحقائق ... ورغم ذلك كله فلا أستطيع أن أنفى أنه ما زالت هناك علامات استفهام حول بعض القرارات التى تعددت حولها التحليلات والتفسيرات دون أن تصل إلى إجابة شافية ، خاصة تلك القرارات التى تتعلق بأشخاص مثل عبدالحكيم عامر وأنور السادات وحسن التهامي وغيرهم والتى حاولت فى فصول أخرى من هذه المذكرات أن أقدم تفسيراتى الذاتية حولها.

وحتى تتضح أبعاد عملية صنع القرار فى نظام عبدالناصر فلا بد أن أتناولها من خلال مداخل ثلاثة رئيسية:

الأول : هو المرجعية الفكرية التى تحكمتم فى كل قرارات عبد الناصر، وبالتالى فى كل المشاركين فى عملية صنع القرار فى الدولة.

الثانى : هو أسلوب عبدالناصر فى اختيار معاونيه ، وهل كانوا مجرد أتباع ينفذون ما يفكر فيه ، أم مصادر إثراء للنظام ككل.

الثالث : هو آليات وهياكل صنع القرار فى عهد عبدالناصر.

* * *

فلسفة عبد الناصر في صنع واتخاذ القرار

كانت فلسفة عبد الناصر في صنع واتخاذ القرار تنبع من جذوره الاجتماعية وخلفياته الفكرية السياسية . ولقد أفاض في شرح هذين العنصرين ومدى تأثيرهما في تشكيل فكره السياسي في عديد من الكتابات والمناسبات ؛ سواء في كتابه «فلسفة الثورة» الذي أصدره في عام ١٩٥٣ ، أو في تصريحاته الصحفية ، وخطبه ولقاءاته مع الجماهير بل وفي لقاءاته الرسمية مع بعض المسئولين الأجانب ، علاوة على خطاباته إلى بعض أصدقائه في فترة مبكرة من حياته وشبابه .

ومن خلال هذه الجذور الاجتماعية والخلفيات الفكرية والسياسية أمكن لجمال عبد الناصر أن يبلور نسقاً كاملاً منسجماً في كل مفرداته معبراً عن الزعامة الوطنية ورجل الدولة جمال عبد الناصر ، كما بدا هذا التأثير واضحاً في بناء آليات صنع القرار واختيار معاونين ومراجعة النتائج أولاً بأول .

ففي حديث أدلى به الرئيس جمال عبد الناصر لصحيفة «الصنداي تايمز» في يونيو ١٩٦٢ أجراه معه مراسلها في القاهرة «دافيد مورجان» ، قال جمال عبد الناصر :

« إننى الابن الأكبر لأسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة ، وكان أبى موظفاً صغيراً في مصلحة البريد ، يبلغ مرتبه الشهري حوالى العشرين جنيهاً ، وهو مرتب يكفى بصعوبة لسد ضروريات الحياة ، لقد ولدت بالإسكندرية لكن ذكرياتى الأولى تدور حول قرية الخطاطبة وهى قرية تقع بين القاهرة والإسكندرية حيث كان أبى وكيلاً للوسطة ، وكنا دائماً أسرة سعيدة يحكمها أبى ، ولكن القوة المحافظة فيها كانت أُمى التى كنت أنا وإخوتى نتفانى في حبها . كان أبى قلقاً بسبب آرائى السياسية حتى في أيام التلمذة فقد سجن أخوه في الحرب العالمية الأولى بتهمة الإثارة السياسية ، ولذا كانت مخاوفه أن يحل بي ما حل بعمى مخاوف طبيعية ، فلقد كان أمله أن نحيا جميعاً حياة آمنة بعيدة عن المزعجات ولكن بعد اشتراكى في المظاهرة السياسية الأولى دخلت الميدان بكل

جوارحى وأصبحت رئيس لجنة لتنظيم المقاومة ، ولا سيما المقاومة الساخطة ، ولقد كان ذلك منفذاً لأبد منه لعواطفنا الحادة ولشعورنا بالكبت الذى يضغط على وطننا ، وفى النهاية ضاق المسئولون بالمدرسة ذرعاً بنشاطى ونبهوا أبى فأرسلنى إلى القاهرة لأعيش مع عمى ، والتحقت بمدرسة أخرى هناك».

وبتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ رد جمال عبدالناصر على بعض الاتهامات التى كانت توجه ضد الثورة خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع الطبقي ، فقال فى خطاب موجه للجماهير والمثقفين على السواء:

« قالوا جمال عبدالناصر عنده حقد طبقي .. ليه ؟ وإزاي ؟ ، أنا بقيت رئيس جمهورية وموجود كويس ، وقاعد كويس ، وعندى عربية كاديلاك ، يبقى حقد طبقي إيه بقى ؟ ، أنا لا أحقد على طبقة معينة ولا على أسماء معينة ، أنا ما أعرفهوش ، وما شوفتهوش ، وما قعدتش معاهم ، ولكن أنا شفت الناس التانيين ، أنا شفت الشعب اللى إحنا طالعين منه ، شفت العمال الزراعيين وشفت عمال التراحيل وشفت الفلاحين ، شفت العمال السهرانيين ، شفت مخلة العيش الناشف والبصل وشفت «قدرة المش» ، و«قدرة الملوحة» وشفت الرجلين الحافية المشقوقة والعينين الزايغة من الجوع ، شفت عمال التراحيل عريانين ملط لغاية ما يغسل الشوال اللى هو لابس فيه فى التربة ، ولغاية ما ينشف الشوال فى الشمس ، طبعا كل واحد من الشعب عرف هذا الكلام ، إن ما نطلبه اليوم هو حق هؤلاء الناس ، حق العمال ، حق الفلاحين ، حق الكادحين والمطحونين»...

ويستطرد جمال عبدالناصر قائلاً :

« هى العين تعالى على الحاجب ؟ مين اللى بيقول هذا الكلام ؟ ، الإقطاعى ما زال موجود زى ما هو ، صاحب الأرض أو صاحب العمل القديم زى ما هو ، ما اتحرّكشى ، إحنا قضينا على الإقطاع فقط ، ما عملتش زى غيرنا .. فيه مجتمعات طلعت قضت على الإقطاع وقضت على الإقطاعيين ، إحنا قضينا على الإقطاع موجودين كلهم ، موجودين ويعرفوا بعض .. ولكن هل هم مبسوطين ؟ ، طبعا مش مبسوطين ، اللى أخذت منه فدان أرض أو أكثر لا يمكن إلا أن يكون معادياً للثورة وللإشتراكية .. الإقطاعيين موجودين ويعرفوا بعض ، موجودين مش فى المتاحف ولا فى المعتقلات ، إحنا طلّعنا كل الناس من المعتقلات ، إدينا عفو عام عن الجميع حتى من كانوا منهم متهمين فى تهم شيوعية ، وعفونا عن كل الإخوان المسلمين ، أعطينا كل واحد منهم فرصة ليشترك فى المجتمع الجديد ، لكن الإقطاعيين موجودين والرأسماليين موجودين والإخوان المسلمين موجودين

والرجعيين موجودين والشيوعيين موجودين . كلهم ييعرفوا بعض ، وكلهم ضد الثورة ومنتظرين أى غلطة .. وعندهم السلاح الأساسى وهو الكلام والهمس .. لازم نعرف ما هى قوى الشعب .. ولانم نعرف من هم أعداء الشعب .. وبعد كده لازم تكون سياستنا واضحة وصريحة تجاه الشعب وتجاه أعداء الشعب ، ثم بعد ذلك الحرية كل الحرية للشعب .. حرية الكلام وحرية النقد وحرية الاجتماع .. كل الحرية ، وسنجد أن الشعب هو مجتمع الـ ٩٩,٥ ٪ ، وأن أعداء الشعب هم مجتمع النصف فى المائة ، الشعب لازم يأخذ فرصته كاملة .. يغلط ويصلح الغلط ..

وتحدث عبدالناصر أيضاً وبصورة مسهبة عن تجواله على الأحزاب السياسية والتيارات السياسية والوطنية خلال فترة التحضير للثورة ، ومنها حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين وتأثره بقيادات بعضها فى مقتل شبابيه - ومنهم أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - ورفضه الاستجابة لمحاولات حسن البنا زعيم حركة الإخوان المسلمين التى استهدفت اتخاذ حركة الضباط الأحرار كامتداد للإخوان المسلمين فى الجيش ، وأيضاً رفضه للشيوعيين فكراً وحركة ، كما أكد عدم انتمائه لأى من هذه التنظيمات سوى مصر الفتاة.

وأورد هنا مثلاً واحداً عن موقف عبدالناصر من الشيوعية ، وهناك العديد من الكتابات التى تناولت علاقاته بالتيارات الأخرى ، كما أننى أوردت قسماً مستقبلاً لموقف عبدالناصر من الإخوان المسلمين وكذلك موقفهم منه ، وذلك نظراً لأهمية هذه القضية . ففى لقاء بين جمال عبدالناصر وويليام راونترى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٨ حضره السفير الأمريكى فى القاهرة ريموند هير ، وقد استغرق هذا اللقاء حوالى ثلاث ساعات ، قال عبدالناصر ما نصه :

« أنه فى مرحلة مبكرة من حياتى العملية اتصلت بالشيوعيين الذين رغبوا فى استخدامى بغية تسليهم إلى مجموعة الضباط الأحرار ، وفى ذلك الحين كنت قد درست جميع الكتب الخاصة بالموضوع ، ولكننى قررت أن الشيوعية ليست عقيدتى وذلك للأسباب الثلاثة التالية :

أولاً : لأننى أعتز بدينى الإسلامى .

ثانياً : لأننى أكره الأساليب الوحشية .

وثالثاً : لأننى لا أريد أن أرى الشعب المصرى وقد تحرر من عبودية لينتقل إلى عبودية أخرى .

ثم تحدث عبدالناصر عن الحد الفاصل في نزاعه مع محمد نجيب عندما تظاهر الشيوعيون ضده (ضد عبدالناصر) ، وبدوا كأنهم على وشك الاستيلاء على القاهرة ، فلو اغتنم نجيب الموقف لكان بإمكانه أن يتخلص منه آنذاك ، ولكن عبدالناصر تفادى حدوث أزمة بإقناع نجيب بأنه إذا عمد إلى تصفية عبدالناصر ، فسيكون هو التالي على قائمة التصفيات الشيوعية بعد ذلك .

وفي نفس اللقاء يؤكد عبدالناصر على عدة مبادئ جوهرية تشكل أساس سياساته حيث يقول :

« أنه - برغم ما يمكن أن يقوله البعض - فأنا متمسك بمبادئ أساسية معينة منذ أن توليت مسئولية السلطة في نظام الحكم الجديد ، من الناحية الجوهرية فهناك ثلاثة مبادئ: الاستقلال والكرامة والقومية العربية ، وإن الاستقلال هو الأمر الأساسى في رغبة الشعب في معيشة أفضل ، مقارنة مع مستويات المعيشة في البلدان الأكثر تقدماً ، وهذا يعنى التأكيد على التنمية الشاملة .

ثم تحدث عن القومية العربية ، وأوضح بأن الوحدة العربية لا يفهم منها بالضرورة الاتحاد السياسى بين كل الدول العربية ، هذا الاتحاد يمكن حدوثه عندما يكون هناك إجماع في آراء الشعوب المعنية ، ولكنه ليس جوهرياً ، والأمر الجوهري هو أن يكون هناك تضامن عربى .

واستطرد عبدالناصر مؤكداً على حذره من الشيوعية ؛ خاصة إذا تمكنت من السيطرة على قطر عربى حيث ستتحده قاعدة انطلاق إلى أقطار أخرى ، ومن ثم فهو يرى ضرورة التصدى لأى محاولة للهيمنة الشيوعية .. وكان المقصود في ذلك الوقت هو الحيلولة دون تسللها إلى العراق والسيطرة على الحكم هناك . وقال عبدالناصر : « إنه إذا تمكن الشيوعيون من السيطرة على العراق فإنهم سيتحركون إلى سوريا والأردن وبالتالي إلى مصر ، وستكون النتيجة أن كل ما بنيناه ، وما نحن عازمون ببناءه سيقع في أيدي الشيوعيين » .

واستطرد قائلاً : « إن التجارب علمتني كيف أتعامل مع الشيوعيين بوصفهم مشكلة داخلية ، أما التعامل معهم في بلد آخر فمسألة مختلفة تماماً » .

(نص محضر هذا اللقاء محفوظ في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات في منشية البكرى - وما حررته هنا هو من واقع ما كتبه في النوتة الخاصة بى) .

وفي ٤ فبراير ١٩٦٧ خلال لقاء عقد بين عبدالناصر وعبدالرحمن عارف رئيس العراق أورد عبدالناصر تحليلاً لمواقف كل من الإخوان المسلمين والشيوعيين نعرض

له من واقع محضر الاجتماع حيث قال : « إن هناك حقيقة تؤكد أن الشيوعية أفلست ، ومشكلة الشيوعيين العرب أنهم لا يعرفون ذلك حتى الآن ، وربما لا يريدون أن يعرفوا ، ولذلك فهم يكتفون بترديد مقولات قديمة فات عليها الزمن ، وإننى أرجو الأخ عبدالرحمن عارف أن يسأل الرئيس أحمد سيكوتورى عما قاله لى فى آخر مرة قابلنى فيها هنا فى القاهرة وعقدنا اجتماعاً غير رسمى فى بيتى وفوجئت به يقول لى أثناء الحديث وهو بمسح دموعه : « أخى ناصر إن الماركسية أفلست تماماً ، وتحجر الفكر الذى تصورته أنا - سيكوتورى - فى يوم من الأيام مفتاحاً لكل باب » !

أما عن الإخوان المسلمين فلديهم فكر له أساس نشترك فيه جميعاً ، وهو أساس ضارب فى أعماق كل منا ، ومشكلتهم أنهم يريدون تحويل هذا الفكر إلى أداة تصل بهم إلى السلطة ، وهذه عقدة خطيرة لأنها تدفع إلى ساحة الصراع بقوى تتوهم أنها تملك سلطان على الحياة والموت .

ونحن نضطر إلى اعتقال كثيرين من هؤلاء وهؤلاء ، لكن الاعتقال ليس حلاً ، وإنما هو عملية تحديد ضرر ؛ حتى نعطي الفرصة للمجتمع ليقوم بترسيخ أفكاره بعيداً عن ضغط أيدولوجيات متحجرة أو تعصب ينتج عنه آثار خطيرة . والغريب أن الإخوان المسلمين يتهموننا بالشيوعية فى الوقت الذى نرى فيه نحن أن الدين ركيزة أساسية من ركائز الثورة ، وفى الوقت نفسه فإن الشيوعيين يتهموننا باليمين لسبب أساسى فى رأيهم وهو أننا نرفض ديكتاتورية البروليتاريا .

(نص محضر هذا اللقاء محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى ، وما أوردته هنا هو من واقع ما حررته فى النوتة الخاصة بى)

* * *

وإذا ما تركت نفسى للبحث فى المكون السياسى والاجتماعى لجمال عبدالناصر ورجال يوليو ٥٢ ودوره فى بناء عملية صنع القرارات التى صدرت حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، فلن أجد فرصة للخروج من هذه النقطة وربما بقيت حبيساً لهذا الفصل حتى النهاية ، ولكننى فقط أود أن أحيل القارئ الكريم إلى فصل آخر هو « عبدالناصر الرجل والإنسان »* ومجموعة الخطابات والوقائع التى أوردتها والتى تعبر بصدق عن هذا المكون الفكرى والسياسى والاجتماعى وكل ما يمكن أن نخلص إليه من دراسة فلسفة عبدالناصر فى صنع واتخاذ القرارات ، هو التأكيد على مجموعة من العناصر التى شكلت معا « نسق القيم » الذى ارتكز عليه منهج عبدالناصر السياسى وهى :

* راجع الكتاب الأول من هذه الشهادة

أولاً: الاستقلال ورفض التبعية ، ولكنها في الوقت نفسه لا يشكّلان هدفاً أو غاية في حد ذاتهما بقدر ما يعتبران وسيلة للتنمية الاجتماعية والرفاهية للشعب .

ثانياً : الانحياز الكامل للفقراء وللأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع دون أن يعنى ذلك عداً شخصياً لأى من الأفراد أو الطبقات داخل المجتمع .

ثالثاً: الواقعية والتفكير العملى فى تناول كل المسائل والمشكلات الصعبة ، فلم يسع عبدالناصر للاصطدام بأى من القوى الداخلية أو الخارجية ، بل كان يعمل باستمرار على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل القوى لصالح الأهداف التى حددتها الثورة للنهوض بالمجتمع المصرى ، دون أن يتنازل عن مبادئ الاستقلال والكرامة والوطنية والقومية .

رابعاً : احتلت قيمة «العروبة» موقعاً متميزاً فى نظام القيم الذى تبناه عبدالناصر وثوار يوليو، ولم يكن تبنيهم لهذه القيمة أمراً طارئاً تفجر بعد قيام الثورة ، بل إن السنوات التى سبقت قيام الثورة ورصدها عبدالناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» أكدت على اقتناعهم جميعاً بأن مصر لا يمكن أن تحيا بدون العرب ، وأن العرب بدون مصر لا يمكن أن يحققوا أى إنجاز .

خامساً : لم تكن السلطة لدى عبدالناصر فى يوم من الأيام وسيلة لكسب الامتيازات أو التحكم فى رقاب البشر ؛ بل هى أداة للخدمة الوطنية والتضحية وبذل كل ما يمكن من جهد وعرق فى سبيل رفاهية المجتمع ... ومن يرغب فى حصر ثروة عبدالناصر ومصادر دخله يوم رحيله سوف يدرك ما تكتسبه هذه النقطة من مصداقية* .

* * *

* راجع ملحق الوثائق بالكتاب الأول من هذه الشهادة

ثانياً

كيف كان عبدالناصر يختار معاونيه

- ١ -

حددت فلسفة عبدالناصر وتكوينه الاجتماعى والفكرى نوعية القرارات التى يمكن أن تتخذ فى إطار مبادئ الثورة ، وتحدد طبيعة المهمة فى كل مرحلة نوعية الأشخاص الذين يمكن أن يلعبوا دوراً فى تحقيق المهمة .. ولقد كان أبرز ما يميز عبدالناصر فى صنع القرارات هو تحديد الهدف بوضوح لكل مرحلة وبالتالى اختيار العناصر الملائمة للمرحلة والقادرين على تنفيذ الهدف ، ولقد تدرجت هذه العملية على مدى تاريخ الثورة كله.

ففى فترة التحضير للثورة كان على عبد الناصر أن يركّز على الأهداف العامة التى يمكن أن تجمع كل الاتجاهات الوطنية حولها من منظور سياسى ، وتأجيل المنظور الاجتماعى إلى مرحلة لاحقة لما يمكن أن يثيره من تباينات بين العناصر القائمة بعملية التغيير السياسى .

وكان أهم العناصر التى ارتكز عليها عمل عبدالناصر فى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار هو استقلالية هذا التنظيم عن أى تيار سياسى أو أيديولوجى كان موجوداً على الساحة المصرية فى تلك الفترة مهما كانت درجة قوة أو شعبية هذا التيار ، واتجه فكر عبدالناصر إلى اختيار عناصر يثق فى وطنيتها وقدرتها على مواجهة المخاطر التى تحيط بتنفيذ الثورة وتأمينها ضد أية تحركات مضادة من الداخل أو من الخارج .

ولقد عبر جمال عبد الناصر عن هذه الفكرة فى مناسبات ثلاث مهمة :

كانت المناسبة الأولى فى حوار أجراه مندوب جريدة «سكوتشمان» البريطانية فى بداية الثورة مع عبدالناصر ، وقد وجه المراسل إليه سؤالاً نصه :

« كيف وأنت بهذه التركيبة المتناقضة الغربية حققت هذا النجاح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنت تعلم - وأنت رجل مثالى وقائد للثورة - أنه لا أحد يستطيع أن يقول فيك شئ .. إنك لم تقم بالثورة مستعيناً بعناصر ... - ولم يشأ المراسل أن يكمل السؤال - وفهم عبدالناصر ما يريد أن يقوله ، فأجابه بقوله :

أولاً: لكى تحدث تغييراً يجب أن تستخدم أشخاصاً يتسمون بالجرأة والرغبة فى المغامرة، وليس كل إنسان ذو قيم بقادر على المغامرة، أحياناً الإنسان ذو القيم والأخلاق عندما يجد رقبتة تحت حد السيف غالباً ما يفكر أو يراجع نفسه، وليس معنى ذلك أن أستبعده أو أصفه بالخيانة أو الجبن، فأنت أولاً وأخيراً تتعامل مع بشر من لحم ودم وليسوا من حديد أو جماد، هؤلاء البشر يملكون العقل ومنهم من يحسن رصد خطواته أو يتردد، ومنهم من يلعب «الكوتشينه» وآخرون لا يقتربون منها، تلك هى طبيعة البشر.. فيها السلبى وفيها الإيجابى، ولكن لكى تحدث تغييراً بهذا الحجم، وإذا كان هذا التغيير مسلحاً فأنت تحتاج بالدرجة الأولى إلى تشكيل جبهة سياسية تتجمع فى داخلها كل هذه العناصر وهذه النوعيات.

وثانياً: أنت فى حاجة لكى تجمع كل هذه العناصر التى تؤمن أو توافق على التغيير، عليك أن تبذل جهداً لاستقطابها إلى صفك رغم ما قد يكون بينها من تناقضات حتى تضمن النجاح للجبهة كلها، ولعلمك فقد كانت توجد داخل هذه الجبهة عناصر مدنية مثل أحمد فؤاد الذى كان يعمل قاضياً وحامد معيط الذى كان يعمل مهندساً فى السكك الحديدية وكلاهما كانت له صلات مباشرة بالضباط الأحرار.

وثالثاً: لابد أن تأخذ فى الاعتبار أن التغيير المنشود قد يحتمل النجاح ويحتمل الفشل، فإذا فشلت العملية فلماذا تعرض عدداً أكبر للخطر، يكون على فى هذه الحالة أن أترك بعض العناصر الصالحة للمستقبل، عسى أن يتكمنوا من استكمال المسيرة فى المستقبل إذا ما تعثرت. ولعلمك فإن عدداً ليس قليلاً من رجال الصف الثانى كانوا فى خاطرى ولم أشركهم فى التنفيذ يوم الثورة حفاظاً على المسيرة، ولكننى لم أتردد فى إبرازهم والاستفادة من قدراتهم بعد نجاح الثورة، ومنهم من يعمل معى مباشرة الآن».

أما المناسبة الثانية فقد جاءت فى حوار مباشر بينى وبين الرئيس جمال عبدالناصر فى منتصف الخمسينات، وقد كان واضحاً منذ فترة مبكرة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن قيادة تنظيم الضباط الأحرار قد وضعتنى ضمن اهتماماتها، وما بين اتصال ثلاثة من زملائى من الضباط الأحرار بتكليف من كمال الدين حسين لتيسير إمكانية الحصول على بعض المواد المطلوبة للنشاط الفدائى فى منطقة قناة السويس إلى لقائى الأول مع عبدالناصر خلال التحاقى بفرقة الشؤون الإدارية وانتهاء باختيارى سكرتيراً للرئيس للمعلومات، فقد كلفت بالعديد من المهام ذات الحساسية العالية، وتلقيت غالبية هذه التكاليفات من عبدالناصر شخصياً.. لكن انضمامى إلى تنظيم الضباط الأحرار لم يتم إلا ليلة تنفيذ الثورة بالفعل، وبدأت المشاركة فى اجتماعات التنظيم فى أعقاب الثورة كما انتظمت أيضاً

فى حضور اجتماعات ضباط المدفعية التى كانت تعقد برئاسة كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة فى منزله فى منشية البكرى فى ذلك الوقت وكذلك تسديدى للاشتراك الشهرى للتنظيم (٢٥ قرشا) والذى كان يحصله البكباشى عبدالحميد بهجت (المستشار التجارى فيما بعد).

ولقد أثار ذلك سؤالاً فى ذهنى أثرت أن أتوجه به إلى عبدالناصر مباشرة عندما أتاح لى موقعى إلى جانبه فرصة مفاتحته فى بعض الموضوعات البعيدة أحياناً عن جوهر العمل المكلف به .

ففى منتصف نوفمبر ١٩٥٦ وفى شرفة مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة المطلة على النيل، وبعد أن هدأت نسبياً التوترات المصاحبة للعدوان الثلاثى على مصر وبعد أن تم وقف إطلاق النار، وخلال لقاء مع الرئيس توجهت إليه بسؤال عما يدور فى ذهنى وقلت له :

« سيادتكم يافندم اخترتنى على أى أساس؟

فأجاب : هل تذكر لقاءنا الأول عندما قابلتك أثناء دراستك لفرقة الشؤون الإدارية ؟ وهل تذكر ما قلته لك يومها ؟ لقد قلت لك إنك ضابط سوف يكون لك مستقبل .. ألم تفكر وتبحث من الذى نقلك إلى المخابرات بعد قيام الثورة بيومين ؟ ومن الذى استدعاك يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ؟ هل كانت لك معرفة سابقة بذكرى محى الدين ؟ فأجبت بالنفى . فواصل كلامه : هل تعرف أحداً من أعضاء مجلس قيادة الثورة ؟ فقلت له : حتى كمال الدين كان يرسل لى ضباطاً أعرفهم ، لكنى لم أتعرف عليه شخصياً ولم أتشرف بمقابلته إلا بعد حوالى الشهر من قيام الثورة .

فقلت : بس سيادتكم لم تضمنى لعضوية التنظيم .

فقال : أنا عارف مكوناتك .. إنت نوعك مستقر .. ويمكن تفيد فى مرحلة الاستقرار وليس فى مرحلة يمكن أن تنجح أو تفشل أو تخيب .. فأنت بدأت حياتك وانتظمت فى مهنتك ، وأنت لا تلعب الورق مع هذا أو تسهر مع ذاك ، وعندما التحقت بالمخابرات طلبت من كمال الدين حسين أن يضمك إلى إحدى خلاياه الرئيسية بعد الثورة ، وكان يحضر معك الاجتماعات أبو اليسر الأنصارى وعبدالمجيد شديد ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ومصطفى كامل مراد وسعد زايد وعماد رشدى وغيرهم .. ثم أخذتك لتعمل فى هيئة مراقبة الأداة الحكومية وأنت تعلم تماماً من هم أعضاؤها ووضعهم بالنسبة للتنظيم والثورة ، وبعد كدة نقلتك إلى القسم الخاص فى المخابرات وأنت تعلم أيضاً ماذا كان يعنى هذا المكتب بالنسبة للنظام ، ثم كان نجاحك هو السبب فى خلق الوشائيات الحاقدة ضدك فى عملية قضية المدفعية ، وعندما فكرت فى إنشاء سكرتارية المعلومات

وفى مناقشة مع حكيم (عبدالحكيم عامر) رشح هو شمس بدران أو من يرشحه شمس بدران لتولى هذه المسئولية إلا أنني اخترتك لتولى هذه المسئولية نتيجة تقييمي لصلاحياتك لهذا المنصب» .

ملحوظة :

« كانت مجموعة شمس بدران تتردد بصفة مستمرة فى ذلك الوقت على مكاتب القسم الخاص ، والتي كانت فى نفس مبنى إدارة المباحث العامة فى مبنى المجتمع بميدان التحرير، ثم انتقلت بعد ذلك أيضًا مع المباحث العامة إلى مبنى وزارة الداخلية بلاطوغلى، وكان القسم الخاص يمثل نافذة على كل ما يجرى داخل البلد ، كان عبدالناصر يعتبر فى ذلك الوقت أن شمس بدران أحد رجاله المخلصين باعتباره أحد أعضاء إحدى خلاياه الرئيسية فى تنظيم الضباط الأحرار - وظل هذا الاعتقاد مستمرًا حتى آخر ١٩٦٦ عندما عين شمس بدران وزيراً للحربية (أكتوبر ١٩٦٥) ، حيث بدأ يظهر ولاؤه وانحيازه الكامل لعبدالحكيم عامر ، وكان يشاركه فى ذلك كل من عباس رضوان وصالح نصر وهو ما تأكد عمليًا بعد أحداث هزيمة ١٩٦٧ » - انتهت الملحوظة.

ولاشك أن احتفاظ عبدالناصر بشخصيات بعينها ذات صفات قدرها هو وعمل على عدم إشراكها فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان أمرًا مخططًا ولم يكن يتم بصورة عشوائية.

أما المناسبة الثالثة فقد وردت خلال لقاء عبدالناصر بسامى الدروبي سفير سوريا الأسبق فى مصر ، والذي اختاره ليكون أحد من يتولون تاريخ ثورة يوليو ٥٢ عبر عدة جلسات عقدها معه فى استراحة المعمورة بالإسكندرية فى منتصف شهر أغسطس ١٩٧٠ وقبل رحيله بحوالى شهر ونصف ، وكانت هذه اللقاءات تعتمد على سرد الرئيس لكل أحداث الثورة منذ تبلورت فكرتها قبل إنشاء تنظيم الضباط الأحرار ووصولًا إلى تاريخ اللحظة التى كانا يجتمعان فيها أى أغسطس ١٩٧٠ . وقد حضرت معهم جلستين حدد الرئيس فى الأولى الخطوط العامة للقضايا التى ينوى التحدث فيها وفى الثانية ركز على كيفية اختياره لمختلف العناصر التى شكلت معه قيادة تنظيم الضباط الأحرار وقيادة الثورة فيما بعد، وفلسفة التغيير الذى ينشده ، ثم منعتنى مشاغلي وتكليفات الرئيس لى عن حضور باقى الجلسات سواء مع سامى الدروبي أو مع دياللو تيللى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى اصطفاه عبدالناصر أيضًا للتحدث معه حول نفس الموضوع ، وكانت لقاءات كل منهما مع الرئيس على انفراد ، ومما يؤسف له أن هذه المقابلات لم تُسجل لأسباب فنية حالت دون إمكانية التسجيل نظرًا لصوت أمواج البحر وصفير الرياح فى المكان الذى كانوا يجلسون فيه.

جاء في حديث عبدالناصر الأول مع سامى الدروبي:

« كان لابد من إحداث تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية لمصر، والتي كانت قد وصلت إلى أقصى درجات انحدارها فى عام ١٩٥٢، لقد كان الحكم غارقاً فى الفساد بأقصى درجة، والحكم هنا يشمل كلاً من القصر أى الملك وحاشيته والحكومة وقيادات الأحزاب التى انشغلت بمعاركها الخاصة وتجاهلت المصلحة الوطنية العامة، وكانت المعركة محتدمة بين المجموعات الفدائية وبين الإنجليز فى منطقة قناة السويس، لكن الحكومة وعناصر الإنجليز داخل البوليس السياسى المصرى كانوا يساهمون فى اعتقال الفدائيين والقبض على العناصر الوطنية من السياسيين من كل الاتجاهات، وتزايد حالة السخط الشعبى بسبب الضغوط الاجتماعية والمعيشية والتى أدت فى بعض الأحيان إلى انقضااض الفلاحين على قصور بعض كبار ملاك الأراضى فى الريف وتزايد ظاهرة الإضرابات التى شملت كل الفئات من طلبة وعمال بل وشملت أيضاً إضراباً لضباط البوليس تم فى حديقة الأزبكية بالقاهرة مرتين فى بداية الخمسينات، ولجأت السلطة إلى استخدام العنف فتكونت مجموعات شعبية تبادل العنف بالعنف دفاعاً عن أنفسهم، مما هدد بدخول فى مواجهة دموية، لاتعرف نهايتها أو مصيرها وفقط تهدد البلاد بالضيااع.

وكان لابد من إحداث تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية لمصر، ولكن القضية الأساسية هى إحداث التغيير المطلوب من خلال بلورة عدد من القضايا العامة التى تنبثق عن دوافع وطنية بالدرجة الأولى لضمان توفير الإجماع حول القرار وضمان النجاح فى مرحلة التنفيذ، ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية القومية العربية لدخلت فى دائرة عقيمة من الجدل والاختلاف، ولما أمكن تنفيذ الثورة أو الوصول إلى النجاح الذى تحقق فعلاً فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لكن ما طرح فى البداية كانت قضايا مثل: الملك - الفساد - الإنجليز - الإقطاع - الأحزاب السياسية .. وهى كلها قضايا لا يختلف إثنان على ضرورة حسمها ومهما كانت الأخطار، ومهما اختلفت الميول والاتجاهات التى يتبناها أى مصرى وطنى.

كان هذا عنصر الضمان فى توفير الالتقاء، ومن ثمّ توفير القدرة على التحرك لتحديد الهدف. لقد كانت التركيبة غربية فى حقيقتها، وكانت الجبهة التى تحدثت عنها تضم فى داخلها عناصر يمينية، وأخرى يسارية، وثالثة لاتفكر إلا فى شئ واحد فقط هو طرد الإنجليز من مصر، بينما تفكر أخرى فى طرد الملك وتصفية الأحزاب، وكان هناك أشخاص يأتلفون معنا ولكنهم كانوا ينفذون مخططاً يحقق أهداف تنظيمات ارتبطوا بها فى السابق، وكان كل هم هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بنتائج تحرك التركيبة المنفذة لها لتحقيق أهدافهم الخاصة التى لم تمكنهم قدراتهم الخاصة من تحقيقها منفردين.

والغريب أنه كانت هناك في القوات المسلحة عناصر معروفة بأنها عناصر « فاقدة » كما نسميها بلغتنا العسكرية، وقد ساعد ذلك كله على تحقيق المفاجأة .

- ٢ -

لقد حرص جمال عبدالناصر في هذه المرحلة بالألا يسمح للخلافات العقائدية أو السياسية بعرقلة السير ؛ وذلك عن طريق خلق قاسم مشترك بين الجميع، يتمثل في توافق مواقفهم على جعل مصر حرة . وعمل منذ البداية على مقاومة فكرة عبادة الزعيم ، وهى الصورة التى كانت منتشرة فى أحزاب وجماعات ما قبل يوليو ؛ مثل حسن البنا فى جماعة الإخوان المسلمين ، وأحمد حسين فى حزب الفتاة ، ومصطفى النحاس فى داخل حزب الوفد .

وكان عبدالناصر اتساقا مع نفس هذه المواقف صاحب ترجيح فكرة اختيار محمد نجيب كقائد للثورة ، بترشيح من عبدالحكيم عامر وصلاح سالم - وكان هناك مرشح آخر هو اللواء أحمد فؤاد صادق الذى اعترض على ترشيحه أنور السادات، وهو موضوع سأتناوله تفصيلاً فى مكان آخر من هذه الشهادة - رغم أنه لم يشترك فى التحرك ، أو ينضم لتنظيم الضباط الأحرار .

لقد كان محمد نجيب وبحكم موقعه فى الجيش وبحكم اتصالاته يعلم أو يرى أن انقلاباً سوف يقع ، ووفقاً للخطة كان مقرراً أن يظل فى بيته بعيداً ، نظراً لأنه كان معروفاً تماماً للسلطة السياسية ولأجهزة الأمن ، وقد يثير اشتراكه الفعلى فى أى عمل شكوك هذه الجهات، وقد يؤدى إلى إحباط التحرك فى مهده ، ومع أن الضباط من أعضاء التنظيم كانوا ينظرون إلى نجيب بتقدير واحترام إلا أنه لم ينضم لعضويته إلا بعد نجاح الثورة، وكان جمال عبدالناصر قد أجرى معه أكثر من اتصال بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، وكان أولها فى ديسمبر ١٩٥١ أثناء عملية انتخابات نادى ضباط الجيش .

هكذا كان اختيار جمال عبدالناصر لأعضاء تنظيم الضباط الأحرار مرتبطاً بمعيار أساسى هو الاستعداد للتضحية بالنفس ، وتبنى القضية الوطنية فى إطارها العام أى القضاء على الاستعمار والفساد فى الداخل ، والانتقال بالمجتمع من مرحلة التدهور فى بنائه القيمى والأخلاقى إلى مرحلة جديدة تؤهله للبقاء والاستقرار .

من هنا أيضاً جاء القرار الثانى الذى توافقت عليه جميع عناصر الثورة حيث شهدت علاقاتهم جميعاً تفاهماً كبيراً حول القضية الوطنية ، وقد طرحت فى مرحلة التخطيط النهائى لتنفيذ الثورة قضية محورية هى اختيار آليات التنفيذ ، وكان إصرار عبدالناصر

على أن تكون الثورة بيضاء ، يتم في إطارها الابتعاد تمامًا عن الإقدام على أية عمليات اغتيالات أو إهدار للدماء ، وكان من رأيه عن اقتناع - وهي مقولة كان يرددتها باستمرار فيما بعد في كل الأزمات التي قابلت الثورة سواء في الداخل أو في الخارج « إن الدم يؤدي إلى مزيد من الدم » - وقد تغرق البلاد في مواجهات دموية يصعب وقفها ، وتدفع إلى تأليب الرأي العام العالمى ضد الحركة الثورية في أيامها الأولى.

وكانت هناك آراء داخل تنظيم الضباط الأحرار تصر على التخلص من الملك فاروق باعتباره رأس الفساد ، ومنعاً لأي تحرك مناصر له من الداخل أو من الخارج كما طرح البعض فكرة تقديمه للمحاكمة ، لكن جمال عبدالناصر - الذى كان قد انتخب رئيساً للتنظيم لأكثر من مرة - عارض فكرة التخلص من الملك فاروق كما تحفظ على محاكمته بالنظر لاحتمال استغراق المحاكمة وقتاً طويلاً يخشى خلاله أن يتحرك أنصار الملكية في الداخل للقيام بثورة مضادة ، وقد تجر إلى تدخل خارجى لمساندة هذه الفئة ومن ثم فقد اتفق الجميع - برغم عدم تعاطفهم مع الملك - على الصيغة التى نفذت بالفعل وهى توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش سلمياً لصالح ابنه أحمد فؤاد كمرحلة انتقالية قبل إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى بعد ذلك.

أما القرار الثالث الذى وافق عليه تنظيم الضباط الأحرار بزعامة جمال عبدالناصر ، فقد تمثل فى إغلاق الطريق أمام هيمنة أى من الأحزاب أو الحركات السياسية على الثورة ، والعمل على احتوائها لصالح هذه التنظيمات.

لقد تملك جمال عبدالناصر منذ بداية الأربعينات الرغبة فى التغيير بعد أن استوعب الظروف المعيشية والاجتماعية والسياسية التى كانت سائدة فى مصر ، وقد تضاعفت هذه الرغبة لديه فى عام ١٩٤٨ بعد أن لمس الموقف داخل القوات المسلحة بصورة أكثر وضوحاً ، وقال جملته المشهورة : « إن حربنا فى الداخل وليست فى الخارج ».

بدأ جمال عبدالناصر نتيجة لذلك فى الاتصال بالتيارات والعناصر الحزبية والسياسية المختلفة فى الساحة المصرية وكان من بينها ثلاثة تيارات أساسية هى :

مصر الفتاة والشيوعيون والإخوان المسلمين وعدد من الأحزاب الأخرى ، ولم ينخرط عبدالناصر فى عضوية أى من هذه التنظيمات ، لكن هدفه كان هو التعرف عليها من الداخل وجس نبضها ومدى قدرتها فى إطار من السرية والانضباط ، ولكنه اكتشف أن لافائدة من هذه الاتصالات فلم يكن هدف هذه التنظيمات إحداث التغيير بقدر ما كان هو محاولة الاستفادة من الأوضاع القائمة واستثمارها.

كان لحزب مصر الفتاة على سبيل المثال شعبية وقدرة على الانتشار والتحرك فى الأوساط المختلفة ، فتم الاتصال بالعناصر التى كانت منتمة للحزب الوطنى المصرى

الذى انبثق عنها وكان يمثلته فتحى رضوان وأحمد حسين ومجموعة من الشخصيات السياسية ، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن تشكيل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار التى كانت تضم الشيوعى والإخوانى ومصر الفتاة وبعض القريبين من حزب الوفد أو عناصر كانت تستطيع أن تشكل قناة تفتح على حزب الوفد.

وكان ذلك قبل قيام الثورة بعام واحد ، وبدأ الإخوان المسلمون فى التحرك لمحاولة احتواء التنظيم والسيطرة على توجهاته وهو ما كان يرفضه عبدالناصر وغالبية ضباط التنظيم ؛ ومن ثم فقد عقدت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار اجتماعاً قررت فيه بالإجماع وضع عناصر الإخوان المسلمين أمام مسؤولياتهم وخيرتهم إما الانضمام تحت لواء تنظيم الضباط الأحرار الذى يمثل جميع المصريين أو أن تكون الهيئة التأسيسية فى حل من تنفيذ القرار الذى اتخذته بالفعل ؛ وكان هو إبعاد جميع الضباط المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين من عضوية التنظيم ، ونفذ هذا القرار قبل قيام الثورة بستة أشهر ، كما طبق نفس القرار بعد ذلك على عدد من الأعضاء المنتمين للحزب الشيوعى المصرى فى الوقت الذى قبلت عناصر من «حدثو» الالتزام بالقرار .

هكذا كانت قرارات تنظيم الضباط الأحرار فى تلك المرحلة مرتبطة بعدة أهداف أساسية تدور كلها فى إطار إحداث التغيير المنشود بصورة سلمية بيضاء ، وبما يؤكد استيعاب زعامة التنظيم لكل الظروف والمكونات الثقافية والاجتماعية التى تعيشها مصر ، وتطلعت إلى توفير كامل الإرادة الحرة فى اتخاذ القرارات بعيداً عن أية مؤثرات أو محاولات للاختراق سواء من الداخل أو من الخارج.

إن ذلك المنهج قد امتد تأثيره وتأكد فى عديد من المناسبات على مدى فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر بالكامل حيث تتمثل نقطة البداية فى كل مرة فى تحديد الهدف بوضوح ، ولاشك أن أكثر ما يميز نهج عبدالناصر قبل الثورة أو بعدها هو وضوح الرؤية الاستراتيجية البعيدة ثم يليها توفير كل المعلومات اللازمة من عديد من المصادر التقليدية وغير التقليدية ، المنظورة وغير المنظورة .. فكلما كانت كمية المعلومات كثيرة توفرت القدرة على اتخاذ القرار الصحيح فى التوقيت الملائم ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى حسابات النتائج المتوقعة الإيجابية منها والسلبية ، فليس هناك قرار أو تصرف سياسى معين يحظى بإجماع شعب بأكمله ، ولكن معيار النجاح يكمن دائماً فى تفوق قاعدة المستفيدين بصورة حاسمة على عناصر المضارين من أى قرار.

تلك قضايا ومعايير سوف أتعرض لها تفصيلاً فيما بعد من خلال أمثلة عملية فى اتخاذ القرارات الكبرى أو فى بعض الموضوعات التى ستفرد لها فصولاً خاصة مستقلة كقضية الوحدة بين مصر وسوريا وكما أسلفنا فى قضية تأميم شركة قناة السويس ، وغيرها ...

وبالطبع عندما نتحدث عن أسلوب الرئيس جمال عبدالناصر في اختيار معاونيه أو التعامل مع معارضيه فلا بد أن نتطرق لأسلوبه في اختيار العناصر الفنية للمناصب أو المواقع المختلفة في الدولة من خارج دائرة تنظيم الضباط الأحرار ، فقد ارتكز هذا الأسلوب على كثير من المعايير الموضوعية وعناصر الكفاءة الشخصية بعيداً عن ما يميل البعض إلى تسميته « بأهل الثقة وأهل الخبرة » حيث اعتمد النظام السياسى في مختلف مراحل على عدد لا يحصى من ذوى الخبرة والكفاءة الفنية في إنجاز أهداف الثورة في كل المجالات وكل المواقع ، ويشهد على ذلك برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى توج بـ خطة التنمية الخمسية ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، والبرنامج النووى - وهو ما سافر له فصلاً خاصاً في هذه الشهادة - وإصلاح النظام التعليمى وتطوير الجهاز الإدارى في مصر... وغيرها من مختلف القطاعات.

وعلى سبيل المثال فقد كانت توجيهات الرئيس عبد الناصر تقضى بأن تعد قوائم تضم ترشيحات بالعناصر التى تصلح للانضمام إلى الوزارة فى كل مرحلة أو مناصب الدولة العليا والقيادية فى القطاعات الأخرى المختلفة، علاوة على مناصب الحكم المحلى من مستوى المحافظين ومن يليهم فى السلم الوظيفى ، على أن يدرج بها ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين لكل موقع بحيث يتم الاختيار من بينهم للأكثر تلاؤماً مع الأهداف المطلوب تحقيقها فى كل مرحلة.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يدقق فى قوائم الترشيح ويفحص بدقة المعلومات المسجلة عن كل مرشح ويسترجع خلفيته الشخصية عما يعرفه هو شخصياً ، وعلى سبيل المثال أعرض فيما يلى مشروع تعديل وزارى سجله عبدالناصر بخط يده فى عام ١٩٦٢ ، وإن لم ينفذ كله . (أنظر القسم الخاص بالوثائق).

وإذا كانت المؤسسة العسكرية قد عزلت نفسها عن هذه المعايير قبل ١٩٦٧ فقد حرص عبدالناصر على قلب كل المعايير التى كانت متبعة فى السابق لشغل المواقع الرئيسية فى القوات المسلحة ، وفرضت عناصر الكفاءة والعلم والاحتراف العسكرى نفسها بقوة على كل اختيار تعرض له داخل القوات المسلحة بل أكثر من ذلك ، كان لدى عبدالناصر خطة كاملة للشكل والهيكل الوظيفى الذى يجب أن تكون عليه القوات المسلحة قبل خوض معركة تحرير الأرض ، وكانت هناك أسماء بذاتها يجرى إعدادها لتولى مواقع القيادة فى المراكز القيادية والحساسة قبل بدء المعركة بوقت كاف ، وكان قد بدأ فعلاً فى تنفيذ هذا المخطط اعتباراً من منتصف ١٩٧٠ ، وعلى وجه التحديد من يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، حيث فوتح بعض هؤلاء القادة فعلاً فى تحضير أنفسهم لتولى قيادات بعينها ، وفى الوقت نفسه كانت تتم الخطوات التنفيذية للباقيين الذين كانوا سيتولوا مراكز قيادية

أو حساسة أخرى ، ومن ذلك وعلى سبيل المثال في رئاسة الأركان كان سيتولاها محمد حافظ إسماعيل ، والذي أمضى فترة تأهيل في رئاسة المخابرات العامة ليكون على اتصال بالأحداث من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليكون في الصورة من أسلوب العمل اليومي في مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ، وذلك لتولى المكان الذي كان يشغله الشهيد عبدالمنعم رياض - وقد فوتح في ذلك .

وفي باقى الأسلحة كان يعد لقيادة وحداتها الضاربة الرئيسية كل من الضباط عبدالمنعم واصل - وعمر أحمد خطاب - وعلى عبدالحخير - وعبدالمنعم خليل - وحسن البدرى - ومصطفى الجمل ومحمد حسنى مبارك - لتولى قيادة القوات الحوية ، - وقد فوتح في ذلك - وعدلى حسين سعيد - ومحرز مصطفى عبدالرحمن - وعبد القادر حسن وعبدالفتاح عبدالله - ومحمد إبراهيم سليم - وجمال محمد على - ومرسى عبدالباقي - وأحمد زكى عبد الحميد - وعمر جوهر - وصبحى إسكندر - ومحمد سعيد بكر - وأحمد داود حجازى - ومحمد نور الدين عفيفى وفؤاد حلمى السماع وفتحى عبدالله النمر وفاروق فهمى بشير وممدوح إسماعيل وعصام فضلى وعادل سوكة ومحمد على فهمى - الذى تولى فعلاً قيادة الدفاع الجوى - ورؤوف أحمد فهمى ومحمد على متولى والسيد حمدى وبهيج الكردانى ومحمد عبدالحليم أبو غزالة وإبراهيم سلامة وحسن أحمد الكاتب وعبد رب النبى حافظ ومحمد نبيه السيد وصبحى الملاح وحسن عبدالغنى وعادل على السيد وفاروق محمد محمود وأحمد عبدالغفار حجازى وعبدالرحمن فهمى وفوزى فهمى ومحمد أمين عبدالوهاب وفاروق فهمى سالم وعبدالعاطى أبو سيف وصلاح السعدنى وعادل إبراهيم محمد وعبدالخالق مطاوع وعبدالعزیز بدر وخليل خميس وعبدالستار مجاهد وباقى زكى يوسف وعبدالحليم (مهندس قطعت أطرافه في إحدى تجارب استخدام المياه في نسف السد الترابى) وغيرهم .

وكانت المعرفة الشخصية لجمال عبدالناصر ببعض العناصر وما توفره أجهزة المعلومات ومؤسسة الرئاسة من خلفيات دور مهم في ترجيح الاختيار الذى يجرى عادة بعد الاطلاع على الملف الوظيفى لكل شخص أو أية ملفات أمنية (موثقة وليست على طريقة نمى لعلمنا) ، أو فنية أو علمية موجودة ، ثم اللقاء الشخصى المباشر مع الرئيس عبدالناصر ، أو أى من كبار معاونيه .

- ٣ -

وقضية اختيار معاونين الملاصقين للرئيس جمال عبدالناصر تثير معها مقولة « أهل الثقة وأهل الخبرة » ، والتي طالما تغنى بها منتقدو ثورة يوليو والنظام الناصري ككل ، وأود أن أؤكد رفضي لهذه المقولة شكلاً وموضوعاً ، فلم يكن كل «عسكري» هو أهل ثقة ، فكم من العسكريين حظوا بالثقة الكاملة، ومع ذلك فقد خانوا الأمانة وخانوا الفكرة وفقدوا الثقة، ولم يمنع ذلك بالطبع أن العناصر العسكرية التي انتمت إلى الثورة ووضعت رقابها على أكفها ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وساندت الثورة حتى مرحلة اكتمال المسيرة كانوا على درجة عالية من الإخلاص والكفاءة.

وينطبق نفس القول على القطاع المدني والعناصر التي استعانت بها الثورة من خارج القوات المسلحة ، وكان حرص قيادة الثورة وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر على الاستعانة بكل كفاءة ممكنة لدفع مسيرة التنمية التي استهدفتها الثورة في كل المجالات ، ولم تضع قيوداً من أى نوع على التعاون معها ، وفي بداية الثورة على سبيل المثال كانت هناك العديد من العناصر والتي كانت تنتمي لأحزاب أو تيارات سياسية أو اتجاهات أيديولوجية سابقة، ولكنها كانت في الوقت نفسه تحمل خبرات متميزة وبخاصة في المجالات القانونية أو الإقتصادية أو الاجتماعية أو الزراعية والتعليم وغيرها من المجالات ، فاتجهت الثورة للاستفادة من هذه الخبرات بأقصى قدر ممكن واستمر هذا النهج على مدى الثمانية عشر عاماً ، وأستطيع أن أحصى مئات الأسماء التي تولت مسئولية العمل العام داخل الوزارة أو التنظيم السياسى أو المؤسسات المختلفة ترشحها خبراتها وكفاءتها فقط ، وأذكر في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر :

محمود فوزى - حلمى بهجت بدوى - وليم سليم حنا - كمال رمزى إستينو - محمد فؤاد جلال - نور الدين طراف - فتحى رضوان - أحمد عبده الشرباصى - عباس عمار - على الجريتلى - عبدالرزاق السنهورى - مصطفى خليل - عزيز صدقى - عبدالعزيز حجازى - سيد مرعى - عبده سلام - محمد لبيب شقير - محمد الخواجة - أحمد الخواجة - د. عبدالعزيز السيد - أ. عبدالعزيز السيد - أحمد محرم - محمد البهى - حسين خلاف - عزت سلامة - نزية ضيف - عبدالمنعم القيسونى - حسن عباس زكى - إبراهيم زكى قناوى - محمد عوض القونى - محمد حلمى مراد - حسين سعيد - إبراهيم شكرى - عصام الدين حسونة - أحمد حسن - أحمد حسن الباقورى - عبدالوهاب البرلسى - أحمد بهاء الدين - ذو الهمة الشرقاوى - حامد معيط (من تنظيم الضباط الأحرار وهما مهندسان في السكة الحديد) - أحمد فؤاد (من تنظيم الضباط الأحرار وهو قاض وليس عسكرياً)

- عبدالمعبود الجبيلي - محمود أمين العالم - فؤاد مرسى - إسماعيل صبرى عبدالله - محمد حسنين هيكل - عبدالرزاق صدقى - جندى عبدالملك - موسى عرفة - أحمد نجيب هاشم - أحمد المحروقى - محمد النبوى المهندس - حكمت أبو زيد - أمين حلمى كامل - سليمان حزين - عبدالحالق الشناوى - أحمد مصطفى - محمد حافظ غانم - على زين العابدين صالح - محمد بكر أحمد - محمد صفى الدين أبو العز - ضياء الدين داود - عبدالعزيز كامل - عزيز أحمد يسن - وآخرون غيرهم ، كما يضيق المجال بحصر أمثلة منهم من الصفوف الثانية.

وأريد هنا أن أستطرد فى عرض موضوع يؤكد وجهة نظرى، ألا وهو موضوع إنشاء المؤسسة الاقتصادية فى مصر سنة ١٩٥٧ . فعندما أنشئت المؤسسة الاقتصادية تولى رئاستها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السيد حسن إبراهيم ، وكان المدير العام والدينامو والمحرك الأساسى هو محمد صدقى سليمان ، ومعهما مجموعة من الخبراء والفنيين والإداريين والاستشاريين أداروا المؤسسة بكفاءة مشهودة . ومحمد صدقى سليمان أهل خبرة وأهل ثقة فى نفس الوقت . وفى موضوع أهل الثقة وأهل الخبرة هل يستعين صاحب العمل ، أى صاحب عمل - بأى شخص موضع ثقة فقط أو أهل خبرة فقط أم لابد أن يتوافر الشرطان معاً لنجاح العمل ؟ .

ومن ناحية أخرى هناك تساؤل يلح على : هو هل رجال القوات المسلحة مصريون أم أجانب ؟ أكاد أقول إن المقصود بإثارة هذه المقولة هو إحداث نوع من الفتنة ، لماذا ؟ هل إذا كان لأحد الأشخاص ابن فى القوات المسلحة ضابط مثلاً ، هل يلفظه لمجرد أنه ضابط وعسكرى ؟ إن الضابط هذا يدير وحدة قتالية هدفها فى النهاية الاستشهاد وهو أبلغ عن الثقة والخبرة معاً . إن العسكرى إنسان مؤهل ودرس علم وفن إدارة البشر وهى ليست بالأمر السهل ، إذا كان هذا الضابط مهندساً مثلاً ، يكون عنده الخبرة والثقة فى نفس الوقت .. ضابط مهندس ، وضابط طبيب ، هؤلاء لا يقلون عن المهندس أو الطبيب العادى .. بل بالعكس فلدى العسكرى منهم خبرة إضافية فى مجالات أخرى أقلها الإدارة سواء للأفراد أو للوحدات ، والعسكرى لديه أيضاً خبرتان : خبرة استشارية وخبرة إدارية، وللعلم فإن الإحصائيات التى صدرت عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تفيد بأن العسكرين المصريين الذين عملوا فى الإدارة نسبتهم إلى المديرين ٥٪.

دعنا نبحث مسألة أهل الثقة وأهل الخبرة بأسلوب علمى . ففى رأى أن أهل الثقة هم من يستطيعون أن ينفذوا السياسة العامة فى الموقع الذى تختارهم فيه دون الخروج عن الخط السياسى ، أما أهل الخبرة فهم من يعطونك الخبرة الفنية كل فى مجاله مستنديين

إلى النظريات التى قد تتعارض مع التطبيق العلمى فى بعض الأحيان ، ربما قد لا يحقق الهدف السياسى .

وعموماً وفى النهاية فإن القرار دائماً هو القرار السياسى ، وإن أكبر الشركات والمؤسسات فى العالم المتقدم يتولى أمورها سياسيون بالدرجة الأولى ومع ذلك فإن أهل الثقة - حسباً أفهم - الذين أداروا المشاريع المصرية سواء بعد التمهيد أو بعد التأميم كانوا فى الغالب يجمعون الصفتين معاً كأهل ثقة وأهل خبرة ، فأغلبهم كانوا من المهندسين أو الأطباء أو الصيادلة وغيرهم ، والأمثلة على هؤلاء تنطبق على كل من :

محمد صدقى سليمان - سليمان متولى - محمود يونس - فتحى رزق - عبدالوهاب البشرى ، مؤسس الصناعات الحربية والصناعات المدنية المتفرعة منها - أحمد توفيق البكرى - محمد البديوى فؤاد - عبدالحميد أبو بكر - محمد عزت عادل - محمد محمود نصار - محمد عبدالوهاب شكرى - فؤاد الطودى - محسن إدريس - حلمى السعيد - وجيه أباطة - كمال هنرى أبادير - أحمد فؤاد - وغيرهم الكثيرون ، كلهم أداروا مواقع غاية فى الأهمية والحساسية والتعقيد، فماذا كانت نتيجة وحصيلة إدارتهم وقيادتهم لهذه المواقع؟ وبعضهم ما زال حتى اليوم يدير مؤسسات حيوية واستراتيجية فى الدولة.

ولماذا نذهب بعيداً عن حقيقة أمر فى غاية الأهمية ألا وهو سكرتارية الرئيس للمعلومات، التى لا يستطيع أحد أن ينكر أو يناقش فى كونها كانت من أخطر وأكثر الأجهزة حساسية فى تجربة ثورة ١٩٥٢ ، أقول إن هذه السكرتارية منذ أن بدأ تشكيلها سنة ١٩٥٥ وحتى مايو ١٩٧١ ، لم يشغل فى أى منصب فيها على مدى التطورات التى مرت بها أى عسكري لا من القوات المسلحة ولا من الشرطة سوى سامى شرف . والضباط الأحرار الثلاثة أحمد الميناوى وبهى الدين بدر وأحمد رؤوف أسعد ، الذين ندبوا للعمل فيها لم تتجاوز فترة ندمهم الشهور الأربعة سنة ١٩٦١ ، وكان ندمهم لأسباب أمنية فقط ولم يكونوا من صلب الهيكل الوظيفى للسكرتارية بل كانوا يعملون من خلال مكتب السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية لاستلام البريد ووضعه على مكتب الرئيس فى منشية البكرى ثم تجميع البريد بعد العرض لإعادته إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات التى كان مقرها فى مبنى رئاسة الجمهورية فى مصر الجديدة فى ذلك الوقت ، وعندما انتقلت سكرتارية الرئيس للمعلومات إلى منشية البكرى ليلة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ انتفى الغرض من ندب هؤلاء الضباط لوجودى بشخصى طول الوقت فى منشية البكرى وعينوا كمعاونين للسكرتير العام لرئاسة الجمهورية بالقبة . وكان جميع العاملين فى سكرتارية الرئيس للمعلومات من الفنيين والإداريين مدنيين.

ولقد نجحت مصر على سبيل المثال في توفير بنية أساسية قوية وملائمة لظروفنا في مجال الطاقة النووية اعتماداً على العناصر المصرية وحدها وبدفع وقيادة الثورة ، ونفس الوضع في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وقد جمعت كل هذه العناصر إلى جانب إخلاصها ووطنيتها خبرة ومعرفة عميقة كل في مجال اختصاصه ، وكما يقول محمد محمود الإمام - أحد الأوائل الذين استعانت بهم الثورة في مجال التخطيط مع إبراهيم حلمي عبدالرحمن وأحمد على فرج ، يقول : « إن هذه الخبرات الفنية ذات القدرات العالية في تخصصاتها كانت تنقصها الرؤية الإستراتيجية التي تحدد كيفية توظيف هذه الخبرات لصالح الوطن ككل ، ومن ثم كان مطلوباً من قائد الثورة أن يقدم هذه الرؤية الإستراتيجية في كل المجالات ، وكانت تلك هي مهمة جمال عبدالناصر والمجموعة المشاركة في تنفيذ الثورة وإرساء نظامها ، وبغير ذلك تبقى الخبرات في إطار نظري يجعلها مشدودة إلى مناهج دراسية تليقها سواء من الغرب أو من الشرق دون أن تعكس ممارستها بوضوح وصدق هموم الوطن والمواطنين ».

■ ٤ ■

ومع ذلك فكم الاتهامات التي وجهت لنظام عبدالناصر ولعبد الناصر شخصياً بعد رحيله سواء بالديكتاتورية والانفراد بالقرار وإقامة نظام سلطوي أو بانتشار مقولة «أهل الثقة وأهل الخبرة» ، تعبيراً عن التفرقة بين العسكريين الذين ينتمون إلى القوات المسلحة وبين المدنيين الذين كان عليهم أن ينصاعوا لقرارات الفريق الأول في كل الظروف . ولعل هذه الاتهامات تحتاج إلى مزيد من المناقشة الموضوعية الهادئة وأمامنا شهادات الكثيرين في توصيف حال مصر قبل الثورة ومفهوم الحكم لدى عبدالناصر ، ومواقفه المتكررة من قضية الديمقراطية والديكتاتورية ربما نتعرض لها في مواقع أخرى من هذه المذكرات .

وسوف أكتفي في هذه المرحلة بعرض شهادة الكاتب الأمريكي المشهور «ستيوارت ألسوب» التي نشرها في جريدة «شيكاغو صن» قبل قيام ثورة ٥٢ مباشرة حيث جاء فيها : « إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على نفوذها في مصر بحلف الباشاوات وجعلهم أصحاب نفوذ وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا مجرد أداة لتسهيل مصالحها الاستعمارية إلا أن هذه الطريقة لم تعد عملية ولا مجدية اليوم . إن الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ ويشعر بالضييق الذي يلحق به . إن الحديث عن انتعاش الديمقراطية في بلد كمصر تعيش فيه أغلبية الشعب بمعيشة أحقر من عيشة الحيوان هو مجرد لغو فارغ . إن مصر لا تحتاج إلى الديمقراطية، بل تحتاج إلى رجل مثل كمال أتاتورك ليقوم

بالإصلاحات الضرورية واللازمة للبلاد. لكن مشكلة مصر الحقيقية هي في كيفية العثور على الديكتاتور ، فلا يوجد بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور».

هذه الشهادة من كاتب غريب عن مصر وصدرت في وقت كان لدينا فيه مؤسسات دستورية ومجلس نواب ومجلس شيوخ وأحزاب ومجلس للوزراء وقضاء شريف وصحافة تقول ما تريد ، لكن السلطة العليا كانت للإنجليز أولاً ثم للملك ثم لطبقة من الباشاوات تتغلغل في كل هذه المؤسسات وتفرض هيمنتها عليها ، ومن ثم جاءت العملية الديمقراطية مجرد استعراض للعضلات ومبارازات كلامية ، وفي الوقت نفسه تعبيراً عن مصالح محددة لا يمكن المساس بها بأي حال مهما كانت الظروف.

وعندما قامت الثورة وطرحت أهدافها أعلنت مبادئها وأصرت عليها ، أعلن جمال عبدالناصر تبنيه لفكرة الديمقراطية وعودة العسكريين إلى الجيش .. وقع الخلاف بسبب ذلك داخل مجلس قيادة الثورة ، وأثر جمال عبدالناصر أن يقدم استقالته ويعود إلى بيته مؤكداً أن الانغماس في الحكم سوف يدفع بهم إلى تقديم ديكتاتورية جديدة ، ويشرح السادات هذا الموقف بوضوح في خطاب ألقاه في الذكرى الأولى لرحيل عبدالناصر في سبتمبر ١٩٧١ حيث قال :

« قامت الثورة سنة ٥٢ وقبل أن تقوم الثورة للحق والإنصاف وللوفاء كان هناك ما يسمى بالهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تشكلت سنة ١٩٥١ ، وهي التي تحولت إلى ما سمي بعد قيام الثورة بمجلس قيادة الثورة ، أما قبل قيامها فكان هناك الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ؛ لأنه في سنة ٥١ استشعر جمال أن التنظيم وقف على رجليه ويستطيع الآن أن يكون له قيادة ، ويستطيع أن يبدأ ممارسة الهدف أو ممارسة عمله نحو الهدف المطلوب وهو الثورة والتغيير .

هذه الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ، للتاريخ ، للإنصاف الذي جمعها وكونها هو جمال عبدالناصر. هو الآن عند ربه ولا يستطيع أي مدّعي أن يدعي أي شيء ، لكن الحقائق لا يمكن أن تغيب أو تختفي أبداً . كوّن جمال الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار كقيادة للتنظيم من قبل الثورة ، وقامت الثورة وتحول هذه الهيئة إلى مجلس قيادة الثورة ، في تقدير الموقف قبل قيام الثورة ، وأنا حكيت لكم قبل كده عن قرار قيام الثورة في ٢٣ يوليو الماضي إلى اتخذه جمال .. لما قامت الثورة في ليلة ٢٢ - ٢٣ يوليو ، وفي صباح ٢٣ يوليو مضينا في العمل إلى جانب جمال ، وكان لابد أن نحسم معركة الملك ، في ٢٦ يوليو بالطريقة التي حضراتكم لابد قريتم عنها ، تم إرسال إنذار له ، وخرج الملك في مساء ٢٦ يوليو .. وجينا يوم ٢٧ يوليو اجتمعت الهيئة التأسيسية لأول مرة بعد نجاح الثورة وخروج الملك كمجلس لقيادة الثورة ، لم تعد هيئة تأسيسية ، وإنما أصبحت مجلساً لقيادة

الثورة ، وكان عددنا تسعة وكان واحد متغيباً ، فكنا ثمانية في ذلك الاجتماع . أول شيء عمله جمال إيه في الاجتماع ده ؟ تنحى عن رئاسة الهيئة التأسيسية وقال بالنص الآتى :

« نجحت المرحلة الأولى من مراحل ثورتنا، أنا أجد لزاماً على أن أتنحى لكى تختاروا رئيساً لمجلس قيادة الثورة من جديد» ، مع أنه كان منتخباً رئيساً للهيئة التأسيسية من قبل بالإجماع ، المعنى اللى وراء هذا علشان نعرفه ، وأنتم أجدر الناس أنكم تسجلوا هذا الكلام لأن ده بدأ هذه الثورة إنتم شايلين اليوم مسئوليتها ، وأنتم الآن مجلس قيادة الثورة بتاعها ، نجحت المرحلة الأولى ، قال أبداً ، أنا باتنحى وصمم على إجراء انتخابات جديدة بطريقة سرية ، قاومنا إحنا السبعة وقلنا ده شيء بديهي مافيش داعى ، ما انت رئيس الهيئة التأسيسية ، وانت رئيس مجلس قيادة الثورة . جمال قال : أبداً أنا متنحى ، نجحت المرحلة الأولى لا بد من مرحلة جديدة إحنا داخلين عليها ، لا بد أن نعيد الانتخابات فقد يكون لكم رأى آخر .. أجريت الانتخابات بطريقة سرية بورق مقفل ، فى مجلس قيادة الثورة فى كوبرى القبة ، وبالإجماع أعيد انتخاب جمال رئيساً لمجلس قيادة الثورة ، كانت أول مفاجأة دى فى الاجتماع لنا .. واعتبرناها مفاجأة.

لكن كان فيه مفاجأة ثانية ما كناش واخدين بالناس منها خالص ، إحنا اعتبرنا أنه بإعادة انتخابه بالإجماع انتهى الأمر ، وحنقعد نتكلم إيه الموضوع ؟ الملك خرج إمبراح ، البلد فى يوم وليلة أصبحنا مسئولين عنها ، قال لأ ، فيه موضوع ثانى بيهمنى لازم أطرحه عليكم برضه إحنا ما احناش واخدين بالناس .. الحكم حايمشى إزاي ؟ ديكتاتورية ولا ديمقراطية ؟ ما دام انتخبونى رئيس دلوقتى لمجلس قيادة الثورة ، قبل ما أقول بسم الله الرحمن الرحيم ، قولوا لى حانمشى ديمقراطية ولا ديكتاتورية ؟ وزى العادة فكنا فى الهيئة التأسيسية كل واحد يأخذ الكلمة وهو آخر واحد يتكلم ، إحنا السبعة فضلنا الديكتاتورية وقلنا ما فى سبيل إطلاقاً لتقويم الفساد فى هذا البلد والمظالم إلا الديكتاتورية ، ولا بد من أن تقام المشانق فى الميادين العامة لخونة الشعب .. من خانوا الشعب ، السبعة ، إحنا كنا ثمانية زى ما قلت لكم وواحد كان متخلف ، السبعة وكأننا نتكلم بنص واحد ، الديكتاتورية ، ومن بكرة لا بد من عملية تطهير البلد بالمشانق فى الميادين العامة.

تكلم جمال آخرنا - الله يرحمه - وبدأ يشرح الظروف اللى قامت فيها الثورة وأن الشعب وجد متنفس بدليل إن إحنا مجرد طليعة من القوات المسلحة وجدنا تأييد ساحق من الشعب كله خلال الثلاث أربع أيام اللى فاتوا . الكلام ده كان يوم ٢٧ يوليو ، طيب التأييد ده جه منين ؟ جه لأن الشعب بيحس فعلاً أن هذا العمل اللى إحنا عملناه يعبر عن إرادته ، فإذا صدمنا الشعب وهو واقع تحت ديكتاتورية الأحزاب بديكتاتورية من لون جديد ألعن من ديكتاتورية الأحزاب .. والله الأحزاب كانت بتعمل حساب للملك قال

وخايفة ، وكانوا إلى حد ما في ديكتاتوريتهم ما يصلوش إلى حدود إنما إحنا ما فيه ملك النهاردة ، وما فيه شئ أمامنا ونستطيع أن نفعل ما نشاء ، إلى أين ؟ تساءل إلى أين إذا طبقنا الديكتاتورية ؟ قال : أبداً.. وحتى إذا اخترتم ، وإذا اخترت أنا معاكم الديكتاتورية فالانتخابات اللي إنتم عملتوها لي من ساعتين تعتبر لاغية لأن أنا بتكوينى لا أطيق أن أكون ديكتاتوراً بسبب بسيط لأنى لا أطيق أن يحكمنا ديكتاتور ، فكيف تطلبون منى أن أكون ديكتاتوراً ؟ !

وفي نهاية حديثه قال : إذا كان ولا بد لرأى أنا ، اللي هو رأيه هو فلسلم البلد إلى الأحزاب كما كانت بدلاً من أن نصدم البلد صدمة عمرها بأن نقيم ديكتاتورية أنكى من ديكتاتورية الأحزاب لأننا مطلقى اليد ، وفي يدنا القوة والسلاح ، فلسلم البلد أشرف لنا ، وأن نعود لأماكننا من أن نقيم حكماً ديكتاتورياً بدلاً من حكم ديموقراطى .

اشتد الجوّ واشتدت المناقشة ولجأ البعض منا فى حدة المناقشة بعد ثلاث ساعات قالوا نأخذ الأصوات حسب اللائحة بتاعتنا .. بتاعة الهيئة التأسيسية .. قالوا نأخذ الأصوات .. خدنا الأصوات وطلعنا بسبعة ضد واحد . سبعة ديكتاتورية وواحد ديموقراطية ، اللي هو جمال عبدالناصر .. تدخلت وقلت نعيد المناقشة تانى لأن الجوّ كان باين واضح أنه يعنى مشدود جداً جداً وكل منا له حجته وسبعة ضد واحد ، وانفعال وشباب مش زى دلوقتى .. الزمن عمل فينا اللي عمله .. كان شباب متحمس ومنفعل ديكتاتورياً .

طلبنا فتح باب المناقشة مرة أخرى بعد التصويت الأول لأنه كان واضح أنه حانتهى إلى نهاية مش سليمة ، ووافق الكل على فتح باب المناقشة ساعتين ثابنتين مناقشة وفي نهاية الساعتين الثابنتين بعد الثلاثة طالبوا بأخذ الأصوات سبعة ضد واحد مرة ثانية .. سبعة ديكتاتورية .. جمال يقول لأنا عند رأى .. عندئذ جمع جمال أوراقه .. المرة الوحيدة اللي تنحى فيها جمال قبل ٩ و ١٠ يونيو ..

جمع أوراقه وقال ربنا يوفقكم بس اعلّموا أن الطريق إلى بيداً بالدم لا بد وأن ينتهى بالدم .. ولكن طبقاً للائحة الهيئة التأسيسية أنا بأخضع لرأى الأغلبية وأنا ملتزم بيتى ولن آتى بأى شئ ضد الثورة ولا ضد عملكم ولكن مخلصاً وكأخ وصديق أنا أقول لكم النهاردة الطريق ده حا يدمر كل شئ .. وجمع أوراقه وروح بيته .. الكلام ده كان حوالى الساعة واحدة ونص يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، فى غمرة الانفعال والحماس اللي حصل ما حسبناش أبداً الحسبة دى إن جمال حايسينا ويمشى أبداً .. أنا قلت لكم قبل كدة الهيئة التأسيسية اللي إحنا قاعدين دول اللي همّة مجلس الثورة اللي تحول لمجلس الثورة ده .. مين اللي جمعنا كل واحد على الثانى ؟ ما هوّا جمال .. مين اللي مكّون الخلايا ؟ مين اللي

يعرف الضباط الأحرار؟ لعلمكم ليومنا هذا الى يعلم عدد الضباط الأحرار الحقيقي .. جمال .. والى يعلم مين خانتته شجاعته ليلتها وما خرجشى .. جمال .. ولغاية ما مات ما رضاش يقول لنا على مين دول أبداً .. أبداً!

كان فيه وفاء .. كان فيه أخلاق .. كان فيه مثل .. خرج جمال وعاد لبيته والله وكان زى ما بيقول المثل على رؤوسنا الطير .. قلنا نفتح المناقشة من جديد بدأنا نتناقش خدنا لنا ييجى ساعتين لقينا نفسنا بنلف فى دايرة مغلقة .. ليه ؟ إدينا مهلة ، الملهم ، المحرك ، مع إنه فى هذا الوقت كان جمال واحد مننا ، كلنا كنا تقريباً رتبنا واحدة ، سننا واحد ، دفعاتنا كلها تقريباً واحدة ومتقاربين من بعض ، زملاء على مستوى واحد .. لسة ما كناش أحسينا بها فيه من ملكات ، لكن جمال منذ أن كان فى الكلية الحربية له طريقة خاصة .. كان له أسوب خاص يربط بينه وبين زملائه فيه احترام وفيه ود وفيه صداقة . لكن جمال كان دايماً متحفظ عند حد معين ، كلنا كنا ضباط صغيرين نتقابل فى الميس بعد متاعب النهار ، وبعد الى كانوا بيعملوه فينا الضباط الكبار والبعثة العسكرية الإنجليزية و .. و .. و .. بنيجى فى الميس ، (استراحة الضباط فى المعسكر) ، بالليل وننطلق . جمال كان متحفظاً ، مش سهل أن الواحد يأخذ عليه أبداً ، هو له حدود . لما خرج زى ما بأقول لكم وراح لبيته فعلاً ولم ورقه وقال أنا مستقيل من كل مناصبى بما فيها الجيش يعنى خلاص قاعد فى بيتى ، لا مجلس قيادة ثورة ولا أنا ضابط فى الجيش ولا حاجة أبداً ، واتفضلوا ربنا يوفقكم بس اعملوا حسابكم إن ده طريق سينتهى نهاية مدمرة للبلد ولكم وللكل . دخلنا فى مناقشة ساعتين زى ما قلت لكم قعدنا فى دايرة مغلقة وفجأة قفلنا النقاش .

أنا باحكى هذا وكأنه واقع أمامى الآن .. فجأة قفلنا باب النقاش وقلنا ايه ؟ من غير المعقول إن جمال يسبنا ويمشى ده هو المحرك الأساسى .. كان كل منا يخدم فى وحدة خارج القاهرة والى بيخدموا فى القاهرة كانوا مشغولين فى أمورهم الخاصة ، والمتفرغ الوحيد الى قاعد عشر سنين من ٤٢ إلى ٥٢ جمال عبدالناصر .. منشورات كان هو الى بيعملها .. خلايا بيكونها .. ضباط بيتصل بيهم .. كل شئ زى الدينامو والمحرك ، وبعدين العلاقة الخاصة .. الأخ والصديق والحبيب .. عندئذ عدنا إلى طبيعتنا .. تركنا هيلمان مجلس قيادة الثورة ، والثورة الى نجحت وفاروق الى طلعهنا إمبراح ، والكلام ده كله وعدنا إلى طبيعتنا .. جمال الأخ والصديق والحبيب لازم يعود بأى ثمن ! .

البعض منا قالوا ما الحل .. قلنا الحل إيه ؟ يعود جمال وليكن ما يكون .. بعد ذلك نفكر .. قبله لازم يعود جمال .. كانت الساعة ثلاثة صباحاً ، اثنين منا راحوا عنده وجابوه من بيته الساعة ثلاثة صباحاً وقعدناه على كرسيه على رأس الترابيزة بتاعة مجلس قيادة

الثورة، وعدنا إلى عملنا وكأن شيئاً لم يحدث على الإطلاق . عندئذ في هذه الجلسة قررنا حكاية تطهير الأحزاب الى إنتوا لو عدتم إلى الصحف تقرأوها وطلبنا من الأحزاب إنها تطهر نفسها ، ودخلنا في السلسلة الطويلة الى انتهت بأننا في يناير ١٩٥٣ ألغينا الأحزاب، وبعد المناورات الى حصلت وعدنا بدستور بعد ثلاث سنوات وخذنا لمجلس الثورة السلطة التنفيذية والتشريعية ثلاث سنوات من سنة ٥٣ إلى ٥٦ ووعدنا بالدستور في ٥٦ الى عملناه فعلاً وأنجزناه في سنة ٥٦ . أنا باحكي القصة دي علشان أقول أو أطلع منها إن جمال ما كانش شخص عادى في وسطنا .»

(انتهت شهادة السادات)

وفي أعقاب هذه الأزمة حول الديموقراطية والديكتاتورية وعودة جمال عبدالناصر إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة تفجرت أزمات كثيرة كان محورها في الغالب هو الصراع حول من يملك اتخاذ القرار السياسى فى الدولة ، وكان من أبرز هذه الأزمات الصدام الذى وقع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بعد أن ثبت أن محمد نجيب يعمل على جر الثورة وحركة التغيير ككل للارتقاء فى أحضان قوى النظام القديم التى كانت قد شكلت جبهة عمل سياسى ضمت الإخوان المسلمين والشيوعيين والأحزاب القديمة والإقطاعيين وعناصر ارتبطت بقوى خارجية ، وكذا الأزمات المتكررة التى وقعت بعد ذلك مع الأحزاب السياسية لقديمة وبعض التيارات الأيديولوجية كالإخوان المسلمين والشيوعيين ، والتى عجزت عن التكيف مع أهداف الثورة ورفضت توفيق أوضاعها مع المتغيرات الجديدة ، وظلت متمسكة بنفس أساليب العمل السياسى التى كانت تتهجها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ساعين فى نفس الوقت إلى محاولة شق الصفوف واستقطاب بعض عناصر الثورة.

ومع نهاية ١٩٥٤ كانت الأمور قد استقرت لصالح قوة الثورة بقيادة جمال عبدالناصر الذى انطلق لتحقيق الأهداف التى قامت الثورة من أجلها على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وانطلق فى الوقت نفسه للبحث عن أهل الخبرة والكفاءة وذوى الفكر لتوفير قوة الدفع اللازمة لمخططات الثورة ، وكان المعيار الرئيسى الذى تحكم فى الاستعانة بهذه الكفاءات هو مدى قدرة الشخص على التجاوب مع الهدف الإستراتيجى والمساهمة فى إنجاحه وفقاً لمواصفات المهمة المطلوبة فى كل موقع .

ولقد كان عبدالناصر حريصاً منذ البداية على الفصل بين الجيش والسياسية ، ففى أكتوبر ١٩٥٣ جمع عبدالناصر كل الضباط الأحرار من أعضاء التنظيم وكان ذلك فى مبنى كلية أركان الحرب بكوبرى القبة وقال لهم :

« من هذه اللحظة الكاكي هنا - وأشار بيده إلى الجانب الأيمن للقاعة - والمدنى هنا، يتفضل يروح الجيش لاتعرفنى ولا أعرفك ، مالىش دعوة بيك خالص ومالكش دعوة بى، ولو تدخلت أو عملت أى حاجة ليست فى اختصاصك حاىكون فيه محكمة عسكرية، المدنى يفضل ويلتزم بما يوكل إليه من مهام».

وحدثت مواجهة صريحة بين قائد الثورة وأعضاء التنظيم حول كل الممارسات ومحاولات التدخل فى السياسة ، وأصر بحسم على الفصل بين العمل العسكرى والعمل المدنى.

لقد بدأت الثورة تستعين بأهل الخبرة وذوى الكفاءات والفكر دون تفرقة بين مدنى وعسكرى ، وكان يجرى تصحيح الموقف باستمرار كلما بدت ملامح قصور ، ولم يمنع ذلك بالطبع من حدوث هذا القصور بل والانحرافات ، وهى طبيعة التجربة الإنسانية، ولقد اعترف الرئيس جمال عبدالناصر بوقوع الانحرافات التى اكتشف بعضها فى حينه ولم يكتشف البعض الآخر إلا بعد فوات الأوان ، وأيضاً أرى أن هذه أمور طبيعية لأننا كنا نتعامل مع بشر نخطئ ويصيب.

- ٥ -

أمثلة لمعايير إختيار الشخصيات للمناصب الكبرى أو الوزارة :

(من واقع كروت الترشيحات التى كانت تعد وتجدد باستمرار فى سكرتارية الرئيس للمعلومات وهى محفوظة فى أرشيف هذه السكرتارية فى منشية البكرى).

عبدالعزيز حجازى - أختير وزيراً سنة ١٩٦٨ : (ليس من أهل الثقة والعسكر)
اقتصادى سياسى - نشط - ديناميكى - ملتزم - لديه القدرة على تحليل الأمور بعقلية سياسية متطورة - برز من خلال عمله كأستاذ وعميد لكلية التجارة جامعة عين شمس - قاد العمل السياسى فى هذه الكلية من خلال تنظيم طليعة الاشتراكيين وبمعاونة أعضاء التنظيم فى الكلية وفى الجامعة - له رؤية مستقبلية عملية وعلمية - قادر على العطاء وحسن الأداء - شخصية قيادية هادئة وحاسمة فى نفس الوقت - نظيف اليد - من أبناء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ - اختاره وأشركه عبدالناصر فى الوزارة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ لتجسيد إرادة التغيير التى كانت هى عصب ومحور بيان ٣٠ مارس.

عزيز صدقي - أختير وزيراً سنة ١٩٥٦ : (ليس من أهل الثقة والعسكر)
عضو مجلس الإنتاج - برز اسمه من خلال المناقشات والأبحاث والآراء التي قدمها
وطرحها وناقشها - تفكيره مرتب ومنطقي في عرض وجهة نظره بأسلوب علمي وبرؤية
مستقبلية - له رؤية شاملة للأمور ، ولا يحرص نفسه أو تفكيره في نطاق محدود وضيق بل
كانت توصياته واستنتاجاته تغطي كافة الجوانب المؤثرة أو المتأثرة بالموضوع الذي يتناوله
أو يعرضه (يرجع لمحاضر إجتماعات مجلس الإنتاج) - شخصية قيادية - لديه القدرة على
اتخاذ القرار في التوقيت المناسب - يشكل دماً جديداً وعنصر تغيير للشخصيات التقليدية
التي كانت تتولى المناصب الوزارية - اختاره وأشركه عبدالناصر في ٢٨ يونيو ١٩٥٦ في
الوزارة لتولى شئون الصناعة والتعدين والبتروك بتكليف إستراتيجي واضح ومحدد وهو
خلق صناعة مصرية ، وقد نجح في تنفيذ التكليف ووضع القاعدة الصناعية المصرية ،
متفهماً لمشاكل الجماهير ، كما قام زميلاه سيد مرعي بتدعيم القاعدة الزراعية . كمال رمزي
إستينو بتدعيم خطوط الأمن الغذائي كقواعد استراتيجية لأمن المجتمع المصري .

ضياء الدين داود - أختبر وزيراً سنة ١٩٦٨ (ليس من أهل الثقة والعسكر)
كان محامياً وأمين الاتحاد الاشتراكي في دمياط ، وعضو مجلس الأمة - تابع عبدالناصر
نشطة بداية من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومي فالاتحاد الاشتراكي كما تابع
مناقشاته في مجلس الأمة - بعد هزيمة ٦٧ وإصرار عبدالناصر على التغيير الشامل
والتقاط الكوادر الوطنية ذوى التوجه القومي - قادر على أن يقول لا عند اللزوم - ساهم
في إنشاء ناد للفلاحين في تفتيش زراعة الأمير محمد عبدالحليم ونجح في إنشاء رابطة لهم
للحفاظ على حقوقهم وعدم الإذعان للظلم - حضر ندوة في أخبار اليوم حضرها إحسان
عبد القدوس ومحمود العالم وأحمد القصبي وأحمد سعيد ومحمود أبو وافية وعلوى حافظ
وعبدالمولى عطية وكان ضياء في هذه الفترة أميناً للجنة الحريات في مجلس الأمة ، وفي
هذه الجلسة هاجم علوى حافظ الثورة ورد عليه ضياء الدين داود حول خطأ مفهومه
للثورة وأبان الفروق بين الثورة بمبادئها أو بين الأشخاص ، كما وضح الفارق بين النقد
للهدم من خارج صفوف الثورة والنقد من داخل الثورة انطلاقاً من الإيمان بها - قرر
عبدالناصر أن يستعين به في موقع وزارى وكان مرشحاً لتولى وزارة الدولة لشئون مجلس
الأمة وبعد مناقشة الرئيس له في جلسة المفاتحة لتولى الوزارة قرر أن يسند إليه وزارة
الشئون الاجتماعية حيث تطرقت المناقشة إلى موضوع تهجير أبناء قناة السويس ووضع
ضياء اقتراحات محددة - رشح لعضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي وفاز
بعضويتها بجدارة حيث حصل على ١٠٤ صوتاً - وهكذا صعد إلى قمة العمل السياسى
من خلال عمله وجهده الشخصى وحده ، فلم يكن ضمن شلة ، كما أنه لم يكن مقيماً

بصفة أساسية في القاهرة فقد ظل وحتى اليوم مقيماً في قريته «الروضة» التي بدأ منها عمله ونشاطه السياسى.

محمد حلمى مراد - أختير وزيراً سنة ١٩٦٨ (ليس من أهل الثقة والعسكر) في أعقاب أحداث الطلبة بعد ١٩٦٧ وفي بداية ١٩٦٨ كان القرار بضرورة التغيير في الأسلوب والأشخاص والأداء ، وكان حلمى مراد رئيساً لجامعة عين شمس - كان عضواً في التنظيم الطليعى للجامعة التي كانت تتبع جغرافياً منطقة شرق القاهرة التي كنت أتولى قيادتها - وكانت هذه الجامعة من المراكز الاستراتيجية الهامة على المستويين الفكرى والجهاميرى علاوة على أن منظمة الشباب كانت في هذه الجامعة ذات طابع مميز ومؤثر وناجح بشكل ملفت للنظر ، وكان العمل السياسى يسير في الجامعة بشكل منسجم ومتكامل بأسلوب ديموقراطى مما شكل نسيجاً أو سيمفونية ناجحة - كان موقف حلمى مراد أثناء أحداث الجامعة وبمعاونة التنظيمات السياسية فيها متماسكاً واستطاع أن يحتوى الأزمة بأسلوب ديموقراطى وكسب القاعدة الطلابية بعيداً عن الوسائل الأمنية - في هذه الفترة قال عبدالناصر ما نصه في مجلس الوزراء:

« إن الطلبة يصلون للجامعات وهم لا يعرفون القراءة والكتابة وأن كل بيت النهاردة جايب مدرس أو اثنين لأولاده ودى عملية لايمكن لأحد أن يتحملها إلا الإنسان القادر، وأنا حاضراً أجب واحد جامعى علشان يشوف الجامعات عايزة أية نوعية ، وإيه هى نقاط الضعف الموجودة في التعليم العام حتى نقويه لأن المصاريف اللى إحنا بنصرفها في المدارس والطلبة تطلع ما تعرفشى تقرأ وتكتب من الابتدائى بعد ست سنوات تعليم .. تبقى فلوس بنرميها في الأرض».

هذا هو المعيار الذى حكم اختيار أستاذ جامعى لمنصب وزير التربية والتعليم ، وانطبقت الشروط علاوة على النزاهة ونظافة اليد وقوة الشخصية ، على د. محمد حلمى مراد - وفي جلسة مفاتحته لتولى الوزارة ، وهى مسجلة ، تحدث حلمى مراد ضاحكاً وقال : «سيادة الرئيس أنا كنت فاكراً إنى حاتعين وزيراً للتعليم العالى». فرد عبدالناصر شارحاً له وجهة نظره التى سبق أن عبّر عنها من قبل ، وقال له أن التعليم الأساسى مهم وعليك يا دكتور أن تصلح المنبع بما لديك من خبرات جامعية وآراء أثرتها حول مستويات الطلبة الذين يصلون إلى التعليم الجامعى.

* بعد رحيل عبدالناصر كتب د. محمد حلمى مراد في العدد ٣٢٣٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ تعقيباً لمجلة آخر ساعة على مقال نشر في شهر أكتوبر ١٩٩٦ حول حوار تم معى عن كيفية اختيار عبدالناصر لمعاونيه خاصاً به واختياره وزيراً للتربية والتعليم وكيف خرج منها فقال:

« تناولتم في نهاية الحلقة الأولى كيف اختارني الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وزيراً للتربية والتعليم في وزارته عند إعادة تشكيلها عام ١٩٦٩ ، وكيف خرجت منها ، وذلك وفقاً لشهادة السيد سامي شرف سكرتيه الخاص ..

وتصويماً لبعض وقائع مانشر في هذا الشأن ووضعاً للأمور في نصابها للحقيقة والتاريخ، فيما يلي الحقائق التالية:

إن أحداً لم يفتحني في شأن الاشتراك في وزارة الرئيس عبدالناصر مقابلتي له شخصياً، ومفتاحته لي مباشرة وعلى انفراد في شأن تولي منصب وزير التربية والتعليم في التشكيل الجديد للوزارة التي يرأسها ، وأعتقد أن هذا الترشيح جاء نتيجة الحوار الذي دار بينه وبينى حول المظاهرات الطلابية التي اندلعت عقب صدور الأحكام في المحاكمات العسكرية التي أجريت لبعض قادة سلاح الطيران في الاجتماع الذي دعا إليه رؤساء الجامعات المصرية بقصر القبة.

لم يكن اعتذاري عن عدم قبول المنصب الوزاري الذي عرضه على الرئيس عبدالناصر راجعاً إلى رغبتى في تولي منصب وزارى آخر - وهو منصب وزير التعليم العالى حسبما جاء في رواية السيد سامي شرف ، بل لما أوضحت للرئيس عبدالناصر من أننى أفضل خدمة بلدى من خلال منصبى الذى أشغله وهو مدير جامعة عين شمس حيث أنه معادل في درجته المالية لمنصب الوزير ، ويفوقه في أنه لا يقتصر على الإدارة التعليمية بل يختص بالإشراف على أكثر من مجال آخر كالإسكان بإشرافه على المدن الجامعية ، والصحة الطلابية من خلال المستشفيات الجامعية ، والاهتمام بالرياضة وتربية الشباب بالنسبة للأنشطة الرياضية والاجتماعية . هذا فضلاً عن أن شاغله يتولاه حتى بلوغ سن التقاعد ولا يعتبر منصباً سياسياً مؤقتاً كمنصب الوزير ، غير أن الرئيس عبدالناصر لم يقتنع بوجهة نظرى مقررأ أن اختياري للاشتراك في الوزارة يعتبر تكليفاً وليس أمراً متروكاً لاختياري حيث أنه لا يقبل ممن يتقدون الأوضاع القائمة أن يعتذروا عند دعوتهم للعمل على تحقيق ما يطالبون به من إصلاح.

وفىما يختص بتنفيذ بيان ٣٠ مارس الذى قمت بالمشاركة مع الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير المالية بوضع البرنامج التنفيذى له ، وكلفت بتقديم تقارير دورية عما تم تنفيذه منه على مستوى الوزارات المختلفة ، فقد قدمت تقريرين غير منشورين للرئيس عبدالناصر بنتيجة قيامى بهذه المهمة ، وكنت حريصاً على أن أرسل صورة من كل تقرير بصفة شخصية إلى الوزير صاحب الشأن حتى يعرف ما كتبت عن وزارته في هذا الشأن مستنداً إلى ما تلقيته منهم من تقارير حول ما قاموا بتنفيذه دون السماح بإذاعة ما احتوته هذه التقارير في الصحف.

أما عن الحوار الذي دار بين الرئيس عبدالناصر وبينى فى جلسة مجلس الوزراء الأخيرة التى حضرتها ، فقد جرى حول خطابين مرسلين منى لسيادته ومكتوبين بخط يدى دون أن يطلع عليها أحد ؛ فكان يتعلق أولهما بالخلاف الذى نشب بين نادى القضاة وبين وزير العدل وقتئذ الأستاذ أبو السيد أو نصير ، والذى كنت أنصح فيه بألا ينتهى هذا الخلاف إلى ما حدث بعد خروجى من الوزارة مما اصطلاح على تسميته بمذبحة القضاء ، وكان الخطاب الثانى يتعلق باحتجاجى على منع نشر حديث صحفى كنت قد أدليت به إلى مجلة روز اليوسف حول تنفيذ بيان ٣٠ مارس باعتبارى المكلف رسمياً بمتابعة هذا التنفيذ ولم يتضمن أى مساس بأحد من السادة الزملاء الوزراء ، ولكن الرئيس عبدالناصر لم يكن راضياً على مخاطبته برسائل كتابية مفضلاً أن يخطر بها جاء فيها عن طريق مقابلته شخصياً أو الاتصال تليفونياً ، وخرج غاضباً من الجلسة معلناً أن التعاون معى أصبح أمراً غير ممكن ، وهو ما سوف أتناوله تفصيلاً مع نشر هاتين الرسالتين التاريخيتين فى الكتاب الذى أراجعه حالياً لإصداره بإذنه تعالى بعنوان « ١٦ شهراً فى وزارة عبدالناصر ».

وقد امتنعت بعد هذه الجلسة لمجلس الوزراء المنعقدة فى ٧ / ٧ / ١٩٦٩ عن الذهاب إلى مكتبى بوزارة التربية والتعليم ، غير أننى لم أر أن أرسل للرئيس باستقالة كتابية من الوزارة كما فعلت فى مرة سابقة ولم يقبلها متمسكاً باستمرارى فى الوزارة ثقة منه فى شخصى ، بل وطلب منى إعلان ذلك على الملأ ، وذلك حتى لا تتكرر الاستقالات من جانبى مما قد يظهرنى بمظهر غير الراغب فى الاستمرار فى أداء رسالتى ، وحتى أعطى الرئيس الفرصة لكى يتخذ قراره بنفسه بإعفائى من منصبى موضحاً أسباب الإعفاء ، وهو ما تم فى اليوم الرابع الموافق العاشر من يوليو ١٩٦٩ بنشر قرار إعفائى من منصبى الوزارى ولكن دون بيان لأسباب الإعفاء.

إن ما ذكر على لسان السيد سامى شرف من أن الرئيس عبدالناصر كلفه بأن يكون على اتصال دائم بى بعد إعفائى من منصبى الوزارى ، وهو ما يقرر أنه كان يقوم به أسبوعياً إلى أن انقطعت عن الاتصال به ، فإننى لم أخطر بهذا الأمر ولم يتم عملاً ، ولعل الأمر كان يخص شخصاً خلافاً ، واختلط الأمر على قائله نظراً لانقضاء ربع قرن من الزمان على ذلك ، وإن كان ذلك لا يمنع من أن أقرر أنه حرص على منحى جواز سفر دبلوماسياً للسفر إلى كافة بلاد العالم بعد خروجى من الوزارة عندما علم بعدم تمكينى من السفر إلى الخارج لحضور مؤتمر بصفته رئيساً لاتحاد الاقتصاديين العرب وقتئذ.

توقيع (محمد حلمى مراد)
وزير التربية والتعليم الأسبق

وقد قمت من جانبى بالرد على تعليق الدكتور محمد حلمى مراد بالرسالة التالية
والتي بعثت بها لمجلة آخر ساعة ونشرت في العدد ٣٢٣٦ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦
وكان نصها :

« نشرت مجلة آخر ساعة في عددها رقم ٣٢٣٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ في الصفحة
الخامسة عشر مقالاً بعنوان « الدكتور حلمى مراد يكشف :

خطابان بخط يدي إلى الرئيس عبدالناصر سبب إقالتي » .

وتضمن المقال توضيحاً من وجهة نظر الزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد
وزير التربية والتعليم الأسبق ، الذى أكن له كل التقدير ، حول اختياره وخروجه من
الوزارة وفقاً لشهادتى باعتبارى سكرتيراً خاصاً للرئيس جمال عبدالناصر .

وقد أخذت على نفسى ألا أرد على ما يكتب بالسلب أو بالإيجاب ، رغم أن كل
الوقائع التى عاصرتها بتفاصيلها محفورة فى ذاكرتى وقد دونتها فى مذكراتى وخروجاً
على هذه القاعدة أحب أن أضع أمام القراء الحقائق التالية :

أولاً : لقد كان منصبى هو سكرتير الرئيس للمعلومات بدرجة وزير إلى أن عينت وزيراً
للدولة .

ثانياً : كنت مسئول تنظيم طليعة الاشتراكيين عن منطقة شرق القاهرة التى كان يتبعها
أعضاء هذا التنظيم فى جامعة عين شمس ، ومن ضمنهم الأستاذ الدكتور محمد
حلمى مراد ، وأساتذة آخرون وطلاب أكثر .

ثالثاً : المعايير التى تم بناءً عليها ترشيح واختيار الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد
للوارة هى :

- كفاءته وقدراته ونظافته يده .

- عضويته الفاعلة فى تنظيم طليعة الاشتراكيين .

- رغبة الرئيس جمال عبدالناصر فى دفع عناصر جديدة للعمل فى قمة المسئولية السياسية
والتنفيذية .

- موقف الأستاذ محمد حلمى مراد - باعتباره رئيساً لجامعة عين شمس الراض لمظاهرات
الطلبة ومعالجته الأمور بطريقة سياسية .

رابعاً : إن مفاتيحه الأستاذ محمد حلمى مراد تمت على مرحلتين ، الأولى تمت تليفونياً
منى أنا شخصياً ومن مكتب السيد على صبرى بحضور السيد شعراوى ، وحضر

سيادته إلى مكتب السيد على صبرى فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى بكورنيش النيل وكان سعيداً بالترشيح ، وبناءً عليه تحدد له الساعة السابعة من مساء نفس اليوم لمقابلة الرئيس جمال عبدالناصر فى منزله بمنشية البكرى ، لمفاتحته رسمياً .

وكان الذين سيفاتحوا فى ذلك اليوم الأساتذة الدكتور عبدالعزيز حجازى عميد كلية التجارة بجامعة عين مشس فى ذلك الوقت ، والدكتور عبدالعزيز كامل والدكتور محمد صفى الدين أبو العز من أساتذة جامعة القاهرة والأستاذ ضياء الدين داود ، وآخرون بعضهم لم يدخل الوزارة .

وليس من المنطقى أن يستدعى لمقابلة الرئيس فى مرحلة تعديل وزارى دون أن يكون لديه علم مسبق بذلك ، وهو ما قمنا به نحوه .

خامساً : جلسات مفاتحة الرئيس جمال عبدالناصر لجميع المرشحين - والتي تمت لكل على انفراد - مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

سادساً : تمت ثلاث مواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر والأستاذ محمد حلمى مراد فى جلسات ثلاث لمجلس الوزراء ، وهذه الجلسات مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ، علاوة على أن أغلب شهود هذه الجلسات من الزملاء الوزراء على قيد الحياة - أطال الله فى أعمارهم - وهم على سبيل المثال الأساتذة :

الدكتور عزيز صدقى والدكتور عبدالعزيز حجازى والدكتور محمد صفى الدين أبو العز والسيد أمين حامد هويدى والسيد محمد فائق والفريق أول محمد فوزى والسيد ضياء الدين داود .

كما سجل هذه الجلسات بخط يده السيد عبدالمجيد فريد .

والذى أتمنى أن ينشطوا ذاكرة الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد حول ما دار فى هذه الجلسات .

سابعاً : أحد السادة الوزراء - وهو حى يرزق ، اصطحب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد إلى حديقة الميريلاند بمصر الجديدة بعد أول مواجهة فى مجلس الوزراء ونصحه فى حديث طويل تناول الأسلوب الذى يتعامل به الوزراء فى مجلس الوزراء مع الرئيس أو مع الزملاء الوزراء من أعضاء مجلس الوزراء .

ثامناً : الأستاذ محمد حسنين هيكل كان يجلس معى فى مكتبى بالقصر الجمهورى بالقبة واستمع إلى ما دار فى هذه الجلسات وأخذ نقاط كاملة بما دار فيها .

تاسعاً : النقاط التي دارت حولها المواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر والأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد تتركز حول العناصر الآتية دونما الدخول فى تفاصيل أحفظ بها للوقت المناسب :

الحد من الدعاية الشخصية من جانب السادة الوزراء ولتحدث الأعمال (وفى أول مواجهة لم يسم الرئيس جمال عبدالناصر أحداً بالاسم ، وإن كان جميع الحضور فهموا من هو المقصود).

عدم إفشاء أسرار ما يدور فى قاعة مجلس الوزراء تحت أى مسمى وبأى وسيلة. لقد كان الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد من أكثر الوزراء الذين يتصلون بالرئيس جمال عبدالناصر تليفونياً وربما أكثر من مرة فى اليوم الواحد ، بالإضافة إلى المقابلات الرسمية وغير الرسمية وفى منزل الرئيس بمنشية البكرى.

استخدام بعض وسائل الإعلام لفرض آراء أو الترويج لوجهات نظر بعينها. ضرورة التنسيق العرضى بين الوزراء وخصوصاً الذين كانوا أعضاء فى لجنة متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس .

والأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد استخدام أسلوباً حزبياً قديماً بأن اتخذ من هذه اللجنة وسيلة لمراقبة أعمال زملائه الوزراء ومهاجمتهم.

عاشراً : التقرير الذى تقدم به الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد متعلقاً بالأوضاع فى نادى القضاة كان خارج إطار تكليفات مجلس الوزراء بل كان تكليفاً خاصاً ، وكان إجراء تطوعياً من جانب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ووافق عليه الرئيس جمال عبدالناصر.

حادى عشر : لقد كان باب الرئيس جمال عبدالناصر ومكتبه مفتوحين فى أى وقت وفى أى ساعة لمقابلة الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ، كما كانت تعليقات الرئيس للسيد محمد أحمد السكرتير الخاص للسيد الرئيس ، ولى شخصياً أن يتم توصيل أى مكالمة يطلبها هو أو غيره من الوزراء مع الرئيس.

ثانى عشر : الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد كان قد أسرع الوصول إلى مكتبى فى منشية البكرى طالباً مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء والتي قال فيها للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد « أن التعاون معه أصبح غير ممكناً».

ثالث عشر : كلفنى الرئيس جمال عبدالناصر فى نفس الليلة بالاتصال بالأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد وقد طلبته فى صباح اليوم التالى ، ولكنه لم يكن متواجداً بمنزله وتم الاتصال به فى منزل المرحوم الأستاذ أحمد حسين ، وأبلغته بأن

الرئيس أمرنى بمداومة الاتصال به ، وافقنا على اللقاء يوم الأحد التالى وتم فعلاً هذا اللقاء ، ثم انقطع سيادته إلى أن أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بإسناد الإشراف على الرسائل الجامعية فى جامعة عين شمس للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد، كما صدرت التعليمات لوزارة الخارجية بمنح سيادته جواز سفر دبلوماسى.

رابع عشر : أما ما أشار إليه الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد من خطابات بعث بها الرئيس جمال عبدالناصر فإنى آمل أن تكون موثقة ، فالمعروف أن أى أحد يستطيع أن يدعى أنه بعث برسالة لأى شخص ليسجل بها موقفاً الآن وبعد مرور ربع قرن دونما يتوفر لديه ما يثبت صحة هذه الرسالة فى ذلك الوقت. خامس عشر : أخيراً فإنى بتأكيد ما سبق ، أعتقد أننى قد وضحت كثيراً من الأمور التى لم يتناولها الحوار الذى أجراه معى الأستاذ عبدالله إمام والذى صدر فى شكل كتاب « سامى شرف يتحدث عبدالناصر كيف حكم مصر » ، والذى لم يشمل كل الوقائع ولا كل التفاصيل ، فإنى اعتبر أن باب التعليقات فى هذا الأمر من جانبى منتهياً - فى المرحلة الحالية - بهذا الإيضاح.

كما أرجو أن أكون قد وضعت أمام الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد بعض الحقائق التى ربما يكون قد نسبها لطول المدة.

ومع كل تقدير للزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد أرجو أن أكون قد وفقت فى الإيضاح.

توقيع (سامى شرف)

وزير شئون رئاسة الجمهورية الأسبق

مصر الجديدة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦

وقد عقب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد على ردى عليه بقوله : «إن السيد سامى شرف ما زال يتمتع بذاكرة قوية جداً ، وما كنت أعتقد أنه ما زال يذكر هذه التفاصيل بعد هذه المدة الطويلة».

ملحوظة من المؤلف :

ولسوف يجد القارئ الكريم بالملحق الوثائقى صورة من توجيه فى شكل كتاب دورى أصدره الرئيس جمال عبدالناصر حول ميل بعض الوزراء للتحدث إلى الصحف بطريقة مبالغ فيها ولأهداف الدعاية الشخصية ، وحدد فى هذا التوجيه كيفية التعامل مع أخبار الوزارات بشكل واضح.

آليات صنع القرار وهياكله

شهدت الفترة من ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٦ سيطرة كاملة من جانب مجلس قيادة الثورة على عملية صنع القرار في مصر ، حيث كان في حالة اجتماع شبه مستمر وي طرح عليه ويناقش كل القضايا الداخلية والخارجية بكل التفاصيل حتى الصغيرة منها ، ويفرض أيضاً إشرافه المباشر على تصرفات مجلس الوزراء وبعض المؤسسات الأخرى في الدولة ، وكان لجمال عبدالناصر دور متميز في توجيه هذه العملية بحكم ثقله بين باقي الأعضاء وقيادته المتفردة للثورة ، كما كان لبعض أعضاء مجلس الثورة الذين يتولون مناصب وزارية دوراً مهماً في دفع العمل التنفيذي ووضع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بعد يناير ١٩٥٦ ، وبعد إقرار الدستور أصبحت عملية صنع القرار تتخذ شكلاً مؤسسياً بدرجة أكبر خاصة بعد أن توزع عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة على بعض المواقع التنفيذية بما في ذلك عضوية مجلس الوزراء.

كانت مؤسسة الرئاسة بمثابة المطبخ السياسي الأول والأكبر في نظام عبدالناصر، فمنها تنطلق الأفكار والمقترحات وإليها تصدر التوجيهات بإعداد تقديرات الموقف، وبواسطتها تتم بلورة كل الرؤى الصادرة عن مختلف المؤسسات الدستورية في الدولة فضلاً عن اتجاهات الرأي العام والمساهمات الخاصة لبعض كبار المفكرين والإستراتيجيين.

وكانت هذه المؤسسة تعمل وفقاً لروح الفريق ، وأخذت تتطور وتنمو تدريجياً منذ عام ١٩٥٥ قبل صدور الدستور ، وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية بالتفصيل لدور مؤسسة الرئاسة في الفصل السابق ، كما أرجو الرجوع إلى ما أوردته في فصل التنظيم السياسي حيث يعتبر مكملاً ولايتجزأ عن عملية اتخاذ القرار لما حوته مناقشات الرئيس عبدالناصر مع كافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي من المؤتمر العام إلى اللجنة المركزية التنفيذية العليا ، حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية وكيفية معالجة السلبات ودعم الإيجابيات واتخاذ القرارات بعد المناقشة الديموقراطية المستفيضة لى تعبير عما كانت تجسده تجربة عبدالناصر الإنسانية.

والملاحق الوثائقي يشمل بعضاً من محاضر جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي والتي لدى مضابطها كاملة ، وهي واحد وثلاثون جلسة ، بما فيها بعض المحاضر التي اعتبرت سرية ولم تفرغ شرائط تسجيلها لسريتها في ذلك الوقت ، ولكنني أدعو بل ألح على الباحثين ومن يريدون معرفة الحقيقة ، ومن يدعون أن تجربة عبدالناصر كانت فردية وأحادية القرارات ، أدعو كل هؤلاء لقراءة هذه المحاضر قراءة مدققة للحكم على هذه التجربة .

دور مجلس الوزراء في نظام عبدالناصر

لم يكن مجلس الوزراء كما يتصور البعض - من واقع الكتابات اللاحقة لرحيل الرئيس جمال عبدالناصر - يضم مجموعة من السكرتيرين المساعدين لعبدالناصر أو المنفذين لكل ما يرد إليهم من مؤسسة الرئاسة ، بل على العكس كان عبدالناصر يعتبره المطبخ السياسي الأول والأوسع لكل القرارات والسياسات الكبرى التي تخدم مسيرة التنمية في جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أي بالمفهوم الشامل لكلمة التنمية .

إن قيادة الثورة بحكم التطور الطبيعي للأمور كانت تتولى طرح الرؤية الإستراتيجية البعيدة ، ويقوم مجلس الوزراء بترجمة هذه الرؤية إلى سياسات وإجراءات بعد أن يتم عرض ما يستحق العرض منها على مجلس الأمة ومواءمتها مع القانون والدستور . وكان مجلس الوزراء من جانبه يحيل إلى رئاسة الجمهورية أية صعوبات سياسية قد تواجهه ، ويستدعى بالتالي تدخل الرئاسة سواء لتصحيح المسار أو توفير الموارد أو فتح قنوات للتعامل والدعم الخارجي تخدم في احتواء هذه الصعوبات .

ويجب أن أقرر هنا قرار السياسة الخارجية كان يخضع بالكامل لإرادة جمال عبدالناصر وفريق العمل المصاحب له ، سواء كان هذا الفريق يضم قيادات ثورة يوليو أو مؤسسة الرئاسة أو وزارة الخارجية أو المخابرات العامة .. وكانت المبادئ العامة التي أرستها الثورة في التحرر وعدم الانحياز وبناء النظام الإقليمي العربي النشط وممارسة دور متميز لمصر على الصعيدين الإقليمي والعربي والعالمي ، كانت تمثل في مجموعها المرجعية الفكرية لعمل هذا الفريق .

ولا أذكر أنه وقعت صعوبات أو تصادمات بين أجنحة هذا الفريق مهما كانت مواقعها أو انتهاءاتها ، وعندما بدا في الأفق احتمال وقوع هذه الصعوبات عندما تولى محمود رياض وزارة الخارجية وكان في الأصل جزءاً من مؤسسة الرئاسة قبلها ، تم الاستجابة بإلغاء عدد من المكاتب الاستشارية الملحقة بمكتب الرئيس ، فيما عدا مكتب الشؤون الإفريقية الذي كان يتولى مسؤوليته محمد فائق وآثر الرئيس استمراره في العمل تحت إشرافه المباشر حتى يكفل له الديناميكية اللازمة .

ومن نفس المنطلق - الإشراف المباشر على السياسة الخارجية - كان لجمال عبدالناصر صلات مباشرة مع عدد من السفراء المصريين في عدد من العواصم المهمة يتلقى منهم ويبعث إليهم بتوجيهاته من خلال وسيلة اتصال مباشرة مع سكرتير الرئيس للمعلومات ، كما كان يلتقى بهم في جلسات مطولة في بيته كلما حضر واحد منهم للقاهرة سواء للتشاور أو في أجازة ، كذلك كان له مبعوثيه الشخصيين وقنواته الخلفية التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد.

(الملحق الوثائقي يتضمن بعض من هذه الرسائل التي كان يتم تبادلها بين بعض السفراء وبين سكرتير الرئيس للمعلومات سامى شرف).

وكانت هذه العمليات المتعلقة بالسياسة الخارجية تصب كلها لصالح المواطن المصرى فى الداخل سواء فى خدمة عملية التنمية أو تأمين كرامته فى الداخل أو فى الخارج أو تدعيم سيادة مصر واستقلالية قرارها.

وهو نفس الوضع الذى تجرى تطبيقه فى غالبية دول العالم ويستمر العمل به فى مصر حتى اليوم.

أما قرارات السياسة الداخلية فقد كان مجلس الوزراء مسئولاً عنها بالكامل ، وكان دور مؤسسة الرئاسة يقتصر على المهام الثلاث التالية:

المهمة الأولى : بلورة الرؤية واقتراح السياسات ومواءمتها مع احتياجات البلاد وتوافقها فى الوقت نفسه مع النظم القانونية السائدة ، ثم الانتقال بها إلى مجلس الوزراء لتوسيع نطاق البحث وتحويلها إلى مشروعات قرارات تتسق والخطة العامة للدولة ، قبل أن يتم تحويلها بالتالى إلى مجلس الأمة أو تحويلها إلى إجراءات تنفيذية إذا كانت تندرج ضمن الاختصاص الدستورى للسلطة التنفيذية.

المهمة الثانية : هى نقل الواقع المعاش فى الشارع المصرى سواء كان فى شكل مردود السياسات المتبعة ومضاعفاتها على أحوال المواطنين التى وضع لها نظام محكم ، بحيث يتم من خلاله تحويل الشكاوى الفردية إلى سياسات تخدم أكبر عدد من المواطنين ، يضاف إلى ذلك الجولات الميدانية التى كان يقوم بها عبدالناصر للإطلاع المباشر على أحوال الناس واتخاذها وسيلة لتوفير الإنذار المبكر لأية أزمات أو احتمالات قادمة.

والمهمة الثالثة : كانت متابعة تنفيذ السياسات والقرارات فى مختلف المواقع ، وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات هى المكلفة بهذه العملية تحت الإشراف المباشر بل وتوجيه الرئيس جمال عبدالناصر كما سبق أن أوضحت ، كما كانت أجهزة المخابرات العامة والرقابة الإدارية والجهاز المركزى

للمحاسبات تلعب دوراً مهماً في هذا المجال ، وخاصة في مجال كشف أي صور للقصور أو الفساد في أجهزة الدولة ، وينسحب نفس الكلام على كل من جهاز الأموال العامة والجهاز المركزي للمحاسبات .

وسوف أتعرض في هذا الجزء إلى أشكال من صنع القرار ونماذج لها ، وهي الاحتكاك الميداني المباشر واجتماعات مجلس الوزراء والقنوات الخلفية .

التحرك الميداني المباشر والتواصل مع الجماهير :

استخدم الرئيس جمال عبدالناصر وسيلة التواصل المباشر مع الجماهير ، والتعرف على نبض الشارع المصري ومطالبة وتطلعات رجل الشارع العادي فيها يمكن أن نسميه - «الديموقراطية المباشرة» ، وهي تتبع أساساً من نشأته الأولى في أوساط الطبقة الفقيرة في المجتمع ، والتي لم تتمكن من توصيل صوتها إلى صناع القرار في عهود ما قبل الثورة ، وتركت فريسة لمجموعة من الإقطاعيين أو كبار الملاك أو كبار الموظفين وقادة الأحزاب بحيث لا يثبت وجودها إلا في فترات الانتخابات واحتدام الصراع الحزبي والتي كان يغلب عليها في معظم الأحوال سمات الزيف والخداع .

لقد تحدث عبدالناصر منذ اليوم الأول للثورة عن هذه الطبقة باعتبار أن إصلاح أحوالها يمثل الهم الأساسي للحركة الجديدة ، وكان يستقى معلوماته عن أحوال الفقراء وعامة الشعب من مصادر متعددة ، وأول هذه المصادر كان يتمثل في الجولات الميدانية التي كان يقوم بها منفرداً دون أي ترتيب مسبق . فقد كانت تعليماته الصريحة والمشددة تقضي بعدم مصاحبة أية حراسة له في هذه الجولات وعدم إبلاغ وزارة الداخلية بتحركاته الخاصة ، هذه التي كانت تتم أيضاً بركوبه سيارة خاصة صغيرة يقودها بنفسه في كل الأحيان ، كانت في أغلب الجولات الميدانية هذه تتم في سيارة نصر ١١٠٠ .

عندما كان عبدالناصر يقوم بهذه الزيارات الميدانية كنت أجلس في مكتبى ومعى شعراوى جمعة في حالة من القلق والتوتر إلى أن يعود إلى منشية البكرى ، ويبدأ في إصدار تعليماته وفقاً لما إطلع عليه خلال الجولة .

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يقول إن أية هموم يمكن حلها في مجلس الوزراء أو في مجلس الأمة أو من خلال العلاقات الدولية ، ولكن هموم المواطن العادي ومشاكله لن تحل من خلال التقارير ، وهذا ما كان يدفعه للنزول إلى الشارع بنفسه في سيارة عادية خاصة من النوع الصغير والتي يصعب التعرف عليه داخلها ، وكان يختار مناسبات معينة للقيام بمثل هذه الجولات كالأعياد الدينية أو شم النسيم أو خلال سهرات شهر رمضان أو مع بدء العام الدراسي وهكذا ، وذلك ليجوب المناطق الشعبية دون برنامج مسبق ليتابع بعينه وبمنفسه تصرفات وسلوكيات الرجال والشباب والأطفال والنساء

وملاحظة ملابسهم ونوعياتهم وألوانها وتعبيرات الوجوه وألعاب الأطفال (المراجع مثلاً وغيرها) ، ويقارن بين المناسبات وبعضها وماذا كان عليه الحال في العام الماضي ، وكذا يرصد موقف الشرطة والجهات الإدارية من الجماهير وبصفة خاصة من الباعة الجائلين .

كان من بين ملاحظاته على سبيل المثال قوله : « السنة دى البنات لابسين فساتين ذات ألوان زاهية بعكس السنة اللى فاتت كان لونها غامق فى الغالب ، وكانت هذه الملاحظة تدرج تحت بند قياس الحالة المعنوية للشعب ، مراجيح الأطفال تحتاج لرقابة أكثر حتى لاتقع حوادث ، يجب تشجيع زيادة ألعاب الأطفال وخاصة الكورة الشراب فى الأماكن المفتوحة والساحات الشعبية ومراكز الشباب ، وعلى التنظيم السياسى أن يرتب لها مسابقات وينظم هذه الرياضات بين الشباب ، الساحات الشعبية فى حاجة إلى تنظيم ودعم وكذا وكذا ..

وفى إحدى الجولات وعند تقاطع رمسيس مع شارع الملك (مصر والسودان حالياً) حدث أن استوقفته إشارة المرور وتصادف أن وقف إلى جواره سيارة تاكسى تعرف سائقها على عبدالناصر فحياءه بتلقائية ودون أن يدرى هتف بصوت عال بحياة الرئيس مما لفت أنظار باقى السيارات والمارة فى الشارع وكانت مظهرة ، الكل يحاول أن يحويه ويسلم عليه يداً بيد وكادت حركة المرور أن تتوقف فى هذه المنطقة المزدهمة ، ولم ينقذ الموقف إلا مرور إحدى سيارات شرطة النجدة فتولت فتح الطريق أمام سيارة عبدالناصر حتى وصل إلى منشية البكرى ومن خلفه عدد من السيارات الخاصة والتاكسى الأخرى التى أصر أصحابها على مرافقته وكأنه موكب رسمى ، ولكنه كان موكباً شعبياً كله حب وأحاسيس دافئة .

وفى كثير من الأحيان كان عبدالناصر يميل إلى استقاء معلوماته من مصادرها الأصلية . ففى إحدى الأمسيات وعلى الخط الساخن اتصل بى وكلفنى بجمع عينات من أرغفة العيش التى يتم إنتاجها من المخابر التابعة للدولة ، وأن يتم هذا التجميع من مناطق مختلفة من مدينة القاهرة ، وقد قمت فعلاً وبواسطة عناصر من التنظيم الطليعى بتجميع العينات المطلوبة من مصر الجديدة والوايلى والزيتون والمطرية وشبرا وروض الفرج والدرب الأحمر وحلوان ، وفى اليوم التالى كان موعد الاجتماع الدورى لمجلس الوزراء وقد افتتح عبدالناصر الجلسة بقوله : « أنا عندى صورة واضحة تماماً عن حياة الموظف العادى لابس فيها ولانقاش الناس تعبانة فى بند اللبس وبند الأكل وبند الإنتاج الصناعى الذى يستخدمه المواطن العادى .. ثم طلب الشنطة التى كانت تحوى عينات العيش ووضعت على مائدة الاجتماعات أمام الوزراء ثم التفت عبدالناصر إلى وزير

التموين كمال رمزى إستينو وسأله مستنكراً : « تقدر تاكل الرغيف ده يا دكتور كمال ؟! » .
فرد الوزير : « لا ياريس . » .

فقال له الرئيس : « ما هوا ده اللى بتطلّعه مخابزك ، وإذا كنت لاتقبل أن تأكله وأنا لا أقبل بالتالى فكيف بالله عليك تقبل إن الناس تاكله ، البنى آدم العادى بيشتري كام رغيف فى اليوم ؟ على الأقل عشرة أرغفة فى المتوسط إن لم يزد ، هل هذا رغيف عيش يؤكل ؟ - عارضا الرغيف على الحضور - يا دكتور كمال ، عندك ٤٨ ساعة لتصحيح هذه الأوضاع ، وإلا سأضطر لاتخاذ قرارات بنفسى لتصحيح الأمر .

وحدث أن قل المعروض من الحلاوة الطحينية فأثار عبدالناصر الموضوع فى إحدى جلسات مجلس الوزراء قائلاً للوزراء المختصين : « يا إخوانا الراجل الفقير حا ياكل إيه ؟ رغيف العيش وحتة الحلاوة وحتة الجبنة . مش كدة ولا إيه ؟ طيب إذا عجز الحكم عن توفير تقديم الجبنة والحلاوة الطحينية للناس فعلينا أن نروح ونخلى غيرنا ييجى يحكم! » .

وفى إحدى جلسات الوزراء التى تصادف انعقادها مع بدء العام الدراسى التفت عبدالناصر إلى الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة فى ذلك الوقت قائلاً له : « يا دكتور عزيز السنة الدراسية بدأت .. وأسعار الملابس يا دكتور عزيز المتتجة محلياً خيالية ، ونارزى الناس ما بتقول وبيكتبوا لى فى جواباتهم ! مين يقدر يشتري الفانلة بجنيه ؟! ثم استفسر تفصيلاً عن أسعار باقى كل ما يلزم الطلبة والطالبات من ملابس مثل البلوفرات والقمصان والمرايل والبنطلونات والجوارب والجزم والأدوات المدرسية من أقلام وكراريس وكتب وغيرها .. إزاي يبقى سعر البلوفر جنيه أو جنيهين .. والشراب ربع جنيه والقميص خمسين قرش .. يعنى لو واحد عنده خمسة أولاد حاجتاج لعشرين جنيه أو ثلاثين جنيه لشراء بلوفرات وشرابات فقط!! كيف يحدث هذا ؟ وكان حا يدفع الموظف علشان يشتري هدوم ولبس وجزم ومساطر وأساتيك وكراريس الخ لأولاده وبناته لدخول المدارس ؟ .. إن لم تعمل على تخفيض أسعار المنتجات دى أنا حا اضطر إن أعمل اتفاقية مع الصين لاستيراد الملابس منها حا تكون أرخص من ملابسك وكمنا حا أدخل كرئاسة دولة منافس لك فى إنتاجك وحا أرفع الدعم اللى بنديهولك ، عليك أن تحسن الإنتاج وتخفض الأسعار ، وبالمناسبة الناس اللى قادرة تبقى تفتح لهم فرع خاص فى ميدان سليمان باشا وتستورد لهم المنتجات الأجنبية اللى هما عايزينها! » .

ثم التفت إلى وزير التربية والتعليم قائلاً : « عايزك تحمد من تغيير ملابس الولاد والبنات كل سنة لأنها عملية مكلفة وبتشكل أعباء كبيرة على الآباء وعلى الطبقات الفقيرة » .

كان عبدالناصر يهتم بصفة خاصة جداً بالحالة التموينية والاحتياجات المتوفرة من السلع الإستراتيجية والضرورية ، وكان هناك تقرير يعد يومياً يعرض عليه ويوضح الموقف التموينى والمخزون والاحتياطى من هذه المواد والسلع وبصفة خاصة :

القمح - الدقيق - السكر - الحلاوة الطحينية - الجبن - الأرز - العدس - الصابون - الشاى - اللحوم - الزيوت - زيوت التشحيم - البترين - السولار ... الخ.

وفى ضوء هذا التقرير يتخذ القرارات الفورية لتدبير الموارد اللازمة من عملات محلية أو عملات صعبة لتغطية أى أوجه نقص فى هذه السلع والمواد ، وكانت القاعدة هى الاحتفاظ برصيد من القمح (رغيف العيش) يكفى لثلاثة شهور على الأقل ، وكان يوجه تأشيراته للوزراء بناء على هذا التقرير .. ومن نماذج ذلك على سبيل المثال:

« وزير التموين لشراء أو التعاقد على كذا طن قمح مثلاً أو أى سلعة أخرى قد يكون مخزونها قد بدأ يتجه نحو النقصان عن المعدل المعقول للاستهلاك أى بالسالب » .

« وزير الصناعة مخزون البترول لا يكفى وعليك زيادة الإنتاج مثلاً أو التعاقد على كذا وكذا .. أو العمل على استيراد كذا وكذا من الخامات أو مستلزمات الإنتاج .. الخ » .

وكان يتم إبلاغ هذه التأشيرات فى نفس اليوم بالاتصال التليفونى مع الوزير المختص ثم يؤيد هذا الحديث التليفونى بخطاب . وفى بعض الأحيان كان الوزير المختص يتحاور مع الرئيس تليفونياً حول وضع معين ، والعكس صحيح من جانب الرئيس للوزراء دون ما انتظار لانعقاد جلسة مجلس الوزراء العادية ، ثم يصلان إلى حد ما لينفذ ، ودائماً كانت هذه الاتصالات التليفونية أو الحوار التليفونى بين الرئيس وأى وزير أو العكس يؤيد ما تم الاتفاق عليه بخطاب مكتوب يصدر من سكرتير الرئيس للمعلومات إلى الوزير المختص ، ونماذج هذه الخطابات يمتلئ بها أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى . وفى الوقت نفسه كان عبدالناصر يحث المسئولين على الاتصال به أو طلب مقابله بلا تردد أو خجل وذلك لبحث ما لديهم من مشاكل أو مسائل هامة أو عاجلة قبل أن تتعقد الأمور فيما لو تركت المشاكل معلقة أو تنتظر انعقاد الجلسات العادية لمجلس الوزراء ، وكان جمال عبدالناصر يقول للوزراء جميعاً فى هذا الصدد : « لا تردد فى الاتصال بى فى أى وقت أو تطلب لقائى .. وإن ما لقيتش سامى فعندك محمد أحمد .. كما أنه كان يوجد طوال الوقت خط ساخن وشبكة اتصال تليفونية مباشرة بين الرئيس وجميع الوزراء PBX » .

وبرغم بعض الظروف التى كانت تخضع لضغوط سياسية معينة من الخارج ، فإنه لم يحدث أى عجز فى المواد التموينية الرئيسية ، وكانت السيطرة كاملة على الأسعار فى السوق المحلية طول الوقت.

كان من ضمن التقارير الدورية ما يتعلق بالصحة العامة للمواطنين ومدى توافر الأدوية والأمصال والعلاج في المستشفيات الحكومية بالمجان ، وأعني بكلمة « بالمجان » بمعنى لا رسوم ولا تمحيكات بيروقراطية أو مكتبية أو إدارية تحت أى مسمى لتحصيل ملزم من أى مواطن تحت بند العلاج في المستشفيات الحكومية . وكانت أغلب الدول العربية والإفريقية علاوة على بعض الدول الآسيوية كذلك ، تعتمد على إنتاج مصر من الأمصال والأدوية ، وقد اشتهرت برخص ثمنها وجودة إنتاجها منافسة بعض المنتجات الأوروبية والأمريكية لدرجة أنه كانت هناك محاولات كثيرة للتجارة غير المشروعة في هذه الأدوية والأمصال بواسطة بعض المهربين الدوليين ، ولكن كانت هذه المحاولات تفشل في مهبها .

وفوق كل هذا وذاك ، فقد كان عبدالناصر يضع تحت يده دائماً نوتة « لوس ليف » يدون فيها ملاحظاته وأهم توجيهاته وتعليماته للوزراء والمسؤولين ولنا كمعاونين ، ليعود فيتابع السؤال بعد فترة زمنية عن ما تم تنفيذه وأسباب عدم التنفيذ وتذليل أى عقبات قد تحول دون إتمام ما اتفق عليه من قرارات وسياسات وتعليمات .. كما كانت تتم عملية متابعة للمتابعة أيضاً بعد فترة زمنية أخرى يقدرها هو أو يكون قد أعطى تعليمات محددة للتنفيذ في زمن معين فيعود لمتابعة المتابعة من خلال الاتصال المباشر أو من خلال تكليف سكرتير الرئيس للمعلومات بمتابعة المتابعة للتنفيذ . وكان يوجد ، بهذه المناسبة ، سجل مطبوع لدى السكرتارية يدون به ملخص للموضوع والتاريخ والتأشيرة التى أمر بها الرئيس ، ثم كانت هناك خانات أخرى للمتابعة ومتابعة المتابعة .. وعندما يتم التنفيذ بشكل نهائى يسجل كتابةً وتقفل صفحة الموضوع بعد إبلاغ الرئيس بذلك . أما إذا ظل الموضوع معلقاً ولم يتم التنفيذ بعد ذلك فكنت أحرر مذكرة منفصلة للرئيس موضحاً بها تفاصيل الخطوات التى تمت والتى حالت ظروف معلومة أو مجهولة دون تنفيذها ليقوم الرئيس بمحاسبة المسئول لتحديد أسباب التأخير أو عدم التنفيذ وذلك في إطار محاولة لإيجاد حل المشكلة أو تعرض على مجلس الوزراء أو يصدر لحلها تشريع مثلاً وهكذا . وقد حدث في أكثر من مرة أن فوجئت بتليفون من الرئيس عبدالناصر ليسألنى عن الموضوع الفلانى الذى عرض عليه من قبل وليستفسر منى عما تم أو ليقول لى مثلاً في صفحة ثلاثة من الموضوع الفلانى كان مكتوب كذا وكذا إعرضه على مرة ثانية لإعادة بحث هذه النقطة - ويكون هذا نتيجة ظروف جدت تستدعى إعادة النظر بشكل جديد في موضوع سبق عرضه واتخذ فيه قرار محدد .

وسوف أعرض على القارئ الكريم فيما يلى نماذج من تأشيرات وملاحظات وتوجيهات سجلها الرئيس جمال عبدالناصر ، وصدرت إلينا كتعليمات أرسلت للوزراء

المعنيين كل في مجال اختصاصه ، وقد شملت العديد من القطاعات كالاقتصاد والإعلام والسياسة الخارجية والصناعة والتمويل .. الخ.

الرسائل والشكاوى

فإذا ما انتقلنا إلى مدخل آخر من مداخل اتخاذ القرار اعتماداً على المعلومات من مصادرها الأصلية ، تبرز أمامنا الأهمية التي كان يوليها عبدالناصر لخطابات المواطنين ليس فقط تلك التي تمتلئ بالإشارة والتمجيد ، وإنما بصفة خاصة تلك التي كانت تحمل شكاوى أو تظلمات أو انتقادات لسياسات الحكم أو حتى أقوال أو تصرفات عبدالناصر أو أى من المسؤولين في الدولة.

وكما قلت فقد أنشئ مكتب خاص يتلقى هذه الرسائل من كافة أنحاء البلاد ومن الخارج أيضاً - وقد تم إنشاء هذا المكتب منذ الأيام الأولى للثورة وتطورت واجباته ومهامه على مدى الأيام بعد ذلك ، سواء من ناحية المكان أو الإمكانيات أو الهيكل الإداري للعاملين فيه والاختصاصات والتبعية الفنية والإدارية على مدى ثمانية عشر عاماً كما اتضح في كروكيات تنظيم الرئاسة(*) - وكان هذا المكتب يقوم بترتيب هذه الرسائل وتصنيفها وفقاً لما تحتويه من موضوعات ليتم عرضها على الرئيس بشكل دورى منتظم أسبوعياً أو منفرداً إذا اقتضى الأمر وكان الموضوع ذا أهمية خاصة ، وكان الرئيس كثيراً ما يطلب الإطلاع على أصول بعض هذه الرسائل من واقع هذا الملخص ، خاصة تلك التي كانت تحتوى على انتقادات أو تظلمات وكشف الفساد أو اقتراحات ودراسات على مستوى المجتمع من أى نوع .

وكانت شكاوى والتماسات المواطنين تنهمر على هذا المكتب بأعداد تفوق كل قدرة على الإحصاء ، وبصفة خاصة في المناسبات القومية أو إذا ما وقع حدث سياسى أو وطنى ، هذا علاوة على تلك الشكاوى التي كان يتقدم بها أصحابها مباشرة إلى المكتب في مقره . وعلى سبيل المثال وكما أذكر ، فقد قمنا بعمل حصر خلال سنوات ١٩٦٣ / ١٩٦٥ لعدد الرسائل وبلغت ما يقارب من المليون رسالة وبواقع حوالى الثلث مليون في السنة ، ما بين شكاوى وتظلمات والتماسات واقتراحات وطلبات لصورة أو توقيعه وانتقادات لسياساته الداخلية أو الخارجية أو محاولات للحث على اتخاذ موقف معين إما بالتشدد أو بالصبر ، والعلاقات مع الدول العربية سواء الصديقة أو العادية للسياسة التحررية المستقلة الوحدية ، بالتأييد أو بالنقد والحث على اتخاذ مواقف متشددة من الصهيونية والأمريكان ، هذا بخلاف ما كان يتعلق بالمسائل الحياتية اليومية للمواطن العادى من

(*) راجع الكتاب الأول من هذه الشهادة ص ١٥٢ - ص ١٥٦ .

مأكل وملبس ومسكن الخ . وكما كانت الرئاسل تصله من المواطن العادى، كانت أيضاً تصلنا رسائل من النخبة من رجال السياسة والاقتصاد والفكر والفن والمثقفين تحمل هموم وأفكار ومشاعر ومحبة تلقائية، وكانت أغلب الرسائل تعنون باسمه مباشرة مقروناً ببعض الصفات كالأب الحنون والزعيم وأبو خالد والمناضل والبطل وقائد الثورة ومحررنا من الاستعمار والعبودية.

البريد الأسود

كما كانت بعض الرسائل تحمل أيضاً السباب والعداوة والنكت، وهى ما كنا نطلق عليها عبارة «البريد الأسود»، وكانت رسائل البريد الأسود تحمل طابع السب أو الانتقاد الشديد لسياسات النظام أو لسياسات عبدالناصر الداخلية والخارجية . وبمنظرة سريعة على هذه الرسائل تستطيع أن تحكم وتحدد الراسل إما من الحزبيين القدامى كالوفد مثلاً أو من ينتمون للفصائل الشيوعية أو لجماعة الإخوان المسلمين أو لعناصر إقطاعية. وكانت هذه الرسائل فى الغالب لا تحمل توقيعات، وإن حملت توقيعاً فيكون باسم مستعار أو توقيعات غير واضحة. وكان عبدالناصر يهتم بهذه الرسائل ويطلب الإطلاع عليها كما هى دون تلخيص، لأنها كانت تحمل الجانب الآخر من الصورة. وكان عبدالناصر يقوم بوضع علامات وخطوط وتعليقات وعلامات تعجب أو استفهام على بعض ما يثار فى هذه الرسائل، وقد تعد الأمر فى كثير من الأحيان التعامل مع هذه الرسائل من حيث الدراسة والمتابعة، بل إن بعض هذه الرسائل كان وراء قرارات هامة منها إبعاد الوزراء أو كبار المسئولين الذين يثبت صحة الشكاوى ضدهم .

ومن أمثلة نماذج هذا البريد رسائل كانت تتهجم على شخص جمال عبدالناصر وأسرته، وعائلات أعضاء مجلس الثورة أو تصرفات للأقارب أو السخرية من شعار تكافؤ الفرص أو بالتوعد مثلاً بثورة شعبية ستطيح به وسيكون أول من يذبحه الشعب، أو النقد للسياسات الاقتصادية من أنها ستفقر البلد أو الديكتاتورية وحكم الفرد أو نقد لبعض الأوضاع فى القوات المسلحة .. الخ - ويوجد لدى المؤلف نماذج كثيرة من كل هذه الرسائل - وينطبق نفس الشئ على ما كانت تنشره الصحف من شكاوى أو التماسات أو كاريكاتير.

وفى نفس الوقت كانت النكت والإشاعات تمثل مصدراً هاماً من مصادر عبدالناصر لمعرفة نبض الشارع المصرى وردود أفعاله وللمعرفة وليست مجرد سخرية، فكان يرى أنها تمثل رأياً يجب الالتفات إليه ولا مانع من الاسترشاد به، فهى فى النهاية تمثل فلسفة وطنية لشعب عمره ٧ آلاف سنة قهر الغزاة وكسرهم ثم نكت عليهم . ومن المعروف أن الشعب المصرى دائماً ما يعبر عن موقفه سواء بالرضاء أو بالرفض أو بالذم أو بالنقد عن

طريق النكتة التي لا يجاريه شعب آخر في هذا المجال ، سواء في التعبير الصحيح اللاذع أو في خفة الدم في الإلقاء .. والمعروف على مدى الزمن أن هذا الشعب يعبر عن فرحه بنكتة ، وعن حزنه بنكتة وعن رضاه أو غضبه بنكتة . وكانت النكت تجمع من مصادر عدة سواء من الأجهزة أو من مكاتب مصلحة الاستعلامات أو من زوار الرئيس .

وفي بعض الأحيان كانت النكت تصل إلى حد لانستطيع أن ننطق بها فكان هو يبادر بإبلاغنا عنها وهو يعرف أننا نتفادى جرح مشاعره بها مثلاً . وكانت أكثر الموضوعات التي تناولتها النكت على سبيل المثال : الديكتاتورية وغياب الديموقراطية وأجهزة الأمن - اختفاء المعارضين خلف الشمس - التجاوزات عند القبض على قيادات المعارضين السياسيين - فساد بعض رموز السلطة - فساد جماعة المشير وهزيمة الجيش سنة ١٩٦٧ ، الأمر الذي دفعه في أول خطاب له بعد النكسة إلى أن يطلب من الشعب المصري الكف عن السخرية من الجيش ورجاله حيث كان يرى أن وراء هذه الحملة المخابرات المركزية الأمريكية ، بالإضافة إلى صدمة النكسة - تجاوزات من يتحدثون عن الاشتراكية وحياتهم الأرستقراطية - تفضيل أهل الخبرة - الأزمات التموينية والطواير - البيروقراطية .

ومن الواقع هذه الرسائل على جانب الجولات الميدانية والاتصال المباشر مع الشعب ومع المسؤولين ، كان عبدالناصر يتعرف على رد فعل السياسات والقرارات والنبض الحقيقي للشارع المصري ، فبعض هذه الرسائل على سبيل المثال كان يطالب بمراجعة السياسات ويتناول الفجوة القائمة بين الأقوال والشعارات المعلنة ، وبين ما يجري تطبيقه وتنفيذه فعلياً ، وكان بعضها يتناول مثلاً نقد للتنظيم السياسي الواحد ويطالب بالتعددية السياسية وبالعكس كان البعض الآخر يؤيد التنظيم الواحد ولكن يضع بعض المقترحات لزيادة فاعلية الحركة السياسية في الشارع المصري ، كما كانت رسائل أخرى تتناول إبداء الرأي حول الحكم المحلي أو المواصلات أو الإسكان أو البنية الأساسية كالمجاري والكهرباء والصرف الزراعي والرى بالتنقيط أو الغمر وخلافه الخ ، كما تناولت رسائل أخرى سياسات النظام الخارجية بالنقد مثل مشاركة مصر في الحرب في اليمن أو غيرها من القضايا العربية وبعض المواقف من بعض هذه الدول العربية مثلاً ، كالسعودية والأردن ، والبعض الآخر من الرسائل كان يطالب بمواقف أكثر تشدداً من بعض الأنظمة العربية وحكامها باعتبارهم قوى رجعية تعوق حركة التحرر والاستقلال والخروج من التبعية الأجنبية وهكذا...

وهذه الرسائل كلها محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى بما فيها تلك التي تشمل تأشيريات بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر ولقد علمت أن بعض الباحثين قد تمكن أخيراً من الإطلاع على بعض هذه الرسائل .

كان أصحاب الرسائل يخاطبون عبدالناصر بتلقائية واضحة تشعرك بأنهم يخاطبون واحداً منهم أو من أفراد أسرهم ، كما كانت خطابات الطلبة والشباب بصفة عامة تتناول القضايا التي تهمهم بصراحة وتلقائية كأنك وأنت تقرأ تكاد تكون تسمع ما يريد أن يقوله الراسل سواء شاب أو شابة وما يريد أن يتحدث به أو يقوله لوالده ، كنا نشعر بحنان ودفع في الرسائل التي كانت في الواقع تعبر عن ثقة وحب وتلقائية وفطرة في استخدام الألفاظ والتعبيرات ، وما يريدون أن يعبروا عنه سواء بالنقد أو بالتأييد أو باقتراحات من أجل المستقبل وما يخص المسائل الحياتية اليومية وغيرها .

وكثير من الشكاوى ، بالطبع ، كانت تحدث عن حالات فردية يشعر أفرادها بالظلم من إجراء معين أو يطلبون من الحكومة العفو عنهم بعد أن يكونوا قد ارتكبوا بعض الأخطاء أو العفو عن رب أسرة يكون قد ارتكب جريمة مثلاً أو شئ من هذا القبيل ، أو الإبلاغ عن حالات فساد أو إهمال من جانب بعض المسؤولين أو الموظفين ، إلى جانب طلبات العلاج في الخارج أو المسكن أو طلب المساعدات المادية .

كان عبدالناصر كثيراً ما يستجيب لمن يطلب مقابلته من الموظفين حيث يلتقى بمسئول يستقبله ويستمع له ويبلغ الرئيس بنتيجة المقابلة ثم يبلغ الشاكي بعد ذلك بالقرار الذي اتخذ بالنسبة لقضيته موضوع الشكوى ، كما أنه كان يطلب في بعض الأحيان استدعاء أحد الأشخاص لتقدمه بشكوى أو طلب أرسل إليه برسالة لبحث موضوع شكواه أو ما يعرضه من معلومات على الطبيعة وفي المواجهة ، حيث أن الرسائل قد لا تكون معبرة بوضوح عن موضوعها الذي قد يرى أنه من الأهمية لبحثه مع الراسل شخصياً . وفي هذا المجال هناك تعليقات واضحة باستقبال هؤلاء في جميع أفرع رئاسة الجمهورية المختصة والمعنية .

كما كان عبدالناصر يوجه بالاستجابة لطلبات المساعدات الاجتماعية وطلبات التأهيل المهني أو طلبات الرعاية الصحية أو المسكن ، كما كان يوصي مشدداً بضرورة التحقيق في شكاوى الفساد أو التظلم من أوضاع وظيفية معينة لمعرفة التامة بتلك البيروقراطية الضاربة الجذور في الإدارة المصرية - والتي اعتقد أننا مازلنا نعاني منها حتى اليوم - وفي هذا المجال مازلت أذكر تماماً الحديث الذي دار بين الرئيس جمال عبدالناصر والسيد محمد فائق عندما عين الأخير لأول مرة وزيراً للإعلام ، حيث حذره من الجهاز الإداري وشدد في طلب أن يكون أقوى من هذا الجهاز ليضمن نجاحه في مهمته ، وكان هذا ضمن توصيات أخرى منها استمراره في تولى مسئوليات الشؤون الإفريقية ومسائل أخرى ليس مجال لذكرها وأذكر بهذه المناسبة أن يوسف إدريس كان يزورنى في أحد الأيام وسمع منى نصيحة عبدالناصر لمحمد فائق ، فكانت قصيدة « إدارة عموم الزير » التي جسد بها يوسف إدريس رؤية عبدالناصر للجهاز الإداري في مصر .

كان اهتمام عبدالناصر بهذه الشكاوى والرسائل ليس من أجل تلبية احتياجات حالات فردية فقط ، وإنما كان يتخذها وسيلة لتحويلها إلى سياسات عامة لخدمة أوسع قاعدة ممكنة من الجماهير ، وكثيراً ما كان يطرح الموضوعات الواردة في الشكاوى أو الرسائل المتعلقة بمصالح الجماهير داخل اجتماعات مجلس الوزراء أو في اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، وكان يسجل النقاط التي يريد أن يثيرها في النوتة الخاصة بخط يده ويحتفظ بها ليرجع إليها باستمرار لأغراض المتابعة ، وعلى سبيل المثال كان من هذه الموضوعات المشكلات المتعلقة ببداية العام الدراسي مثلاً وما يولد من ضغوط على رب الأسرة المصرية كما ذكرت من قبل ، خاصة ما يتعلق بسوء حال الكتب المدرسية أو ارتفاع أسعار المواد والسلع التموينية ومشاكل المواصلات والعلاج ، وكان يذيل كل موضوع بتأثيره للوزير أو المسئول المختص لدراسة الشكاوى واتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة على مستوى الفئة الجماهيرية أو القطاع الاقتصادي مثل بحث أحوال السكك الحديدية وزراع طرح النهر (كانت تسمى مجازاً طرح البحر) ، بحث أحوال العاملين في البنوك وصرف الأرباح لهم ودراسة أحوال عمال التراحيل ، وكانت هذه القضية شغله الشاغل باستمرار باعتبارها مشكلة واجبة الرعاية والعناية لمنع الاستغلال وبذل الجهود للقضاء على هذه المشكلة ، ولم يكن يكتفى بتلبية طلب صاحب الشكاوى فقط .

نماذج من شكاوي ورسائل المواطنين :

ولعله قد يكون من المفيد أن أستعرض بعض النماذج لتأثيرات وملاحظات عبدالناصر على رسائل المواطنين :

* تأشيرة بدراسة أحوال عمال التراحيل وزيادة أجورهم وتطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي عليهم . وقد تم فعلاً تحديد ساعات العمل للعمال الزراعيين وعمال التراحيل بثمان ساعات فقط يومياً ، وحددت أجورهم بثمانية عشر قرشاً يومياً للرجال ، وعشرة قروش للنساء والأطفال ورفعت بعد ذلك إلى خمسة وعشرون قرشاً في اليوم ، كما اعترف بحقهم في إقامة تنظيياتهم النقابية .

* تأشيرة لوزير التعليم بضرورة الاهتمام بالكتاب المدرسي وتحسين نوعية طباعته .

* تأشيرة لوزير المواصلات لدراسة أحوال خفراء مزلقانات السكك الحديدية .

* تأشيرة لوزير المواصلات حول مستوى الخدمة السيئة لمرفق النقل بمحافظة الشرقية .

* تأشيرة بتعيين غطاسين كعمال تابعين للمحافظات الساحلية وأن يتقاضوا رواتب شهرية .

* تأشيرة بدراسة شكوى العاملين بالبنك المركزي وصرف الأرباح لهم عن الأعوام السابقة أسوة بباقي الشركات.

* تأشيرة لوزير التموين بضرورة الاهتمام برغيف العيش نوعاً ووزناً وشكلاً.
مجموعة تأشيرات بمساعدات بعض المواطنين مادياً من حساب التبرعات .
* تأشيرة بدراسة إمكانية مراعاة أهالي الزراعة من الكيلو ١٨ إلى الكيلو ٢٠ طريق مرسى مطروح.

وأذكر أنه في نهاية الخمسينات وصلت رسالة من أحد المواطنين يعرض فيها مشكلة شخصية هي مشكلة الإسكان قال في رسالته ما نصه :

« ياريس أنا المواطن (فلان) أنا ساكن في حي الزيتون ونعاني من مشاكل كثيرة في المواصلات والإسكان والرعاية الصحية» .

ولما عرضت هذه الرسالة على عبدالناصر كانت هناك رسالة أخرى كتبها مواطن آخر من حي المطرية تتحدث أيضاً عن مشاكل الإسكان والمواصلات . اهتم عبدالناصر بالرسالتين وطلب في جلسة مجلس الوزراء توسيع نطاق البحث لهذه المشكلات ، وقد أسفرت الدراسات التي أعدت بواسطة الوزراء المعنيين عن قرار ببناء مجمع إسكاني ضخم صمم في كل من المطرية والزيتون ثم جرى تعميم هذا النموذج في كل محافظات الجمهورية بعد ذلك ، وكانت الغرفة تؤجر للمواطن بما لا يزيد عن الستين قرشاً في الشهر، وكانت هذه المجموعات السكنية نمطية وعبارة عن غرفتين وصالة وفرنادة (بلكونة) ودورة مياه وحمام ومطبخ ، وما زالت هذه المجمعات والوحدات موجودة كأحياء كاملة في العديد من المحافظات حتى اليوم.

وانتقلت نفس التجربة إلى دمشق وبنفس السيناريو تقريباً مع الوضع في الاعتبار احتياجات الأسرة السورية ، حيث تم بناء مجمع سكني ضخم في المكان الذي كان يشغله سجن المزة والذي تم هدمه ، وما زال السوريون يتحدثون عن هذا الإنجاز حتى اليوم وأسمعه منهم عندما أزور دمشق في المناسبات المختلفة ، وكان قد تم تنفيذ هذا المشروع في دمشق على أثر تسلم عبدالناصر رسالة من مواطن سوري شكى فيها من المعاناة من مشكلة الإسكان.

كان عبدالناصر يقرأ هذه الرسائل باهتمام ويضع خطوطاً حمراء تحت بعض الجمل أو العبارات التي تنتقد سياساته مثل قول أحد المواطنين في رسالته : « إن حرب اليمن التي دخلتها مصر لا ناقة لها فيها ولا جمل» . أو وصف مواطن آخر الاتحاد الاشتراكي بأنه تنظيم «هزيل» . ومواطن ثالث تحدث عن ما أسماه « بالطبقة الجديدة» وسلوكياتها ، وكان يقصد بها بعض المتفعين بالثورة والالتفاف حول قوانينها ومبادئها.

ليه بترفعوا شعارات ما انتوش قادرين تطبقوها؟! :

ومن الحالات التى لن أنساها - وأود أن أشير إليها بهذه المناسبة ، وقبل أن أستعرض هذه الحالة ، أن مكاتب سكرتارية الرئيس للمعلومات ومكتبى فى مقدمتها كان مفتوحاً لأى مواطن ، ولم يحدث أن منع أحد من الدخول تحت أى مسمى أمنى أو سياسى ، أما الحالة التى سأتناولها هنا وعرضت تفاصيلها على الرئيس عبدالناصر فكانت حالة طالب يدرس فى كلية الطب ساهم بشكواه فى اتخاذ العديد من القرارات .

وترجع القصة إلى أننى فى إحدى الليالى كنت أبشر عملى فى مكتبى ، وفى اجتماع مع بعض الوزراء من أعضاء التنظيم الطليعى ، وفجأة سمعت أصواتاً عالية فى مكتب سكرتيرى الخاص محمد السعيد ، ولما استفسرت منه عن الأسباب أخبرنى أنه يوجد فى المكتب طالب فى كلية الطب فى حالة هياج شديد ، ويكاد يكون منهراً نفسياً ، وهو يصير على لقاء الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً وكان من بين ما يردده من عبارات :

« ليه بترفعوا شعارات ما انتوش قادرين تطبقوها؟! »

أدخلت الطالب إلى مكتبى وعندما دخل - وهو مازال فى حالة ثورة - وجد نفسه يجلس وجهاً لوجه مع من يسمع أسماءهم فى الإذاعة أو التلفزيون أو يقرأ عنهم فى الصحف - وكما صرح لى بعد ذلك - أنه كان مع من صوروا له بأنهم حكام مصر الذين يستطيعون أن يأتوا من الأفعال ما لا يستطيعه أى إنسان آخر . وعملت على تهدئته وتطيب خاطره ، وطلبت له شاي ومشروب بارد ، ولما هداً نسبياً بدأ يسرد حكايته تفصيلاً حيث قال : إنه يقيم مع أسرته فى أحد المساكن المتواضعة فى حى السيدة زينب ، ويعمل والده فى جمع الصحف القديمة ويقوم بعمل « قراطيس » ثم يبيع فيها « طورشى بلدى » على ناصية الحارة التى يسكنون فيها ، ويتقاضى لقاء ذلك قروشاً يومياً ، واليوم الذى ينقطع فيه عن العمل يتوقف رزق الأسرة التى كانت تتكون من الأبوين وأربعة من الإخوة والأخوات ، ومع ذلك فقد جد واجتهد رغماً عن ظروفهم القاسية ولجوئه فى بعض الأيام للحلول محل أبيه فى مهنته البسيطة هذه ، وتمكن من استكمال تعليمه حتى حصل على الثانوية العامة بمجموع مرتفع ، ووفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التحق بكلية الطب التى لم يكن يحلم مثله أن يدخلها فى يوم من الأيام ، إلا أنه فوجئ بمواقف لا يستطيع أن يتحملها كطالب ، فالكتب غالية الثمن ولا يستطيع أن يشتريها ، والأدوات الدراسية تفوق أسعارها ما يمكن أن تتحمل أسرته تكاليفها ، وعلاوة على ذلك فهو كطالب فى كلية الطب عليه أن يظهر بمظهر يليق بطبيب المستقبل ، إلا أن أحداً لم يرأف بحاله بل كان موضع سخرية الكل بدون استثناء سواء من زملائه أو من أساتذته فمن قائل له : « عملت لك إيه الإشرافية؟! » إلى من تكافؤ الفرص؟! .. » وعملت لك إيه مجانية

التعليم ؟!..» « إنك لن تستطيع أن تكمل تعليمك ودراستك بهذا الوضع لأنك من بيئة عادية ولا يوجد مكان لأبنائها في كلية الطب ومكانك في حنة تانية يا شاطر!!».. هذا بخلاف أقوال وأعمال أخرى رفض أن يذكرها ، إنها تعبر عن نية تحطيم معنوياته ودفعه إلى اليأس الكامل وإشعاره بالخطأ لأنه اختار هذا المجال لمستقبله.. وبدأ في الانهيار مرة أخرى.

وتصادف أثناء سرده لحكايته وحالته أننا كنا كلنا نستمع فقط دون أن نعلق ، وبدأ صوته يرتفع ناعياً حظه وحظ أمثاله ، وفجأة أنارت اللبنة الحمراء للخط الساخن بيني وبين الرئيس ، وعندما رفعت سماعة التليفون سكت كل من كانوا في القاعة لأنهم يعرفون أن المتحدث هو الرئيس جمال عبدالناصر فيما عدا الشاب الذي واصل ثورته، وقد أدرك الرئيس أن في الأمر شيئاً غير عادي فقال لي : « إنت عندك مين ؟ وليه فيه هيصه ؟ ومين اللي بيزعق عندك وليه ؟ هو انت بتتخايق مع حد يا سامي ؟! ».

فقلت : « لا يا فندم » .. وحكيت له بسرعة حكاية الشاب .

قال الرئيس : « طيب عملت له إيه ؟ » .

فقلت : « أنا لسه باسمع قصته وسأحاول حل مشكلته بإذن الله » .

وقلت للرئيس إنني مجتمع مع مجموعة تنظيمية من الوزراء .

فقال الرئيس : « ما تنساش بعدما تحل مشاكله إنكم تعملوا بحث اجتماعي لأسرته ومساعدتهم بأي شكل ، حتى لا يؤثر وضعهم على الطالب نفسه في المستقبل خصوصاً وأنه في كلية صعبة ، مثل هذا الشاب لازم رعايته رعاية خاصة لأن أمثاله قليلون ، ويجب أن يكون هذا مثل يحتذى به لباقي الشباب من أمثاله الذين يتحدوا زمنهم وعازيزين يقهروا ويكسروا حاجز الفقر بالعلم والارتقاء بمستواهم ، وإلا حانكون فعلاً كما يقول هذا الشاب بأننا نرفع شعارات لانطبقها » .

فكر عبدالناصر للحظة ثم قال : « إسمع يا سامي ، فيه في الجامعة طبعاً حالات تانية مشابهة ويمكن تكون في حاجة للرعاية بشكل ما .. تبحت الأمر مع الأمين العام للاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ووزير الشباب ووزير التعليم العالي .. وعازيز دراسة عن الموضوع في أقرب وقت ممكن » .

وأنهى المكالمة دون أن يطلب مني ماذا كان يريد عندما طلبني تليفونياً فلم استفسرت منه عما كان قال لي : « يا سامي .. ريح الولد وخلّص الموضوع الأول وبعدين إبقى كلمني » .

التفت للشباب وقلت له : هل تعرف من الذى كنت أتحدث معه الآن؟
فقال : حا اعرف منين ؟!

فقلت له إنه كان الرئيس جمال عبدالناصر ، وقد سمعتنى طبعاً وأنا أحكى له قصتك
بدليل إنك لما سمعت إسمك سكت وبطلت ترعق».

فوجئ الشاب بهذا الكلام وأصابه ذهول وصمت غريبين ولم ينطق بحرف .

فقلت له بعد أن هدأ : شوف بقى ، الكتب حاتكون عندك الصبح وكم ان الأدوات
الدراسية المطلوبة منك والتي تحتاجها . ثم طلبت السكرتير وقلت له : « يا محمد تاخذ
هذا الشاب دلوقت وتشتري له كسوة تليق بطالب فى كلية الطب بما فى ذلك الملابس
الداخلية وكل ذلك على نفقة الرئيس الخاصة».

واتصلت بوزير الشؤون الاجتماعية لعمل بحث اجتماعى لأسرة هذا الشاب ،
واتضح بعد البحث صدق كل ما ذكره . كما اتفقت مع محافظ القاهرة لتخصيص شقة
من الإسكان الشعبى لهذه الأسرة المكافحة ، وتابعت التنفيذ حتى تم المطلوب ، وتم
انتقال الأسرة إلى المنزل الجديد فى خلال أسبوع.

كان عبدالناصر وكالمعتاد يتابع التنفيذ معى يومياً.

وقد ترتب على هذا الموضع الفردى الآتى :

تم تشكيل لجنة جامعية برئاسة وزير التعليم العالى وعضوية أمين الاتحاد الاشتراكى
فى كل محافظة يوجد بها جامعة مهمتها تيسير الكتب الجامعية لكل الطلبة دون استثناء
ولغير القادرين بصفة خاصة بأسعار رمزية أو بالمجان حسب حالة الطالب.

وتوفير ملابس تليق بطلبة الجامعات فى كل جامعة بأسعار رمزية.

ثم التوسع فى الإسكان الجامعى والذى بلغ إلى حد تخصيص عمارات بأكملها لإسكان
الطلبة الوافدين من المحافظات المختلفة.

* وثمة حالة أخرى تعبر بوضوح عن مصداقية الشعارات التى رفعها عبدالناصر،
وإيمانه العميق بكل ما طرحه ونادت به الثورة من أهداف.

فقد جاء إلى أحد عساكر الشرطة من العاملين فى منشية البكرى شاكياً من عدم قبول
نجله فى كلية الشرطة بعد أن نجح فى الثانوية العامة بمجموع مناسب للالتحاق بهذه
الكلية، كما أنه اجتاز كل الاختبارات ولكنه سقط فى كشف الهيئة أو مايسمى بالاختبار
الشخصى .. فلما عرضت الموضوع على الرئيس أوصى ببحث الأسباب وإبلاغه بالنتيجة
فى نفس اليوم. استفسرت عن حقيقة الموضوع من شعراوى جمعة الذى بعد البحث

أبلغنى أن سبب عدم قبول الطالب هو أنه ابن عسكرى وليس هناك من أسباب أخرى . فلما أبلغت الرئيس أمر بتوصيله بشعراوى جمعة وزير الداخلية وناقشه فى أسباب رفض قبول هذا الطالب ، وقال له : « آمال تكافؤ إيه الى عمالين ننادى به يا شعراوى ؟ وهو أنا دخلت «منى» الجامعة الأمريكية ليه ؟ ليه ما بنطبقشى ما ننادى به ؟ الطالب ده يدخل الكلية» .

ودخل هذا الطالب كلية الشرطة ووصل إلى رتبة اللواء .

ولكم أتمنى أن أعرف ماذا أَلَمْ بطالب الطب وأين هو الآن ؟ حيث انقطعت العلاقة به لدخولى السجن سنة ١٩٧١ وكان لم ينه دراسته بعد .

قصة أخرى كان بطلها د.خيرى سمرة عندما كان يدرس فى الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراة ، وقررت إدارة البعثات إنهاء بعثته قبل مناقشة رسالة الدكتوراه بأيام نظرا لانتهاء المدة التى نص عليها قرار إيفاده للبعثة ، مما اضطره للحضور إلى القاهرة على نفقته الخاصة لعرض الأمر على الرئيس عبدالناصر حيث وصل إلى مكتبى طالباً لمقابلة الرئيس ولما استفسرت منه عن السبب حكى لى هذه القصة ، ووسط اندهاشى من قوة هذه البيروقراطية الحكومية ونفاذ أمرها ، كان عبدالناصر على الخط أبلغه بالقضية ، فما كان منه إلا أن قال لى بلغ وزير التعليم العالى بعودة الرجل لاستكمال بعثته ومناقشة رسالته ، على أن تكون عودته على نفقة الدولة وتحمل وزارة التعليم العالى نفقات قدومه إلى القاهرة . وعاد خيرى سمرة للولايات المتحدة واستكمل دراسته وناقش رسالته التى اجتازها بدرجة امتياز .

كنت قد نسيت هذا الموضوع لكن يشاء القدر أن التقى بخيرى سمرة فى القصر العينى ، وأنا رهن سجون السادات ، من جديد ليفتح هو معى الموضوع ويذكرنى به من جديد ..

* * *

الفصل العاشر

عبدالناصر والتنظيم السياسي

لقد أدرك قادة الثورة وفي مقدمتهم جمال عبدالناصر أن العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين ، ولا يمكن ممارستها بواسطة طرف واحد مهما بلغ إخلاصه ومهما توفرت له من قوة .. وهما القيادة وال جماهير ، وأن العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاماً للاتصال يتم من خلاله إبلاغ الجماهير بكل ما يدور في فكر القيادة من آمال ، وما يواجهها من صعوبات ،

عبدالناصر والتنظيم السياسى

١- المراحل التحضيرية :

لقد انطلقت ثورة ٢٣ يوليو من تنظيم سياسى من الدرجة الأولى هو « تنظيم الضباط الأحرار » الذى أدى مهمته على أكمل وجه منذ بداية التفكير فيه وحتى تنفيذ الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعدها حاولت بعض التيارات من داخل التنظيم أن تجعل من نفسها سلطة رقابة على ممارسات مجلس قيادة الثورة ، مستندة إلى وجودها داخل القوات المسلحة وساعية إلى استخدام قوة المؤسسة العسكرية لخدمة هذا الدور ، وهو ما تسبب فى خلق عدد من الأزمات والمواجهات دفعت عبدالناصر إلى أن يضع خطأ فاصلاً بين العمل السياسى وبين القوات المسلحة ، وطالب جميع أعضاء التنظيم أن يحسموا اختيارهم ، إما البقاء فى الجيش و الابتعاد تماماً عن التدخل فى السياسة ، وإما الانتقال إلى الحياة المدنية ووقف أية اتصالات لهم بالقوات المسلحة .

وجرب عبدالناصر فى الوقت نفسه أن يستعين بالتركيبة الحزبية القديمة لتكون هى الإطار الذى يمكن من خلاله تحقيق أوسع مشاركة للجماهير فى الحكم ، مشروطاً أن تقوم الأحزاب بإعادة توفيق أوضاعها لتنسجم مع حركة التغيير الشامل التى جاءت بها الثورة ، وإزاء فشل هذه العملية من جانب واعتراض غالبية أعضاء مجلس الثورة على إعادة التجربة الحزبية السابقة بما أحاط بها من شوائب من جانب آخر ، اتجه النظام الجديد إلى التفكير فى إنشاء تنظيم سياسى بديل يحقق المشاركة المستهدفة .

لقد أدرك قادة الثورة وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر أن العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين ، ولا يمكن ممارستها بواسطة طرف واحد مهما بلغ إخلاصه ومهما توفرت له من قوة ، وهما القيادة والجماهير ، وأن العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاماً للاتصال يتم من خلاله إبلاغ الجماهير بكل ما يدور فى فكر القيادة من آمال ، وما يواجهها من صعوبات ، وهو ما يتم إنجازه من خلال جهاز الإعلام إلى جانب الاتصال المباشر مع الجماهير من خلال المؤتمرات الشعبية والخطب والحوارات . وكان رجال الثورة على وعي كامل بأهمية هذه العملية فى وقت كانت فيه وسائل الاتصال بدائية للغاية إذا ما قورنت بما هى عليه اليوم من تقدم حتى أنهم عمدوا - يوم تنازل الملك فاروق عن السلطة ومغادرته الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى استخدام سيارات تجوب الشوارع فى

القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الرئيسية الأخرى وعليها ميكروفونات يعلنون من خلالها هذا الحدث ، فقد كان الراديو - الإذاعة - وقتها هو الوسيلة الوحيدة تقريباً من وسائل الاتصال ولم يكن بالكفاءة المطلوبة من حيث مدى البث ، كما كانت الصحف أيضاً ذات توزيع محدود وإمكانات أدنى بكثير جداً من احتياجات البلاد في هذه الفترة، والامية تسيطر على أكثر من ٧٥٪ من أبناء الشعب.

ومن جانب آخر فإن العلاقة بين القيادة والجماهير لا تقتصر على نظام الاتصال فقط بالمفهوم السابق ، بل كانت تتطلب نظاماً موازياً يهيئ فرص المشاركة الفعالة والايجابية للجماهير الشعب في الحكم وصناعة القرار ، ولايتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم سياسى ذى قدرة .. وطالما أن التنظيمات السابقة للثورة لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة ، فكان لابد من الدخول في تجارب متوالية لتحقيق هذا الهدف.

إن التنظيمات السياسية على اختلاف أشكالها هي التي تجمع حركة الشعوب نحو هدف سياسى معين وتوفر له الحماية من الضعف أو الالتباس أو أن يضل الطريق .. وطالما أن الثورة جاءت لتغير الوجه السياسى والاجتماعى للمجتمع ، فلا بد أن تصطدم بالقوى المنبثقة من الأوضاع السابقة ، ومهمة التنظيم السياسى هي كشف هذه القوى ومحاصرتها وتقوية صلابة القاعدة الواسعة صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير.

والتنظيم السياسى أيضاً - إذا ما بنى على أسس قوية وسليمة - يمكن أن يقدم الوسيلة الفعالة في إنجاح حركة التنمية بمختلف جوانبها ، والتنظيم السياسى هو الذى يجعل لحركة الجماهير أهميتها وقيمتها ويعمل على تعبئتها لصالح تحقيق الهدف المنشود أو لمواجهة خطر داهم ، وفي هذا المجال يقول جمال عبدالناصر خلال لقائه مع ضباط القوات المسلحة في ناديم في مدينة الإسماعيلية في عام ١٩٦٤ :

« إن أى إنسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير في المجتمع سلبا أو إيجاباً ولا يقل تأثير عامل النظافة في حى من الأحياء عن أحد رؤساء الإدارات ، ولا يقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة أعلى ، وكلما كان للإنسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله وإخلاصه وثورته وسلوكه فإن تأثيره يكون أهم وأكثر إيجابية .. إن وضوح الهدف أمام جماهير الشعب أمر لازم ، لكنه لا يكفى وحده لتحقيق أمل المجتمع . فإن عمل الجماهير يحتاج إلى التنظيم السياسى الذى يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها ، يحتاج إلى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج إلى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وآمالها .. وذلك هو الضمان الذى يجعل حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الأمل ونموه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التى لاتصل بها إلى متاهات الصراع والضياغ».

وكان لتدرج أهداف وأولويات الثورة في طبيعة التنظيم السياسى الذى قام فى كل مرحلة.

التنظيمات السياسية الأولى للثورة :

* هيئة التحرير :

فقد أعقب حسم الأمر مع الأحزاب القديمة وثبوت فشل التعاون ، إعلان تشكيل «هيئة التحرير» فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، وفى هذه المرحلة تجمعت كل الجهود وكل القوى من أجل هدف سياسى واحد هو التحرر .. التحرر من الاستعمار البريطانى ، والتحرر من النفوذ الأجنبى فى كل أشكاله ، وتلك كانت المهمة الرئيسية لهيئة التحرير أى دعم المفاوضات المصرى فى مواجهة المستعمر البريطانى وسعيه لتحقيق الجلاء ، وكانت من مسئوليات هيئة التحرير دعم حركة العمل الفدائى فى منطقة القناة ، وداخل الأراضى الإسرائيلية عبر قطاع غزة ، إلى جانب حشد الجماهير المصرية وراء الأهداف والمبادئ التى أعلنتها ثورة يوليو ٥٢.

وكان من أهداف هيئة التحرير أيضاً شغل الفراغ السياسى بعد إلغاء الأحزاب ، و قدمت هيئة التحرير لايوصفها حزباً سياسياً ، بل باعتبارها برنامجاً لتنظيم القوى الشعبية وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة ولتكون بمثابة المدرسة - وهذا هو وصف عبدالناصر لها - التى يتعلم فيها الشعب كيف يختار ممثليه وإعادة صياغة الوجدان المصرى بعيداً عن الأحزاب ، وتحددت الغاية منها أيضاً فى طرد الاستعمار والتصدى لكل القوى المعادية للثورة ، كما أوضح ميثاق الهيئة أنها سوف تعمل من أجل تحرير مصر كاملاً ومنح السودان حق تقرير مصيره ، وقدمت صياغة واضحة لعلاقة مصر بأمته العربية.

وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الجلاء و صدور الدستور الدائم فى يناير ١٩٥٦ حيث اتجه الرأى إلى إقامة «الاتحاد القومى».

* الاتحاد القومى :

كان هدفه هو جمع شمل الأمة بكل فئاتها وراء المشروع القومى الكبير الذى طرحته الثورة عن التحرر والتنمية وبناء الكيان العربى الشامل ، وفى تشكيل الاتحاد القومى تغلب الهدف السياسى على الأهداف الاجتماعية ، وحاول تعويض حركة الأحزاب السياسية فى الشارع السياسى المصرى ، ثم بعد ذلك فى دولة الوحدة مع سوريا بعد حل الأحزاب السياسية السورية.

جاءت تجربة الاتحاد القومى فى ظل مرحلة تأكيد الاستقلال السياسى واستكمال بالاستقلال الاقتصادى حيث توازى معه قرارات كبرى مثل تأميم قناة السويس وتصفية العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ والعمل على بناء مجتمع جديد يدخل التصنيع كعامل مهم

فى تجديد موارده والسعى لفرض سيطرة الدولة على المصالح والاحتكارات الأجنبية فى مصر.

وفى الاتحاد القومى التفت كل الفئات صاحبة المصلحة فى الثورة من مهنيين إلى مثقفين إلى العمال والفلاحين والرأسمالية المصرية ، فقد كان الهدف هو تجميع القوى الوطنية فى إطار لا يحمل تناقضات عدائية فيما بينهما ، إذ أن التناقض العدائى الوحيد كان مع المستعمر الأجنبى ، ومن ثم كان التنظيم فى رأى الرئيس جمال عبدالناصر أنه إطار لصيانة الوحدة الوطنية والقومية بطريقة تتناسب مع طبيعة المجتمع وخصوصيته مع استبعاد الأخذ بتجربة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب حيث يمكن من خلال التشكيل الجديد تفادى عيوب التجربتين.

وتأكيداً لهذه الفكرة جاء فى خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٩ ما نصه :

« إن الاتحاد القومى هو إطار يصون الوحدة الوطنية .. إن مجرد قيامه لا يحل التناقضات فى مجتمعنا إنه لا يمنع تصادم المصالح ولا تعارض الآراء ، إنما هو مجرد إطار للوحدة الوطنية يسمح للمتناقضات أن توازن نفسها ، ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة أن تجد نقطة لقاء بينها فى حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا ، ولقد كان إيماننا أنه يمكن فى إطار الوحدة القومية أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها ، وأن يقل التناقض بين الطبقات بطريقة سليمة لا مصادرة فيها ، ولا سفك دماء وأن يتم الاتجاه إلى الاستقرار الوطنى القائم على العدل الاجتماعى .. »

وعلى الرغم من أن صيغة الاتحاد القومى كانت أكثر حيوية من الصيغة السابقة أى هيئة التحرير ، إلا أن التناقضات وأوجه القصور قد فرضت نفسها على العلاقات فى داخل التنظيم ومن ثم على مستوى أدائه ، ولم يفلح التنظيم فى بناء التعايش السلمى الذى كان هدفاً أساسياً له فضلاً عن استمرار تصادم المصالح ، وساعد على ذلك هيمنة القوى المحافظة على الاتحاد القومى وبخاصة فى الاقليم السورى خلال فترة الوحدة وضعفت الروابط من داخله ولم يستطع أن يجارى القيادة الثورية فى سعيها لتوسيع حركة الوعى السياسى التحررى لكنه فى النهاية كان أحد الأدوات المهمة فى بلورة البحث عن طريق جديد.

٢- الاتحاد الاشتراكى العربى :

ومنذ يوليو ١٩٦١ بدأت مرحلة جديدة كان محورها الرئيسى هو إحداث التحول الاشتراكى فى مصر ، ومن ثم اتجه البحث بعد وقوع الانفصال وتخفف مصر من كثير من الأعباء التى تسببت فيها الوحدة مع سوريا ، إلى صيغة جديدة من صيغ التنظيم السياسى ،

لقد شهدت مصر أوسع تجربة للحوار السياسى وتصارع الأفكار كانت ساحتها الرئيسية مجلس الوزراء الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت الرئيس جمال عبدالناصر ثم انتقلت بعد ذلك إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية التى ضمت كافة القوى السياسية والتيارات الفكرية فى المجتمع المصرى ، فقد تحول مجلس الوزراء إلى ورشة عمل مكثفة للتوصل إلى هذه الصيغة المنشودة ، وفى إحدى هذه الجلسات شرح جمال عبدالناصر التطور السياسى الذى مرت به الثورة منذ قيامها وما واجهته من صعاب وبخاصة فى مجال تحقيق الثورة الاجتماعية .

« عندما نرجع لسنة ١٩٥٢ ، كانت توجد ثورة ١٩٥٢ ، وكانت توجد أهداف ومبادئ لهذه الثورة التى أعلنت - وفى عام ١٩٦١ هل طبقت هذه الأهداف تطبيقاً كاملاً؟

لم تطبق ، أقول أنه سنة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية ، ولو أنها أعلنت أهدافاً اجتماعية لم توضع موضع التنفيذ . الأهداف السياسية كنا نعرفها ، فهى الجلاء وخروج الإنجليز ، وإلى آخر هذه المشاكل والنواحي التى تعقبناها من أجل التحرر .

الثورة السياسية كان غرضها القضاء على الاستعمار وأعوانه فى الداخل والخارج ، وقد قلت فى خطاب لى فى أول الثورة : إننا نقابل ثورتين ، ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، أما الثورة السياسية فتحتاج إلى توحيد وحدة الناس ، والثورة الاجتماعية تفرق الناس لأنها تدخل فى موضوع الطبقات والثروات ؛ مشروع الإصلاح الزراعى الذى أقر فى ١٩٥٢ لم يكن يمثل بالمعنى الحقيقى الثورة الاجتماعية ، وأعتبر أننا أعطينا فرصة للإقطاعي لتحويل جزء كبير من أرضه إلى أموال يستغلها فى ميادين أخرى ، والظروف اضطرتنا إلى هذا أول الأمر ، ولقد شعرنا بغيب هذه الظروف ، كان الإقطاعى يبيع بالخمسة أفدنة ، فبعض الناس باعت الأراضى واشترت عمارات ، ثورة ١٩٥٢ لم تكن ثورة اجتماعية بالمعنى الذى يجول فى النفس ، ماذا حدث بعد عام ١٩٥٢ فى معاركنا مع الاستعمار من أجل الجلاء ، ثم فى معاركنا ضد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، أراد الإقطاع والرأسمالية أو البورجوازية .. أن تستغل هذه الثورة لمصلحتها واعتقدوا أن ثورة ١٩٥٢ ثورة لمصلحة البورجوازية حتى عام ١٩٦١ ؛ فلم تكن أبدا ثورة اجتماعية لسبب ، فالصراع الذى كان موجوداً من أجل التحرير ، البرجوازية قبلت الوضع الذى حدث سنة فى ١٩٥٢ ، بالنسبة للإقطاع ، تحديد الملكية ، ولكن هل قبلت الوضع نهائياً ؟ لا ، وإنما أرادت أن تجد الفرصة والتسلل حتى تطوى هذه الثورة ، وحدث هذا فى التاريخ . وهذه الثورة كانت ثورة برجوازية أو وطنية أو نصف وطنية ، ولكنها لم تكن ثورة اجتماعية .. مثل فى هذا أن الإقطاع والانتهازية - وهذه الفئات التى كانت تمثل الطبقات الحاكمة أو الطبقات المستفيدة قبل الثورة ، هذه الطبقات أعلنت أنها ترحب بالثورة ، من رؤساء

الأحزاب ومجالس إدارات الأحزاب والإقطاعيين.. إلخ فقد حضروا وقالوا : نحن مستعدون لتطهير أنفسنا .. فقلنا لهم نريد تحديد الملكية الزراعية فرفضوا جميعاً .. جلست مع فؤاد سراج الدين وقلت له نحن لن نحكم ومستعدين نرجع برلمان الأغلبية .. وكنت أكثر الناس إصراراً على عودة البرلمان الوفدى الموجود قبل الثورة ، ويومها تركت مجلس قيادة الثورة لأنه لم يوافق على رأى وقلت :

« إقامة حياة ديموقراطية سليمة تنحصر في عودة البرلمان » .

واتفقنا على هذا ، وقلت لفؤاد سراج الدين : « اتفضلوا خدوا الحكومة ويعود البرلمان، لكنى لى مطلب واحد هو تحديد الملكية الزراعية » ، وكان معى بعض إخوانى ، فقال فؤاد سراج الدين :

« تحديد الملكية لايفيد ، والأفضل فرض ضريبة تصاعدية » .

وتناقشنا مناقشة طويلة ، كان الفهم مختلف ، كل واحد يتكلم لغاية مختلفة ، وقال فؤاد سراج الدين : « إن فرض الضريبة التصاعدية يزيد حصيلة الخزانة العامة » .

فقلت له : « ليس هدفى زيادة حصيلة الخزانة العامة ، إنما الهدف هو تحرير الفلاح » .

فقال : « أرجع فى هذا إلى مجلس إدارة الحزب » .

رجع إلى مجلس إدارة الحزب مرة واثنين ورفض أخذ الحكومة تحت هذه الشروط ، لأنهم كانوا أصحاب الأرض ، وكذلك رفض بهى الدين بركات وجميع الإقطاعيين ، وكان على ماهر رئيساً للحكومة فى هذا الوقت ، جميعهم رفضوا تحديد الملكية حتى بخمسائة فدان .. لم تكن الأحزاب وحدها هى التى رفضت تحديد الملكية .. بل الحكومة التى أتت بعد الثورة رفضت .. والوصى على العرش رفض أيضاً ، ورشاد مهنا سار فى هذا الموضوع ، وصارت العملية التى كنا متصورينها سهلة ، وكنت أسبح فى الخيال ، وكنت أريد تحقيق أهداف الثورة الستة ، ولكنى وجدت أننى بهذا سأضيع أهداف الثورة .. ووجدت أخيراً الحل ، وهو إخراج على ماهر ، واعتقال زعماء الأحزاب ، وجاء محمد نجيب ، وصدر قانون الإصلاح الزراعى رغم أنف الأحزاب .. الذين رفضوا الثورة الاجتماعية ..

هل بهذا قضينا فعلاً على الرجعية والإقطاع والطبقة البرجوازية التى كانت تحكم هذا البلد وتعتبر نفسها أسياداً ؟ لا ، لقد استكانوا .. وبدأوا يطالبون بالإفراج ، وكنت دائماً فى هذه الناحية أميل إلى الرحمة ، ولكن يجب ألا نسير معهم ، فخرجوا .. قلنا نسير فى التعايش السلمى ووحدة وطنية .. وجاء عام ١٩٥٤ .. هل هدأوا ؟ هل سكتوا ؟ هل يئسوا ؟ لا ، كانت البلاد فى عام ١٩٥٤ مليئة بالإشاعات أكثر مما حدث فى سوريا . قررنا

فيها إقالة محمد نجيب وحصلت المحاكمات المعروفة ، وصدرت ضدهم أحكام ، فمر صدر حكم بإعدامه لم ينفذ فيه الحكم ومن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة خرج من السجن بعد عام ، وللمرة الثانية كانت الثورة في منتهى الرحمة ، وقلنا نسير في إطار من الوحدة الوطنية والمحبة ، من الذي كان يقول ثورة اجتماعية ... جمال عبدالناصر .

وجاء عام ١٩٥٤ .. موضوع محمد نجيب .. ماذا حصل في موضوع محمد نجيب ؟ اجتمع « الحابل بالنابل » والأعداء جميعاً ، ولكن جمعهم فكرة واحدة ، مقاومة لأي إصلاح اجتماعي .. وثورة اجتماعية ، والذين أيدوا محمد نجيب .. كانوا حوالي مليون مواطن .. يقولون يسقط جمال عبدالناصر ، وكان هذا في يوم ٢٧ فبراير ، من يقول نحن في حاجة إلى جمعية تأسيسية أو جمعية وطنية ، وانساق محمد نجيب في هذا الموضوع ، وكان يومها زكريا محي الدين وزيراً للداخلية ، طلبته تليفونياً .. وقلت له : « تسحب جميع قوات البوليس من القاهرة لأننا لا نريد مصادمات .. » وطلبت محمد نجيب تليفونياً .. وهو فاهم الموقف خطأ .. وقلت له : « إن الكلام الذي يقال ، ليس حياً فيك ، ولا كراهية لجمال عبدالناصر .. فأنا أترك لك العملية ، وإذا لم تنته الساعة الواحدة ، فسوف أعلن استقالة الحكومة .. وأحملك مسؤولية البلد ، لأن جميع هؤلاء سينقلبون عليك ، لأنهم حققوا هدفهم ، وأن لهم مآرب وأهداف لم تفهمها بعد .

جاء محمد نجيب ، واجتمع مجلس قيادة الثورة ، وانفض مولد عابدين ، وسرنا - هل سكتوا ؟ ذهبوا لمحمد نجيب ، واتصلوا به ، حتى جاء يوم ٢٨ مارس وانتهت العملية .. هل سكتوا ؟ لا .. يوجد صراع طبقي ... والطبقة البرجوازية ضد ما تحققه الطبقة العاملة من مكاسب .. وسارت الأمور ، وتنحى محمد نجيب .. قلنا نحاول مرة أخرى في إطار من الوحدة الوطنية أن نجتمع .. وأفرجنا عن المسجونين ، ولم يتبق منهم أحد في السجن .. هذا شعورنا نحوهم .(*)

في عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس .. قالوا « وقع » واجتمعوا ، وقالوا .. فقدموا عريضة ، وتحت اسم « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » التفاوض مع الإنجليز .. عندما عرفت هذا الكلام ، قلت ، الذي يقدم لي هذه العريضة سأنفذ فيه حكم الإعدام في مجلس الوزراء .. واتفقوا على كل شيء .. ولم يتفقوا على من يقدم العريضة .. وانتهت عملية السويس .. ولم نرض أن نقيم محاكمات ، حتى لا نظهر في هذا الوقت بأننا غير مترابطين ومتكاتفين ، كان هناك رأيان ، عمل محاكمات ، ورأي آخر ، معركة كسبناها وليس هناك داعي للمحاكمات .. حتى التاريخ يقول .. فيه مجموعة من الناس تتعرض بلدهم للغزو .. كانت تبحث في

(*) التفاصيل في الأجزاء القادمة : الأزمة مع محمد نجيب ، ثورة يوليو والاعوان المسلمين ، ثورة يوليو وحزب الوفد ، ثورة يوليو والشيوعيون ..

التعاون مع المستعمر .. الإنقاذ أو التسليم .. تحت اسم مستعار .. إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، غطينا هذا الموضوع ، وتركناه .

بعد ٢٣ ديسمبر وبعد الجلاء .. سرنا في عملية تعبئة ، ونعبي ثقة الناس ، بعد هذا سارت هذه الطبقة « على أساس أنها قد لا تستطيع أن تطوى الهزيمة » .

واستطاعت أن تتسلل ، وتتستر بوسائل كثيرة جداً ، ورفعت شعارات الاشتراكية مادام هذا بالاسم .. سوريا اليوم رفعت شعار الاشتراكية .. طالما ليس فيها تنفيذ ، وبدأت محاولات التسلل والتسرب والاندماج ... وكان يمثل أكبر خطر لهذه الثورة ، لأنها ثورة سياسية فقط ، لا يمكن أن نجد شيئاً من الثورة الاجتماعية .

هنا سؤال ؟ هل نحن فعلاً مستعدين نأخذ الاشتراكية كشعار ، ثم نمارس الرأسمالية كالاشتراكية الفرنسية ، أو مثل بعض الأحزاب التي تكون أكثر رجعية من المحافظة .. الاشتراكية معناها اشتراكية ، ثورة اجتماعية ، إقامة عدالة اجتماعية تحت اسم الاشتراكية .. عن طريق الاستيراد والتصدير مجموعة من الناس حققت أرباحاً طائلة ، وتذهب الفائدة لفئة من الناس . أما الذين نعمل من أجلهم فالاشتراكية لم تعمل لهم شيئاً ، الموضوع هو رأسمالية أو اشتراكية .. الرأسمالية لا يمكن أن تعود لهذا البلد طالما كنت موجوداً ، بل نسير في الاتجاه الاشتراكي الحقيقي .

الرأسمالية والبرجوازية لها الوسائل التي تكفل لها أن تحقق أهدافها لا يمكن أن نوقفها ، الرشوة ، أول وسيلة تدفعها الرأسمالية والبرجوازية .. الرشاوى بالآلاف حتى يمكن هناك احتكار ، الرشاوى التي دفعت لوكيل وزارة الإصلاح الزراعي من جورج فهوم ، هل أعمل نفسي بوليس سري وأراقب الناس ؟ إن الرأسمالية والبرجوازية تقدم إغراء لا أول له ولا آخر ، افتح مكتب تصدير واستيراد وتسهل لها الأمر في وزارة الاقتصاد تأخذ نصيبك .. هذا كلام معروف .. كيف تحل ؟ مستحيل النيابة الإدارية التي قيل عنها أنها جهاز إرهابي .. وجدت حاجات كثيرة جداً .. بجوار الإرهاب وحوادث رشوة من الصغار والكبار .. لقد تعرضت النيابة الإدارية لهجوم عنيف مني شخصياً .. وليس من الناس التي تخشاها فقط ؟ في سنة ١٩٦٠ و ١٩٦١ وصلنا إلى حالة من الخطورة ، وتوصلنا إلى انهيار كامل .. ليس انهيار ١٩٦٠ في أن البرجوازية استطاعت أن تنفذ أغراضها ، كنت أرى كل هذه الصورة بالتفصيل ، كان ممكن أن نحل هذا بالبوليس .. عندما تكون عندى عدة حالات ، وكل حالة تحتاج إلى عمل .. وهذه تحتاج شهراً ، فكأنها نحتاج إلى ٥٠٠ شهر .

رأى من الواجب تحديد موقفنا أين نتجه ؟

هل نسير في الطريق الصحيح ؟

هل الاشتراكية «يافطة»؟؟

من نحن ؟ نحن أقرب إلى البرجوازية منا إلى الاشتراكية ، لماذا ؟ لأننا نعيش في مستوى أحسن وأعلى .. مع من نجلس ونسهر ؟ مع هذه الطبقة البرجوازية.

إن هذه الطبقة البرجوازية تتسلل متسترة تحت ستار الديموقراطية التعاونية الاشتراكية، فهي تنفذ لتحقيق أغراضها لتسيطر على الحكم . والبرجوازية بدأت تسيطر على الحكم ، لا على جمال عبدالناصر ، لأنها تعودت أنها لا تستطيع أن تسيطر على جمال عبدالناصر ، ولكن بالكلمة الطيبة والتزلف والتقرب والانحناءات تتسلط وتخلق نوعاً من العاطفة أو الشعور الخاطيء عند الحكام من الوزراء ، وأنا شخصياً بالنسبة لبعض الناس أقول « هذا والله راجل طيب » وهذا يعطى نوعاً من النفوذ للرجعية .. وكان كل شخص يشعر بهذا الشعور لأنها - الرجعية - هي التي تستطيع أن تصل إلى الوزير أو وكيل الوزارة . ليس معنى سيطرة رأس المال على الحكم أن أحضر أحمد عبود ليجلس في هذه القاعة ويرأس الجلسة إن أحمد عبود لم يحضر ابداً اجتماعات مجلس الوزراء .. بل كان يقضى طلباته خارج مجلس الوزراء مع الوزير أو وكيل الوزارة أو غيره.

إذن فقد نفذت الرجعية ، وكانت الثورة الاجتماعية تحتضر ، وكان العلاج الوحيد لهذا هو أن توضع هذه الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ ، وهذا ليس عملاً سهلاً أبداً لأننا سنصطدم طبقياً مع هذه الفئات التي استكانت قبل ذلك لأنها وجدت أن الثورة تحقق مصالحها ، وعن طريق الثورة حققت هذه الفئات أرباحاً ما كانت تستطيع تحقيقها قبل الثورة .. فمثلاً الشوربجي حقق أرباحاً أكثر مما كان يحققه قبل الثورة ، فرانسوا تاجر أخذ منا ثلاثة ملايين من الجنيهات كقرض دون فائدة يقسط على أربع سنوات وبذلك أنقذناه من الإفلاس .. فلماذا إذن يغضب منا ؟ لقد خدمناه ولم يكن يجد بنكاً يقرضه ، وهناك مئات الأمثلة من هذا النوع .. فأى خدمة للبرجوازية أحسن من هذه الخدمات ؟

إن أى برجوازي أو رأسمالى يعتبر هذه الحكومة حكومة برجوازية . لأنها تخدم مصالحه وتحقق له أرباحاً لم تكن تخطر على باله ولم يستطع تحقيقها قبل الثورة .. وهذا البرجوازي لا يقلقه إلا شئ واحد هو المستقبل .. هو اليوم سعيد بهذه الحكومة التي تحقق له كل ما يطلبه ولكنه يريد أن يطمئن على المستقبل .. فهو يجلس في اجتماعاته الخاصة ويقول : فلان هذا كذا .. وفلان كذا .. والله جمال عبدالناصر اشتراكي ، وبغدادى غير اشتراكي وزكريا غير اشتراكي ، وقد سمعنا كلنا هذا الكلام.

إذن البرجوازية والرجعية لم تكن بأى حال من الأحوال لتأمين أو تطمئن إلا إذا كانت قد وجدت الفرصة لتسيطر على الحكم الذى هو أساس ضمان لمصالحها المستقبلية.

وإذا نظرنا إلى القرارات الاشتراكية لنرى كيف قابلها الشعب قابلوها هم في سنة ١٩٦١ التي تمثل الثورة الاجتماعية ، وأنا أريد أن أقول أن هناك ثورتان : ثورة ١٩٥٢ ، وقد كانت ثورة سياسية استفادت منها البرجوازية ، وثورة ١٩٦١ وهى ثورة اجتماعية ستقضى على البرجوازية قضاءً مبرماً ، ولا بد أن يفهم كل برجوازي هذا ، لأن إعطاء العامل حقاً في الربح معناه ثورة اجتماعية على أساس عميق لم يكن يتصوره أى بورجوازي أو رأسمالى . ولم يكن يتصور أبداً أن يصبح للعامل نصيب في ربح المؤسسة نتيجة عمله وليس نتيجة رأس المال ، فالمعروف أن الربح في المؤسسة كان يعتبر نتيجة رأس المال ولم يكن أبداً نتيجة العمل .

من الطبيعي أن الخطر الداهم يقابل برد فعل عنيف من البرجوازية الرأسمالية والإقطاع ، لقد اتخذنا القرارات الاشتراكية ولكننا سرنا أيضاً على السياسة التي كنا نتبعها معهم وهى ألا نتخذ معهم أية إجراءات أخرى .. وكنت أعرف ما يقال من كل شخص .. وأعرف حملات السباب التي يشنونها .. وكنت أقول أن من حقهم أن « يشتموا » - فهم أناس أخذنا أموالهم - طالما أنه ليس في مقدورهم أن يعملوا شيئاً أكثر من هذا ، وأنا على ثقة من ذلك .

وفي رأى أن الشعب قابل هذه الإجراءات برد فعل عنيف قوى ، وقد استطعنا أن نرى هذا ونقارنه حتى في الإسكندرية حيث كانت احتفالات أكثر من يوم تأميم قناة السويس . وقد كان الشعب يوم تأميم القناة في ذروة انفعاله .

إن هذا يخرج بنا إلى النقطة الثانية ، هل هى اشتراكية أم رأسمالية ؟ كلنا نتكلم عن الشعب ، فمن هو الشعب ؟ هل الشعب هو فرانسوا تاجر ؟ هل الإقطاع هو الشعب ؟ .

هذه هى النقطة الثانية التي يجب أن نعرفها . ما هو مفهومنا لكلمة الشعب ؟

أنا باعتبار أن مفهومنا لهذه الكلمة لا توجد فيه وحدة فكرية ، ويجب علينا أن .. نحدد من هو الشعب ؟ لأننا إذا حددنا من هو الشعب نكون قد بدأنا بنقطة البداية التي لم نصل إليها في الكلام .. أنا أعتبر أن الشعب هو جميع الجماهير غير الفئات المناهضة للثورة أو غير الفئات المناهضة للاشتراكية . والسبب في ذلك أن الشعب قد يختلف في تكوينه ، فمثلاً في الثورة من أجل التحرر أو الثورة من أجل القضاء على الاستعمار تكون كلمه « الشعب » أوسع مدلولاً وتدخل فيها البرجوازية الوطنية والناصرية البرجوازية ، فيشمل الشعب عناصر أكبر ، ويكون أعداء الشعب هم المستعمرين والهونة ؟؟ أما في الثورة الاجتماعية .. فمن هو الشعب ؟ ومن هم أعداء الشعب ؟ هذا مطلوب له تعريفاً .

أعداء الشعب في الثورة الاجتماعية هم الاستعمار والرجعية والبرجوازية والمناهضين للثورة ، إما لأنهم كانوا يمثلون عناصر انتهازية أو عناصر تستفيد من الرجعية ، كل هؤلاء عدا البرجوازية الصغيرة التي اعتبرها وطنية في هذه المرحلة .

إننا في هذه المرحلة عندنا تعارض ، أو عندنا عنصران متضادان هما :

الشعب .. وأعداء الشعب

إذا وضعنا هذا الخط الفاصل فإننا نستطيع أن نعمل ..

وهذا أول تناقض نقره .. فكيف نجهل هذا التناقض بين الشعب وأعداء الشعب ؟ !
إن هذا التناقض لا يمكن حله بأى وسيلة من الوسائل التى مارسناها فى السنوات العشر الماضية . والحل الوحيد بالنسبة لهذا التناقض الموجود بين الشعب وأعداء الشعب هو القضاء قضاءً كاملاً على أعداء الثورة والمناهضين للثورة ، فإذا حددناهم فإننا نستطيع أن نحل هذا التناقض . وفى رأى أن الحل يكون بالاعتقال ومحاكمات الثورة وبمصادرة الأموال والعزل وإرسالهم إلى الوادى الجديد ، فيجب ألا تأخذنا رحمة بأعداء الشعب ، لأن الرحمة معناها أننا سنظل نتخبط فى جميع القضايا . نقول رأس المال «خائف» رأس المال «مطمئن» إنى أعتبر أن هذه التعبيرات قد نمت وترعرعت فى أحضان الرجعية . إذا أردنا أن نحول المجتمع إلى مجتمع اشتراكى ، فإن ذلك عمل كبير لأن التركة مثقلة .

أنا أقول ماذا حصل نتيجة الانقلاب فى سوريا؟

لقد جوبهنا بحملة الإشاعات ، جميع الناس هنا ، وبالذات الفئات الرجعية ، وإذاعة دمشق وعمان وإسرائيل قالوا بأنه اعتقل ٢٠٠ ضابط .. وعلى عامر أعطى إنذاراً لجمال عبدالناصر .. وجمال عبدالناصر ألقى القبض على ١٥٠ ضابط ، حصل تمرد .. حصل انقسام فى الجيش ، هذا الكلام يذاع يومياً من هذه الإذاعات ، الى حدث فى سوريا ، ما هو رد الفعل بالنسبة للطبقة الرجعية والبرجوازية ؟ مزيد من الفرصة والأمل .. ما حدث فى سوريا كان من الممكن أن يحدث هنا .. واندفعوا وكشفوا نواياهم ، اجتمع البدرأوى وسراج الدين وحامد زكى وعبدالمتعال ، وقرروا المناصب .

فؤاد سراج الدين ماذا حدث له : اتصل به شخص تليفونياً ، وهنأه بأنه سيتولى الحكم ، ماذا قال سراج الدين له : « يخرب بيتك .. ! إزاي تكلمنى كدة فى التليفون ؟ ! » .
ويظهر فى المجتمع أنه رجل المستقبل . التهريج السياسى معروف ، وأنا أعرف ما يجرى ، هذا أول ما حدث نتيجة انقلاب سوريا ، ونتيجة ما أذيع بعد هذا . أو الصورة الخاطئة .. طبعاً هذا تانى درس يمكن أخذه من سوريا .

فى يدنا الطريقة التى مارسنا بها الثورة فى العشر سنوات الماضية .. ولا يمكن أن نصل إلى الثورة الاجتماعية .

الدرس الثالث .. إن الشعب «صلب» ، رغم الإشاعات ورغم ما قيل وهو فى موجة فلسفة التى تدل على الصلابة . كنت أتكلم عن اللامبالاة .. الناس تظهر على حقيقتها

والشعب لم يتكلم شيئاً .. الرجعية شئ آخر .. الجيش صلب .. لم يعتقل أى ضابط أو جندي أو أى شئ من هذا القبيل . أصبحت هذه الإذاعات تهاجمنا .

كانت الإذاعات الأجنبية توجه ضرباتها إلى دمشق ، ولكن الهدف الأصلي كان القاهرة .. كان هناك أمل فى أن تحدث «قلاقل» ، ومن الممكن أن تكون بعض السفارات الأجنبية قد حصلت من بعض العناصر الرجعية على معلومات تعطيهم الأمل فى حدوث «قلاقل» .

وهذا يذكرنى بعام ١٩٥٦ يوم الاعتداء علينا .. خرج المستشار الشرقى للسفارة البريطانية يوم ضرب القاهرة وسأل عن وجود مظاهرات فى البلد .. لم تحدث مظاهرات بل حصل العكس ! قصدى أقول ، الحدث الذى حدث فى سوريا لابد أن يكون له رد فعل .. ولكن كنت منتظر رد فعل أكثر مما رأيته ، بدليل أن الذى حدث فى المجر ، عمل رد فعل فى الدول الشيوعية ، والنظام فيها معروف .. حصل رد فعل فى ألمانيا الشرقية والصين وبولندا، ورغم الشيوعى أصيبوا بالتردد.

كنت أقول أن ما حدث فى سوريا يسبب لنا رد فعل مثل ما حدث مرات رد الفعل .. الفلاحين فى حالة جوع .. التركى .. كان يقول الفلاحين «ميتين» من الجوع ، رغم أنه يعرف اللغة العربية «مكسرة» طبعاً يدخلون فى هذا ، عملاء الاستعمار ، وأى عملاء، يعملون للأجنى . يجب أن نكون على بينة وعلى وضوح على أنه لاسبيل لنا إلا هذا السبيل إذا أردنا أن نسير فى الثورة الاشتراكية.

الكلام الذى يقال : ما هى مراحل الثورة الاشتراكية ؟ لم تحدد ماهو عينا؟ غير واضحين، كل واحد لم يقرر موقفه بالنسبة لهؤلاء الناس ، قد يكون لنا صداقات أو علاقات أو صلة نسب إلى آخره ، كل هذا يؤثر على الثورة الاشتراكية.

شئ آخر بالنسبة لأعداء الشعب ، لابد أن تنهى الصداقات والعلاقات ، وإما أن نكون موالين للبرجوازية وأعداء الشعب ، أو موالين للشعب .. نحن نعمل من أجل الشعب وهذه نقطة الابتداء.

اتخذت قرارات فى هذا الموضوع ، وضعت أموال ٤٥٠ شخص تحت الحراسة و٢٧ اعتقلوا و٤ أعيدوا إلى السجن مرة أخرى.

هذا طريقنا ، وليس لنا الخيار ، إننا فى معركة ، كوننا نقول أن الشعب ينفر من الاشتراكية، لا أقر هذا .. أعلق على كلام الأخ فتحى الشرقاوى .. إذا كان الشعب ينفر من الاشتراكية .. لاداعى لأن نكون فى الحكم . سأقول لهم ييجى لكم أحمد عبود أو البدرأوى أو فؤاد سراج الدين .. كل يوم نتكلم عن الإشتراكية .. قد يفهم أن الشعب ينفر من الاشتراكية .. ماهو تعريفنا للرجعية؟

إذا كان يحدث خلاف بيننا وبين هذا فلا بد من معرفة الرجعيين و مناقش ونبحث .
أثرت هذه النقطة تعليقاً على كلام الأخ فتحى الشرقاوى .. الكلام عن مجلس الأمة
أو الدستور كلام واجب ، لكن الشعب ينفر من الاشتراكية ، هذا ما أعلق عليه .

السيد فتحى الشرقاوى (وزير العدل) :
أرجو من سيادة الرئيس أن يمكننى من الدفاع عن نفسى ، لأننى لم أقل أن الشعب
ينفر من الاشتراكية ، وأرجو أن يكون فى نفس جلسة اليوم .

السيد رئيس الجمهورية :

لامانع ، وستتاح لك الفرصة بعد أن أنتهى من كلمتى .

لكن النقطة التى أردت أن أعلق عليها هى : أن الشعب ينفر من الاشتراكية كل
الكلام أخذ وعطاء فيما عدا الكلام الذى يتعرض للناحية المبدئية ، وفتحى الشرقاوى
يعلم أننا نتكلم عن الاشتراكية . وقد أخذت من كلامى الجملة الختامية التى تقول إننا
لسنا فى حاجة إلى قوانين اشتراكية ، ولكننا فى حاجة إلى عمل ثورى .. وكونك تركت ما
قبل هذا الكلام وهو أننا سنهادن الاستعمار فى قصور الرجعية ، وهذا معناه أنك غير
راض ، وكان لابد لى أن أخذ عليك هذا لأنها « نقطة مبدئية » ولابد أن نكون على بينة
كاملة من النقاط المبدئية ، أما النقاط الفرعية فلا يمكن أن تكون واحدة عندنا جميعاً .
ففى شأنها لا يمكن أن يكون فكرى كفكر الأخ بغدادى أو يكون فكر الأخ كفكر الأخ
عبدالحكيم .

* * *

نتنقل الآن إلى الموضوع الآخر وهو :

ماذا سنفعل بعد أن نحدد من هو الشعب .. و من هم أعداء الشعب ؟

طبيعى عرفنا ماذا سنفعل بالنسبة لأعداء الشعب .

بعد ذلك - كيف نتعامل نحن مع الشعب . هذا هو الموضوع الأساسى ، وهذا هو
الموضوع الذى لمستته أكثر الكلمات التى قيلت .. والمفروض أن هذه الحكومة تعمل من
أجل الشعب ، فيجب إذن ألا ننظر إلى الشعب بتعالى أو أن نُسِّره بالأوامر العسكرية .

لاحرية لأعداء الشعب ، والحرية الكاملة والديموقراطية الكاملة للشعب ، معنى
ذلك أن يكون هناك برلمان من الشعب وليس برلماناً رجعياً ، برلمان من الشعب هو الذى
يصحح لى ويطالب بمزيد من الاشتراكية ومزيد من الثورة الاجتماعية .

فمن الموضوعات الأساسية أننا خلطنا بين الشعب وأعداء الشعب . وهذا هو خطؤنا الأساسي . لقد خُدعنا بالكلمات البراقة والتمسح بالأذيال والتزلف وارتماء أعداء الشعب تحت أقدامنا ، خدعنا في ذلك الخدعة الكبرى ، اعتبرناهم هم الشعب فحصل الخطأ في تنظيمنا الشعبي وكانت لهم الصدارة في كل شيء . كيف يرصى الإقطاعي الذي أخذنا منه ٥٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان أو ١٠٠ فدان أو حتى ١٠ أفدنة كيف يرضى أن يفقد سلطانه ؟ إذا ذهب السيد حسين الشافعي مثلاً إلى مكان ، ينحر الإقطاعيون الذبائح ابتهاجاً بمقدمه فيقول : « والله هذا رجل طيب ومع الثورة » . أذهب أنا إلى هناك فأجد هذا الإقطاعي يزاحم الناس ويجري مرحباً .. لقد خدعونا ، خدعونا بالتزلف والتمسح في الأذيال فوصلوا إلى مركز الصدارة . هذه الصورة يقابلها في الجانب الآخر صورة أخرى ، هي صورة الفلاح .. الفلاح يعرف هذا الإقطاعي وما هي مبادئه وحقيقة شعوره نحونا ثم يراه بالرغم من ذلك يجري وينحر الذبائح ابتهاجاً بنا ، ثم يستمد من تقربه منا قوة يكسر بها « دماغ » الفلاح ويضعها تحت حدائه ، ثم أتكلم أنا عن الاشتراكية ، فيقارن الفلاح ما أقوله أنا بما يحدث له من الإقطاعي ، ومن الطبيعي أن يكون مفهوم الاشتراكية عنده هو ما يمارسه هذا الإقطاعي .

هذا الخلط هو سبب كل ما نشكوا منه . إنهم يصلون ليس فقط عن طريق الكلام ، وإنما عن طريق « الأقارب » أيضاً ومن الذي يذهب إلى الأقارب ؟ هل هو الفلاح أو العامل ؟ أبداً .. والدي في الإسكندرية قال لي في إحدى المرات : كانوا يأتون إلى فلان باشا وفلان باشا ، ومن يوم ١٩ يوليو ما حد منهم عتب البيت » ، فرغلي باشا في الإسكندرية إلى آخر باشا ، كلهم صباح يوم العيد كانوا يذهبون ، لماذا ؟ لأن هذا يربطهم مع الحكم .. في حفلة الجامعة كلهم كانوا يتسابقون للحضور ، وفرغلي صمم على أن يأخذ تذكرة وأخذ صورة لينشرها في الصحف .. وهذا هو التخبط ، ويجب أن نتخلص من كل ذلك ، فلا نقول « فلان » هذا راجل طيب .

فإذا استطعنا أن نعرف من هم أعداء الشعب ثم نعزلهم عزلاً كاملاً ، ثم بعد ذلك نكون على استعداد لأن نسير إلى آخر المدى في هذا ، فإننا نكون قد وصلنا إلى نقطة البداية في حل مشاكل الشعب .

هناك متناقضات داخل الشعب - ولكنها تختلف عن المتناقضات الموجودة مع أعداء الشعب . وأنا باعتبار أن البرجوازية الوطنية تدخل ضمن الشعب ولا يدخل ضمن أعداء الشعب ، وأنا عبرت عن هذا الكلام الذي قلته في آخر مرة . إذن فهناك تناقض داخل الشعب لأن البرجوازية الوطنية تستغل ، وهذا التناقض نستطيع أن نحله .

وهناك أيضًا تناقض بين العمال والفلاحين من جانب والمثقفين من جانب آخر ولكن هذا التناقض أيضًا نستطيع أن نحله ، وحتى بيننا نحن في الحكومة وبين الشعب يوجد تناقض لكنه أيضًا يمكن أن نحله ، كل هذا التناقض ليس هو الخلاف الخطير أو العامل الذى يعرضنا لتهديد ، وإنما التهديد الوحيد هو تهديد الرجعية أو البرجوازية أو العناصر المناهضة للثورة ، أما التناقض داخل الشعب فيمكن حله . ولكننا «تهنا» فى خلال العشر سنوات الماضية لأننا خلطنا وأردنا أن نعمل فتحًا جديدًا فى التطور التاريخى للأمور ولكن بكل أسف فإن هذا ضد طبيعة الإنسان ، أقصد بهذا أننا أردنا أن نحل مشاكلنا مع الرجعية والبرجوازية والإقطاع فى إطار من الوحدة الوطنية والتعايش السلمى . وأنا أعتبر أن هذا كان من جانب واحد فقط ، ولا يمكن أن نصل إلى حل . والحل الوحيد هو الحل الجذرى بالنسبة لأعداء الشعب . أما فى داخلنا فإننا نعرف أين الصواب وأين الخطأ فنصلحه ، وهذا أمر سهل ولكنه يأخذ جهداً ومشقة ووقتاً .

إننا لانستطيع أن نقيم « جمهورية أفلاطون » فهذا مستحيل . ولكن لابد أن نعرف أين نحن وماذا نعمل حتى لاننعزل عن الشعب . إذا قلت أن الحل الأساسى لهذه الأمور هو أن يمارس الشعب الديموقراطية كاملة والحرية كاملة والنقاش كاملاً والنقد كاملاً .. فلا بد أن يوضع هذا الكلام موضع التنفيذ ، فإذا لم أفعل ذلك فإن الحكومة تنعزل عن الشعب ، والشعب يصبح فى جانب والحكومة فى جانب آخر ، وبالتالي يكون الشعب عرضة للسقوط تحت المحاولات الخارجية التى يقوم بها الاستعمار والمحاولات الداخلية التى يقوم بها أعوان الاستعمار لأنه فقد اتجاهه .

إننى أتكلم عن الجهاز الحكومى وأتكلم عن التنظيم الشعبى ، وكل الكلام الذى أقوله الآن قلته قبل ذلك منذ عام ١٩٥٢ ، وفى هذا المكان كم مرة تكلمت ؟

السيد عبداللطيف البغدادى : كثير جداً .

المشير عبدالحكيم عامر : عشرات المرات .

السيد رئيس الجمهورية :

أنا عندي عشرين كراسة فيها كلام لا أول له ولا آخر .. لكنه لم ينفذ . فأول تناقض موجود بين الحكومة نفسها ، لا توجد وحدة داخل الحكومة نفسها ، وقد حاولت بالطرق السلمية أن أغير هذا .. وأخيراً كفرت بهذا الكلام وقلت يجب أن يغير الإنسان أسلوبه . وأنا أعرف أنه كان هناك بعض وزراء يحضرون الصحفيين ويقولون لهم كلاماً عن وزراء آخرين .. وقد قلت هذا الكلام فى هذه القاعة . وكنت أعرف أن نصف الوزراء يهاجم النصف الآخر ، والنصف الآخر يرد الهجوم .. ماذا تريد الرجعية أكثر من ذلك؟؟!

إن جميع المشروعات الصناعية كانت تخرج من هنا ، الاستيراد والتصدير والأدوية والتأمين كل ذلك يخرج من هنا ، ونحن نعييب الزمن الذي نحن فيه والعييب أصله في هذه القاعة . وجود المجالس التنفيذية والصراع بين الوزراء «شرح» الحكم . وأنا باسم من «برة» كيف أن هذا الوزير يتكلم عن زميله ، الصراع بين الوزير التنفيذي والمركزي وتدخل مديري المكاتب والموظفين في هذه الأمور ، إن هذا هو أول تناقض .. هل كانت هذه وحده؟ كلا ، بل تفكك ! وكلنا متصورين أن العلاج بالطرق الجانبية يوجد وحدة ، وأنا باعتبار أن هذا الأسلوب كان خاطئاً ، ولكن الوحدة لا بد أن تتحقق بأي وسيلة من الوسائل ، وأنا قد أكون مسئولاً عن هذه الأمور والسبب الأساسي في ذلك هو سوريا التي «كتفتنا» لأن كل ما حصل من هذه الأمور كان بعد الوحدة.

والوحدة بين المسؤولين لا يمكن أن تتحقق إلا بتحديد ما هو الغلط وما هو الصواب ، هذا هو الذي كان يجب أن يتبع والذي لا بد أن يتبع دائماً لأننا إذا كانت مؤسساتنا نحن الذين «نشنع» عليها فإن هذا خطأ ، في الوقت الذي توجد لدى السيد زكريا محي الدين عن المؤسسات الخاصة آلاف الموضوعات والفضائح ، ولكن لم تخرج كلمة واحدة عنها ! هذا أول تناقض موجود في داخلنا ويجب أن نحله .. نحله بطريقة ديمقراطية هي طريقة النقاش والمواجهة وطريقة الكلام الصريح ولقد لاحظت أن كل من تكلم كان يقول أنه سيتكلم بصراحة ، ولكن لم يقل واحد على عشرة من الصراحة الواجبة .. لا توجد صراحة .. فلا بد من الصراحة وبهذه الطريقة نتكلم ونحل ، ومن يريد أن «يمشي» يتفضل ، ومن يريد أن «يقعد» يستمر ولكن لا بد أن نحل ونحسم ، ولا بد أن ترتبط هذه الحكومة رباطاً كاملاً ، وهذا هو الحل الوحيد اليوم ، أو نقطة الابتداء بالنسبة للعمل لكي نحل كل الذي قلته .

ونحن لن نستطيع أن نصلح من ذاتنا إلا إذا قبلنا النقد الذاتي وإلا فسنكون «آله» كل واحد يعتبر نفسه قد بلغ من العلم والحكمة أعلى المراتب يسير في الأرض مرحاً ، فيجب أن نمارس عملية النقد الذاتي في هذا الاجتماع فلا أحد فينا معصوم من الخطأ ، وذلك بدلاً من الكلام خارج الاجتماع عن القرارات الاشتراكية . أنا مسئول أولاً وأخيراً عن كل شيء ، لكن الذي لا يوافق لماذا يجلس معنا هنا !!؟؟

من لا يوافق على هذه القرارات يتفضل .. هل أنا أجلس أحد هنا «غصباً» عنه؟ المفروض أن كل من يجلس معنا موافق ، يمكن هو لا يتكلم .. لكن مكتبه بيتكلم ويقولون أنه غير موافق أيتملق ؟ لمن يتملق ؟ هل يتملق العهد القادم؟

إذا كانت مكاتبنا أو مديرو مكاتبنا أو المسؤولين يتكلمون بهذا الشكل ، فمعنى ذلك أننا نشجع العناصر المدفوعة على أن تنطلق في هذا الكلام.

هذا أولاً الأساس الذى يحل الحيرة التى أملت بالجميع . بعد هذا إذا قومنا أنفسنا .. أقول سوف نخطئ .. لا أحد يخاف من الخطأ ، كل واحد يعمل ويخطئ وأنا كذلك .. لا أحد معصوم من الخطأ ... سيدنا يوسف كاد أن يخطئ لولا أن رأى برهان ربه . وكل واحد يجب أن يقابل النقد بسماحة وقد يكون النقد هو الخطأ .

تكلّمنا عن الأجهزة الشعبية والأداة الحكومية كله كلام مفيد ، وفى رأى أن الجهاز الحكومى لا يمكن إصلاحه بأى حال من الأحوال وكل يوم بنصل من حال إلى حال أسوأ، لماذا لا يمكن الإصلاح ؟ طالما أن الجهاز الحكومى يشعر بأنه السيد فى هذا البلد والشعب عبيد .

أقول نعمل معهد إدارة عليا ، كلام فارغ .. يجب أن يكون للشعب الكلمة العليا فى كل موضوع إذن لابد من أن نبصر ونثقف ، لكن الشعب لم أستطع تبصيره لأنه قاصر ، لما أقول ألغى نظام العمد سوف يخرج لى ٢٠ عمدة وهذا جربناه فى مجلس القرية والمدينة ، من الذى تولى زمام الأمور فى مجالس قرى ومدن محافظة أسيوط ؟ لقد أعطينا أعداء الشعب فرصة .

الدكتور محمد النبوى المهندس : لا توجد مواصفات للشخص الذى يدير هذه العملية .
السيد رئيس الجمهورية :

قلت ، الذى يبصرنا بهذا نتيجة الخلط ، كيف تكون هذه المواصفات ؟ أقول هؤلاء هم أعداء الشعب وهؤلاء هم الشعب . ونثقف ونجتمع ونناقش .. لم أعط لمجلس المدينة السلطة .. تكون للشعب ، إذا أصلحنا الجهاز الحكومى ، يجب أن يكون الشعب فوق الحكومة ، معنى هذا يكون للشعب كلمة ورأى وفيه ديموقراطية يستطيع الشعب أن يقول أن هذا عمل كذا .. ستكون هناك شكاوى كيدية لكن ضررها بسيط ، وهذا لن ينتهى ، لكن يجب أن يشعر الشعب بأنه صاحب السلطة من القرية حتى أعلى مستوى ، وبدون ذلك لا فائدة .. رجل التعاون .. نقول ندربه وهو يحتل البيت الفخم والعربة ويخدمه الشعب .

توجد متناقضات بين الجهاز الحكومى والشعب يجب حلها ، يجب أن يعبر الشعب عن إرادته وآرائه ويجب أن نتثقف من الشعب وإذا كنا نعتقد بأننا فقط المثقفون ، الثقافة أوسع بكثير من الشهادات ويوجد شخص غير متعلم ولكنه مثقف .

لن نستطيع أن ندبر دولة بالجهاز الإدارى فقط لأن هذا يعزلنا .. فى أى بلد عند من يأكل المأمور ؟ وفى منزل من يسكن ؟ .. يأكل عند أحمد قرشى ويسكن عنده .. يسهر مع من ؟ ويلعب بوكر مع من ؟ العناصر الرجعية لها سيطرة .

كل واحد يكون له حرية الكلام ، الشعب يقف يتكلم ويقول هذا يعمل كذا ..
بهذا نقاوم الجهاز الحكومى .. الجهاز هو الشعب ، مهما وضعنا من أحسن تنظيمات في
العالم . ولكن التأله وإعطاء الأوامر يجعلنا ننزل.

بالنسبة للجهاز الشعبى فالشعب يختار ممثليه ، ويجب أن يشعر أنه صاحب الشأن
وتكون ديموقراطية كاملة ويكون هناك قيادة وتوجيه ، وفي نفس الوقت من ناحية
التنظيم لابد أن يكون هناك تنظيم وتثقيف وخطوط موصلة بحيث نعرف الموجود في
القرية.

الاتحاد القومى أن يكون للشعب فقط ولا يكون لأعداء الشعب .. التنظيم الشعبى
يجب أن يكون للشعب فقط وليس لأعداء الشعب ، يجب أن تكون للشعب جميع
الحقوق ، والنقد الذاتى ، يجب أن يكون في القرى .. في هذا المجلس .. للقياديين يجب
أن ينتقدوا الناس ويجب أن يتعود الناس على النقد الذاتى لأن النقد الذاتى هو السبيل
الوحيد للتقويم ، وبهذا نستطيع أن نكون وضعنا أساس سليم.

سنجد دائما المتناقضات التى نتكلم عنها . إننا لم ولن نصل إلى الدولة المثالية التى لا
توجد فيها متناقضات .. هناك عقبات كبيرة داخل المجتمع نفسه .. هناك من يريد أن
يعطى الفلاح سيارة وثلاجة كهربائية وجهاز تليفزيون ، من الذى لا يريد ذلك ؟ ولكن
الكلام عن هذا الأمر سهل ، إنما العمل ليس سهلاً ، العمل شاق ونحن كلما أوجدنا
حلاً لمشكلة سنقابل بعدها مشاكل أخرى فالمشاكل لن تنتهى ، ولكن يجب ألا يظهر
علينا الجزع والخوف لأننا في مرحلة تحويل مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى وهذه هى
أصعب مرحلة ، ونحن أنفسنا «تائهون» والناس كلهم «تائهون» وأحياناً لانعرف سبب
ذلك.

الطبقة المتوسطة مثلاً لم تفقد شيئاً ولكنها تخاف .. تخاف على آمالها خشية الضياع ..
تلك الآمال البعيدة التى يحتمل أن تحققها بعد عشر سنوات .. والطبقة المثقفة بها «سلبية»
وتردد .. والانعكاس الطبقي هو الذى يظهر على الطبقة المثقفة وأقصد بذلك المعلمين .
فمثلاً في الجامعة ، الكلام الذى قاله الأخ عبداللطيف البغدادى هو انعكاس طبقي ، أى
نوع من عدم التثقيف الاجتماعى ، فالأستاذ في الجامعة يريد أن يجمع من تأليف الكتب
في ثلاث سنوات خمسة أو ستة آلاف جنيه .. هذا الشخص مثقف كأستاذ جامعة ، ولكن
هل لديه ثقافة اجتماعية ؟ إنه يريد أن يحقق ما حققه كل الناس . وأنا أعتبر أن هذا عيب
لا يجوز أن يسبب لنا قلقاً ، فنحن سنجد دائماً مشاكل داخل الشعب أو عوامل متضادة في
داخل الشعب ، وهذا لا يخيفنا ، ولكن الذى يخيفنا هو عدم حل هذه المشاكل ، فستكون
هناك متناقضات مستمرة وما نحله منها يظهر غيره وهكذا.

لقد أردت أن أتكلم عن الأسس التى يجب أن نبدأ منها دون تفاصيل ، لأن الأسس إذا وضحت فإن التفاصيل تأتى بعد ذلك بناء عليها ، فكل التفاصيل عمليات سهلة ، ولكن إذا لم نبدأ من نقطة بداية واضحة ومحددة فإننا سنظل نلف فى هذه «الساقية» دون أن نصل إلى حل .

خلاصة كلامى : أنه لاحرية لأعداء الشعب ، وحرية كاملة وديموقراطية كاملة للشعب . لاسيادة للجهاز الإدارى ولكن سيادة للشعب . لا تأله للأجهزة الحكومية ولا تحكم ، ولكن سيادة كاملة للشعب ، ولا بد أن يؤخذ رأيه فى كل المسائل إنما لا يجوز أن يقال : إعملوا كذا لأن دى هى الأوامر . فأنا حتى إذا كنت مقتنعاً بما يطلب منى فإنى لن أعمل ، فلا بد أن يؤخذ رأى وأناقشه وأقتنع .

السيد كمال الدين حسين : أنا فهمت أن الأجهزة الشعبية هى الشعب كله .

السيد رئيس الجمهورية :

نعم .. ولكن هناك بعض الناس الذين يدخلون هذه الأجهزة من أجل أن يكون لهم مكاتب أو رئاسة .. فإذا حقق أحدهم ذلك فإنه يمارس «الألوهية» ، ولا بد لنا أن نقضى على هذا ، فهذا هو العيب الأساسى فى نظامنا فنحن متصورون أن الشعب فى حاجة إلى وصاية وفى حاجة إلى من يقومه ، وهذا تصور خاطئ .

هذا تشخيص أساسى للمرض الذى نعانيه ، ومن له رأى آخر فليديه وليست العملية عملية « الطعمية » أو الذرة أو اللوائح أو التعاون أو معهد الإدارة ، إحنا نريد موظفين نثقهم ولكن مهما ثقفناهم فلا فائدة .. فالموظف الذى تعينه فى كفر البطيخ يقول أنه منفى ويبحث عن واسطة لنقله .

والنقطة الأخيرة التى أحب أن أتكلم فيها هى تعليق .. فقد قيل أن هدفنا غير واضح أو أننا لانعرف «النظرية» وأنا أعتبر أننا نخدع أنفسنا بهذا ، فهدفنا واضح جداً ونظريتنا واضحة جداً ، فأولاً عندنا مبادئ الستة وهى تمثل نظرية واضحة المعالم .

لقد بدأ الإسلام بشهادة أن لا إله إلا الله ، ويقال ماذا سنعمل اليوم ؟

وأنا أقول إننا نحدد عملنا على مراحل .. والله سبحانه وتعالى قال : « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا » . ثم قال بعد ذلك : « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » فهل رجع سبحانه وتعالى فى كلامه ؟ ... كلا .. ثم قال بعد ذلك : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » . ولانستطيع أن نقول إن الله خدعنا فى هذا لأنه سبحانه وتعالى أعطانا حكمه بهذا ، فلم يشأ أن يبدأ بالتحريم من أول الأمر .

فنظريتنا واضحة ، والهدف واضح ، أما الوسيلة أو الممارسة أو التطبيق فهو الموضوع الذى نتناقش فيه ولكن القضاء على الإقطاع ليس هو أن أترك الإقطاع ، فالقضاء على الإقطاع هو أن أقضى فعلاً على الإقطاع .. والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم هو أن أقضى فعلاً على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، هذه هى النظرية. أما كيف نطبقها ؟ وما هو الأسلوب ؟ وما هو الصواب وما هو الخطأ ؟ كل هذه أمور مفتوحة للمناقشة.

فى التطبيق أخطأنا لأننا خلطنا بين الشعب وبين البرجوازية وأعطيناها الفرصة. الهدف واضح ، و الديمقراطية نفسها ليست هدفاً ولكنها وسيلة لأن تكون هناك فعلاً عدالة اجتماعية ومساواة ، فالديمقراطية لم تكن هدفاً ، والحرية لم تكن هدفاً .. المجتمع البرجوازى والمجتمع الرأسمالى فيه ديمقراطية ولكن هل هى فعلاً ديمقراطية؟ كلا ، فإن الديمقراطية هى الديمقراطية التى تمكن رأس المال من أن يستغل، إنها ديمقراطية صاحب المال ! ولكن هل هناك ديمقراطية تمكن العامل من أن يمنع استغلال صاحب المال له ؟ هل هناك ديمقراطية تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان؟ إن هدفنا واضح وديمقراطيتنا واضحة .. هل نشكّل حزين أحدهما فى الحكم والآخر فى المعارضة كما هو الحال فى بعض الدول الغربية ؟ سيكون الحكم المعارض بورجوازى ولن تسكت البرجوازية لأنها ليست ضعيفة بل قوية .. لماذا ؟ لأنها ورثت الغنى والنفوذ والسلطان وكل شئ .. أما الشعب فهو الضعيف الذى لم يرث إلا الفقر والحرمان . فكيف يستطيع الذى لم يأخذ فرصة أبداً أن يواجه الذى أخذ كل الفرص ؟ فى هذا الفرض لابد أن تتغلب البرجوازية ، بل وتتغلب بواسطة الشعب نفسه الذى قد تضلله كما قلنا بالنسبة لعمال التراحيل.

هذا ما تقوله البورجوازية تحت اسم الديمقراطية لتجد الفرصة للتسلل ، ونحن علينا واجب أن نحمى الشعب حتى لا تكسب البورجوازية المعركة فتمارس ديكتاتورية رأس المال وهى أقسى أنواع الديكتاتورية . وكذلك إذا كسب الشيوعيون المعركة فإنهم سيمارسون ديكتاتورية البروليتاريا ثم يصبحون تابعين لموسكو.

إن المعركة فى رأى لم تنته بعد ، والثروة مستمرة ، والاشتراكية مستمرة ومتطورة إلى أن نصل إلى مرحلة لا يستغل فيها الإنسان إنساناً آخر.

هذا كلام أساسى بالنسبة لحل هذا الموضوع ، ولم أشأ أن أدخل فى الموضوعات الفرعية، فالمهم هو تحديد نقطة الابتداء والاساس لأن الدخول فى الموضوعات الفرعية معناه أننا دخلنا فى بيت «جحا» ، وتصبح المسألة مسألة ثلاث طعميات بقرش صاغ والذرة الصفراء إلى آخر هذه الموضوعات التى إذا اقتصر عملنا على حلها فكأننا نأخذ

«أسبرين» أو مسكنات، وليس معنى هذا ألا نحل مثل هذه الموضوعات ، بل يجب أن نحلها ولكن على أساس سليم.

السيد كمال الدين حسين :

نظرية التطور الشامل أو الاتجاه الشامل في الوعي والوحدة الفكرية لأجل أن توجد انطلاقة في جميع الاتجاهات يلزم التحديد حتى يعمل الجميع في نطاقه.

السيد رئيس الجمهورية :

في رأي أن السبيل والمدى يحدده الشعب إذا أعطيناه الديمقراطية الكاملة . وأنا لا أستطيع أن أحدد ولا أن أكتب «صكا» بأنني لم أطور الاشتراكية . ولنستمع الآن إلى دفاع الأخ فتحى الشرقاوى.

السيد فتحى الشرقاوى :

سيادة الرئيس ، أمل أن أرفع من الذهن العبارة التى قلتها ما يفيد أن الشعب يكره الاشتراكية دون الرجوع إلى محضر الجلسة.

فلا يمكن أن أقول هذا ، وأنا مهما خانتنى أعصابى لا يمكن أن أنطلق بهذه العبارة ، ولكنى قلت أن الشعب يكره الشيوعية التى تتعارض مع ما يسود المجتمع من عقائد . وأما رأيى فى موضوع الاشتراكية فإنه ثابت فى أشرطة مسجلة عند السيد وزير الداخلية ، وقد قلته فى قضية المؤامرة الكبرى فى سوريا . وأنا قلت هذا الكلام حينذاك ، ولم أكن متأثراً بسلطة أو مركز ، وأنا إخلاصى لا يمكن أن يكون موضع الاتهام . لقد قلت عن القرارات أنها التشريعات التى تصحح الأوضاع وتحقق العدالة وتقرب الفوارق . وأنا رغم مرارة نفسى مما لحق بى من شبهة استمرت ثلاثة أيام لازلت أؤمن بما قلته هنا عند مقابلة سيادتكم من أنى لا أشفق على نفسى من العمل فى الوزارة - فميدان العمل فيها بكر - وإنما أشفق على نفسى من الجانب السياسى لعملى كوزير . الحديث لم يكن يجرى منى - وأنا وزير جديد - إلا بهذا الاختصار.

والسيد على صبرى قال أنه لا يوجد مدير قام بعمل قيادى ، وأنا أعتبر أن الجانب القيادى لا يتأتى للمدير إلا هنا . وقد قلت أن لنا نصيب فى ثلاثة أرباع وقت سيادتكم الذى تأخذه سوريا ، فلا تتركونا بل لابد من الاجتماع دورياً تدور المناقشة لإيجاد الوحدة الفكرية.

وأنا لم أتذمر عندما قال لى السيد زكريا محي الدين « إنت مش فاهم » ، وقد قيل لى مثل هذا فى المؤتمر الشعبى للاتحاد القومى . لم أثر لأننى أعتبر أن الإنسان يجب أن يكون ما بينه و ما بين ضميره عامراً . وأنا أَرْضَى ضميرى دائماً ، والطريق ليس سهلاً ، وأنا لا أضيق بالنقد ولا أغير رأيى الذى قلته أولاً وهو أن الجانب السياسى لن يتأتى إلا إذا اجتمعنا هنا لتناقش .

أما ما جرى بعد ذلك فإننى لم أقل أبداً أن الشعب يكره الاشتراكية ، إنما قلت أنه لا يوجد مصدر نستوحى منه الفكرة غير كلام سيادتكم . وأؤكد لسيادتكم أنكم فيما أدليتم اليوم الشئ الجديد ليس علىّ فقط وإنما على الكثيرين أيضاً.

وإنما فى حدود ما سبق أن قلته فى الهيئة البرلمانية قبيل صدور التشريعات الاشتراكية، قلت إن تخطيط المجتمع الاشتراكى أمر تحدونه سيادتكم كما ترون أو كما تعتبرون أنه يحقق الاشتراكية . ومحاضر الاختزال تثبت هذا . وفى مجال الصناعة قلت إن سيادتكم صرحتم بأنكم ترحبون برأس المال الخاص ما دام لا يسيطر ولا يفسد . ولذلك فمن حق صاحب رأس المال أن يطمئن على نشاط معين . واليوم قلتم سيادتكم كلاماً جديداً .. قلتم نحن لا يهمنا رأس المال الخاص، وذلك فى حين أنى عندما تكلمت كنت أقصد رأس المال الذى لا يستغل ولا يسيطر والذى همتموه سيادتكم بأكثر من تصريح ، فكان من حقى أن أقول ما قلته لأنه ليس لى مصدر آخر غير تصريحات سيادتكم.

السيد رئيس الجمهورية :

لقد قلت فى إحدى خطبى أنه لا يهمنى رأس المال .. قلت هذا الكلام علناً.

السيد فتحى الشرقاوى :

آسف يا سيدى ، فقد تاه عنى الكلام ، وأنا أعتبر أن المصدر الوحيد لتلك العقيدة أو المبادئ هو خطب سيادتكم . فإذا كان فى إحدى الخطابات شئ غاب عنى ، فأنا آسف . وكلام سيادتكم اليوم صحح لى خطي ، وأنا عندما تكلمت فى الجلسة السابقة عن جدوى التشريعات الاشتراكية ما دام التطبيق خطأ - قلت أن هذه القرارات للشعب .. وما قلته أنا قد يكون جرى على غير ما أقصد بالنسبة لما فهمتموه سيادتكم .. والذى أريد أن أقوله فى صدد التعليق على الإجراءات التى اتخذت أخيراً ، قلت أن هناك إجراءات بفرض الحراسة والاعتقال ، وقلت أنه إذا كان هذا انعكاس لما حدث فى سوريا فنرجو ألا ترتجل الإجراءات، وقلت أما إذا كان هناك نشاط خاص فلا تعليق لى . وقد قلتم سيادتكم أن هناك نشاط للسفارات واتصالات واجتماعات وأحاديث أى أن هناك نشاط لهؤلاء الناس، ولكنى أسمع هذا الكلام لأول مرة ، وعلى كل حال فهذا ما أنتجته المناقشات وهو أفضل من أن أقول أننى لا أعرف الدافع إلى هذه الإجراءات .. وأنا وزير .. فلا تنكروا علىّ أن أسأل فى شئ بما لاصلة له بالسرية.

وقد قلت فيما يتعلق بإصلاح الجهاز الحكومى أنه يجب أن تكون هناك رقابة ويجب أن يكون هناك برلمان ، والسيد على صبرى قال : « أى برلمان ؟ إننى لا أوافق على ذلك »

تعليق السيد على صبرى كان على البرلمان الحالى .. وأنت طلبت عودة هذا البرلمان ، وأنا لم أرد فتح هذا الموضوع ، وهذا البرلمان إذا جمعته اليوم فإنه سيوافق على القرارات الاشتراكية.

السيد فتحى الشرقاوى :

أنا قلت أنه تنظيم لايعوض ، وحتى البرلمان القائم يا سيدى لم يكن «هايفا» وأنا أعتقد أنه بالرغم من ضيق الفرصة فقد حقق الكثير. كذلك البرلمان الذى قبله وفر الكثير وحقق الكثير . وسيادتكم قلم هذا فى عابدين ، وأنا لا زلت أذكر كل المعانى التى قلموها سيادتكم. ولكنى أقول أنه كان فى وسع الحياة النيابية التى نشأت فى عهد الثورة أن تحقق الكثير لو أنها قُدرت من المسئولين وفهمت على نحو آخر . وفى مجلس ١٩٥٧ عرضت مسألة لو أنها عُولجت على النحو الواجب وتركت الحرية للمجلس فى معالجتها لوفرت الكثير ، وعالجت الانحراف ولكن رسالة المجلس لم تُفهم وفُهمت على أنها معركة، وقالوا إن فتحى الشرقاوى زعيم معارضة ، وأطلقت الصحف للهجوم. السيد رئيس الجمهورية : إننى لم أسمع شيئاً عن هذا .

السيد فتحى الشرقاوى :

أرجو أن تسألوا سيادتكم السيد سكرتير الاتحاد القومى ، فقد حدث كل هذا والنتيجة أن أصبح النواب خائفين من أن يتكلموا . وأنا اتكلمت مدفوعاً بالصالح العام، فالنقد الهدام غير النقد البناء، ويعتبر النقد بناءاً ما دام دليلاً قائماً ، ولكن تبتدى بعد ذلك حملات لا أدرى سببها ، كل ذلك جعل أداء النائب لرسالته أمراً صعباً ، والبرلمان يمكن أن يحقق الشئ الكثير إذا نظم العمل عن طريق الهيئة البرلمانية ، ويمكن تنقيته من العناصر الانتهازية. ونحن من أول الوزير إلى أصغر مرؤوس له فى حاجة إلى رقابة ، والطريق إلى ذلك هو البرلمان . وقد قلمت سيادتكم أن البلد لا تطيق فترة انتقال أخرى ، فالطريق الطبيعى هو وجود البرلمان ، ونحدد له مدة ليضع الدستور ثم يجرى الانتخابات وننتهى من ترتيبات الثورة الاجتماعية . وأنا عندما أتكلم عن الأخطاء أقول أن عيبنا أننا لم نعالج الخطأ بنفس فكرتنا عن الثورة بحيث يمتد سلطان القانون على الجميع وقد قلت مراراً لا بد من توفير أثر رجعى للقانون ولا بد من تحديد الاختصاصات.

يقول الأخ حاتم إن الحديث عن الأخطاء جسّم هذه الأخطاء وقد قيل هذا فى أعقاب كلمتى ، وأن الرجعيين قد نظموا حملة تجسيم الأخطاء لأن سيادة الرئيس تكلم عن الأخطاء، وأنا أخالف سيادته فى ذلك .. فكلام سيادة الرئيس عن الأخطاء لم يكن هيناً على الإطلاق. والأخطاء التى قال سيادته إنه من أجلها سيهز الجهاز الحكومى هزاً مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تكون مجسّمة ، وخطورة مثل هذا التعليق هو أن تقل الشحنة

الدافعة عند معالجة هذه الأخطاء التي قد يعترض بعضها طريقنا في الإصلاح فلا يمكن أبداً أن نتلقى مثل هذا الكلام بهمة فاترة أو مترددة أو نقول أنها مجسمة ، لا أريد أن أقول أن نظرتنا نظرة سوء ، وإنما نحن نتكلم عن الأخطاء وليس المكاسب . وأنا أعتقد أنه لايتاح كثيراً في التاريخ أن تتمتع الأمة بقيادة على هذا الشكل ، هذا رأيي دون مجاملة .. فقد حققنا المعجزات عندما وجدنا القائد الذي ينفعل بمشاعر الشعب .

وإذا تكلمنا في الخطأ فالأمر ليس معقداً ولا حاجة فيه لعبقریات ، ولكن مجرد مناقشات واجتماعات ، وهنا نتكلم ونصحح فهمنا ، وأنا عندما تكلمت اتبعت طريقتي التي عشت عليها طوال حياتي والتي أوصلتني لسيادتكم ، فلم أكن يوماً من حملة القماقم والذين يطلقون البخور ، وهذا هو الذي قربني إليكم .. أشكركم .

السيد رئيس الجمهورية :

أريد أن أفسر شيئاً من الحديث الذي جرى ، ونحن لم نحضرك إلى هنا لتكون من حملة القماقم وإطلاق البخور ، بالعكس لا يوجد أحد هنا من حملة القماقم أو الذين يلفون في «الموالد» كلهم يقولون رأيهم بصراحة ، وأنا لم أرك قبل أن تأتي إلى هنا ، ولكني سمعت عنك ، وأول مرة رأيتك فيها كانت عند حلف اليمين .

السيد فتحى الشرقاوى : وأنا قلت أن هذا هو سبب إحضاركم لى إلى هنا .

السيد رئيس الجمهورية : لا داعى إذن للعصبية .

السيد فتحى الشرقاوى :

إنها عصبية المنفعل المؤمن .. وأنا أقول إنى فى طريقى إليكم أنى لست من حملة القماقم .

السيد رئيس الجمهورية :

« نكتفى اليوم بهذا القدر .. والاجتماع القادم غداً فى تمام الساعة السابعة مساءً » .

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف الليل .

(انتهى نص محضر الاجتماع)

* * *

كانت تلك هى المرجعية الفكرية التى ولد من خلالها الاتحاد الاشتراكى العربى فى عام ١٩٦٢ ، وكان محور اهتمام عبدالناصر هو إنجاح مرحلة التحول الاشتراكى والثورة الاجتماعية التى تحققت بقوانين يوليو عام ١٩٦١ معبرة عن إرادة التغيير الشامل فى مصر .

لقد أسفرت هذه القوانين عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج وهياكله إلى الشعب الذى امتلك السيطرة عليها ، وكان ذلك يتطلب بالطبع وجود تنظيم سياسى كفء يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية لتنظيم جهودها ويجدد الحوافز الثورية ويكتشف مشاكلها واحتياجاتها ، على أن يتسلح أفرادها بالوعى القائم على الاقتناع والإيمان ويملك وضوح الرؤية للأهداف ومتابعتها.

اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكى العربى :

بعد أن توصل مجلس الوزراء إلى رسم الخطوط العامة للتنظيم السياسى الجديد ، طلب الرئيس جمال عبدالناصر تشكيل لجنة تحضيرية تضم أعضاء يمثلون مختلف الفئات والقطاعات والمناطق فى المجتمع المصرى لإجراء حوار شعبى حول أسس هذا التنظيم . وبالفعل تشكلت «اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكى العربى» من (١٥٠) عضواً وامتد الحوار فى داخلها إلى ما يزيد على ثلاثة أسابيع .

وقد تميزت المناقشات بقدر كبير من الصراحة ، بل ووقعت فى داخلها مواجهات حادة بين الاتجاهات الفكرية المختلفة فى المجتمع ، ونبرز هنا أهم تلك المناقشات التى توضح عمق وثراء التجربة . ذلك الحوار الذى دار بين الرئيس جمال عبدالناصر وخالد محمد خالد كما يلي :

السادات : السيد عمر كامل الوكيل ..

السيد عمر كامل الوكيل :

سيادة رئيس الجمهورية .. السادة أعضاء اللجنة .. فى أمسية الأحد الثالث والعشرين من نوفمبر تم الاتفاق فيما بيننا أن نمس موضوعين هامين هما : ماهية القوى الشعبية التى يجب أن ينتخب منها أعضاء المؤتمر . والنقطة الثانية : كيفية الوصول إلى اختيار أعضاء المؤتمر .. وغنى عن البيان أنه كان من الواجب أن تكون الأضواء مركزة تركيزاً تاماً على هاتين النقطتين حتى نصل إلى نتيجة هامة فيما يخص هذين الموضوعين ، وإنما الذى حدث أن البعض منا قد قام حول هاتين النقطتين بدون أن يدخل مباشرة إليهما ، والبعض قد مسهما مساً ضعيفاً وألقى عليهما ضوءاً باهتاً .. وحتى من تكلم فيهما تكلم فيهما من ناحية تخصصه ، وبمعنى آخر تفرقنا وتشتتنا فى المناقشات وأصبح الموضوع إلقاء محاضرات على مستوى يقرب من مستوى الجامعة ، ومع احترامى لكل الآراء التى ذكرت ، والمادة التى قدمت بها هذه الموضوعات ، إلا إننا فى الحقيقة نخشى أن يتشابه البقر علينا ، وأن تتوه الإبرة فى كومة التبن ، وأن نضل الطريق فى متاهات هذه المناقشات إذا تركت بغير تنظيم .

وليس معنى هذا أنى أرى أن تُحد المناقشات ، وإنما أرجو أن تنظم ، وبمعنى آخر أرجو أن يوافقنى الزملاء على أن نبحث هذين الموضوعين على فرض أنه بحث علمى.. وفى البحوث العلمية نبدأ البحث فى دائرة معلومة ، ثم تضيق دائرة البحث تدريجياً حتى نصل إلى النتيجة المرجوة . ولذا أقترح بل ألتمس من الزملاء أن يوافقوا على هذا الاقتراح ؛ أن نخطط أولاً وننظم الموضوعات ، ونناقش كل موضوع مناقشة طويلة حتى نخرج منه بتوصيات ، وفى نهاية المرحلة يمكننا أن نضم هذه التوصيات إلى بعضها فتكون النتيجة المرجوة ، لا أستبد بطبيعة الحال بالرأى وإنما سأقترح رؤوساً للموضوعات هى على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ؛ فمثلاً لنا أن نتكلم فى ماهية الديمقراطية والاشتراكية لكى نخلص منها ، أى لون من هذه الألوان يليق بنا وأى اتساع فيها نتحرك فيه ؟ ، ذلك لأن الديمقراطية ليست لفظة جديدة ، فكلنا نعلم أننا عشنا يوماً ما فى ديمقراطية زائفة وافدة من الغرب ، عشنا فى هذه الديمقراطية ببرلمان وبأحزاب ، وكانت نتيجة الديمقراطية كبت حرية الرأى ووأد المساواة .. ووضعنا جميعاً فى وضع لا نرتضيه ، وانقسمت الأمة الديمقراطية إلى طبقتين : طبقة الأحزاب الحاكمة ، وطبقة المحكومين الذين قربوا فى المدارك وفى المستوى من العبيد. كذلك سمعنا يوماً ما أننا نعيش فى اشتراكية ، ومن أسف أن هذه الاشتراكية آلت إلى رأسمالية - كل هذا قبل الثورة - وهذه الرأسمالية اعتصرت خيرات هذا البلد الأمين وحولتها إلى نقود فى جيوب وخزائن المستعمرين والمستثمرين ، واستعملت هذه المادة فى شراء الذمم وفى كبت الحرية وفى الاتجاه بنا إلى هذا الاتجاه الذى كان من نتيجته أن قامت الثورة لتنتشلنا من هذه الوحدة.

ومن ذلك يمكن أن نستخلص موضوعاً آخر ، طالما أن الشعب كان عبداً لفئة معلومة يمكن أن يضمهم إطار «رجعيين» ؛ سواء كانوا إقطاعيين أو مُستغلين أو رأسماليين أو منافقين ، وهؤلاء سيأهمهم على وجوههم ، فهل من الممكن أن نقول إن القوى العاملة للشعب هى تلك القوى التى كانت مستعبدة ؛ مزارعين ، أو عمال ، معلمين ، أو متعلمين ، جاهلين ، أو أميين ؟ هذه الطبقة وهذه تكون كتلة الشعب تقريباً إذا انتزعنا منه هؤلاء الرجعيين.

الموضوع الآخر الذى يجب أن يُثار هو : إذا أمكننا تحديد القوى العاملة فى هذا الشعب فيستتب هذا أن نعلم ما هى القوى المُعَوَّقة ، سواء كان هذا التعويق عن عمد أو عن جهل ، وكيف يمكن منع هذا التعويق عن دفع عجلة البناء الثورى ؟ ثم نقطة ثالثة وهى الانتخابات ، وحديث الانتخابات يجربنا أولاً إلى أننا نؤمن جميعاً أن كل تنظيم من التنظيمات يجب أن يخضع لانتخاب مباشر حر ، هذا لا نقاش فيه وإنما موضوع الانتخابات موضوع أمره عجب ، وبطبيعة الحال لا يمكن أن يصف متاعب الانتخابات

ولا ما يحدث في الانتخابات ولا عن زيف الانتخابات إلا من قد دخل هذه الانتخابات ومارسها، ولذا ينطبق عليه قول القائل : لا يعرف الشوق إلا من يكابده ، ولا الصبابة إلا من يعانيتها . الانتخابات ، بوضعها الراهن وعدم وضع قيود عليها - سواء كان من الناخبين أو المنتخبين - في الحقيقة لاتعطى إطلاقاً نتيجة محمودة .. بل عادة تُعطى صورة انقسام بين الناس ، وإنما ونحن نؤمن بضرورة إجراء انتخابات حرة أن نتكلم فيما يأتي ، هل تتم الانتخابات موحدة في يوم واحد في الجمهورية كلها ؟ أو هل تتم في محافظة بعد محافظة حتى يمكن أن نجد من رؤساء اللجان من يمكن أن نكل إليه هذه المهمة في دقة وفي أمانة ؟ ثم هل سنسمح في الانتخابات للجميع بلا قيد ولا شرط ؟ أم سيحدد أناس لا يدخلون الانتخابات لا ناخبين ولا منتخبين ؟ وهذه تجربنا إلى ما يأتي : من هم الذين يجب عزلهم أو الذين يجب تحديد أماكنهم ؟ أقول لا أعتقد أن هذه المهمة يجب أن توكل إلى هذه اللجنة بل هذا شأن الدولة ، فالدولة التي طردت ملكاً وأجلت مستعمراً وأمت قناة وهدمت إقطاعاً ، أعتقد أنها كفيلة بأن تضع كلاً من هؤلاء في موضعه والسلام عليكم ورحمة الله . (تصفيق).

الرئيس وخالد محمد خالد وحرية الكلمة :

السادات : السيد خالد محمد خالد .. تعقيب على كلمة السيد الرئيس ..

خالد محمد خالد :

لا أذكر أنني ترددت أمام كلمة أريد إلقيائها مثلما ترددت اللحظة عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب . ولم أتردد لأنني أهاب مناقشة الرئيس جمال عبدالناصر ؛ فأنا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وأنا أدير في كتبي مناقشة أمينة لثورتنا ولقائد ثورتنا إنما ترددت لأن السيد الرئيس عندما عرض لموقف الرسول - عليه الصلاة والسلام - يوم فتح مكة ذكر أنه إنما يعاود الحديث في هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال ، قلت لنفسى حيث بدا لي أن من واجبي أن أعقب على كلمة السيد الرئيس : ترى هل أتقدم لأعقب وأعطى راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة ؟ ، وألهمنى الله الرشيد سريعاً ؛ فقد أدركت أن الحق هو الحق لا ينبغي أن يصدنا أى اعتبار عن الجهر به ، هذا أولاً .

الأمر الثانى : أنه لا شئ - فيما أعلم - يستطيع أن يرد كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة ، سوى أن تسمع حرية الكلمة في هذا المجتمع تجلجل وتدوى لا تخاف ولا تحوف . السيد الرئيس ذكر أن الرسول - عليه الصلاة والسلام - في فتح مكة قال : من دخل المسجد الحرام فهو آمن ، لأن الإسلام كان قد انتصر وتم نصره ، في الحقيقة أنا عندما ذكرت هذه الواقعة في كلمتى - في الجلسة الأولى - كنت أحاول أن أعطى رمزاً لا أكثر ولا أقل ، كنت أحاول أن أقول ليكن لنا في مجتمعنا الجديد مسجد حرام ، هو البناء الاشتراكى العادل

الذى نقيمه، ولنقل للناس هذا مسجدنا الحرام جميعاً من دخله فهو آمن . ومن ثم لم أكن أجد في الحقيقة مبرراً لأن أفيض في تبيان الواقعة التاريخية الخاصة بهذا الشاهد . الرسول - عليه الصلاة والسلام ، لم يقل ذلك وقد تم نصره ، قاله وهو في اللحظات الأولى من النصر . الرسول - عليه الصلاة والسلام - بعد فتح مكة ظل يخوض حروباً ومغازى مع أعداء الله وأعداء دعوته لكنه - عليه الصلاة والسلام - أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا فإن أناس كثيرين كانوا يناوئونه ظناً بأنه لن يتصر ، كانوا يناوئونه خوفاً من وجهاء قريش وقوة قريش ، أما الآن وقد فتح وقد دهم قريش في عقر دارها ، أما الآن وقد هدم وحطم سلطانها فإن كثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى من بين الذين كانوا يعادونه أو يضطرون إلى معاداته ، عندئذ فتح لهم قلبه الكبير ، لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم : ما تظنون أنى فاعل بكم ، قالوا : خيراً أخ كريم وابن أخ كريم ، قال :

اذهبوا فأنتم الطلقاء ..

أما أعداء الدعوة - لا أقصد الذين لم يؤمنوا بالدعوة - الذين ظلوا على دينهم، فقد اعترف بهم محمد - عليه الصلاة والسلام - أعضاء في مجتمعه، وضمن لهم حقوقهم ، أهل الكتاب الذين لم يجدوا رعاية لحرمتهم وهم على دينهم، ولم يدخلوا الإسلام، وجدوها في مجتمع محمد بن عبد الله ، لم يؤمنوا بالإسلام ، وأخذوا كل حقوقهم في مجتمع الإسلام، هذا ما كنت أريد أن أقوله .

كنت ولا أزال أن أقول : إننا كما قال السيد الرئيس أكثر من مرة : كنا في ثورة سياسية، والناس كانوا يتعاملون مع مصالحهم ومع علاقاتهم بالدولة وبالمجتمع وفق القوانين التى وضعتها الثورة . هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للأسرة التى ذكرها الرئيس بالأمس أن تمتلك آلاف الأفدنة ، هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للذين اشتغلوا فى التصدير والاستيراد حتى جاءت الساعة المباركة التى دعم الله فيها بناءنا السياسى، وأخذنا نستقبل مسئوليتنا نحو بناء المجتمع الاشتراكى ، حسن هذا ، سيكون لهذا المجتمع دستور يحدد جوهره ويحدد شكله ، لا أقول النهائى ، فالأشكال دائماً فى تطور ولكن شكله المائل ، عندئذ سنقول للناس هذا مجتمع جديد رضيه الشعب واختاره ، من يقاومه سنقاومه ، من يؤمن به سيكون له ما لنا وعليه ما علينا ، أنا لم أقل غير هذا . ولا أزال أعتقد أنى مؤمن وعادل ومنصف فى كل ما أقول .

صدقونى أيها السادة ليس من صالح أحد .. ليس من صالح أحد أبداً أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة ، أبداً ، يجب أن نسلحه بطبيعته .. طبيعته الطيبة وطبيعته اليقظة وطبيعته الوفاء والحب ، فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب ذكى وقوى لا يهزم .

هذا ما أريد أن أقوله وسأظل أقوله وسأظل أنادى به ، لأننى مؤمن بشعبى ؛ ليس لى أية مصلحة ، لست عدوانياً ، لست من أسرة ثرية . لقد رأيت المحضر يدخل بيتى وأنا طفل أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمنى أنا وإخوتى من اللبن ، لا لأننا كنا نأكل الدوائر والتفاتيش ، ولكن لأن أبى كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش . رأيت هذه الدوائر وهذه التفاتيش السنية تنتزع أبى فى منتصف الليل وهو بملابس النوم متُهماً بأنه حرّض الفلاحين على إشعال النار فى أقطان التفاتيش . لست أنا الذى يهالى الرجعين أو يطلب الرحمة لها ، لقد كنت مخطئاً حيث طلبت الرحمة لمن سنسميهم أعداء الشعب .. أنا أطلب لهم العدل .. لأنه لاينبغى أن يؤاخذوا أبداً بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى .

لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى ، هذا ما أريد أن أقوله وهذا ما أريد أن أبينه ولست أريد أن أطيل عليكم ، وشكراً . (تصفيق) .

الرئيس جمال عبدالناصر :

الكلام اللى قاله الأخ خالد محمد خالد ، طبعاً حرية الكلمة موجودة ما احنا ما قيدناش حرية الكلمة بالعكس ، يعنى من أول يوم بنقول حرية الكلمة ، وباكر دلوقت حرية الكلمة موجودة ومن أول يوم موجودة ، وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة ، وكنت بتكتب فى الأهرام وانت اللى سبتهم مش هم اللى طلعوك ... إلى آخر هذا الكلام . ما حدش منعك من إنك تكتب كلمة بأى حال يعنى ، فأنا باقول إن حرية الكلمة موجودة ، وطوال السنوات العشر اللى فاتت كانت موجودة ، وبدى أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد إذا كان قال كلام أو كتب وما اتنشرش ، كل الكلام اللى كتبه اتنشر وكل الكتب اللى طلعتها اتنشرت ، فحرية الكلمة موجودة ويعنى على أوسع مدى وأوسع باب . بالنسبة يعنى للخوف يمكن برضه ماكانش فيه محل للخوف لأن العملية مافيهاش خوف ، أعدائنا بيحاولوا إنهم يبينوا إن احنا نظام بيخوف والله ما خوفنا حد لغاية دلوقت خالص . (تصفيق) .

يعنى من الرجعية اتشتنا شتيمة لا أول لها ولا آخر ، وسمعت انت طبعاً يمكن بنفسك الشتيمة وما تردد ، وأنا عارف اللى شتموا كلهم . مافيش حاجة اتعملت ، فيعنى العملية ما هياش محاكمة ، العملية ما هياش مؤاخذه ، العملية ما هياش عدل ، العملية مش نقف ونقول احنا ما بنطلبش الرحمة بنطلب العدل ، ما احناش فى محكمة ما احناش بنحاكم الشعب ، أبداً بأى حال ، احنا بننصف الشعب وبنؤمن بالشعب .

دلوقت إذا كنت أنا طالع علشان أقاتل فى معركة لازم أكون مطمئن أن الجيش اللى معايا بيقاتل فى هذه المعركة ، قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة ، إذا ماكانتش القيادات

مؤمنة بهذه المعركة كل العساكر الى حاخذهم معايا حيروحو ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادة، هذا ما قلته بالأمس.

بالنسبة للكلام الخاص بدمشق أما ماقلتش إن أنا كررت دا علشان راديو دمشق قال كده، يعنى مابيهمنيش ، وأنا بدى أقول حاجة .. أعدائنا حيحاولوا يشككوا فى كل كلام نقوله ، يمكن أنت مابتسمعش دمشق. أنا باقرا دمشق وإسرائيل وصوت الأحرار ولندن وباريس وبقرا كل الجرايد دى كل يوم وباشوف كل كلمة ، وباعتقد فى قرارة نفسى إن كل الكلام دا مايمنعناش أبداً من إن احنا ننتقد نفسنا ، ووقفت رغم هذا وانتقدت نفسى وانتقدت شغلنا ، لأنى إيه مش خايف لأنى مؤمن بالعمل الى باعمله ، ولأنى باعتبار أن احنا بنشتغل فى رسالة مش موظفين ، أنا مش موظف ، مش موظف كرئيس جمهورية .

(تصفيق)

فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كانوا انتخبونى رئيس جمهورية لمدة ست سنين - قبل كده يمكن بشهر - بعد شهر صدر قرار تأميم قنال السويس وكان قرار فيه مقامرة يعنى مش الواحد .. مش برياسة الجمهورية بل بحياته ، ولكن كنت قانع إنه لا بد من السير فى هذا الطريق .. لم أتردد ، العملية ماهياش عملية وظيفة أو رئاسة أو مصلحة ، تعبها والله أكثر من راحتها ، يعنى تعب لا أول له ولا آخر ، حياة ، باقول حياة مش وظيفة . الناس الى قاموا ٢٣ يوليو يمكن بعد كده بيقولوا حكم علينا بالمؤبد أهم قاعدين (تصفيق) . فالعملية عملية رسالة والعملية عملية تأمين لهذه الثورة الاجتماعية .

خالد محمد خالد :

فى الحقيقة .. انا لا أنكر أبداً أننى نعمت بحرية الكلمة فى عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية . (تصفيق) . فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين ، وأخرجت فى ظل الثورة خمس عشرة كتاباً أو خمسة عشر كتاباً . وأنا أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس ، فعندما نشر دستور سنة ٥٦ كتبت مقالاً أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور وأعارض الاتحاد القومى بصفة خاصة . وذهبت أحمل مقالى إلى السيد أنور السادات وكان رئيس تحرير الجمهورية أو مديراً للدار . وقلت له : لقد جئتك بهذا المقال لتقرأه فإذا وافقت عليه ينشر ، وإذا رأيت يحذف منه شئ عدت به إلى بيتى ، وتلاه السيد أنور السادات ، ثم قال لى : أقسم لك بالله لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف ما فيه لنشرته وأنا متألم . (تصفيق) . ثم أخبرنى بعد ذلك صديقى الأستاذ الشيخ أحمد حسن الباقورى أن هذا المقال لم ينشر إلا بعد أن تلاه السيد الرئيس وأمر ألا يحذف منه حرف واحد .

وعندما خرج كتاب «لكى لا تحرثوا فى البحر» الذى تفضل وأشار إليه الرئيس ، صودر خمسة وعشرين يوماً فى المطبعة ، وأنا حائر فى سبيل الإفراج عنه ، وأخيراً هدانى

الله وكنت لم أتشرف قبل بلقاء الرئيس فأرسلت إليه برقية من سطرين ، فما مرت سوى بضع ساعات عدت بعدها إلى بيتي وإذا بي أجد السيد عبدالقادر حاتم قد قلب ظهر الأرض كما يقولون بحثاً عني ، والمرحوم السيد موفق الحموي يصنع كذلك ، وأخيراً علمت أن السيد الرئيس أمر ألا يُرجأ نشر الكتاب لحظة واحدة .. وأنا أقسم بالله غير حاث .. أقسم بالله غير حاث أن نصف شجاعتي - إن لم يكن أكثر - إنما استمددتها في التعبير عن رأيي طوال هذه السنوات من حسن ظني بك وحسن فهمي لك . (تصفيق).

ولقد قلت هذا في إحدى اللجان ، قلت هذا في لجنة المؤتمر القومي ، وهذا بعض من كان معنا في تلك اللجنة عندما تقدمت باقتراح رآه إخواني خطيراً ، وبعد انتهاء اللجنة قالوا لي إننا خائفون عليك . قلت لهم : أسمعوا أنا لست أكثر منكم شجاعة بل لعل أكثر جبناً ، ولكنني فقط أكثر منكم فهماً لجمال عبدالناصر . (تصفيق) قلت لهم - ويوسف السباعي يشهد بهذا - قلت إن هذا الرجل لا يمقت النقد ولكن يمقت الحق.

أنا يا سيادة الرئيس أعرفك تماماً .. وإذا كنت أرجو لك مزيداً من الكمال كحاكم ، فلأنني أراك أهلاً لهذا الكمال الذي أرجوه . وأقسم مرة أخرى أنا إنسان عادي ومع ذلك فأنا أعتر بكلمتي ، أقسم لو أنني لا أراك أهلاً لهذا الكمال الذي أرجوه ما وجهت إليك كلمة نقد واحدة .. إني أحبك وأحترمك ، ولعلك تذكر حينما أسعدتني ودعوتني إلى بيتك ومكثنا معاً في نقاش ساعتين أو أكثر قلت لك : إنك وأخوتك حررتم ظهور آبائنا . وأنا بصفة خاصة كمواطن أتمنى أن يظل الرجل الذي يحمل هذا الاسم جمال عبدالناصر ، أتمنى أن يحكمني عشرين سنة وأكثر ، ولكن الحكم الديمقراطي الذي أؤمن به وأراه .. تذكر هذا يا سيادة الرئيس وأنا أعلم أنك تتحرى العدل ولم أقصد بالعدل هنا إلا العدل السياسي ؛ لأننا بصدد تنظيم سياسي لمجتمعنا ، أعرف أنك تتحرى العدل وأعرف لك مواقف جليلة كحاكم نزية عادل ، وهذا هو الشيء الذي كان يأكل كبدي ، لا يجد خصومك وخصومنا سوى حجة واحدة ، يقولون : أين البرلمان ، أين الدستور ، أين المعارضة ؟ إني أريد أن نجهز على هذه الحجة أولاً ، وأريد أن نستكمل في ظل رعايتك كمالنا السياسي الذي أنت الآن تتجه بنا إليه ونسأل الله سبحانه ألا يزيغ قلوبنا عنك ، إني مدين لك بالشيء الكثير كمواطن ، وإن هذا الوطن مدين لك بالشيء الكثير ، والله سبحانه يوفقك ويزيدك من فضله ويزيدك معك والسلام عليكم . (تصفيق).

الرئيس جمال عبدالناصر :

بالنسبة للديمقراطية وأنا قلت في أول المناقشة إن احنا بنحب نفتح موضوع الديمقراطية .. هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية الغربية ؟ هل المفروض بالديمقراطية الديمقراطية المجردة ؟ وهل المفروض بالديمقراطية إن احنا نعمل

أحزاب؟ وأظن أنا وضعت هذا الأسئلة .. وضعتها لحضراتكم وقلت في كلامي إن أنا في يوم من الأيام فكرت في إقامة حزبين؛ حزب يحكم وحزب يعارض ، ولو أنا عايز أعمل النهارده ممكن أعمل حزبين بدل اتحاد قومي؛ حزب يحكم وحزب يعارض . بس في أي إطار؟ في أي نظام اجتماعي؟ أنا باعتبار إن احنا في ثورة .. ثورة اجتماعية ، علشان الديمقراطية الغربية تتوجد وتعمل أحزاب وجد نظام الإقطاع، ماكانش فيه أحزاب ولا ديمقراطية بمعناها الغربي ، ثم وجدت الرأسمالية ، ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب والديمقراطية ، برضه بمعناها الغربي ، لمصلحة مين هذه الأحزاب؟ هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية ، الدولة لمن في الدول الغربية؟ الدولة لمن في الرأسمالية؟ الدولة لرأس المال، الدولة اللي بيسموها دولة ديمقراطية - سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك - فهي عبارة عن ديكتاتورية رأس المال ، هل عايزين نعمل اشتراكية زى بتاعت «جى موليه» ونقول إن احنا زى الديمقراطيين الاشتراكيين ونبقى أصلاً في ديل الاستعمار ، أو للاستعمار، أو ديل للاستعمار وديل للرجعية؟ أبداً مش دى الاشتراكية اللي احنا عايزنها . أنا مش عايز أبداً يعنى تختلط الأمور في عقولنا أو في تصورنا بالنسبة للديمقراطية ، ديمقراطية كل الديمقراطية لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية، وقلت دا بمعنى الكلمة .. وقلت دا بالتفصيل في كلمتي ، هل أقول النهارده أنا عايز ديمقراطية وأعمل ٣ أحزاب وزى ما قلت ، الأحزاب الرجعية مش كانت بتاخذ نفوذها من الإنجليز ، الأردن ما هي فيها برلمان وفيها ديمقراطية ، تعجبنا الديمقراطية اللي في الأردن؟ فيه برلمان وفيه دستور وفيه ديمقراطية وفيه أحزاب ، هل هو الشكل؟ هل هو المنظر؟ كان عندنا برلمان ، كان عندنا دستور ، وكان عندنا أحزاب . وصلنا في سنة ٥٢؟ ازاي البلد كانت بتتحكم؟ ولصالح مين؟ كان فيه طبقات واللا ماكانش فيه طبقات؟ كان فيه طبقات، كان فيه إقطاع واللا ماكانش فيه إقطاع؟ فيه إقطاع وفيه استغلال وفيه مستغلين ، كان فيه الياس اندراوس واللا ماكانش فيه «الياس اندراوس»؟ كان فيه وزارة بتسقط بخمسين ألف جنيه وعبود سقطت وزارة ، وكلنا نعرف هذا الكلام في عهد الديمقراطية وتحت القبة اللي احنا قاعدين فيها النهارده دى وفي عهد الدستور ، هو دا المطلوب ، منظر؟ أنا يعنى باعتبار إن احنا إذا اتجهنا للمنظر بنفرط في حق بلدنا وفي .. بالنسبة لى أنا يمكن بيكون أسهل حاجة ، باقعد برضه ، حافظ برضه رئيس جمهورية ، إذا كان العملية رياسة جمهورية حافظ رئيس جمهورية ، لكن باقى سبت البلد بدون ثورة اجتماعية.

فيه حد هنا أشار في أول يوم إلى الثورة التركية ، أنا قرأت ثورة مصطفى كمال بالتفصيل، يوم مات مصطفى كمال ضاعت الثورة التركية ، مين قال كده؟ ما اعرفش الشرباصى أو الغزالى؟

السادات يرد : (الغزالي) ليه ؟

الرئيس جمال عبدالناصر :

هى فعلاً كانت ثورة سياسية حارب فيها الإنجليز ، حارب فيها الاحتلال وحرر تركيا ونجح وكان حكمه قوى ، بعدين جا عمل حزين الى هم اتوجدوا بعد ما مات ، جا فى يوم قال : نعمل تجربة الحزبين ونقول ديمقراطية ونتخلص من الانتقادات وجاب عصمت حطه فى حزب ، وواحد تانى حطه فى حزب تانى ومشيت التجربة ، وبعدين بص لقى البلد فيها انقسام ، وبعدين رجع تانى لحزب الشعب وعمل حزب واحد ، بس حزب واحد ، ولكنه لم يحول ثورته السياسية إلى ثورة اجتماعية ، يوم ما مات ضاعت تركيا، فيها إقطاع وفيها سيطرة وفيها تحكم.

احنا السبيل الوحيد للأمان لنا ثورتنا الاجتماعية وإذابة الفوارق بين الطبقات واللا النهارده على أساس الديمقراطية الغربية باعمل حزب للرجعيين وللرأسماليين وباعمل حزب للشيوعيين ، أو مش أنا الى حاعمل ؟ الرجعيين على طول حيلموا بعض ويعملوا حزب زى مالموا بعض وعاملين قائمة النهارده فى سوريا ، الشيوعيين مالحقوش القطر ما اتعملتش لهم قائمة فى سوريا ، لكن لو كانوا وصلوا قبل ما يقوم القطر كانوا قدروا يعملوا قائمة ، بتطلع حزب للرجعيين .. حزب للشيوعيين ، والشعب بيضيع فى الوسط يا يشتغل مع ذبول للرجعية ويمشى ، يا يمشى مع الشيوعيين .. رأى فى الشيوعيين قلته النهارده وقلته قبل النهارده : طالما أى واحد بياخذ تعليمات من الخارج - فى رأى أنا - باعتبره غير أمين على بلده ، وبكل أسف أنا متأكد إنهم بياخدوا تعليمات من الخارج .

حمدي الحكيم :

دكتور عبدالفتاح إسماعيل عندما بدأ يتكلم ارتحت ، لأنه قال إنه ليس متخصصاً فى النواحي الاشتراكية النظرية وسوف لايتكلم من هذه الواجهة ، وجهزت فطرتى لأستمع إليه لأن الفطرة أصدق استيعاباً وأصدق وأصدق تعبيراً .. غير أن لى بعض الملاحظات الصغيرة على حديث الأستاذ الدكتور عبدالفتاح ، هو قال : إن الحكم كان رأسمالى ولكن مجتمعنا لم يكن لهذا الحكم الرأسمالى أثر فى مجتمعنا أنا باخالفه فى هذه الناحية ، أنا باعتقد إن نظام الحكم الرأسمالى كان له أكبر الأثر فى مجتمعنا ، وإنه لولا النظام الرأسمالى والإقطاعى الذى كان سائداً والذى كان يحكمنا ما كانت مدارك التأهيل النفسى للشعب دا على مر السنين تقوده لكى يقوم بثورة ، أو بثورات متتالية آخرها الى انتصر فيها الى هى ثورة ٢٣ يوليو .. كان المجتمع رأسمالى وكان الشعب بيتأثر به .. وتأثراً بهذا المجتمع قام الشعب بثورته، ماكانش أبداً الشعب منعزل وماكانش الشعب أبداً سلبى ، قد يكون فوقه ، التعبير .. استعمل برضه التعبير العلمى الى استخدمه دكتور عبدالفتاح ، الخبث،

إنما التفاعل الكيماوى الى تحت الخبث دا كان بيشتغل وكان بيتفاعل لكى ينقض على المجتمع الرأسالى الإقطاعى المستغل.

فى رأى الدكتور عبدالفتاح أيضاً إن الحاكم هو صاحب القوة أو صاحب السلطة فى توفير وفى ضمان الكفاية والعدل للمجتمع وللمواطن، أعتقد برضه إنى أخالفه فى هذه النقطة، الحاكم ليس وحده ولا يمكن أن يكون وحده هو صاحب القدرة وصاحب السلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين، إنما الشعب .. الشعب المنظم فى شكل قوى الى عرف قواه الشعبية وحددها وسماها وعرف صورها، هذا الشعب المنظم بهذه الصورة هو صاحب القوة على أن يكفل لنفسه الكفاية والعدل، ورئسنا ومخطط ثورتنا تناسى ما قالش أنا صاحب القوة والسلطان لتوفير الكفاية، والعدل لهؤلاء المواطنين، إدانا نحن السلطة، إدانا نحن .. ألقى إلينا مقاليد توفير هذا العمل لأنفسنا ولمواطنينا . ما اعتقدش إن المصريين الى ذكرهم كانوا يرقصون فرحاً أيام الاعتداء وبتاع، ما اعتقدش إن دول مصريين، بعضهم يمكن كان يحمل جواز سفر مصرى أو باسبور مصرى، إنما ما اعتقدش إن دا مصرى، لأن ليس كل من يحمل جواز سفر اسمه مصرى، المصريين هم الى بيتكلموا لغتنا الى بيعيشوا فى حياتنا الى بينفعلوا بمستوانا هم دول المصريين، إنما من كانوا يرقصون إنما دول كانوا يا إما أذئاب استعماريا إما ناس لبسوا لبوساً مصرياً لكى يخدعوا الشعب، إنما ما اعتقدش إن دول المصريين الى كانوا بيرقصوا أبداً إطلاقاً (تصفيق)، كمان هو عايز يلقى إلى السيد يعنى عايز يتخفف من .. دكتور عبدالفتاح عايز يتخفف من بعض المسئوليات يعنى .. فيلقى مثلاً إلى الدكتور القيسونى علشان يقول لنا مين الى نعزله ومين الى نحدده، كما تخفف بعض الزملاء، وألقى إلى السيد وزير الداخلية السيد زكريا محيى الدين برضه متخففاً عن هذا .. طيب ما نضيف كمان السيد وزير الإصلاح الزراعى ونتخفف خالص يعنى، ونقول يعنى يجيبولنا البيانات. إحنا عايزين نبحث فى هذا، إحنا مش عايزين نلقى إلى أحد، الدكتور وزير الخزانة ووزير الاقتصاد والسيد وزير الإصلاح والسيد وزير الداخلية دول أعضاء فى القوى الشعبية الموجودة، هم فعلاً أحد القوى الشعبية زى أى مواطن منا، فاحنا مش عايزين نتخفف من أعبائنا ونتخفف من مسئوليتنا، احنا عايزين نشارك ويكون لنا رأى، ورأى إيجابى ورأى فعلى فى مين الى يمسنى وإيه الى ما يمسناش، دى مقاييس نحددها احنا، ويحددها يا إما اجتماعنا دا أو لجتنا التحضيرية دى، أو السلطة الفعلية الى هى مرتبطة بالقوى الشعبية.

الثقافة الطبقية :

الثقافة .. اتكلم الدكتور عبدالفتاح أيضاً على الثقافة ، وسماها الثقافة الطبقية ؛ أنا أوافق على تسمية الثقافة الطبقية وأوافق على أن الثقافة المنبعثة أو الممارسة داخل الصالونات دى مش ثقافة الشعب ؛ لأن .. حتى فكرة الثقافة من أجل الثقافة ولا العلم من أجل العلم ، دى مش دى . هى اللى نطلبها فى مجتمعنا الاشتراكى ، مش دى اللى يطلبه المجتمع الاشتراكى ، المجتمع الاشتراكى يطلب ثقافة من أجل الشعب مش من أجل الثقافة .. إنها باخالفه فى كلمة الثقافة المستوردة ، أنا أقول مبادئ مستوردة ، لأ ، أقول شعارات مستوردة برضه ، لأ ، وأقف فيها وأقول لأ دى أنا لى مبادئ لى حياتى لى خطتى فى الحياة ، وما استوردش ولا أقبل أن استورد ولا أعلق يفته بتاعة حد غريب ، إنها فى الثقافة نرجو أن نكون أكثر .. يعنى تأنيأ فى هذا التعبير ، وإلا إذا قلنا الثقافة المستوردة ما كانش طه حسين كون ثقافته .. ساستورد ثقافة انفعلى بها ثم أخرج ثقافة وطنية ، عشرات ومئات من كتابنا ومثقفينا تلقوا الثقافة الأجنبية ؛ يا إما تلقوها فى الخارج ، يا إما استوردوها وجابوها هنا ثم استوعبوها وهضموها ثم انفعلوها بها ، ثم صدر عنهم بالتالى ثقافة وطنية بتعبير مقياس وقواعد لشعبنا ، لأ المبادئ غير الثقافة .. المبادئ لاتستورد ؛ إنها الثقافة تستورد وننفعلى بها ونهضمها ونخرج عنها ثقافة وطنية تنفعنا ، دى ما أردت أن أعلق به وشكراً . (تصفيق) .

السادات : الدكتور جمال مرسى بدر ..

دكتور جمال مرسى بدر :

أخجلنى أن أسمع من الصديق الدكتور عبدالفتاح أنه فى فترة العدوان الثلاثى على الوطن كان هناك مواطنون يرقصون فى البيوت .. لا يا زميلى لا أظن أن هذا وقع ، ولا أظن أن فى هذا الوطن من يرقصون فى البيوت إذا هاجم الوطن أعداؤه . المسألة مهمة جداً فى المرحلة التى نحن فيها لأننا مقبلون على عمل ضخم يقتضى منا جهداً وعرقاً ونحتاج من أجله إلى أن نجمع كل ثقتنا فى أنفسنا وكل آمالنا فى النجاح .. وفترة العدوان الثلاثى كانت فى الواقع تجربة فذة أثبت فيها هذا الشعب وحدة صفه وأثبت قوته وصموده ، وكانت فترة من أمجد مفاخرنا الوطنية ، هذه الصورة الرائعة تمدنا بكثير من الثقة بالنفس وبكثير من الأمل فى المستقبل ، ولا أحب أن تشوه هذه الصورة بأن ينسب إلى هذا الشعب أو إلى فئة من هذا الشعب ما لم يقع منها ، وأشكركم (تصفيق) .

السادات : السيد خالد محمد خالد .. تعقيب على كلمة السيد الرئيس ..

خالد محمد خالد :

سيادة الرئيس .. أيها الإخوان .. أسمحوا لي أولاً أن أؤكد لحضراتكم أنني أكره كثرة الكلام .. ولكن مناقشة السيد الرئيس والحديث إليكم يحبان إلى النفس ما ذكره ويحملانها على السير في غبطة إلى ما قد تمضي إليه وحدها في مشقة . وإحساسى أنه يستدعينا إلى الوقوف أمامه طويلاً ، يستدعينا إلى دراسته وإلى البحث عن المغزى الجليل الذى لا أشك في أنه جليل ، ذلك المغزى الذى يرمى إليه الحديث الخطير الذى سمعناه . (أصوات معارضة) .

السيد خالد محمد خالد : طب السيد الرئيس يتفضل ويوضح العبارة إذا أراد .. السيد أنور السادات :

من فضلكم اتركوا السيد العضو يدلى بوجهة نظره ، وبعد ذلك من يطلب التعقيب سيأخذ الكلمة ليعقب .

السيد خالد محمد خالد : السيد الرئيس قال عندنا فى الجيش شئ اسمه الحرب الوقائية . الرئيس جمال عبدالناصر : عندهم فى الجيش مش عندنا .. طيب .. طيب . (ضحك) . السيد خالد محمد خالد :

نعم .. نعم ، عندهم .. طيب ما علش عندهم يعنى فى الجيوش ، مش مهم الكلمة ، المهم المعنى الى حتفضى إليه الكلمة .. هناك حرب وقائية تستعمل فى ضرورات معينة ، ليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ أى إجراء لا يبدو ولا يكون غير ديمقراطى ، نحن سنشكل مؤتمراً للقوى الشعبية وسيقوم فى هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراتها . هذا الشعب كله مؤمن بثورته ومؤمن بقائده ، ومؤمن بأهدافه ، ومؤمن بديمقراطيته ، وباشترائيته ، فالسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب فى تحول كما قلت ، لا فى ثورة ، فى تطور ، كما قلت ، لا فى طفرة ، وإذا أردنا أن نعتبر ببعض المجتمعات التى هى اشتراكية حادة وقامت تجرب ما نسميه عزل الشعب أو عزل أعداء الشعب ، ثم أخفقت تجربتها .. فإن إذا أردنا أن نأخذ هذه العبرة فإن العبرة ماثلة أمامنا .

هناك فى الصين : قامت الصين فأجهزت على أناس حقاً ، لكنهم كانوا من الذين حاربوا الثورة حملوا ضدها السلاح والمدفع ، ثم بعد ذلك أراد قوم أن يحددوا أعداء الشعب ويعزلوهم فوقف « ماو تسى تونج » يدعوهم جهد طاقته إلى أن يرفعوا شعاراً آخر : دعوا الأزهار جميعها تفتح ، وترك الأحزاب قائمة فى مجتمعه ، فهناك أحزاب غير الحزب الشيوعى ، بل أعطاهما حق الإشراف المتبادل فلهذه الأحزاب الحق فى أن تناقش الحزب الشيوعى ، وللحزب الشيوعى الحق فى أن يناقش هذه الأحزاب ، ولكن بعد أن وضع لها جميعاً الإطار الذى تعمل فيه ، والذى لا يقبل أى زيغ عنه ، والذى يعتبر تخطيطه أو هدم أسواره ردة لا تغتفر ، وهو الوحدة الوطنية والاشتراكية .

فلا داعى أبداً لأن نخاف ، لنمضى على بركة الله مؤمنين بشعبنا متوصلين إلى أغراضنا بالوسائل الوديدة التى يتمثل فيها التحول ولا تتمثل فيها الثورة والسلام عليكم .(تصفيق).
الرئيس جمال عبدالناصر :

فى تعليقى على كلام الأستاذ خالد هو ابتدا كلامه وقال : إن الكلام دا خطير ، والكلام دا أنا ما باقولوش لأول مرة ، أنا قلت الكلام دا مرات قبل كده متعددة.

من أول يوم فى الثورة وأنا باقول هذا الكلام بصيغات مختلفة . والاجتماع اللى هو بيقول عليه فى شارع عدلى يمكن كانت عملاه رابطة قنا اللى هى كانت موجودة فى شارع عدلى فى أول الثورة . اتكلمت على الرجعية ، واتكلمت على الشعب ، واتكلمت على الثورة ، واتكلمت على مبادئ الثورة . من أول يوم فى كل خطبة من خطبى باتكلم على مبادئ الثورة الستة.

الأخ خالد بيقول إن احنا لانمارس اليوم ثورة ، ونحن نعيش فى تطور ، وبعدين فى الآخر فى حماسه قال : هذا الشعب المؤمن بثورته ، دليل حتى فى قرارة نفسه هو معتقد إن فيه ثورة لأن الشعب مؤمن بثورته .. ازاي وما فيش ثورة ؟ فيه ثورة مستمرة وأنا من أول يوم فى الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب . وكثير قلت دا احنا يجب أن نحمد الله إن احنا استطعنا أن نجنى ثمار هذه الثورة اللى كافح من أجلها الآباء والأجداد.. كنت باستمرار أقول الآباء والأجداد كافحوا وقتلوا من قبل ما يجنوا ثمار هذه الثورة . واحنا سعداء إن احنا استطعنا إن احنا ننجح فى هذه الثورة ، واستطعنا إن احنا نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا .

الأستاذ خالد بيقول : إذا كانت ثورة ما نعمل مجلس قيادة الثورة ، ما كنا عاملين مجلس قيادة الثورة ، النهاردة احنا عايزين نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة ، الشعب الأصيل (تصفيق) دا اللى أنا باقصده بالديمقراطية السليمة . فيه خلاف بينا فى فهم الديمقراطية السليمة.

الأستاذ خالد بيقول : إن احنا بنتجنى على اللى فات ، احنا مابتجناش على اللى فات ، احنا جينا فى المبدأ السادس للثورة ، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، معنى هذا إن ماكانش فيه حياة ديمقراطية سليمة .

جينا فى المبدأ الخامس قلنا إقامة جيش وطنى قوى ، معنى هذا إن ماكانش فيه جيش وطنى قوى ، معنى هذا إن الجيش كان يستخدم ضد الشعب مش من أجل الشعب ، ونريد أن نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب .(تصفيق).

ما بنقولش نلغى الديمقراطية ، دا طبعاً تعقياً على مقارنتك ، بتقول نلغى الجيش ، أبداً قلنا : إقامة جيش وطنى قوى ، وقلنا : إقامة حياة ديمقراطية سليمة . معنى هذا

إن الجيش الى احنا كنا فيه كنا شاعرين إنه مش الجيش الوطنى القوى . نزل يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ علشان يضرب الشعب ، وماكانش نقدر نقول لأ ، ولو كانت طلعت أوامر علشان تنضرب الناس كنا حنضرب ، العسكرى حنضرب ، الضابط حنضرب الضابط الى حيقول ما اضربش حيتحاكم ، مين حينقذه ؟ ماكانش فيه استعداد للثورة ، ماكانش فيه خطة للثورة.

يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ أنا نزلت بالليل فى عربيتى ولفيت على وحدات الجيش هنا فى القاهرة وكانت النار مندلعة وكان التجول ممنوع ، وكان معايا فى العربية سلاح سالم ، نزلت كان عندنا اجتماع يومها ، اجتماع لما سمى بعد ذلك مجلس الثورة .. بعد الاجتماع نزلنا علشان نتصل بأكبر عدد من الناس ونقول لهم على قدر الإمكان ماتضربوش فى الشعب ، بس مين كان يضمن ؟ هم الضباط الى قاموا بالثورة كام ؟ الضباط الأحرار الى قاموا بالثورة كام ؟ مية ، كان فيه آلاف من الضباط الى الناس عارفته فيهم إن إذا مانفذش الأوامر حيتفصل ، والجيش بينفذ الأوامر . جيش وطنى قوى يعنى جيش من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ . جيش وطنى قوى علشان يحمى الديمقراطية السليمة الى احنا بتتكلم عنها وبنادى بها . ماقلناش بعد كده بنلغى الجيش ، لأنه كان قبل الثورة مش جيش وطنى قوى . وماقلناش أبداً إن حنلغى الديمقراطية ؛ لأن الديمقراطية قبل الثورة ماكانتش ديمقراطية سليمة ، قلنا عايزين نخلى هذه الديمقراطية ديمقراطية سليمة .

أنا فى كلامى مابقولش هذا الكلام علشان أدين حد، ما لو كنت عايز أدين كنت عملت محاكم، وأدنت من ٢٣ يوليو سنة ٥٢ زى ما اتعملت محاكم فى الثورة الفرنسية، واتعملت محاكم فى الثورات الشيوعية وفى الثورات الأخرى . العملية مش إدانة . أنا باقول احنا هنا بنبحث عن الحقيقة وإذا كنا عاوزين نبحت عن الحقيقة بناخذ هذه الحقيقة منين ؟ من تجربتنا فى العشر سنين دى ومن السنين الى حصلت قبل هذه الثورة . تجربتنا كانت تدل على إيه ؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعى ؟ هل استطعنا أن نقضى على الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى ؟ أبداً ما استطعناش .. وانت فى كتبك الى عاملها قبل الثورة كنت بتقول: ان احنا بنكافح من أجل القضاء على الاستغلال السياسى وعلى الاستغلال الاجتماعى ؟ فى كل هذه الكتب وفى كل صفحة منها بتتكلم وبتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى .

احنا ما بنقولش النهارده عايزين نشتغل لمصلحة خاصة ، بنقول احنا عايزين نقيم حياة ديمقراطية سليمة . ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من مسؤوليته ، ما بنقولش

عايزين نحرم الشعب من أنه يختار رئيس جمهوريته ، ما بنقولش دا أبداً .. ما بنقولش إن احنا عايزين نحرم الشعب من البرلمان ، أبداً بأى حال من الأحوال .. ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من المعارضة أبداً ، لأن فى أى برلمان لابد فيه اليمين واليسار والوسط ، مهما اتقال هنا ، فيه يمين ، وفيه يسار ، وفيه وسط ، واليمين واليسار والوسط دا ما هواش أبداً تعبير من الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية . هنا فى هذه القاعة ، فيه يمين ، وفيه يسار ، وفيه وسط ، واحد متطرف إلى اليسار ، وهى عملية نسبية ، واحد متطرف إلى اليمين ، وهى عملية نسبية ، فى أى برلمان ، فى أى ناس موجودين ، كل واحد يستطيع أن يعارض ، ويستطيع إنه يقول رأيه . بس أنا باقول ، مايقولش إن احنا نعيد الإقطاع ، ولانعيد الاستغلال ، ولا ديكتاتورية رأس المال ، أو نرجع الإنجليز أو المندوب السامى أو نرجع السير « برسى لورين » أو « لورد كرين » أو حد من الناس دول ، لأنه بهذا يبقى خرج عن أهداف الشعب .

ما بنقولش ان احنا بنخاف على الشعب اليوم ، أبداً بالعكس ، وأنا إذا كنت خايف على الشعب اليوم ، كنت ليه ، يعنى أبداً هذه العملية ، دى أنا بادئ هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة ؛ من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة . زى ما قلت لكم يمكن كان ممكن يكون سهل قوى لو كنا عملنا مجلس ثورة . أهو بنطلع أوامر وتنفذ بس مش هو دا المطلوب . المطلوب فى هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس ؛ إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وأنا معاك إن الشعب مؤمن بثورته ولا يمكن بأى حال أن يتخلى عنها . معاك فى هذا (تصفيق) عايز تقول حاجة ؟ والا نروح ؟

خالد محمد خالد :

فى الحقيقة أنا لما ضربت المثل بالصين كان مثل جانبى بحث يعنى ، عاوز أقول إنه كان فى هذا المجتمع الى عداوته كثيرة ومحنه كثيرة ، ناس قاموا ينادون بعملية عزل أعداء الشعب ، فجاء « ماو تسى تونج » وأخذ جانباً آخر من رأى وكان رأيه زى ما قلت : دعوا جميع الأزهار تتفتح ، وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصينى يقول : البرجوازية الصغيرة ، ويقول : أصحاب الأعمال بل والمثقفون أيضاً ، يقول : إن كثيراً من المثقفين لايزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية ، ومع ذلك فلست أنصحكم أن تقاوموهم ولكن ساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية . دى باخدها أنا كمثلى من بعيد عندما نتحدث عن عزل أعداء الشعب .

أنا عاوز أتجنب ما استطعت ، كما قلت آنفاً ، هذه الشعارات العنيفة ، يعنى أريد أن نذهب جميعاً فى موكب حافل واحد بعد أن تستبين معالم مجتمعنا الاشتراكى .. هذه المعالم

التي سيوضحها الدستور ، نمضي معاً ، يحمل قوينا ضعيفنا ، يحمل سليمان سقيمنا ، وعندما قلت الأحزاب في المجتمع الصيني قلت إنه بالغ ، يعنى في عملية دعوا جميع الأزهار تتفتح ، بالغ فيها فسمح بقيام أحزاب واشترط أن تعمل داخل السور الاشتراكي نفسه ، فإذا يوماً ما - وأنا لا أنسى حديثاً صحفياً لسيادتكم في هذا العام مع صحفى أظن كان ألماني - قلت سيادتكم : إننى أو من أو أرى أن هناك أحزاباً ستنشأ في مجتمعنا في المستقبل وستكون أحزاباً قوية لن تنكس بالمجتمع إلى الوراء ، ولكن ستطور مفاهيمه وقيمه . أنا أذكر هذا ، سيادتكم قلت هذا في حديث مشهور .

الرئيس جمال عبدالناصر : في المستقبل قلت . (ضحك) .

السيد خالد محمد خالد :

آه طيب ما باقولش حاجة ، أنا كل الذي أقوله إننى أريد الإصلاح ما استطعت لله ولرسوله ولهذا الوطن أن نبداً بداية عميمة في حبها دافئة في مودتها ، وكما قلت نستقبل قبلتنا الجليلة جميعاً شعباً واحداً وأمة واحدة ، والسلام عليكم ورحمة الله . (تصفيق) .

الرئيس جمال عبدالناصر :

في المستقبل إن شاء الله ، يعنى إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات في فترة بسيطة ، وممكن تقوم أحزاب ولكن حبقى أحزاب على أساس أشخاص ، يعنى تطلع خالد محمد خالد ، على هذه المبادئ يعمل حزب ، وحسين الشافعى على هذه المبادئ يعمل حزب . نفس العملية ، (ضحك) ولكن مايقاش فيه أحزاب رجعية ، ما يقاش فيه أحزاب بتعمل على عودة الإقطاع ، مايقاش فيه أحزاب تعمل على عودة ديكتاتورية رأس المال أو سيطرة المال ، وبعدين موضوع الشعارات العنيفة ، أنا بيتهيألى احنا صفيناه الجلسة اللي فاتت ، ما فيش شعارات عنيفة ولا حاجة ، والسلام عليكم . (تصفيق) .

* * *

وبرغم أن هذه المناقشات كان يجرى التعقيب عليها داخل اجتماعات مجلس الوزراء ، إلا أن القيادة السياسية لم تشأ أن تتدخل بأى أسلوب في مناقشات اللجنة التحضيرية نفسها وكانت التعقيبات داخل مجلس الوزراء تستهدف فقط الخروج بالاستنتاجات وكيفية الاستفادة منها .

* * *

ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢

وأسفرت هذه المناقشات عن وضع « الميثاق الوطني » الذي طرح على المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في عام ١٩٦٢ .. وكان أكثر اتساعاً في عضويته من اللجنة التحضيرية السابقة والذي وضع الملامح الرئيسية للمجتمع الاشتراكي الذي بدأ بقوانين يوليو الاشتراكية وانتهى إلى إصدار الميثاق الوطني ، وهي الحركة التي أطلق عليها جمال عبدالناصر اسم « ثورة ١٩٦١ » باعتبار أن ثورة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية استهدفت تغيير الأوضاع السياسية الفاسدة وأن ثورة ١٩٦١ استهدفت تغيير الأوضاع الاجتماعية ، وإقامة توازن اجتماعي جديد لصالح كل الفئات وليس لمصلحة فئة على حساب أخرى.

وقد يكون من المناسب أن أتعرض هنا لميثاق العمل الوطني الذي أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر في اجتماع المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو ١٩٦٢ كدليل عمل لمرحلة جديدة من العمل السياسي بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي وإجراء انتخابات عامة لمجلس الأمة ووضع الدستور الدائم سنة ١٩٦٤ . وكان الرئيس عبدالناصر قد أوضح تفصيلاً كل الخطوات والطريق للوصول إلى تحقيق أهداف المرحلة ، ورسم صورة المجتمع الجديد وحدد المفاهيم والقيم والمعايير ودور قوى الشعب العامل التي سيجري العمل على أساسها ، من أجل الوصول إلى هذا المجتمع الجديد .. وكان في مقدمتها قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة . وأن ميثاق العمل الوطني يشمل عشرة أبواب هي:

- * نظرة عامة .
- * في ضرورة الثورة .
- * جذور النضال المصري .
- * درس النكسة .
- * عن الديموقراطية السليمة .
- * في حتمية الحل الاشتراكي .
- * الإنتاج والمجتمع .
- * مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله .
- * الوحدة العربية .
- * السياسة الخارجية .

معالم الديمقراطية السليمة :

وحدّد الرئيس في الباب الخامس منه «معالم الديمقراطية السليمة» في الأسس التالية:
أولاً : إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ،
ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية إلا بتحرير الفرد من الاستغلال ، وإتاحة
الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله.

ثانياً : الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وإنما
تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولا بد أن يسقط تحالف
الرجعية والرأسمالية المستغلة ، ولا بد أن يحل محله التفاعل ، ولا بد أن يحل محله
بين قوى الشعب العاملة : الفلاحين ، والعمال والجنود ، والمثقفين والرأسمالية
الوطنية غير المستغلة.

ثالثاً : وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي ، الذي يصبح السلطة الممثلة
للشعب ، والدافعة لمكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة ،
وفي هذا الصدد فإن هناك أربعة أسس لا بد من قيامها في الاتحاد الاشتراكي
العربي :

١- أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية بما فيها

المجلس النيابي ، وذلك باعتبارهم الأغلبية التي طال حرمانها.

٢- سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

٣- خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجذب
العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ونشاطها.

٤ - جماعية القيادة لتكون عاصماً من جموح الفرد ، وتأكيداً للديموقراطية على
أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار.

رابعاً : تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال.

خامساً : حرية النقد والنقد الذاتي وحرية الصحافة بعد تخليصها من قوانين الرجعية
ومن سيطرة رأس المال.

سادساً : توفير ما يلي : تعليم يُمكن الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة ،
وقانون يساير الديمقراطية السليمة ويعبر عنها ، وعدل يصل إلى الفرد دون
موانع مادية أو تعقيدات إدارية ولوائح كانت كلها أو معظمها من وضع الطبقة
الواحدة ، وهذه يجب تغييرها لتخدم ديمقراطية الشعب.

* * *

٣ - تنظيم طليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعى):

إذن فقد كان من مهام التنظيم السياسى الرئيسية فى هذه المرحلة خلق القيادات والكوادر ودفعها إلى الأمام لقيادة الأعمال اللازمة لدعم المشروع الوطنى والقومى الذى طرحته ثورة يوليو فى مختلف المجالات.

وحتى تكتمل هذه المهمة على أكمل وجه اتجه التفكير إلى إقامة تنظيم « طليعة الاشتراكيين » ، أو ما تعارف على تداوله باسم « التنظيم الطليعى ».

جاءت الإشارة إلى التنظيم الطليعى فى ميثاق العمل الوطنى عندما نص على ضرورة وجود تنظيم يكون بالنسبة للاتحاد الاشتراكى بمثابة القلب من الجسم ، أى هو الذى يتولى توليد قوة الدفع فى الاتحاد الاشتراكى .. وكان تفكير جمال عبدالناصر أن يكون التنظيم الطليعى نواة لحزب سياسى عندما تحين الظروف المناسبة للأخذ بصيغة تعدد الأحزاب - وقد تعرض عبدالناصر لهذا الأمر فى جلسة مجلس الوزراء فى أكتوبر ١٩٦١ السابق الإشارة إليها فى هذا الفصل - وكانت العقبة الوحيدة التى واجهت جمال عبدالناصر فى هذه النقطة هى كيفية تشكيل حزب أثناء وجوده هو فى السلطة ، ومن ثم فقد بدأ فى اتخاذ خطوات تنفيذية لبناء التنظيم الطليعى ، وعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء ٣ سبتمبر ١٩٦٣ فى الصالون الرئيسى الخاص فى منزله بمنشية البكرى وضم هذا الاجتماع كلاً من على صبرى ومحمد حسنين هيكل وعباس رضوان وأحمد فؤاد (رئيس مجلس إدارة بنك مصر) وسامى شرف.

وعرض عبدالناصر فكرته مرتكزاً على ما ورد فى الميثاق ، وركز على مجموعة النقاط الأساسية تلخص فى الآتى:

* صعوبة تكوين حزب من قمة السلطة أو بواسطة ، وما قد يترتب على ذلك من مصاعب ومشاكل من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية ، وبالتالي فهو يرى ضرورة العمل على مراعاة الطبيعة البشرية ونوعية العناصر التى تساهم فى هذا العمل ، على أن تنطبق على الشخص المرشح الشروط والمواصفات وعدم مفاصلته إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسية بدراسة مواقفه.

* الإصرار على مراعاة السرية سواء فى الاتصال بالكوادر أو فى الاجتماعات أو فى تداول المناقشات التى تتم بين الأعضاء.

* وضع مجموعة من الشروط اللازم مراعاتها عند الترشيح لعضوية التنظيم ، ويأتى فى مقدمتها الإيمان بثورة يوليو وبقوانينها ، وبالنظام الاشتراكى ، والقدرة على الالتزام بالسرية ، وأن يكون عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير التى تفضل طبعاً أن يكون ذو قبول وحضور جماهيرى وأن يقبل النقد ويمارس النقد الذاتى ، وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية.

وانتقل عبدالناصر بعد ذلك إلى بحث تسمية التنظيم ، وقد طرحت عدة اختيارات، دارت مناقشات طويلة حول كل من هذه التسميات حتى استقر الرأى فى النهاية على اختيار اسم « طليعة الاشتراكيين ».

ثم طرح بعد ذلك قضية شعار هذا التنظيم ، وتم الاتفاق على أن يكون :
« حرية . اشتراكية . وحدة ».

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى تناول طعام الغداء فى قاعة صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس الذى كان عبارة عن « فريك وقطع من اللحم وبادنجان (مسقعة) وسلطة خضراء من الخيار والطماطم والخس ثم قطع من البطيخ ، وأعقب ذلك القهوة والشاي ».

ثم استؤنف الاجتماع بعد ذلك حيث بدأ الرئيس بإثارة بعض النقاط الجوهرية منها:

* أن يعتبر المجتمعون فى هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم الطليعى .
* تكليف كل من على صبرى وعباس رضوان بالبدء فى ترشيح عناصر للانضمام لعضوية التنظيم ، وعرضها على اللجنة العليا فى الاجتماع القادم .

* تكليف باقى الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة فى الاجتماع القادم ، مع اقتراح خطوط إستراتيجية العمل التنظيمى بشكل أكثر تحديداً من حيث آليات الحركة ومناهج التدريب وحجم العضوية ونوعيتها فى الأشهر الستة الأولى ، على أن تسلم هذه الاقتراحات إلى سامى شرف قبل الاجتماع القادم بوقت كاف حتى يمكن دراستها وتحديد جدول أعمال الاجتماع التالى .

وانتهى الاجتماع فى حوالى الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، ولم يعلم بما دار فيه سوى المشير عبدالحكيم عامر فقط .

فى الاجتماع التالى طلب عبدالناصر بأن نتعمق فى مشاكل البلد ونناقشها ولا بد أن نتعرف على مشاكل الناس ، وأن نتكلم بصراحة فى جميع الموضوعات وأن نكون مستمعين جيدين لكل شئ ، ونتحدث بكل وضوح دون أن نجاهل أحداً ، وأشار إلى أنه من الممكن أن نختلف فى الآراء ، وفى وجهات النظر إلى أى مدى ، ولا بد من التعرف على الوسائل الإيجابية التى تمكنا من التوصل إلى العمل السياسى بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة ، وأن يكون كل عضو مستعد للكفاح والنضال من أجل تحقيق الأهداف التى أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقال جمال عبدالناصر ما مضمونه :

« إننا نريد أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل ، ولا نريد أن نعمل بطريقة الوزارات ، ونبتعد عن الكلام فقط .. الناس شبعت كلام ، وعاوزين مزيد من العمل .. الناس عاوزين يعرفوا ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الاشتراكي وهى أهداف واسعة . والعملية ليست مرسومة فى تقارير فليس هناك رسم معين للعملية، واللى فى ذهنى أن ننطلق جماهيرياً .. هذا هو الأساس ومن خلال المناقشة سنصل إلى الأسلوب اللى حانمشى عليه ، لكنى أتصور أن أمامنا عمليتين رئيسيتين :

الأولى : عملية تنشيط العمل السياسى القائم وممارسة الشرح والتفسير .

والثانية : عملية التنظيم السياسى الداخلى أى القيام بعملية استكشاف للناس والاستفادة بهم فى دعم الاتحاد الاشتراكي على المدى البعيد ، وخلق اتصالات مستمرة داخل التنظيم السياسى الأكبر « الاتحاد الاشتراكي » ذات اتجاهين أى من القمة إلى القاعدة ثم من القاعدة إلى القمة مع ضرورة التركيز على حيوية ومصادقية وإخلاص العناصر الوسيطة والموصلة من وإلى الطرفين : القاعدة والقمة .

تأتى بعد ذلك عملية اختيار الناس الذين يعملون فى التنظيم السياسى ، الحركيون القياديون الذين يُعتمد عليهم فى الدعوة والفكر ، وتحمل المهام السياسية .. ويجب أن يتم ذلك بطريقة غير روتينية وألا يكون عملنا مكتئباً ، فلا بد أن نتحرك فإن أصعب عملية هى تنظيم الناس والتحدث معهم والتعامل معهم ، يتظموا معنا ويجب إذن ألا نلقى العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم .

ومضى الرئيس موضحاً أنه إذا لم نجمع القوى الاشتراكية فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكي ، يجب أن ننظم العناصر الاشتراكية حتى يكون هناك صمام أمان داخل الاتحاد الاشتراكي ، إننا نقاسى من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض ، فكل شخص يحاول أن يلقي اللوم على الآخر ، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يثبت أنه ملاك دون الآخرين ، وأن الآخرين مخطئون ، وهو الذى لا يخطئ وهو نوع من الأنانية موجود ونحن مسئولون عن ذلك .

إن العناصر الاشتراكية غير منظمة فى حين أن العناصر المعادية للاشتراكية منظمة ، فيجب أن ننظم هذه العناصر حتى يكون هناك صمام أمان داخل التنظيم السياسى .

وأكد الرئيس على أنه لا يريد أن نبدأ بعملية سلبية بل يجب أن ننطلق من ناحية الإيجاب ، وأن ننظر إلى مشاكل الناس ومحاولة حلها ، والتنظيم هو الذى يجعل القيادة متصلة بمشاكل الناس ويعمل على حل مشاكل الناس ، والمشاكل لن تنتهى ، وهى ليست موجودة فى كل المجتمعات ، ولا شك أن التنظيم هو الذى يجعلنا قادرين على

التحرك نحو حلها وأن نرد عليها بصراحة ووضوح وإقناع ، وحتى تتم التوعية السليمة في المشاكل التي لا يمكن حلها.

وانتقل عبدالناصر بعد ذلك إلى قضية الوحدة الفكرية فقال إنها ضرورية جداً ، ولا بد أن نبسط الأمور للناس ، ولا نقول كلاماً لا يفهمه الناس ونحن نمشي ونكتشف ، وفي مسيرتنا لا مانع من التغيير إذا اقتضى الأمر ، لكن يجب أن نعرف أولاً ما هو الشيء المراد عمله ، ومسئوليتنا أن نجمع الناس في جميع القطاعات .. نحن نعقد الآن مؤتمراتنا، نجمع الاشتراكيين مع العناصر المضادة للثورة ، وقد تكون العناصر المضادة للثورة على درجة من القوة على أساس أن البلد بطبيعتها محافظة والناس بطبيعتهم محافظين ، وعمليتنا الأساسية أن نجمع العناصر الاشتراكية ، ويجب أن نكون في عملنا على درجة من المرونة بحيث لو تركنا التنظيم ووجدنا ما يستدعي إعادة تنظيم أنفسنا مرة أخرى سوف نغير التنظيم ، أى أننا لانصنع تنظيمًا جامدًا أو خامدًا ، ولا بد أن يفهم الناس أن هناك رقابة وأن من ينحرف سيفصل ، وإذا وجدنا ناس صالحين نضمهم دون تردد.

وبدأ التحرك الفعلي لاستكمال هياكله بتكوين خلايا تتمدد تدريجياً لتشمل كل القطاعات النوعية والمناطق الجغرافية على مستوى الجمهورية ، واعتبرت المجموعة التي شاركت في الاجتماعين الأول والثاني مع جمال عبدالناصر بمثابة اللجنة العليا للتنظيم ، وكان الهدف البعيد في ذهن جمال عبدالناصر هو أن يكون هذا التنظيم بمثابة حزب سياسى لتبنى أفكار وثوابت ومبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وللدفاع عنها لضمان استمراريتها عندما تحين الظروف المناسبة لإقرار التعددية الحزبية.

وقد قام كل عضو من الحاضرين بتشكيل خلية خاصة به ، على أن يقوم أعضاء الخلايا خاصة بهم من خلال ضم أعضاء جدد .. وهكذا بتطبيق نظرية العشرات ، أى أن كل شخص يستطيع أن يجند أو يصادق أو يؤثر في أو على عشرة أشخاص على الأقل ، وكل واحد من هؤلاء العشرة يستطيع بدوره أن يجند عشرة أشخاص فيصبحوا مائة ، والمائة لو جند كل واحد منهم عشرة أشخاص سيصبحون ألفاً وهكذا تتوالى العشرة لتصبح مائة والمائة لتصبح ألفاً والألف تصبح عشرة آلاف وهكذا.

وعند رحيل عبدالناصر كان التنظيم قد استكمل بنيته التحتية وأقام هياكله ووصل عدد أعضائه إلى حوالى ربع مليون عضو.

وبدأ التنظيم وبصورة متدرجة وهادئة يضع يده على الكوادر ويفرزها ويقدمها إلى القيادة السياسية ، ومن ثم كان بمثابة معمل للتفريخ لنمواع الهامة وللعمل السياسى النشط بصفة خاصة ، ولا يعنى هذا أن عضوية التنظيم الطليعى كانت تمثل جواز مرور لتولى المناصب الهامة سواء في الوزارات أو في المحافظات ، بل كانت عنصر ترجيح فقط

وعلى أسس ومعايير لم تكن مزاجية بأى حال من الأحوال ، وكانت عوامل الاختبار والاختيار الأساسية تتركز فى احتياجات المنصب وكفاءة مواصفات الشخص المرشح ومدى توافقها مع هذه الاحتياجات.

وكان هناك بعض الوزراء أعضاء فى التنظيم ويشرفون على نشاطه وتحركه داخل وزارتهم ، ومن أمثلة ذلك محمد فائق فى وزارة الإعلام بينما كانت هناك وزارات أخرى يتولى العمل التنظيمى فيها شخص آخر بخلاف الوزير ، خاصة إذا كان الأخير يغلب عليه الطابع التكنوقراطى ، وقد أدى ذلك الوضع فى بعض الأحيان إلى استياء بعض الوزراء وطالبوا فى اجتماعات مجلس الوزراء بالحد من الازدواجية والتداخل مع حركة مسئولى التنظيم ، وقد تفهم عبدالناصر موقفهم بدقة وعمل على الفصل بين المهمتين وضبط حركة أعضاء التنظيم.

لقد لعب التنظيم الطليعى أدواراً هامة فى تأمين الجبهة الداخلية وبخاصة فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وساهم أعضاؤه فى كشف مؤامرة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٦٥ .. وإن كنت أعتقد أن الدور الأهم لهذا التنظيم يكمن فى تجسيد اهتمام الثورة بقطاع الشباب وإفساح أكبر مساحة ممكنة أمامهم وإعدادهم وفقاً لمنهج علمى وسياسى لتولى المواقع الهامة القيادية فى المستقبل ، ولاشك أن نظرة عامة على هياكل التنظيم فى المستويات والقطاعات المختلفة يمكن أن توضح للقارئ حجم المساهمة التى قدمها التنظيم فى تلبية احتياجات العمل السياسى والمراكز القيادية فى مصر حتى يومنا هذا، حيث ما زال النظام السياسى يستعين بأعضاء التنظيم الذين أثبتوا وجودهم على الأصعدة الإدارية والثقافية والسياسية.

أما عن الأمانة العامة للتنظيم لطليعى فقد كان أول تشكيل لمكتبها يضم كلاً من : شعراوى جمعة - أحمد كامل - محمد المصرى - أحمد حمروش - محمد عروق - يوسف عوض غزولى ويعاونهم كل من أسعد خليل وعادل الأشوح.

وقد كانت هناك مجموعات من أعضاء التنظيم الطليعى من الذين تقتضى ظروف عملهم أن يتم تجنيدهم فى الخارج ، كانت هذه المجموعات بالإضافة إلى مجموعات السفارات المصرية فى الخارج يطلق عليها « تنظيم الخارج » وكنت أتولى قيادة ومسئولية هذه المجموعات ، وعندما يعود أحد أعضائها إلى مصر فقد كان يُسكّن فى إحدى المجموعات السكنية أو الوظيفية التى يتبعها جغرافياً.

ومن أهم وأنشط هذه المجموعات والتى قامت بتنفيذ مهام وطنية وقومية فى مختلف المناسبات على مدى سنوات تقارب من السبعة ، كانت تلك التى نظمت فى باريس ولندن وموسكو ونيويورك وواشنطن ، وكان من أبرز عناصر هذه المجموعات عبدالمنعم

النجار وأسامة الباز وحسام عيسى وعلى السمان وجمال شعير ومصطفى الفقى ومراد غالب وأسامة الخولى ووفاء حجازى وغيرهم.

مجموعة المعلومات:

كما سُكِلت فى منتصف عام ١٩٦٥ مجموعة خاصة جداً وبتكليف من عبدالناصر شخصياً سميت «مجموعة المعلومات»، وكنت أتولى مسئوليتها وكانت محاضر اجتماعاتها ترفع لعبدالناصر شخصياً ويخطر شعراوى جمعة - باعتباره أميناً للتنظيم - بمضمونها للعلم.

وكانت هذه المجموعة مكونة من كل من : سامى شرف - شوقى عبدالناصر - منير حافظ - أحمد كامل - مصطفى المستكاوى - سنية الخولى - نوال عامر - عايدة حمدى - فوقية حسين محمود - عزيز أحمد خطاب - أحمد حمادة - نبيل نجم - أحمد إبراهيم - درويش محمد درويش - جمال هدايت - على زين العابدين صالح - حسين حسن على - حاتم صادق - محمد شبيب ، وكان يقوم بأعمال السكرتارية كل من توفيق عبدالعزيز أحمد وعبد الحميد عونى.

هذه المجموعة كانت تناقش أهم وأدق الأحداث الداخلية والخارجية وتدرس ما تكلف به من مشاكل وموضوعات إما بشكل مباشر أو بتكليف بعض أعضائها بالاستعانة بعناصر متخصصة من خارج المجموعة والاستفادة من آرائهم حول موضوع التكليف ليعرض على المجموعة بعد ذلك.

٤ - الاتحاد الاشتراكى العربى .. رؤية نقدية :

لقد كانت المهمة الرئيسية للاتحاد الاشتراكى هو إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكى ، ولايتأتى ذلك إلا من خلال الاضطلاع بدور فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، أى فى نجاح خطط التنمية.

ويمكن القول أن الاتحاد الاشتراكى لم يستطع أن يمارس دوره القيادى المطلوب فى مرحلة الخطة الخمسية الأولى ، وبخاصة فى مجال توعية الجماهير بمسئولياتها والتزاماتها وتوعيتها بالأهداف السياسية المرجوة .

ولم يتمكن الاتحاد الاشتراكى من خلق القيادات الكافية ودفعها لقيادة البرامج المطلوبة للخطة الأولى للتنمية ، والتى شكلت باكورة الانطلاق نحو التنمية الشاملة والطموحة والتغلب على الموروثات المصرية من تعقيدات إدارية وبيروقراطية مكتبية .

لقد كان لوجود قيادات واعية على رأس بعض المشروعات الكبرى مثل قناة السويس والسد العالى واستصلاح الأراضى ومشروعات الصرف الصحى للقاهرة الكبرى أثره

الكبير في إنجاح هذه المشروعات ، ولكن مشروعات تنموية أخرى واجهت تعثراً لافتقارها إلى هذا النوع من القيادات.

يضاف إلى هذا أن تفعيل التنظيم الطليعى بدأ في بداية العام ١٩٦٥ ، علاوة على أن الجماهير - المستفيد الحقيقي من التنمية - ظلت بعيدة إلى حد ما عن الفهم السياسى والاجتماعى الصحيح لأهداف المرحلة ، مما أتاح الفرصة للعناصر الانتهازية أن تتسلل مستفيدة من المناخ السياسى السائد وتعمل على بلبلة الرأى العام وتضخم المشاكل دون أن يتمكن التنظيم السياسى من كشف أهدافها والتصدى لها .. بل إن بعض هذه العناصر مارست نشاطها تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى نفسه وعملت على إفساد حركته وبث سموم الشك فيما يتحقق من إنجازات.

ومع ذلك فلا يحق أن نقلل من دور الاتحاد الاشتراكى في هذه الفترة من الالتحام والتفاعل مع الجماهير وامتلاك زمام المبادرة في دعم البناء الاشتراكى ، لكن لم يكن بالقدر الكافى والمرجو الذى يتوازى وطموح القيادة السياسية.

ويمكن أن نرجع هذا القصور إلى أن تشكيل الاتحاد الاشتراكى في الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ قد ارتكز على الأساليب التقليدية الموروثة في المجتمع المصرى ، حيث تغلبت العصبية العائلية وعوامل النفوذ التقليدية سواء في القرية أو في المدينة أو في التجمعات العمالية وغيرها ، على طموحات التغيير التى طرحتها القيادة السياسية .. وكان من نتيجة ذلك عدم بروز أسماء وشخصيات جديدة بشكل أو بحجم كاف على الساحة ، بخلاف ما كان قائماً قبل قيام الاتحاد الاشتراكى .. ويمكن استثناء الجامعات من هذا التعميم حيث ظهرت بعض الأسماء النشيطة في العمل السياسى في الأوساط الجامعية ، لكنها في الوقت نفسه لم تكن في معظمها تحمل توافقاً كاملاً مع فكر ثورة يوليو، بل كان هذا التوافق يقتصر على السطح فقط بينما كان المكون الفكرى الذى تشكل لديها من واقع المجتمعات التى ابتعثت إليها في مرحلة دراسات الدكتوراه سواء كان من الغرب أو من الشرق ، وربما كان ذلك هو السبب في انقلاب أعداد من هذه القيادات على ثورة يوليو في أعقاب رحيل جمال عبدالناصر وعلى مدى عقدي السبعينات والثمانينات.

أما بعد ١٩٦٧ فقد أظهر الاتحاد الاشتراكى قدراً أكبر من النضج من حيث دوره في التعبئة بشكل عام ، وخصوصاً في مجال الصمود والتصدى والتحضير للمعركة على جميع الأصعدة ، أو في إحداث التوافق مع القيادة السياسية أو في إنجاح بعض المشروعات الكبرى التى اقتضتها ظروف النكسة في مجال تهجير سكان مدن منطقة قناة السويس وتوطينهم في محافظات بديلة ، وفوق ذلك كله دوره في تقديم دم جديد لمنظومة القيادة السياسية في مصر.

ويمكن إرجاع هذا الإنجاز - على محدوديته - إلى أن الساحة الواسعة التي تهيأت لعملية النقد الذاتى من قمة السلطة السياسية ، والتي أتاحت للجميع ودون استثناء المشاركة فى تجاوز المواقف التى سببتها النكسة .. يضاف إلى ذلك عودة المؤسسة العسكرية إلى واجبها الرئيسى فى مواجهة الخطر الخارجى ، فلم يقتصر الأمر فقط على وقف تدخلها فى شئون الصعيد السياسى المدنى بل استدعى أيضاً مساندة جماهيرية ضخمة لمهمتها القادمة فى تحرير الأرض .. وكانت الاستجابة الشعبية فى هذا المجال غير محدودة.

وإذا رجعنا إلى شروح عبدالناصر فى التحضير لإقامة الاتحاد الاشتراكى التى أوردناها من واقع محاضر اجتماعات مجلس الوزراء السابق الإشارة إليه - فإنه تبرز أمامنا مجموعة من الملاحظات:

أولاً : رفض عبدالناصر للقوالب الفكرية الجامدة ، وسعيه الدائم للتغيير لمواكبة حركة التغيير فى المجتمع ، أو استجابة للدروس المستفادة من كل تجربة على حدة ومواءمتها مع احتياجات المجتمع .. ولقد كان عبدالناصر فى هذه النقطة واقعياً إلى أقصى حد، فلم يزعم مرة أنه يقدم « الأفضل » بشكل مطلق ، وإنما كان حديثه باستمرار أنه يقدم ما يراه مناسباً للمجتمع فى كل مرحلة ، مع التحذير باستمرار من مخاطر تجاهل العيوب أو النقائص سواء فيما يطرح أو فيما يمكن أن تطرحه العناصر المضادة.

ثانياً : لقد تضمنت أحاديث عبدالناصر منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام الاتحاد الاشتراكى ، ومن داخله التنظيم الطليعى ، أن هذه التنظيمات السياسية لا تمثل نهاية المطاف بالنسبة لهيكلية العمل السياسى فى مصر ، بل تكررت إشارات فى أكثر من موضع على فكرة « التعددية » من جانب ، وإلى ضرورة أن يكون التنظيم قادراً على الحركة الذاتية إذا ما اضطرت الظروف الزعامة الثورية الابتعاد عن موقع القيادة ، وأن ذلك لن يتوفر إلا إذا ارتكز التنظيم على أسس قوية من حيث القوة التنظيمية والطهارة الثورية والوعى الكامل بمشكلات الناس وابتكار أفضل الحلول اللازمة لها ..

ولقد تم طرح هذه الأفكار بشكل أكثر تحديداً بعد يونيو ١٩٦٧ (اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ - بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨) ، لكن ظروف النكسة وما واجهته مصر من ضغوط فى الداخل أو فى الخارج حالت دون تحقيق هذه الأفكار أو الأمل بمعنى أصبح وقتها ، وكان آخر تقدير لعبدالناصر حول هذه النقطة بالذات أنه يمكن تحقيق هذا الحلم حوالى العام ١٩٧٥ .

ثالثاً: إذا كانت هيئة التحرير قد استهدفت توفير التعبئة الجماهيرية اللازمة لمعركة التحرير، وجاء الاتحاد القومى ليشكل جبهة وراء القيادة فقد ارتكز الهدف المقصود من الاتحاد الاشتراكى على إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكى الذى تبرز فيه قيمة العدالة الإجتماعية كقيمة عليا فى حركة ثورة يوليو ٥٢ ، كما أن التنظيم الطليعى استهدف تأمين المستقبل بصفة أساسية من خلال استكمال عملية التحول من جانب والتصدى للأخطاء والمخاطر من جانب ثان ، وبناء الكوادر اللازمة وتفريخها لخدمة مستقبل التنمية فى شتى المجالات من جانب آخر.

ومما يجدر ذكره أن هذه الأهداف لم تكن تقتصر على العمل الوطنى داخل مصر وحدها، بل اتسع نطاقها لتشمل الساحة العربية ككل من خلال تنظيم طليعى قومى يضم مختلف القوى التى آمنت بالفكرة القومية على مستوى الوطن العربى.

لقد سعى عبدالناصر فى هذه النقطة إلى الاستفادة من الدروس الشخصية من تجربة الوحدة مع سوريا ، والتى كان فى مقدمتها إصرار بعض القوى الحزبية وبخاصة حزب البعث والشيوعيين جرّ الحركة القومية فى اتجاهات حزبية ضيقة تخدم الأهداف الخاصة بهذه الحركات فقط ، وهو ما سيأتى تفصيله فى فصول أخرى من هذه الشهادة .. و لكنى أشير فقط فى هذا المقام إلى اقتناع عبدالناصر بضرورة التصدى لهذه المحاولات التى توازت فى الوقت نفسه مع أنشطة الرجعية العربية والتى استهدفت تطويق الحركة (التيار) الناصرية سواء باختراقها أو بمواجهتها.

ويمكن لأى مُطلع على الصحف اليومية أو متابعة منتظمة لحركة التعيينات فى المواقع الوظيفية والسياسية القيادية على مستوى الدولة ككل أن يتعرف بوضوح على حجم الإنجاز الذى حققه التنظيم الطليعى فى تفريخ الكوادر لجيل من القيادات يقدم مساهماته الإيجابية حتى اليوم.

وفىما يتعلق بحركة كل من الاتحاد الاشتراكى وتنظيم طليعة الاشتراكيين فى خدمة التنمية والاستقرار والنهوض بالمجتمع المصرى ، فيجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة لم تكن قاصرة فقط على أساليب التوعية والنشاط السياسى بالمفاهيم الحزبية التى كانت سائدة قبل ذلك فقط ، وإنما كان الجهد الرئيسى موجهاً لتطوير المجتمع فى مختلف المجالات وتشجيع المبادرات الذاتية ومواجهة جوانب القصور فى المواقع المختلفة.

فإذا انتقلنا إلى توضيح دور التنظيم الطليعى باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حركة الثورة، ومن المشروع الوطنى البعيد المدى ، فإن أول ما يلفت النظر هو التشدد فى المحافظ على سرية التنظيم أو الانتساب إليه .. ولعل فلسفة السرية هنا تختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم السرية لدى التنظيمات التى تعمل تحت الأرض لمعارضة نهج الدولة ، ذلك أن

الأخيرة تهتم فقط بالاختفاء عن عيون أجهزة الأمن وتعمل على التخلص من نظام الدولة أو قياداتها أو حتى احتوائها إذا ما حانت الفرصة ، أما فلسفة السرية لدى التنظيم الطليعى فقد استهدفت كما أوضح جمال عبدالناصر حماية النظام والتنظيم والعضو المنتمى إليه حتى من نفسه ، ذلك أن سرية التنظيم يمكن أن توفر له حرية كاملة في الحركة في البناء السياسى والمنهج بصورة متدرجة وهادئة ليتحول بعد ذلك إلى حزب سياسى فعال في صفوف المجتمع على المدى الطويل ، الأمر الذى يستوجب تفادى ضغوط العلنية والإعلام التى قد تعيق خطواته في هذا الاتجاه خاصة فيما يتعلق باعتقاد الأساليب الموضوعية في انتقاء الكوادر الصالحة وترتيبها سياسياً مع توظيف عنصر الوقت بأحسن طريقة ممكنة.

* * *

٥ - إشكاليات العمل في التنظيم السياسى :

في الحقيقة فإننى حين أعود بالذاكرة إلى تجربة التنظيم الطليعى الذى كان علينا أن نعمل على نموه وبنائه ، أدركتُ كم كانت تلك عملية صعبة وحساسة بل ودقيقة حيث كان المطروح علينا كمسئولين عن بنائه مجموعة من الأسئلة كان أهمها مثلاً ، من نختار؟ وكيف نختار الأعضاء؟ وما هى الأسس والمعايير التى يمكن على ضوئها أن نتحقق من أن الاختيار صحيح؟ أو أن العنصر الذى وقع عليه الاختيار جدير بعضوية التنظيم؟ أو هو الأصلح؟

ولا أنكر أن تنظيم طليعة الاشتراكيين كان باستمرار محل جدل ومحل افتراءات ومحل أخطاء أيضاً . فالتنظيم الطليعى قد نص عليه في ميثاق العمل الوطنى وكان محل مناقشات أثناء عرض الميثاق على المؤتمر القومى العام ، ثم تحدث عبدالناصر عنه وعن فلسفة إقامته في مناسبات عدة ، فليس وجوده إذن سراً ولكن السرية كانت في تشكيله وفي حركته . كانت فلسفته أن يكون نواة الحزب الاشتراكى .. وكما قال عبدالناصر بالنص : « أنه بمثابة الحزب الاشتراكى ، ذلك أن الاتحاد الاشتراكى تنظيم فضفاض يحتوى على عناصر ثورية وعناصر قد يكون بعضها انتهازياً أو حتى مضاداً . ومن هنا، يجب في اتصالاتنا أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى في كل محافظة تمثل القوى الاشتراكية .. وأنا أقول حزباً لكى أوضح الموضوع ، وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكى يجمع الناس كلها ، وفي الوقت ذاته يكون هناك اشتراكيون منظمون. كما حدد عبدالناصر شروط الكادر الموثوق به والذى يصلح لعضوية ذلك الحزب ، أن يكون حركياً وأن يكون مؤمناً بالنظام الاشتراكى ومخلصاً له .

وفعلاً فقد كان الاتحاد الاشتراكي تنظيم جماهيري واسع يضم عدداً كبيراً من العناصر بكل تناقضاتها مما يؤثر على قدرته على الحركة وقيادة الجماهير .. وهنا أذكر ما صرح به جمال عبدالناصر من أن : «الكثيرون يتقدمون إليه ، ويمكن للواحد منهم أن ينقلب ضد الثورة بين يوم وليلة..» .

وقد صح ما أحس به الرجل وتوقعه - بعد انقلاب مايو ١٩٧١ - ومن كثيرين من الذين كانوا أصحاب صوت عال دعوة وحامساً مع الاشتراكية وعن عبدالناصر ممن كانوا في صدارة وقيادة الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي على حد سواء. وللأسف فإن البعض قد قام إما بسوء نية أو بحسن نية بأن ربط بين السرية وبين أساليب المباحث والمخابرات والتي تتسم أيضاً بالسرية - واعتبروه جهاز تجسس وكتابة تقارير ظلماً.

وإنه لمن المؤلم أن نرى بعض الذين ينقضون على ثورة يوليو ٥٢ وقيادة عبدالناصر، ويتنكرون للقيم والمبادئ الاشتراكية والإنجازات الثورية التقدمية ، والذين يخربون القطاع العام ويبيعونه ويحمون انتهازيين القطاع الخاص والنشاط الرأسمالي الاستهلاكي على حسابه وبوسائل استغلالية تتيح لقلّة الثراء وتفرض على الكثرة استمرار الفقر بل زيادة عدد الفقراء، والذين يعيدون الملكيات الزراعية الكبيرة ويغيرون قوانين الإصلاح الزراعي لصالح الملاك والذين ينشدون صداقة الولايات المتحدة الأمريكية والتبعية لها ولنظامها الرأسمالي المستغل ، والذين لم يعد العدو الصهيوني عدواً استراتيجياً لهم أو لقضايا العرب ، ولم يعد الصراع العربي الإسرائيلي جزءاً من الصراع العالمي بين قوى التحرر وقوى الاستعمار ، وأن الصراع أصبح صراع حدود لا صراع وجود ، والذين كان منهم أعضاء في التنظيم الطليعي ، ومنهم من أعطى بعد انقلاب مايو ١٩٧١ مفاهيم وتأويلات للميثاق وللمبادئ الثورة كلها تحريف وتزييف.

وكان عبدالناصر يقول لنا في هذا الصدد :

« عندما يقوم التنظيم ويوجد على الساحة فلا مانع من الإعلان عنه وهو لن يوجد قبل مرور سنوات ..» .

٦ - تقييم تجربة التنظيم الطليعي :

وهنا أجد لزاماً عليّ أن أعرض لتقييم هذه التجربة التي كنت أحد مؤسسيها الرئيسيين، كما كنت أحد المسؤولين عن منطقة تشكل أكثر من ربع مدينة القاهرة من حيث تعداد السكان، ومن حيث الثقل في قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء. كانت تجربة شاقة وصعبة في نفس الوقت ، حيث أن التعامل مع البشر يعد من أصعب الأمور وخصوصاً إذا كان المطلوب مواصفات معينة كانت تعتبر عملة نادرة في تلك الفترة ..

ومع ذلك ومع ما تحقق من نجاحات تعرضت لها وأخرى سأعرض لها في السطور التالية من هذا الفصل ، لكن الأمانة تقتضى أن أتقدم بالنقد الذاتى للتجربة - مع إيماني الكامل بها - في النقاط التالية:

* احتوى تنظيم طليعة الاشتراكيين على مجموعات بيروقراطية من القيادات التنفيذية والإدارية والتي كان بعضها يردد كلمات الاشتراكية دون ما اقتناع حقيقى بها ، ويمكن بدون مبالغة أن أقول إنها كانت تجارى عبدالناصر فيما يقول وينادى به ، هذا في الوقت الذى كانت القاعدة الفلاحية والعمالية والمثقفين الثوريين تؤمن بما ينادى به عبدالناصر ، ولكنها لم تكن في صدارة العمل .

* كانت قيادات أمانة التنظيم الطليعى في المحافظات موكولة في أغلب الأحيان إلى المحافظين ، ولم يكن هؤلاء بالضرورة عناصر اشتراكية بل تغلبت بعض الانتماءات الطبقية والفكرية والثقافية لبعضهم ، هذا علاوة على انعزال بعضهم عن الجماهير وسادت الروح البيروقراطية ، مع حرص المحافظين على الاستعانة بكبار معاونيهم خصوصاً إذا كان خارج الإقليم ، فيحدث أن يقع المحافظ أسيراً للرأى هؤلاء الموظفين ، وبالتالي مع زيادة حجم المشغولية ، مما يترتب عليه البعد عن الاحتكاك بالقاعدة الجماهيرية والتعرف على النبض الحقيقى للناس ، واكتشاف العناصر الصالحة للانضمام لعضوية التنظيم ، ويظلوا في انتظار من يكتشفهم ويجندهم ولا يمكن أن يتحقق ذلك من المكاتب ، فالاشتراكيون منهم كثرة لكن القياديين قلة .

* ولما كان التنظيم الطليعى لا يلتزم فقط بالعمال والفلاحين والمعدمين والفقراء ، بل إنه يضم المثقفين والرأسمالية الوطنية ، والخط يصبح ربيعاً جداً عندما نفصل بين الثورى وغير الثورى وبين الرأسمالى الوطنى والرأسمالى المستغل مما يصعب عملية نقاء الاختيار وصحته .

* لم يتعرض التنظيم الطليعى لتجربة أو مواقف نضالية حاسمة حتى نستطيع أن نقيم التجربة ، سواء في مجال الاختيار الصحيح أو في مجال الحكم على صلابته .

* قيام التنظيم من فوق - قمة السلطة - لن يخلو مهما كانت الضوابط والانضباط من أن لا يضم عناصر غير صالحة أو انتهازية . ولكى نكون منصفين فإن الثورة كانت مؤيدة من قطاعات الشعب كله بلا مبالغة وبالتالي فإن عملية الفرز تكون صعبة .

* لقد لقي التنظيم الطليعى من الهجوم الظالم والتجنى الشئ الكثير ، كما حُمِل من الخطايا مالم يكن حقيقى حيث لم تقدم وقائع محددة .

إن دور الاتحاد الاشتراكي وتنظيم طليعة الاشتراكيين إذن لم يكونا قاصرين على الخطب والشعارات واللافتات الدعائية كما يروج الكثيرون ، بل كان دورهما فعالاً وإيجابياً في مرحلة البناء والتنمية ، وليس معنى ذلك أنني أطالب بعودته بنفس الصيغة أو أنني أحبذ العودة إلى التنظيم السياسي الواحد بصورة أو بأخرى فلكل وقت أذانه كما يُقال ، وكانت السمة المميزة لحركة الثورة هي « التجربة والخطأ » ورفض التجمد عند صيغة واحدة أو القولية ، بل النزعة إلى التغيير كلما تطلبت تطورات المجتمع ذلك ، ولكن فقد أردت أن ألفت النظر إلى جوهر الدور والآليات التي يمكن للأحزاب السياسية القائمة حالياً أن تستفيد منه في حركتها لخدمة المجتمع وحتى تتمكن من تعميق تواجدها في صفوفه ، فلعل مما يلفت النظر أنه رغم التقدم الهائل الذي حدث في وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام وانتشار التعليم وغير ذلك من التطورات العلمية والتكنولوجية إلا أن خطوط الاتصال بين القيادات والقواعد الشعبية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأحزاب تواجه تعثراً بارزاً ، ربما لغياب الرؤية الشاملة أو لغياب القضية أو المشروع الوطني والقومي القادر على جمع الصفوف ، أو لغياب الثقة أو نتيجة لكل هذه العوامل جميعاً والتي تقود إلى انتشار حالة اللامبالاة بين القواعد بما يجري على مستوى القيادة ويجعل الحوار دائماً من طرف واحد.

كذلك فإن سرية التنظيم يمكن أن تساعد في تربية أعضائه على إعلاء قيمة إنكار الذات من خلال اقتناعهم بأن انتمائهم للتنظيم لا يشكل ميزة اجتماعية أو سياسية من أي نوع ، أو يمثل وسيلة للكسب المادي ، وهو ما يضمن المحافظة على الانضباط المنشود سواء داخل التنظيم أو داخل مواقع العمل ، وعدم تأثر العلاقات الوظيفية بين عضو التنظيم وقيادته ، وذلك بخلاف ما كانت عليه وضعية عضوا الحزب الشيوعي مثلاً في الدول الشيوعية والتي كانت عضويته تجعل منه رقيباً ومصدر سلطة داخل المؤسسة التي يعمل بها.

والحق أقول : إن التنظيم الطليعي سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الأعضاء قد حافظ على هذه السرية بصورة ملحوظة ، وكان التزام الأعضاء بها قوياً على مدى الفترة من ١٩٦٤ وحتى مايو ١٩٧١ ، وهناك بعض الحالات التي تم التحقيق فيها مع عناصر التنظيم الطليعي وإقصائهم عنه لأنهم جاهاوا بهذه العضوية أو حاولوا استغلالها لصالحهم.

ومرة أخرى نعود إلى النشرات التي كانت تصدرها قيادة التنظيم للتعميم على قادة وأعضاء الخلايا حتى تتبين نوعية الإنجاز ومستوى الأداء للتنظيم الطليعي ، ويلاحظ هنا أنه في مجال نشر وتعميم الأنشطة الإيجابية والمبادرات الذاتية كانت قيادة التنظيم تشير

إلى المجموعة المعنية دون أن تحددها بالاسم أو بالموقع ، كما تجنبت الإشارة للأشخاص تمشياً مع فلسفة التنظيم التى أشارت إليها .. كما يلاحظ أيضاً أن نشرات التنظيم الطليعى كانت تعد وتصاغ فى مكتبى باعتباره مقر المكتب السياسى لأمانة التنظيم والذى كان أعضاؤه هم: سامى شرف - محمود أمين العالم - محمد عروق - منير حافظ.

عبد الناصر والتعددية السياسية :

وقبل أن أنهى هذا الفصل بشأن التنظيم السياسى وآليات العمل السياسى الداخلى لابد أن أشير إلى أن وقوع نكسة ١٩٦٧ قد دفعت الرئيس جمال عبدالناصر إلى ضرورة إعادة النظر فى التنظيم السياسى ، حيث شعر وقتها بأهمية إجراء تغييرات جذرية فى أساليب وأدوات العمل السياسى الداخلى ، وبينما كان يصرح لنا من وقت لآخر أن التنظيم الطليعى هو حزب الثورة الذى سوف نعتمد عليه عندما يحين الوقت المناسب لتطبيق التعددية السياسية - وكان تقديره بصفة مبدئية كما سطر فى إحدى نوته الخاصة أنه سيكون بحلول ١٩٧٥ - فقد أدرك أن وقوع النكسة قد جاء بالتوقيت المناسب لتطبيق هذه الأفكار ، ومن ثم أثر أن يطرح أفكاره فى هذا الشأن على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد مرور أقل من شهرين على وقوع النكسة.

ولقد أثر موضوع التعددية السياسية فى اجتماعين للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر ، وكان الحاضرون زكريا محى الدين ، محمد أنور السادات ، حسين الشافعى ، على صبرى ، المهندس محمد صدقى سليمان ، السيد عبدالمحسن أبو النور ، وقام بأعمال السكرتارية : السيد عبدالمجيد فريد.

ملحوظة : وسوف أعرض - فى نهاية هذا الفصل - نص محاضر الاجتماعين .. ورغم أن الجزء الأول من محضر الجلسة الأولى يتناول قضية المشير عبدالحكيم عامر - وقد أوردته فى فصل سابق - إلا إننى أثرت أن أعرض المحاضر كاملة حتى لا يجتزئ السياق .

وقد يكون من المفيد حتى يكتمل شرح تجربة العمل السياسى أن أختتم هذا الجزء بشرح التجربة الشخصية من خلال استعراض الموقف فى تنظيم شرق القاهرة الذى كنت أتولى مسئولية قيادته منذ قيام التنظيم الطليعى وحتى ١٣ مايو ١٩٧١ .

ولفهم تجربة شرق القاهرة لتنظيم طليعة الاشتراكيين ، يجدر بنا الرجوع إلى ما سبقها من أنشطة فى مجال العمل السياسى التى كانت ركيزة ومنطلقاً لهذه التجربة :

فبعد أن دانت أجهزة الحكم ومؤسساته للثورة وتبلورت قيادة عبدالناصر وأخذت شرعيتها بانتخابه رئيساً للجمهورية ، ظهر توجهه الشعبى وبرز أهمية تنظيم القوى الشعبية وراء الفكر والقيادة.

فكان تنظيم هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى بديلاً عن التجمع العفوى لمن أبدى تأييده المبكر لثورة يوليو .

كان لتنظيم الاتحاد القومى اتجاه فكرى وتنظيم هرمى مؤسسى قام على الانتخابات من القاعدة إلى القمة .

ولما كان فكر الثورة المعلن ، واتجاه تطبيقات هذا الفكر قد أوضحت اتجاهها غير مسبوق فى تحرير الوطن وتحرير المواطن واتجاه اقتصادى واجتماعى لصالح القوى المقهورة ، والتي ظلت فترة طويلة محرومة من حقوقها الأساسية ، مع فتح آفاق ميسرة للشرائح العليا لاستثمار أموالها وأفكارها فى النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، وللحلول محل القوى الاقتصادية الأجنبية والمتمصرة ذات الجذور الأجنبية .

وفى تنظيم الاتحاد القومى برز تجمع الطبقة المتوسطة والعناصر النشيطة فيها جنباً إلى جنب مع العناصر التى تمثل الشرائح العليا ، وبقايا الفئات التى كانت تحتل قواعد كثير من التنظيمات السابقة على الثورة بالإضافة إلى الأعيان فى الريف وممثلى التجار والمهنيين فى المدينة .

كما نجح فى الانتخابات بعض ممثلى الفلاحين والعمال بأعداد محدودة .

ولكن كان هناك برامج وأنشطة جماهيرية وسعت القاعدة الجماهيرية وأيقظت وعى المواطنين ، وأيضاً كان هناك صراع بين التنظيمات المنتخبة وبين الإدارات الحكومية .

كما كان هناك صراع داخل التشكيلات المنتخبة لوجود ممثلى كافة الطبقات ، وكان هذا الصراع غير صحى أدى إلى شل الحركة فى كثير من الأحيان لممثلى الطبقات الدنيا ، ولم يتمكنوا من ممارسة ما رشحوا أنفسهم من أجله لمزيد من المكاسب للطبقات الشعبية ، حيث تصدى لهم ممثلو الطبقات والشرائح العليا المحافظة بطبيعتها ، والتي انضمت لتكون فى الصورة وقرية من أهل الحكم ورجال الثورة ، وضاع كثير من جهد القيادات المهنية والثقفة وسط هذا الصراع وإن كانت المجالات قد فتحت أمامها للاتصال المباشر بالشعب والتعرف على كثير من القيادات الثورية الوسيطة ، وظهرت تجارب رائدة ..

ففى مصر الجديدة مثلاً تكونت ما أطلق عليها البرلمانات الشعبية بحيث يجتمع قيادات كل منطقة مع ممثلى الأجهزة التنفيذية فيها يتدارسون مشاكل منطقتهم والمعوقات ويقترحون الحلول ، وقد كانت تجربة رائدة لإشعار المواطنين بما لهم من حقوق وإسهامهم فى توصيلها للناس بأيسر السبل والتصدى للمعوقات وكشف المعوقين ، وقد كان لى شرف أن أكون على رأس هذه التجربة بعد أن أنتخبت جماهيرياً من شعب مصر الجديدة البالغ تعداد أصوات ناخبيه فى تلك الفترة حوالى الربع مليون ، حزت منها ما يقرب من

المائة ألف صوت وكان ترتيبى الأول من بين المرشحين الذين شكّل العشرون الحائزون على أكثر الأصوات منهم لجنة الاتحاد القومى لقسم مصر الجديدة ، وكان من بينهم على سبيل المثال: فتحى رضوان، والإمام الشيخ محمد أبو زهرة وزكريا لطفى جمعة ، وأحمد شهاب، وأحمد إبراهيم ، ودرويش محمد درويش ، وماهر محمد على، وأحمد طلعت ، وبخيت عبدالراضى، وسنية الخولى ومنير مراد ، وعبدالمنعم سيف وعلى زين العابدين صالح ، وآخرون من الإخوة.

وقامت فى الزيتون ، تجربة التثقيف ، وقام نشاط كبير ليس لتثقيف الكوادر فقط ولكن لتثقيف القيادات العمالية أيضاً ، حيث أختبرت العناصر الواعدة من القيادات المنتخبة لحضور دورات تثقيفية متكررة تضم كل دورة منها حوالى الخمسين قيادة شعبية، يدرسون برنامجاً تثقيفياً معداً بعناية ويُحاضر فيه عدد من الأساتذة وكبار المثقفين وعدد من القيادات الثورية مثل على صبرى ، وكمال الدين رفعت ، وكمال الحناوى ، وسامى شرف ، وأحمد بهاء الدين ، وأمين هويدى ، وشعراوى جمعة ، وعبدالفتاح أبو الفضل ، وأمين عز الدين، وآخرين.

واكب ذلك بالاتفاق مع رؤساء مجالس إدارات الشركات عمل دورات تثقيفية للكوادر العمالية يتم فيها شرح المبادئ المعلنة ، الديمقراطية والاشتراكية والتعاون والحرية والقومية العربية ، وكان وراء هذا النشاط مصطفى المستكاوى ، وحمدي حراز، ونبيل نجم.

كما واکب هذا النشاط حملة مكثفة دارت حول الاهتمام بنشاط المرأة وحركتها فى المجتمع، والإلحاح على ضرورة مشاركتها فى البناء السياسى الجديد باعتبارها نصف المجتمع وأم المستقبل ، وقد شارك فى هذه العملية مجموعات من العناصر النسائية النشيطة من فضليات سيدات المنطقة سواء على مستوى ربّات البيوت أو سيدات التعليم، سواء فى التعليم العام أو الجامعى من جامعة عين شمس وكلية البنات والجمعيات الأهلية، وكذلك فقد شاركت زوجات قيادات وبعض أعضاء التنظيم السياسى فى النشاط النسائى على مستوى الأقسام من ناحية وعلى مستوى منطقة شرق القاهرة من ناحية أخرى مشاركة غطت جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان هناك مقر على النشاط النسائى لمنطقة شرق القاهرة فى كل من جمعية الخدمات بمنطقة البستان ، وكذلك مقر آخر فى مكتبة مصر الجديدة بشارع العروبة علاوة على مقرات أخرى فرعية فى باقى أقسام المنطقة فى الزيتون والمطرية والوايلى.

تلى ذلك صدور ميثاق العمل الوطنى كوثيقة فكرية للثورة ، واستتبع ذلك وتنفيذاً لما نص عليه الميثاق من إنشاء تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، وكان المفترض أن يتخلص

التنظيم الجديد من السليبيات التى أظهرها تشكيل الاتحاد القومى وأهمها التخلص من سيطرة كثير من القيادات المحلية المحافظة والتقليدية السابقة على التشكيلات السياسية القاعدية.

ولكن ظروفًا (مؤامرة الإخوان المسلمين) حالت دون عملية الفرز والاستبعاد فجرت الانتخابات لتشكيلات الاتحاد الاشتراكى بشكل مفتوح بعد أن فتح باب الانضمام لجميع الراغبين.

ولكن بالضرورة فإن تجربة الاتحاد القومى مكنت الجماهير من إجراء الفرز إلى حد معقول ، إذ استبعدت من النجاح فى الانتخابات العديد من العناصر المحافظة والتقليدية وزجت إلى التشكيلات بالعديد من العناصر القيادية الجيدة الجديدة التى ظهر عطاؤها إبان فترة الاتحاد القومى ، ونتيجة للممارسة بدأت ذات مشاكل الاتحاد القومى فى تشكيلات الاتحاد الاشتراكى.

وقد كانت الفرصة متاحة للقيادات السياسية لاختيار العناصر الجادة والفاعلة من بين القيادات المنتخبة والتى برز عطاؤها خلال الاتحاد القومى وظلّ مستمراً بعد نجاحها فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى . فتم تشكيل المكاتب التنفيذية من بين قاعدة عريضة من القيادات الشعبية التى اختبرت وظهرت سلوكياتها وبرز انضباطها وإيمانها بالمبادئ ، وكان هذا التشكيل وراء نشاط جماهيرى وشعبى جيد وأعطى الاتحاد الاشتراكى حيوية وإيجابية.

تاريخ العمل السياسى فى شرق القاهرة

وكانت منطقة شرق القاهرة ، وهى تشمل أقسام مصر الجديدة والنزهة والزيتون والوايلى والمطرية وعين شمس ومدينة نصر ، هى أول منطقة يتم فيها تشكيل المكاتب التنفيذية فى أوائل عام ١٩٦٣ ، وكان يسير مواكباً لذلك تشكيل تنظيم طليعة الاشتراكيين من عناصر منتقاة بعناية سبق اختيارها عملياً وتم التأكد من صلاحيتها لتكوين حزب عبدالناصر الاشتراكى القومى العقائدى ، وكان يتم انتقاء العضو على أساس سلوكه وإيمانه ونشاطه وجماهيريته وحركيته وتجرده ، وكان كل عضو يختار حلقة من ثلاثة إلى عشرة أعضاء يتم مفاتحتهم للانضمام إلى التنظيم الطليعى بواسطة قيادة تنظيمية كبرى - على صبرى وسامى شرف - بعد موافقة شخصية من جمال عبدالناصر.

وبعد مناقشة هذه الحلقات لللائحة التنظيم وإقرارها ، وبعد انضمام عدد معقول إلى عضوية التنظيم ، تم هيكلته بشكل جغرافى بحيث يسكن كل عضو فى مكان سكنه أو مكان عمله ، وتشكلت بذلك خلايا التنظيم داخل إطار تشكيلات الاتحاد الاشتراكى

كوحداث قاعدية ثم فى المحافظات إلى الأمانة العامة ، ومن ثم تشكلت تنظيمات منطقة شرق القاهرة:

الوحدات القاعدية فى كل قسم من أقسام مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلى، وكان قسم مصر الجديدة يشمل مناطق النزهة ومدينة نصر ، كما كان قسم المطرية يشمل منطقة عين شمس، ومن ثم تشكل لجنة فى كل قسم ، ومن كل هذه اللجان مع بعض مقررى لجان أخرى مثل جامعة عين شمس ومنظمة الشباب الاشتراكى وتنظيم الطلاب تشكلت لجنة شرق القاهرة وكنت مقررهما يعاوننى أحمد شهاب الذى كان مسئول التنظيم على مستوى القاهرة فى نفس الوقت ، وتضم كلاً من أحمد كامل ، وعلى زين العابدين صالح ومصطفى المستكاوى ، ونبيل نجم وحمدي حراز ، وعبدالعاطى نافع ، ودرويش محمد درويش ، ومحمد البديوى فؤاد ، وأحمد إبراهيم موسى سمك ، وشوقى عبدالناصر وعبدالعزیز السيد ، ومحمود الصفطاوى، وحاتم صادق ، وجمال هدايت ، وأحمد حمادة وتوفيق عثمان ، وأبو صالح الألفى ، وسنية الخولى ، وأحمد كمال الحديدى، ومحمد شهاب كمسئول إدارى ومع تطور العمل الميدانى والوقت ضم للجنة شرق القاهرة أحمد عز الدين هلال وعبدالهادى قنديل ثم شكّل من داخل اللجنة ، لجنة عمل يومية من كل من أحمد شهاب وجمال هدايت وأحمد إبراهيم ونبيل نجم ودرويش محمد درويش ومحمد شهاب.

وللحقيقة وللتاريخ كان تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى شرق القاهرة من أفضل التنظيمات السياسية التى شهدتها مصر فى تاريخها المعاصر.

فأحزاب ما قبل الثورة كانت تجمعات فكرية لطلّاع من المثقفين تفتقد البرنامج الفكرى المحدد وتفتقد التنظيم المؤسسى، الأمر الذى توافر بشكل واضح فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى وبداخله محرّكه التنظيم الطليعى.

فالفكر محدد بالميثاق ، وبيانات عبدالناصر ، والزعيم محدد الفكر والهوية ، واللائحة قائمة ومنظمة للتشكيلات ، وطريقة عملها ، والاشتراكات، والمحاسبة ، والهيكلية التنظيمية التى بلغت من النجاح إلى الوصول إلى ما سُمى بالمربعات السكنية ، بل الوصول إلى وجود لجان لها مقار وقيادات على مستوى المربع السكنى والشارع تكون تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى وإن كان قياداتها على الأقل من التنظيم الطليعى.

فكان التنظيم بذلك يقود حركة الجماهير من القاعدة فعلاً ، وكان كل مواطن على صلة مباشرة بالقيادة ، وهذه الصلة جعلت المجتمع كله يتحرك ، وكان كل مواطن له دور عام بالإضافة إلى دوره الخاص بنفسه وعائلته.

واندمجت الأجهزة التنفيذية في الحكومة أو الشركات لأداء الرسالة في أحسن صورها، وكانت أى عوائق تزال في حينها بالتفاهم والود.

وكانت منطقة شرق القاهرة تعتبر الرائدة في هذا المجال ، وكانت سباقة في ابتداء صور مضيئة للعمل الجماهيرى السياسى ، ويكفى أن أذكر بعض أمثلة لهذا النجاح ، ودليل على ذلك أن جميع أعضاء لجنة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة تم اعتقالهم بالكامل في ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ أى قبل اعتقال جميع من قدموا للمحاكمة في انقلاب مايو ١٩٧١ .

أى أنه حين تقرر إنهاء التجربة الناصرية والارتداد عن فكر ثورة يوليو ، وجهت أول وأقوى ضربة لمنطقة شرق القاهرة تمهيداً للثورة المضادة ، ذلك أن منطقة شرق القاهرة هى منطقة الزعيم الذى كان يحتضن التجربة ويتابع نشاطها ويوجهها شخصياً. والصور عن نشاط منطقة شرق القاهرة المتميز عديدة يصعب حصرها والأمثلة عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* إن منطقة شرق القاهرة أقامت وأنشأت وأدارت أكبر نادى رياضى واجتماعى حديث فى مصر بالجهود الذاتية وهو نادى الشمس ، وذلك بعد أن قامت بتجارب أقل أو أصغر حجماً بإنشاء نادى النصر ونادى الغابة . هذا علاوة على المعسكرات الخاصة التى أقيمت على مدار سنوات وطوال العام لمنظمة الشباب على كافة الأصعدة للفتيان والفتيات والطلّائع كل على حدة.

* حققت منطقة شرق القاهرة بنجاح أفضل وأقوى تنظيم نسائى على مستوى الجمهورية، وشاركت المرأة وربة البيت جنباً إلى جنب مع أساتذة الجامعة ومدرسات الثانوى والإعدادى مع الطبيبة ، مع المحامية ، مع المهندسة الخ فى كافة الأنشطة الجماهيرية حتى وصلت إلى الإشراف الفعلى على ضمان حسن توزيع السلع الضرورية والخدمات بعدالة إلى مستحقيها.

* حققت أول وأقوى تنظيم طلابى بجامعة عين شمس خلق كوادر نشيطة وحركية استطاعت أن تسيطر على حركة الطلاب وتوجيهها لصالح العمل الوطنى ، ومنع تسلل عناصر التخريب بكافة أشكاله وميوله إلى هذه الحركة.

* حققت أفضل تنظيم للدفاع المدنى والدفاع الشعبى وقامت عناصرها بالمشاركة فى حراسة وحماية المنشآت الحيوية.

* حققت أفضل النتائج فى الحلول الذاتية بجهد الأعضاء سواء ، بتجميع الخردة والنفايات ونظافة وحدات الانتاج ، أو عمل تنسيق بين الشركات وإداراتها لعمل تعاون إيجابى بينها، انعكس على النتائج النهائية للإنتاج.

* تصدت لبعض المحاولات للتحرك المضاد أثناء مؤامرة الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ .
* تصدت لمحاولات التحرك المضاد بعد نكسة ١٩٦٧ ونجحت في إحباط بعض هذه المحاولات.

* حققت أفضل نتائج في التبرع بالدم حيث مولت القوات المسلحة بما يزيد عن حاجتها.
* حققت أفضل خدمة لأسر المهجرين وأسرى المجندين وأسرى الشهداء ، وتفرض بعض الحوادث والذكريات نفسها في هذا الصدد.

* وبهذه المناسبة فإنه من المفيد أن أتعرض هنا لما قامت به قيادات المنطقة من جهود من أجل إنجاح « فصائل خدمة الجبهة » التي شكلت لخدمة المقاتلين على جبهة القتال ، فقد تم إيفاد عشرة أفواج من شباب منطقة شرق القاهرة ، كل فوج من ألف طالب ، ولمدة شهر كامل يعيشون بين الجنود في الجبهة ويتعايشون معهم ، وكانت النتيجة أن تم تطعيم الشباب بجو المعركة كما كان حافزاً لهم لدعم قواتهم المسلحة بعد المعاشية على الطبيعة ومع الجنود على أرض القتال.

* كانت الوحدات القاعدية تجتمع أسبوعياً ولها جدول أعمال يشمل :

١- الشؤون السياسية حيث كانت تمتد بالنشرات وأدق المعلومات ليكون العضو على بينة ومعرفة بمجرى الأحداث وقادر على التحليل والنقد وإبداء رأيه على أساس من المعرفة.

٢- الأعمال والإنجازات التي قامت بها الوحدة أو الجهة التي تعمل بها .

٣- المعوقات التي تعرضت لها في أداء نشاطها وكشف الانحرافات إن وجدت ، وتسجيل الرأى العام والنكات السياسية والشائعات ، فكانت القيادة على علم أولاً بأول بما يدور في الشارع من خلال قيادات عقائدية ليس لها مصلحة إلا نجاح الثورة وانتشار أفكارها ومبادئها.

كانت المعلومات التي تعدها مصلحة الاستعلامات بالنشرات الحمراء والصفراء والتي كانت توزع على المسؤولين في الدولة للإحاطة بما كان يدور ويجرى في الداخل والخارج من أحداث ، وما كان يذاع من الإذاعات ويكتب في الصحافة الأجنبية حتى المعادية منها كانت تصل لعضو التنظيم الطليعى فيستشعر مدى أهميته ، ويصبح على علم وبينة كاملة من التطورات والأحداث مما يكسبه قدرة على التحليل والشرح وتدعيم قدرته على القيادة في موقعه.

وأذكر في مجال دعم القدرة القيادية لأعضاء التنظيم أنه كان للجنة شرق القاهرة دور كبير في اختيار قيادات العمل الإنتاجى والإدارى من بين أصلح القيادات في تلك

المواقع، وثبت من الممارسة نجاحها وكفاءة الاختيار . فكان الترشيح يتم من الوحدة القاعدية ، وحين يتم الاختيار يقوم مقرر القسم وهو في الأغلب أمين الاتحاد الاشتراكي بإبلاغ القيادة بوقوع الاختيار عليها مما يعطيه قوة كبيرة في عمله السياسى وفى خدمة الجماهير ، ويقرب من ولاء هذه القيادة للعمل السياسى ، أو على الأقل عدم تضاربها مع قياداته أو تصديها لمصالح العاملين.

ووصل الأمر إلى ترشيح الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات والشركات ورؤساء الأحياء . بل وصل الأمر إلى اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومفاتيحه بالتعيين ، الأمر الذى حول هذه الطرق من تجمعات سلبية وسلفية إلى عناصر إيجابية نشيطة انخرط أعضاؤها فى تشكيلات الدفاع المدنى وتبرعوا بالدم بسخاء، وأذكر أنه فى مناسبة الاحتفال بالمولد النبوى الشريف كان موكب الطرق الصوفية يتحرك من مسجد الرفاعى إلى مسجد الحسين وكان ألوف المريدين يعرجون على باب الأزهر فاتحين أذرعهم للتبرع بالدم قبل التوجه إلى مسجد الحسين ، حيث تم ملء أكثر من عشرة لوارى للقوات المسلحة التى قرر المسئولون عنها اكتفاءهم بهذه الكميات رغم إلحاح المريدين على إعطاء المزيد من التبرع بالدم.

وقامت مجموعة قاعدية بكشف شبكة تجسس من ملاحظات عابرة أثبتوها فى محاضر اجتماعاتهم ، وكم كانت سعادتهم وسعادة المجموعات حين يصلهم الخطاب الذى كان يحزر على ورق بلون أصفر - وهو ما كان يحزر عليه كل ما يتعلق بشئون التنظيم الطليعى ، المتضمن ملاحظات وتأثيرات جمال عبدالناصر على محاضر الاجتماعات هذه ، مما أشعر كل عضو فى مجموعة أنه على صلة مباشرة بالزعيم والقائد.

ومن النتائج الإيجابية لتنظيم طليعة الاشتراكيين بشرق القاهرة أن الخلافات التى كانت تبدو بين الأجهزة السياسية والأجهزة التنفيذية كانت تختفى تماماً نتيجة تحقق الاستراتيجية التنظيمية من تولى قيادة مواقع العمل والإنتاج والإدارة عناصر تنظيم ولاؤها الأول للتنظيم فكراً وقيادة .. والمثل الذى يحضرنى فى هذا المجال كان فى قسم مصر الجديدة حيث كان كل من مأمور قسم الشرطة ورئيس الحى أعضاء فى التنظيم الطليعى فى مقابل عضوية أمين الاتحاد الاشتراكي أيضاً فى هذا التنظيم وكذلك رؤساء أغلب الشركات والمؤسسات الهامة مثل المستشفيات والإدارة التعليمية وشركة مصر الجديدة بما فيها من قطاعات فرعية كالنقل (المترو والترام الأبيض) والكهرباء والمياه والإسكان وشركة مصر للطيران وشركات الدواء والمصانع الحربية الواقعة فى المنطقة .

وفى قسم الوايلى أيضاً نفس الوضع تقريباً حيث كان مأمور قسم الشرطة ورئيس الحى ومدير المنطقة التعليمية أعضاء فى التنظيم الطليعى علاوة على عضوية أمين الاتحاد

الاشتراكي لهذا التنظيم أيضاً ، مما جعل الأمر أكثر يسراً وسهولة في التعامل مع كل القضايا المثارة جماهيرياً وسياسياً وهكذا .

وفي قسم الزيتون كان هناك مكتب لرئيس الحى في مقر الاتحاد الاشتراكي يتواجد فيه بصفة مستمرة مساعد لرئيس الحى يتحرك فوراً بناء على طلب قيادات الاتحاد الاشتراكي لموقع الخدمة ويقف عليها حتى يتم تصحيح الأوضاع أو المشاكل المثارة (طفح مجارى - انفجار ماسورة مياه - انقطاع التيار الكهربائي - سقوط منزل - إزالة قمامة .. الخ) .

وكانت تعقد جلسة شهرية لكافة قيادات الإنتاج يتم فيها مراجعة تنفيذ الخطة وتبادل الآراء والخبرات ، بل وتبادل المنافع بين الوحدات ، فمثلاً شركة ملاصقة لشركة أخرى تعلن الأولى عن حاجتها لسلعة ما ويصعب عليها الوصول إلى ذلك لظروف العملة الصعبة مثلاً ، حال أن الشركة الأخرى المجاورة لديها فائض تريد التخلص منه ، وبذلك تحل المشكلة على فنجان من القهوة أو الشاي في مقر الاتحاد الاشتراكي ويحركه التنظيم الطليعى .

كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع كان يُعقد اجتماع بمقر الاتحاد الاشتراكي يضم كافة الأئمة والوعاظ القسس والمشايع لكافة المساجد والكنائس ليتفقوا على موضوع خطبة الجمعة ووعظ الأحد ، بحيث يكون الموضوع مؤسس على الآيات القرآنية والإنجيلية حسب الظروف . وقد قامت صداقة وألفة ورابطة متينة بين رجال الدين جميعاً واختفت نعرات أو شطحات التعصب من المنطقة .

ومما أذكره تماماً حين تجلت السيدة العذراء على كنيسة الزيتون أن قام التنظيم الطليعى تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي بجهد كبير، يسرّ الزيارة وأحاط ملايين المسيحيين والمسلمين المتجمعين لانتظار لحظة التجلي بالرعاية الكاملة حيث أُخلى الجراج المواجه للكنيسة وصفت الكراسى بالآلاف ، وكان يقوم على الحراسة والخدمة ٥٠٠ متطوع دفاع مدنى منهم ٢٠٠ مسعف بشنط الإسعاف بحيث ظل المترددون بالملايين من كافة أنحاء مصر يومياً دون ما انقطاع دون أن تحدث حادثة واحدة تكدر الأمن وكان الإشراف والتنظيم والخدمة كلها شعبية ، وكانت الأجهزة الرسمية خارج النطاق الجغرافى وتحت الطلب من التنظيم السياسى بل يمكن أن أقرر أن هذه الأجهزة كانت في خدمة العمل السياسى الجماهيرى .

ونظراً لوجود كثير من شركات الدواء بمنطقة شرق القاهرة فقد قامت تجربة فريدة لخدمة أسر المهجرين والشهداء والمجندين بإقامة صيدلية بمقر الاتحاد الاشتراكي تجمع فيها عينات أدوية الدعاية التى يتم التبرع بها ويقوم صيدلى متطوع - الدكتور كمال حنا - لتولى صرف الأدوية لمدة ثلاث ساعات يومياً ، برغم امتلاكه لصيدليتين بعد حصر عدد

كبير من الأطباء يقومون بالكشف المجانى ووصف الدواء ، كانت خدمة طبية وعلاجية متكاملة كلها مُتبرعٌ بها نتيجة الإيمان بالعمل السياسى الجماهيرى بقيادة التنظيم الطليعى . وقامت اللجان النسائية والشبابية بالإشراف على المستشفيات العامة والأندية ومراكز الشباب والعديد من الجمعيات الأهلية ، وظهر ذلك فى حيوية وحسن الأداء واختفاء شكوى المتعاملين ، وزيادة ثقة الجماهير فى الإتحاد الاشتراكى وقياداته وأغلبها من عناصر التنظيم الطليعى .

كانت هناك أفضل غرف عمليات تضم الخرائط والبيانات وكروت العضوية ومواقع الاتصال الجماهيرية وشبكة من ضباط الاتصال على أعلى درجة من الكفاءة والاستعداد والتضحية .

وعموما تمكنت لجنة شرق القاهرة من قيادة جميع مواقع العمل التنفيذية والإدارية والسياسية والإنتاجية بحيث أصبحت مثلاً لإنجاز الخطة الإنتاجية والسياسية ، وبحيث أنها أصبحت مهيمنة على حركة الجماهير فى الاتجاه الصحيح ، ويرجع ذلك إلى قيادة الزعيم وحركة الذين تولوا المسئولية وحسن اختيار القيادات المعاونة ودعم حركتها ومساندتها .

وقد وصل الأمر على سبيل المثال إلى عقد مؤتمر كل شهر بقسم من الأقسام يحضره الوزير المختص مع أجهزته المعاونة مع أمناء الوحدات ومساعدتهم بحيث يثير أى مواطن ما يراه من نقد فى الأداء فى أى موقع أو مرفق ويرد المسئول ويأخذ القرار بمعرفة الوزير أو المحافظ والأمين فى ذات اللحظة ، وكأننا فى ديموقراطية مباشرة على أعلى مستوى .

طبعاً كان لهذه التجربة خصومها ومنافسوها ، فكان أعداء الثورة ، وعناصر الثورة المضادة ألد خصومها ، وكانت الأجهزة الأمنية تغار من منافستها وهى أول من انقضّ عليها فى مايو ١٩٧١ ، حيث كان تنظيم شرق القاهرة قد سبقها فى كشف الحقائق وتوصيلها للقائد قبلها لمدة سنوات طويلة مما كان يضعها فى حرج شديد ، ومما ساعد على ذلك أن قيادة شرق القاهرة كانت قد نجحت فى تجنيد قيادات الأمن فى التنظيم الطليعى على مستوى المنطقة .

ومن أفضل نتائج هذه التجربة أنها نجحت فيما استهدفه التنظيم من انتقاء عناصر فاعله ذات عقائدية جماهيرية ووضعها فى المواقع القيادية لتضمن إسهامها فى نجاح استراتيجية وخطة العمل المحددة ، بل تجاوزت منطقة شرق القاهرة هذه الحدود إلى مزيد من النجاح بابتداع تجارب جديدة واتخاذ مبادرات فى جميع النواحي وصلت

إلى حد تأمين جمال عبدالناصر وضيوفه ، فكان الاستقبال الشعبى لأى زائر أو ضيف للجمهورية وللرئيس يتم كله داخل الإطار الجغرافى لمنطقة شرق القاهرة حيث تصل الطائرة المقلّة للزائر إلى مطار القاهرة ويكون إلى جوار الرئيس أثناء استقباله لضيوفه مجموعة من الأطفال من أبناء أعضاء التنظيم الطليعى بمن فيهم أبنائى وبناتى أنا شخصياً وكذا أبناء قيادات العمل السياسى وأعضائه فى منطقة شرق القاهرة ، وذلك للمساهمة فى الترحيب بالضيف بتقديم باقات من الورد للضيف ، ثم يسلك الراكب بالرئيس وضيوفه الطريق من المطار خلال قسمى مصر الجديدة والزيتون إلى القصر الجمهورى بالقبة ، وإذا زار الضيف الرئيس فى بيته ففى منطقة شرق القاهرة أيضاً ، أقول إن الاستقبال الشعبى يتم بحيث تحيط الجماهير بالزائر ومضيفه بأعضاء من التنظيم الطليعى ومعهم كوادرات الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب والتنظيم النسائى ، فالذى يحيط به ويقع عليه واجب تأمينه وحمايته أعضاء حزبه المتطوعين.

اتسمت تجربة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة بصورة ديموقراطية جديدة بالدراسة والبحث ، فقد كانت الممارسة تبدأ من الوحدات القاعدية التى كانت تبدى رأيها فى كافة الأمور بصراحة شديدة ، وموجعة فى بعض الأحيان ، ولم يحاسب عضو على أى رأى يبدىه ، بل كانت توضح له الحقيقة والمبررات - إن وجدت - أو يؤخذ برأيه إن كان هو على صواب ، وترسل إليه موافقة الرئيس عبدالناصر شخصياً وتوجيهاته للوزراء المسئولين لإتمام التنفيذ، وحتى المتابعة، وكان العضو يُخطر بما يتم فيها من إجراءات.

وكانت تلك الصراحة وحرية المناقشة والمعارضة على أشدها فى لجنة منطقة شرق القاهرة، وكانت تصل إلى الكثير من المسائل الحساسة ، وكان عبدالناصر يستمع إليها أو أقوم بنقل ما دار فيها من مناقشات وأتولى إبلاغ الأعضاء بتوجيهاته أو الأوامر التى يصدرها بشأن ما دار فى الاجتماع، وكان هذا التبليغ لا يتجاوز فى الغالب الجلسة التالية للاجتماع أو التى تليها على أكثر تقدير، فكان هناك توصيل جيد بين القاعدة والقمة وبالعكس.

كانت لجنة منطقة شرق القاهرة أول من فطن إلى الثورة المضادة ونبّهت لها، بل واقترحت خطة للتصدى لها ، وكانت قادرة على ذلك لولا أن سيطرت الحكمة على الأغلبية واتفق على تطبيق شعار « لاصوت يعلو على صوت المعركة » ، وأن الأولوية لتحرير الأرض عن التصدى لقوى الثورة المضادة التى يحين وقتها بعد التحرير وإزالة آثار العدوان ، ولعله قد آن الأوان لممارسة النقد الذاتى :

فقد تعالت أصوات فى لجنة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة ضد اختيار أنور السادات من زاوية عقائدية فكرية ، فهو ليس اشتراكياً ، ولا قومياً ، - وهو ما أثبتته

الأحداث - حين انتصر الرأى القائل أنه رئيس جلسة وأن الذى يقود هو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لحين إزالة العدوان ، وبعد ذلك يعاد الأمر كله للشعب لاختيار نظامه وقياداته ، وأن هناك برنامج محدد تم إعداده فى حياة عبد الناصر يضمن استمرار النهج القومى الاشتراكى يعلمه كل من شعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى ، ومؤجل التنفيذ إلى ما بعد إزالة آثار العدوان .

وتتويجاً للفهم الصحيح والوعى السياسى والقومى لمنطقة شرق القاهرة التنظيمية ، أنها أول من تصدى جماهيرياً للثورة المضادة ، ويكفى للدلالة على ذلك أنها المنطقة التى خرجت بحملة معارضة عقب إقالة على صبرى وشعراوى جمعة إذ اعتبرت هذه الإقالة بداية الردة ، فعقدت الاجتماعات الجماهيرية للاعتراض والتعبئة ، ثم أصدرت مساء ١٣ مايو ١٩٧١ بعض النشرات التى تتسم بالوعى والقراءة السياسية الصحيحة للأحداث . فأحدى هذه النشرات التى قدمت إلى محكمة السادات الاستثنائية الخاصة لقيادات التنظيم تقول :

« لن نقبل الاستسلام تحت شعار السلام .. وإن ما يتم هو قضاء على المكاسب الثورية والقضاء على القومية العربية ، وعلى الاشتراكية ، وعودة إلى عهود الرجعية والخيانة ، وبيع البلاد للأمريكان .. يا جماهير الشعب المصرى لن نقبل الاستسلام تحت شعار السلام ، الآن تباع مصر للأمريكان ويطل علينا من جديد وجه العمالة والخيانة ونتذكر عبدالله وجلوب ونورى السعيد ، والآن تصفى المنجزات الثورية والمكاسب الاشتراكية ويفض القطاع العام .. يا شعب مصر لقد تعودت أن تفرض إرادتك - هب وافرض إرادتك » . طبع ووزع على كافة البيوت وفق خطة تنظيمية .

كما حدثت ذات الرؤية فى اجتماع لجنة شرق القاهرة التنظيمية فى قصر القبة ، وقد رأسها حيث دارت المناقشات صريحة وواضحة حول التصدى للثورة المضادة ونكوص القيادة السياسية على مبادئ الثورة من ناحية وعدم الرغبة فى المواجهة العسكرية مع العدو الصهيونى من ناحية أخرى .. كان أغلب المجتمعون يثيرون هاتين النقطتين بعنف ولكننى كنت أحاول أن أمتص ثورة الأعضاء بشكل هادئ - كنت معهم من داخل بالعاطفة وبالعقل - لكن كنت مضطراً للتهدة لأننا حتى تلك اللحظة كنا ما زلنا نبحث على مستوى القيادة التنظيمية العليا كيف سنجاوبه المستجدات التى ينوى السادات القيام بها ، ولم نكن حتى هذا اليوم قد استقر رأينا على حل محدد واضح ، وهذا الأمر سوف أتعرض له تفصيلاً فى فصل آخر من هذه الشهادة . وأذكر أن نبيل نجم أثار نقطة إلغاء تفرغه السياسى ليعود إلى المحاماة لأنه لا يستطيع أن يتواءم مع الردة والالتزام بخط مغاير للخط الذى التزمنا به مع عبدالناصر . كما أذكر أن أحمد حمادة أيد هذا الرأى وقال

عبارة « إذا كان المطلوب رجال موافقون Yes Men ، شوفوا غيرنا » كما انفعل بعض الأعضاء الآخرين ووجهوا لى عبارات شديدة اللهجة مفادها لماذا لانحسم الأمر فى هذه المسائل الخطيرة . واقترح نبيل نجم القيام بمظاهرة من ميدان التحرير بقيادات من الزيتون تحاصر مجلس الأمة ويقوم قيادات التنظيم بخلع السادات الذى انحرف عن خط عبدالناصر الذى تاجر بالولاء له إلى أن تمكن أو تصوّر أنه تمكّن وسيطر ، ولكن قيادات التنظيم ومنها مقرر التنظيم ومقرر المنطقة الذى هو أنا تصدينا لهذا الاتجاه ، لأن مثل هذا التصرف كان سيؤدى من وجهة نظرنا إلى انقسام شعبى وإلى هزة وبلبلة فى القوات المسلحة ونحن على أهبة الاستعداد لمعركة المصير ، وكل ما عدا المعركة يؤجل لحين إتمامها والانتصار فيها ثم يتم التغيير المنشود بعد ذلك . وأنهى الجلسة على أن نجتمع فى أقرب وقت للرد على ما أثاره الأعضاء من اعتراضات ونقد للوضع الذى نجابهه .

هذه الرؤية حين يُنظر إليها الآن نجدها مطابقة لما هو كائن تماماً ، ولكن إذا رجعنا بالذاكرة إلى يوم ١١ مايو ١٩٧١ يوم صدورها نجد أنها استشراف للمستقبل لم يكن وارداً فى ذلك الحين . فقد قدم السادات نفسه فى ذلك الحين على أنه القومى العربى الاشتراكى ، بل وتحالف مع الاتحاد السوفيتى وعقد معهم معاهدة لم تكن تعقد فى إبان فترة التعاون الحقيقى معه فى عهد عبدالناصر وادعى أنه القومى وأقام وحدة شكلية سرعان ما تجمدت ثم انهارت ، وأعد لحرب ليبيا بدلاً من الوحدة معها ، بل بالعدوان عليها فعلاً .

عقدنا فى السجن جلسات وجلسات طويلة تم فيها ممارسة النقد الذاتى بيننا ، وقد شارك فى هذه الجلسات كل من على صبرى وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وضياء الدين داود ومحمد فائق ومحمد عروق وفريد عبدالكريم وأنا . كنا حسنى النية وفكرنا فى مصر والوطن والمعركة وتغاضينا مؤقتاً عن الانحراف فى الاتجاه بتغليب الشرعية والاستقرار الداخلى لئلا تلتفت القوات المسلحة - المستعدة لخوض المعركة لاسترداد الأرض - للوراء وتتساءل ماذا يحدث خلف ظهورنا فى القاهرة ونحن على أبواب المعركة ، وما قد يترتب على أى إجراء داخلى من احتمالات كانت فى تلك الفترة واردة واحتمالاتها قوية ، فقد كان من الممكن أن تقوم حرب أهلية وصادم بين القوى المختلفة سواء الشعبية أو العسكرية (الحرس الجمهورى) ... وكان القرار هو أخلاقى وشرعى وليس سياسى ؛ أى تأجيل أى تغيير إلى ما بعد المعركة . (*)

(*) التفاصيل فى الجزء الأخير من هذه الشهادة

ولكن على الطرف الآخر كان السادات الذى فكر فى السلطة وزينها له المهندسون وغيرهم من الداخل والخارج فانقضّ ولم يؤجل ؛ وصفى مخالفه فى الرأى ؛ وكانت شرق القاهرة صاحبة أكبر الضحايا ؛ أى أن السادات قام بكل ما حوته نشرة التنظيم الطليعى المحلى فى مايو ١٩٧١ . بعد ذلك التاريخ بسنوات عدة بدأها بمقابلة سيسكو فى أوائل مايو ١٩٧١ وانتهت بمقابلة كيسينجر عام ١٩٧٣ والذى قال « وما أن دخلت عليه إلا وجدته على حجرى ! » .

وإذا كان كل عمل إنسانى يحتمل الخطأ والصواب وليس هناك نشاط إنسانى خال من الشوائب ، فإنه برغم ما سبق وصفنا لتجربة شرق القاهرة للتنظيم الطليعى بأنها كانت رائدة فإنها تعرضت لما تعرض له التنظيم الطليعى خاصة والاتحاد الاشتراكى عامة من عيوب بناء التنظيم السياسى من السلطة ، إذ ما أسهل على المنافقين والمرائين من الظهور بمظهر القوميين والاشتراكيين الملتزمين للوصول إلى ثقة القيادة السياسية ، ثم يظهرون على حقيقتهم عندما تتغير القيادة وتتغير معها الأفكار السياسية والنظرة الاجتماعية .

ولكن يظل هناك قاسم مشترك أن الاختيار كان يتم لأفضل العناصر وأكثرها ثقافة وإيجابية وآية ذلك من الأعضاء الذين انضموا تحت لواء التنظيم الطليعى وانضموا إليه مازالوا حتى الآن يتبوؤن أكثر المواقع القيادية ، وهذا دليل على أن معايير الانتقاء للتنظيم كانت تتخذ من الكفاءة أساساً ، ولكن العقائد فى العقل والأفكار فى الوجدان والعواطف فى القلوب كلها أمور لا يعلمها سوى الخالق المطلع على الأفئدة دون غيره ، فما ذنب القيادة التى تختار كفاءة تبدى تأييداً لمبادئها وتظهر الولاء وتسلك فى هذا السبيل كل مسلك ، ثم تنقلب على عقبيها مع تغير القيادة وتؤدى مع القيادة الجديدة بذات الكفاءة والإخلاص فى ظل فكر ورأى معاكس تماماً .

إن الشعار الذى كانت ترفعه وتمسك به منطقة شرق القاهرة أن العضو أول من يضحي وآخر من يستفيد ، إعلاءً لإنكار الذات والعمل فى سبيل الحقيقة والوطن والجهاد دون انتظار مصلحة شخصية أو فائدة مادية .. فكل الذين تفرغوا للعمل السياسى لم يحصل أى منهم على مرتب أو ترقية ولا دخل ، بل سبقه فى ذلك كل أقرانه . وقد طبق هذا الشعار على أعضاء التنظيم دون ما استثناء واحد .

* * *

تأسيس نادى الشمس الرياضى :

يبقى بعد ذلك أن أقدم نبذة سريعة عن تجربة «نادى الشمس الرياضى»
أثناء مشاركة جمال عبدالناصر فى اجتماعات دورة الأمم المتحدة فى نيويورك سنة ١٩٦٠، كنا نعبر فى طريقنا إلى مبنى الأمم المتحدة أو منه إلى مقر سكن الرئيس الأمريكى مساحة خضراء ضخمة جداً تخرقها طرق وملاعب ومساح ومسابح وحدائق للأطفال ومتنزّهات لاتعبرها دراجة أو سيارة أو أى ماكينة متحركة بل مساحة مخصصة بالكامل للناس كما هم وكما يريدون أن يكونوا على طبيعتهم بدون إزعاجات.
وفى أحد الأيام قال لى عبدالناصر:

«سامى .. تقدر تعمل حاجة زى كدة فى مصر الجديدة؟»

قلت : « طبعاً ممكن يا فندم ، بس سيادتك إدينى فرصة للدراسة بعد ما نرجع »
قال الرئيس :

«بس أنا ما كملتش كل كلامى . أنا لى شرط أساسى هو أن يقوم هذا العمل بالجهود الذاتية ودون أن نحمل خزانة الدولة أية أعباء مالية»

قلت : « حاضر يا فندم وسأعرض على سيادتك الدراسة بعد إتمامها وربنا يساعدنى أن أحقق هذا الأمل إنشاء الله».

عدنا إلى القاهرة وبدأت التفكير ومعى القيادات السياسية الشعبية والتنفيذية على مستوى مصر الجديدة ، وطرحت عليهم الفكرة ثم شكلت لجنة دائمة شارك فيها كامن :
سامى شرف - المهندس عبدالحميد أبو العطا (رئيس شركة مصر الجديدة - المهندس منير مراد - درويش محمد درويش - أحمد إبراهيم - المهندس على زين العابدين صالح (وزير المواصلات فيما بعد) - المهندس عبدالمنعم سيف - أحمد كامل - أحمد شبيب - سنية الخولى - أحمد مختار - عبدالعزيز السيد - ثم فى مرحلة تالية انضم إلى اللجنة جمال هدايت باعتباره مديراً تنفيذياً للمشروع بترشيح من الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً ، وأحمد حمادة أمين الشباب لمحافظة القاهرة وعضو لجنة تنظيم شرق القاهرة ، وقد انتهت الدراسات التى استغرقت حوالى ثلاثة شهور إلى التصور الآتى :

١- اقتطاع حوالى ٥٠٠ فدان من صحراء مصر الجديدة فى المنطقة المحصورة بين طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى ومستشفى هيليوبوليس ، وكانت كلها صحراء جرداء - وعمل كوردون بعرض كيلو متر واحد حول هذه المنطقة ليتم تقسيمه وإعداد الأرض المقسمة لتكون مقدمة لمشروع إسكان بعد إتمام مدها بالبنية الأساسية.

٢- المنطقة داخل هذا الكوردون السكنى تعد لتكون نواة لناد رياضى ، أى رقعة كبيرة من الأرض الخضراء تستغل فى إنشاء النادى الرياضى ومضمار لسباق الخيل وساحة للرماية وملاعب لجميع أنواع الرياضيات من تنس إلى إسكواش فحمامات للسباحة واستاد لكرة القدم وملاعب للباسكت بول ومضمار للجري وألعاب القوى المختلفة، وقد أضيف بعد ذلك مبان لمعسكرات الشباب والفتيات .. الخ.

٣- المنطقة التى كان مقام عليها مضمار سباق الخيل منذ أن أنشئت مدينة مصر الجديدة تنقل إلى الأرض الجديدة وتقسم هذه المنطقة كأراض سكنية يقام عليها فى نفس الوقت، علاوة على التقسيم السكنى ، حديقة كبيرة لتكون رئة لمصر الجديدة الأصلية، ومن ريع بيع أراضى منطقة السباق القديمة يبدأ العمل فى إقامة نادى الشمس .

٤- يبدأ التنفيذ بعد إقرار المشروع من وزارة الإسكان التى كانت تتبعها شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير .. وفعلاً فقد تم الاتصال بمحمد أبو نصير وزير الاسكان الذى أقر التخطيط بعد دراسته مع المسئولين والفنيين فى الوزارة وفى شركة مصر الجديدة وفى محافظة القاهرة.

٥- أقر عبدالناصر المشروع بعد ذلك ، وركز على التنبيه بعدم تحمل الدولة أية مبالغ أو أعباء سوى ما يخص البنية الأساسية التى ستقام للمنطقة السكنية فى الطوق المحيط بالنادى فقط ، أما باقى الأراضى فتتحمل بالكامل جميع التكاليف بما فيها البنية الأساسية من واقع حصيلة البيع للأراضى لتقسيم منطقة أرض السباق القديمة (روكسى).

٦- بالتعاون بين جميع الأجهزة السياسية والتنفيذية والإدارية بدأ تنفيذ المشروع تحت الإشراف الكامل للقيادات السياسية ، وبالتعاون مع بعض شركات القطاع العام والقوات المسلحة من فائض إمكانياتها أمكن تذليل كافة المشاكل والصعاب وسار العمل سلساً حتى تم تنفيذ المشروع على مدى سنوات ثلاث تقريباً ، وضعت خلالها الضوابط والقواعد التى نظمت كيفية الاستفادة واستغلال نتائج هذا المشروع الكبير لصالح غالبية جماهير منطقة شرق القاهرة . وهناك دراسات أعدت تشمل تفاصيل فكرة وتخطيط وتنفيذ هذا المشروع يمكن للباحثين أن يرجعوا إليها.

٧- شكل أول مجلس إدارة لنادى الشمس برئاسة برئاستى وعضوية أغلب أعضاء التنظيم السياسى فى المنطقة ، ووضعت القواعد والضوابط المنظمة لشروط العضوية والسيطرة على إدارة النادى لئلا ينفذ من خلالها أى عناصر قد يشوب سلوكها ما يعكّر أو يلوث نسيج العضوية لهذه المؤسسة الرياضية السياسية الاجتماعية ، كما كان

جمال هدايت مثالاً للمدير الكفء فنياً ورياضياً وإدارياً علاوة على ما يمتاز به من خلق ونبل في تصرفاته وتعاملاته مع الآخرين .

ومما يذكر أن خطة «جونسون» للقضاء على مؤامرة المؤسسة العسكرية بعد نكسة ١٩٦٧ قد تم إعدادها في هذا النادي كما ذكرت من قبل تفصيلاً في فصل آخر من هذه الشهادة (*) .

* * *

٥- محاولات التغيير بعد عدوان يونيو ٦٧

أولاً : طرح قضية التعددية :

أرى بعد أن قمت بالإدلاء بشهادتي حول تجربة الرئيس جمال عبدالناصر والعمل السياسى وعلاقته بال جماهير وفئات المجتمع وهى ما عبر عنه بقوى الشعب العامل ، أن أعرض فى النهاية رأى الرئيس عبدالناصر الذى أبداه فى شكل ممارسته للنقد الذاتى على مدار جلستين من جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، أعلى سلطة سياسية فى البلاد ، اللتان عقدتا فى مبنى كورنيش النيل يومى الخميس والجمعة ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ ، وأرجو أن نضع خطوطاً تحت هذا التاريخ وما بعده ، لأنه يمثل ، من وجهة نظرى ، أن عبدالناصر اتخذ أعمق وأقوى قراراته بعد العاشر من يونيو ١٩٦٧ . ولقد دارت المناقشات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على النحو التالى :

(*) راجع الكتاب الثانى من هذه الشهادة الفصل السابع : مأساة الرجل الثانى

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتير الرئيس للمعلومات

جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي
المنعقدة في مقر الاتحاد الاشتراكي العربي ، بكورنيش النيل
القاعة الرئيسية بالدور الحادي عشر
سعت: ١٩٣٠ يوم الخميس ٣ أغسطس ١٩٦٧

الحاضرون السادة :

الرئيس جمال عبدالناصر .

زكريا محي الدين .

محمد أنور السادات .

حسين الشافعي .

على صبرى .

المهندس محمد صدقي سليمان .

السيد عبد المحسن أبو النور .

قام بأعمال السكرتارية : السيد عبد المجيد فريد .

الرئيس جمال عبد الناصر :

إحنا حنبحت النهارده موضوع من أهم الموضوعات .. علشان كده أنا طلبت من عبدالمجيد فريد إنه ما يعملش جدول أعمال لهذه الجلسة .. وما سنناقشه أهم بكثير من جميع الموضوعات التي سبق بحثها من قبل .. الى عايز أقوله أننا لازم نُقيّم نظام الحكم الذي نتبعه ، لأننى أعتقد أنه من متابعة الأحداث الى جرت أخيراً وبعد تحليلها بدقة لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم .

لم يكن عندنا «نظام SYSTEM» سليم . وعلشان أوضح كلامى أكثر لازم أتعرض للأحداث الى مرت بنا فى بلدنا مؤخراً بشئ من التفصيل ومزيد من الشرح ، ونضع النقاط على الحروف .

تذكرون جميعاً أننا حضرنا اجتماعاً فى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة نصر قبل بدء العمليات بقليل ، وقلت للقيادات العسكرية الى حضروا الاجتماع أن

المعلومات السياسية المتوافرة لدينا تؤكد أن العدو سيبدأ هجومه الكبير بالاستيلاء على شرم الشيخ وفصل قطاع غزة ... لكن القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك الوقت قدرت موقفها على أساس أنهم يستبعدون قيام العدو بهجوم شامل على الجبهة ، وقدروا أيضاً أنه لو حدث مثل هذا الهجوم فهم يستبعدون تماماً الطريق الساحلى كمحور رئيسى للهجوم .. وبناء على ذلك فقد ركزوا قواتهم فى الجنوب وتركوا القطاع الشمالى عند رفح وغزة ضعيف .

السيد زكريا محى الدين :

فعلا نذكر هذه المناقشة التى تمت مع هيئة عمليات القيادة العامة فى مدينة نصر فى ذلك اليوم ، بعدما تبين من خطة القيادة ضعف منطقة العريش وما حولها ، وأنهم وافقوا بعد مناقشات منا وإلحاح منك يا ريس على تعزيز منطقة العريش بلواء مدرع وتقوية منطقة الاختراق المحتمل عند الشيخ زويد بقوة سعد الشاذلى المدرعة .

الرئيس جمال عبدالناصر :

للأسف ، الى حصل إنى عرفت من عبدالحكيم عامر يوم الجمعة أنه أمر بإعادة اللواء المدرع إلى نخل وأنه أعاد قوة سعد الشاذلى إلى الجنوب مرة أخرى ، على أساس أن تقديرهم مبنى على أن المعركة الرئيسية حاتكون فى الجنوب !

وقلت أيضاً للقيادة العامة للقوات المسلحة فى نفس الاجتماع وقدام قادة الجيش والطيران أنه فى تقديرى أن الحرب حاتبدأ يوم الاثنين الى جاى (٥ يونيو) ، وغالباً ما ستوجه الضربة الأولى لقواتنا الجوية ... فانزعج الفريق صدقى محمود لذلك وقال إن هذا الاحتمال سيسبب لنا إرباكاً كبيراً !

وكما تعلمون بدأت الحرب فعلاً يوم الاثنين وبدأت العمليات بالضربة الجوية على جميع قواعدنا الجوية ومطاراتنا .. وكان برضه الهجوم الرئيسى للعدو على القطاع الشمالى وسقطت العريش .. وبعد كده تحرك العدو على ثلاثة محاور أحدها الطريق الساحلى الذى لم يجدوا قدامهم أى وحدات مقاتلة تعترضهم على أساس أن القيادة العامة استبعدت أى تحرك للعدو على هذا المحور .

أعود إلى الأيام الأولى للحرب وكنت أتابعها من مكتبى حيث لم أدخل القيادة العامة أو أتدخل فى توجيه المعركة العسكرية من يوم الاثنين ٥ يونيو حتى الخميس ٨ يونيو .. اتصل بى شمس بدران وطلب منى ضرورة الحضور فوراً إلى مبنى القيادة العامة لأن عبدالحكيم عامر فى حالة انهيار تام ، وأنه طلب من سكرتيه «حبوب سيانور» وهى حبوب للانتحار .

رحلت القيادة ولقيت عبدالحكيم فعلا في حالة انهيار تام ، وحاولت أن أهديه وقلت له أنى المسئول شخصياً عن ما حدث وأنا لهذا سوف أتنحى عن الرئاسة ، ثم سألته عن الشخص الذى يراه صالحاً لتولى رئاسة الجمهورية من بعدى ، فقال أنه يرى أن أصلح واحد لتولى الرئاسة هو شمس بدران !

وعرفت بعد أيام من لقائى بعبد الحكيم أنه بعد ما غادرت مبنى القيادة العامة عقد عبدالحكيم وشمس بدران إجتماعاً طويلاً لإعادة تنظيم الدولة وقياداتها المدنية ، وأنهم اتصلوا ببعض الشخصيات السياسية وبعض الوزراء وطلبوا منهم أن لا يعلنوا استقالاتهم بعد تنحيتى ليتعاونوا مع رئيس الجمهورية الجديد...

بعد ظهر اليوم التالى يوم ٩ يونيو اتصلت بعبد الحكيم تليفونيا قبل إذاعة بيان التنحى وقلت له إن أنا فكرت كثير فى الكلام الى اتكلمنا فيه إمبارح ، والحقيقة أنا شايف إن زكريا هو أصلح من يتولى رئاسة الجمهورية من بعدى .. وهنا بدأت مشكلة شمس بدران لأنه اعتبر نفسه رئيساً للجمهورية من الساعة حداث من مساء يوم الخميس لغاية ما أذعت بيان التنحى مساء يوم الجمعة ٩ يونيو .. وكمان اعتبر أنى بترشيح زكريا محى الدين رئيساً للجمهورية قد اعتديت على منصبه الشرعى وعزلته .. وحدث أثناء إلقاءى بيان التنحى من مكتبى بالقبة أن طلب شمس بدران سكرتيرى محمد أحمد علشان يبلغنى بأنه على أن لا استمر فى تكملة باقى البيان ، وطبعاً ده كان كلام خيالى.

وبعد يومين طلبنى شمس بدران تليفونيا ليبلغنى بأن هناك تجمع من بعض الضباط يقدر عددهم بحوالى خمسمائة ضابط يحيطون بمنزل المشير فى حلمية الزيتون ، وغيرهم بمبنى القيادة العامة ، وهم يصرون على عودة عبدالحكيم عامر قائداً عاماً ويطلبون منى أن أبت فى هذا المطلب فوراً ... فقلت له أنى سأبت فى المطالب دى بكرة الصبح .. فطلبنى فى اليوم التالى وكرر كلامه ... فقلت له إنت يا شمس تعرف رأى فى القيادة العامة ... وإذا كنا عايزين بصدق نصلح الحال فعلينا أن نختار قائداً عاماً محترفاً للعسكرية وأن يبقى عبدالحكيم نائباً أول لرئيس الجمهورية فقط.

وحاولت شخصياً إحضار عبدالحكيم إلى مكتبى فى منشية البكرى فى محاولة لأن يستوعب ويفهم الأوضاع ... واستعنت بصلاح نصر لإحضاره لأنه ماكانشى مقيم فى بيته، وإنما كان قاعد فى شقة أحد الضباط الموالين له ، ولكنه مارضيش يحضر .. وفى نشرة أخبار الإذاعة الساعة الثانية ونص فى نفس اليوم أذعت خبر تعيين فوزى قائداً عاماً .. ثم أمرته بأن يعتقل الضباط المعتصمين فى القيادة وكذلك الضباط المعارضين.

بعد كده قابلت عبدالحكيم وحاولت لإقناعه بأنه ليس من المنطق ولا المعقول أن يبقى بعد هذه الهزيمة قائداً عاماً للجيش ولكن بدون أى فائدة ، ولم يقتنع بأن يكون

نائباً أول لرئيس الجمهورية ورفض كلامي رفضاً باتاً وسافر غضبان لبلدته بالمنايا راح أسطال.. ومن هناك اتصل بهيكل وأبلغه استنكاره التام لجميع تصرفاتي.

بعدها حضر إليّ في منشية البكري شمس بدران وبلغني أن الموقف العام بيزيد سوءاً يوماً بعد يوم ، كما قال لي أن البلد كلها ضدى .. وأن الجيش ضدى .. وأن الحل الوحيد هو أن عبدالحكيم يرجع قائد عام للقوات المسلحة من جديد ، وقال إن هذا هو الحل الذي سترتب عليه الاستقرار في البلد وفي الجيش.

وبعد يومين تانيين قابلت شمس بدران مرة ثانية ، وكنت قد أصدرت أوامر باعتقال ضباط التنظيم السرى الى اقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة ، وكان أغلبهم من دفعته العسكرية خريجي سنة ١٩٤٨ .. وقلت له :

ياشمس أنا منحتك ثقتي بالكامل ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من وراء ظهري ... وانت ياشمس لو كنت مخلص بصحيح ونيتك صادقة في تكوين تنظيم داخل الجيش لكنت أبلغتني بهذا الأمر في حينه .. كان مفروض عليك لو انت مخلص بجد إنك كنت تحطني بجد في الصورة بالنسبة لشكل التنظيم وأسماء أعضاء هذا التنظيم .. لكنك لم تكن أميناً ... عموماً أنا أمرت باعتقال جميع أفراد تنظيمك السرى.. فارتجف وارتبك ..

يوم الإثنين الماضي حضر المشير إلى المنزل واتعشنا سوياً وكان حديثنا العام ودي ولكنه قال أنه يقترح أن يسافر أميركا للتفاهم معاهم ... وأن الروس خونة .. ولم أعلق على هذا الكلام غير المتزن ولكني قلت له : نبقي نفكر ...

السيد زكريا محي الدين :

ده تفكير ساذج ولايستند إلى أى أساس وغير قابل للمناقشة .

الرئيس جمال عبدالناصر :

سبب عرضي لهذه القصة بالتفصيل هو أنى أريد أن أبرز موضوع في غاية الأهمية ، وهو إذا كان جميع هذه التصرفات قد صدرت عن ومن أقرب الناس إليّ وأقرب القيادات إلى النظام .. فماذا يحدث من غيره ؟

الى حصل يحتاج فعلاً إلى بحث وتفكير عميقين .. ليه ؟ ده أنا وعبدالحكيم كنا أكثر الناس ارتباطاً ببعض ، ورغم كدة عبدالحكيم تصرف تلك التصرفات ... مجموعة شمس بدران من دفعة ٤٨ وغيرهم كانوا يجهزوا أنفسهم لاستلام البلد ... نطلع من القصة كلها أن النظام المقفول سيؤدى بنا في النهاية إلى نظام توريث وبناء عليه أرى أن علينا واجبين :

الأول : هو أن نبحث عن نظام SYSTEM جديد لنا ..

الثاني : هو أن نحدد الأخطاء الرئيسية الموجودة في البلد دلوقتي ونشوف إزاي نصلحها ..
الى بيتقال في البلد دلوقتي إن إحنا بناكل بعضنا ... النظام بياكل نفسه .. والمستقبل
بهذا الشكل حايكون خطير جداً .. لذلك أنا من رأيي إننا نعمل على تغيير النظام
SYSTEM الى إحنا ماشيين عليه لأنه لازم فيه غلط ، والمعروف أن نظام الحزب
الواحد تحدث فيه دايماً صراعات في قمته على السلطة ، وعندنا الكثير من الأمثلة
في العالم آخرها ما حدث في الصين مثلاً .. وهو مثلاً .. وهو مثال واضح .

أنا شايف إنه لم يبق في عمر معظمنا أكثر من عشر سنين وخصوصاً لي مع المرض اللي
عندي ومع الضغط والجهد اللي باتعرض له ... لذلك أنا شايف ضرورة تغيير نظامنا
بحيث لايسمح النظام الجديد لشخص واحد أو لشلة غير واعية أو جاهلة سياسياً أن
تحكم البلد ... البلد اللي أعطيتنا ثقتها المطلقة بلا حدود .

طبعاً التغيير الى أقصده لايمس اتجاهنا الاشتراكي لأننا في الحقيقة إحنا نكاد نكون
قد انتهينا من التطبيق الاشتراكي في أغلب القطاعات باستثناء قطاع المقاولات وقطاع
التجارة .. بعد كده يبقى عملنا مركز أساساً على خطط التنمية اللي بنحطها وعلى متابعة
تنفيذها بعد كده .

السيد على صبرى :

المهم في حركتنا الى جاية إننا نحافظ على ما حققناه من مكاسب وإنجازات

السيد محمد صدقي سليمان :

أرجو أيضاً في هذا الاجتماع طالما أننا بنقيم كل الأمور أن نوضح الصورة كويس
بشأن القطاع العام والقطاع الخاص ومجالات كل منهم والعلاقة بينهم .

السيد زكريا محي الدين :

أنا عايز أعرض رأيي بشئ من التفصيل .. وخاصة أني حسيت من حديث الرئيس
النهاردة أن الصورة قد تبلورت في ذهنه أكثر من أى مرة سابقة . أنا باعتبار أن يوم ٩
يونيو يوم تاريخي وفي نفس الوقت يوم تحول رئيسى لثورة ٢٣ يوليو .. واللى قاله الرئيس
دلوقت يعتبر بُعد نظر وتفكير عميق يوصلنا إلى طريق السلام الى بننشده لهذا البلد ،
وفي نفس الوقت ماحدث ينكر أن الثورة حققت وأتمت في خلال الـ ١٥ سنة الى فاتت
إنجازات ومكاسب كثيرة .

أما موضوع النظام SYSTEM الى أشار له الرئيس .. فالمعروف أن النظام المقفول له
أسلوب معين في الحكم ، كما أن للنظام المفتوح له أسلوب آخر خاص به .. وأعتقد أن
ممارستنا للحكم لم تكن على أسلوب النظام المفتوح أو على أسلوب النظام المقفول ، وإنما

كانت على طريق بين النظامين ولكن بدون SYSTEM. أنجزنا الكثير في الجهاز الحكومى ولكن لم ننجح فى اتخاذ خطوات رئيسية فى الجهاز الشعبى .

ولو أعدنا النظر فى ظروف بلدنا حانلاقى أنه من الصعب علينا حتى من الناحية الجغرافية أن نتبع النظام المقفول .. إذن فالنظام المفتوح هو الأنسب لنا والأصلح لنا ولاسيما أن النظام المفتوح يسمح للفرد بأن يكون شخصيته التى هى أساس المجتمع ، وعندما نقر إتباع النظام المفتوح يمكن أن نحدد أسلوب تأمين الفرد فى هذا النظام سواء كان هناك حزب واحد أو حزبين أو أكثر ، ويمكن أيضاً أن نضع حدود لأمن المجتمع يتضمنه الدستور فى نصوصه .

وفيه كمان نقطة أخرى خاصة بالناحية الاقتصادية وهى أنه لن يمكننا فى القطاع العام أن نوفر العمالة الكاملة لجميع الأفراد ، فلذلك يجب أن نسمح للقطاع الخاص بأن يمارس نشاطه بقدر أكبر ليشارك فى تحمل مسئولية تشغيل العمالة فى المجتمع المصرى ، كما سيكون مكانا احتياطيا يعمل فيه من قد يفصلوا من القطاع العام .

أما عن نظام الشلل فهو أمر حتمى فى جميع المجتمعات سواء كان نظام مفتوح أو نظام مقفول .

وبالنسبة لقوى الشعب العامل يجب ألا تشعر أى فئة من فئاته أنها غير متساوية فى الحقوق والواجبات كالفئات الأخرى ، وأقصد بذلك فئة الرأسمالية الوطنية إذ أنها تتعرض لهجوم مستمر من قيادات الاتحاد الاشتراكى مما يجعلها غير مستقرة ، وبالتالي يصبح المجتمع أيضاً غير مستقر .

نقطة أخيرة عن الإنتاج وأهمية استمراره وهى أنه يجب أن نوفر له كل الضمانات من أجل أن ينطلق بكل الامكانيات ، ولا بد أن نؤكد على أن مقياس العمل الثورى هو الإنتاج وزيادة الإنتاج .

خلاصة كلامى أنى أرى أن يكون نظامنا هو النظام المفتوح وأن تكون انتخاباتنا مفتوحة وغير موجهة .

الرئيس جمال عبدالناصر :

طبعاً كلنا بنذكر انتخابات ١٩٦٤ .. كانت الانتخابات مفتوحة بالكامل .. وكانت إجراءات الأمن للجميع .. لجميع الأفراد مؤمنة .. وحتى ما كانشى فيه معتقل واحد أيامها .. حتى الإخوان المسلمين المحكوم عليهم أخرجناهم كلهم من السجن ، ورغم هذا إنت عارف إيه الى حصل !

السيد على صبرى :
أعتقد أن مشكلة الديموقراطية لا تنحصر في إجراءات الأمن فقط ، إذ لم تكن إجراءات الأمن القومى فى أى بلد مانعة من تحقيق الديموقراطية.

السيد زكريا محي الدين :
أنا ما أقصدشى من حديثى إجراءات الأمن اللى بتتحدث عنها - للسيد على صبرى - إنما أنا أقصد الإجراءات الإدارية اللى بتمس لقمة العيش للفرد .. زى التصرفات الإدارية الخاطئة وأوامر الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع .

السيد على صبرى :
ما هى الإجراءات دى ما اتحدثشى إلا مراعاة لمقاييس اجتماعية لثورتنا .. والشئ الثانى إن الغلط اللى حدث فى لجنة تصفية الإقطاع أنه لم يراع عند التطبيق إن فى بعض حالات ما قررناه من مبادئ وقواعد لعمل اللجنة .. وفيه حاجة ثالثة إنى شايف إن فيه مسئولية كمان على مجلس الأمة إذا كان من الممكن أن يكون فايدته أكثر من كدة...
السيد أنور السادات:

فى الحقيقة لايمكن إننا نقول أن إجراءات الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع كانت غلط . إنما أنا رأيى إن الغلط كان فقط فى بعض الحالات الفردية وليس فى كل عمل اللجنة .. وللأسف فالغلط اللى حصل بالنسبة للحالات دى وهى محدودة عكس شعور عام بالخوف.

السيد حسين الشافعى :
الموضوع ده فعلاً حساس وارتبط الغلط فيه بثقة الناس فى النظام ككل .. وأنا أعرف أمثلة معينة انتهكت فيها حرمانات عند تطبيق قرارات لجنة تصفيه الإقطاع ... وكمان صدرت عن قوة الأمن اللى خصصت لتنفيذ القرارات غلطات سفيهة لدرجة أنها أثارت ردود فعل عكسية ونقد عكسي ونقد لاذع للسلطة.

الرئيس جمال عبدالناصر :
للتسجيل وللتاريخ .. ماحدث منكم سبق أنه ذكر لى أى ملاحظات أو نقد للجنة تصفية الإقطاع أو بالنسبة لتصرفات عبدالحكيم عامر باستثناء صدقى رئيس الوزراء فقط.

السيد زكريا محي الدين :
عن نفسى أنا اكتفيت بأنى كنت باقول لعبد الحكيم كل ملاحظاتى أول بأول والحقيقة لم أكن أحب أن أزعجك يا ريس بها .. عامة إحنا كلنا نعتبر مسئولين عن الأخطاء اللى حصلت فى تلك الفترة.

الرئيس جمال عبدالناصر :

إذن إحنا كلنا غلطنا .. وياريت .. زى ما جاء فى الحكاية الروسى المشهورة ... -إننا نقول الحقيقة ولو لمدة ثلاث دقائق بس .. تصوروا يا حضرات إحنا أكبر هيئة سياسية فى البلد وكان عددنا سبعة أعضاء فقط ولم نتكلم وما قلناشى الحقيقة فى وقتها ، بينما كان عبدالحكيم عامر رئيس لجنة الإقطاع قاعد معانا على الكرسي ده .. طبعا ده يعنى أن النظام تدهور وتدرج فى السقوط إلى الحد اللى إحنا شعرنا فيه بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة... وأنا من جانبي أنا أعترف أنى أخطأت لما سيّت الإشراف على الجيش من سنة ١٩٦٢ بحيث لم أعد أعرف اللى بيحصل فيه .. وأنا كان قصدى فى الوقت ده أن أطمئن عبد الحكيم منى شخصياً .. لكنى أعتبر إن ده كان خطأ منى.

السيد زكريا محي الدين :

للتاريخ أيضاً أحب أن أقول أن ملاحظاتي اللى قلتها للمشير ما كانتش تمس الأسس أو المبادئ . وكمان ماحدث منّا اعتراض على ما اتخذته الثورة من إجراءات ثورية ... والحراسة تقررّت سنة ١٩٦٢ وإحنا النهاردة سنة ١٩٦٧ ... كل الملاحظات اللى قلتها له كانت تخص الخطأ فى التطبيق فقط .. تسألنى ليه ماقلتش الأخطاء دى من شهرين أو ثلاثة ... طبعا غلط... والسبب إنه للأسف كانت العلاقات الشخصية بيننا لها تأثيراً كبير ولها حساسية خاصة.

السيد محمد صدقى سليمان :

المهم دلوقت هو الأمر الواقع ... وأنا بأقترح أن توفر حق التظلم من قرارات لجنة تصفية الإقطاع أمام محكمة خاصة ... فمثل هذا الإجراء حايريح الناس كتير وبرضه باقترح إدخال بعض التعديلات فى النظام الحالى بحيث يظهر لنا دايماً الرأى الحر الصريح بدون خوف أو نفاق.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أنا فى رأى أن النظام الحالى استنفذ كل مداه ، ولا بد من نظام جديد وأنا شخصياً عندى اقتراحات محددة فى الموضوع ده :

أولاً : إننا كأعلى سلطة سياسية فى البلد علينا أن نتحرر من الخوف وبعد كده نبقى نحرر البلد كلها من الخوف ..

ثانياً : إذا كنا عايزين حقاً توفير الأمن والسلام زى ما قلتم فلنسمح بوجود معارضة فى البلد . وطبعاً لا أتصور عند تكوين المعارضة دى أننا نقول إن زكريا يمثل اتجاه معين وعلى صبرى يمثل اتجاه آخر . وبكده يبقى فيه معارضة وفيه حكم ... ده إحنا لو عملنا كدة يبقى بنعمل مسرحية المعارضة ... أنا أعرف أن المعارضة

الحقيقية هي أننا نجيب الذين يعارضوننا فعلاً في الوقت الحاضر .. مثل بغدادى
وكمال حسين وكلاهما أصلاً مننا وسبق أن وافقوا على الميثاق ونسمح لهم بتكوين
حزب معارض ونسمح لهم بجريدة تعبر عن رأى الحزب ... ومن ناحيتنا إحنا
نعيد صفوفنا ونعمل حزب الاتحاد الاشتراكى ثم ننهى الدورة البرلمانية الحالية
وتجرى انتخابات جديدة في شهر ديسمبر السنة دى على أساس قائمتين للحزبين
.. واللى يكسب الانتخابات يستلم الحكم والثانى يشكّل المعارضة .. على أساس
أن يبقى الجيش كجهاز محترف وكذلك البوليس.

أنا شايف إننا لو نفذنا الاقتراح ده سنشقى من كل الأمراض الموجودة بيننا دلوقت
.. وسيتحرر كل واحد فينا من الخوف اللى تفشى بيننا من أكبر هيئة إلى أصغر هيئة ...
أنا ضد نظام الحزب الواحد لأن الحزب الواحد بيؤدى غالباً إلى قيام ديكتاتورية مجموعة
معينة من الأفراد.

آخر كلامى فى الموضوع ده .. أننا إذا ما غيرناش نظامنا الحالى حانمشى فى طريق مجهول
ولن نعلم مين اللى حا يستلم البلد من بعدنا ، واللى وصلنا إلى أننا أصبحنا نستحى إننا
نتكلم ونقول الحقيقة أو نقبل النقد ... سيؤدى بنا إلى مستقبل مظلم .. والنظام الحالى لن
يمكننا إصلاحه عن طريق إدخال تعديلات أو القيام بعمليات ترقيع وإعطاء مسكنات
أسبرين - كما أن الناس مش حاتصدقنا لما نقوم بعملية رتوش .
(همهمات وكلام متداخل من الحضور بشكل غير واضح) .

الرئيس جمال عبدالناصر :

الساعة دلوقتى الواحدة صباحاً تقريباً وأنا شايف إنكم تفكروا فى الاقتراحات اللى
قلتها بهدوء ... والسؤال هو كيف تحكم البلد فى المستقبل القريب ؟ وتأخذوا وقتكم فى
التفكير لغاية بكرة الجمعة نبقى نعيد الاجتماع زى النهاردة ...

انتهى الاجتماع سعت ٠٤٥ من صباح الجمعة ٤ أغسطس ١٩٦٧

* * *

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتير الرئيس للمعلومات

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي
المنعقدة في مقر الاتحاد الاشتراكي العربي بكورنيش النيل
بالقاعة الرئيسية بالدور الحادي عشر .

سعت ١٩٠٠ يوم الجمعة الرابع من أغسطس ١٩٦٧

* * *

الحاضرون :

الرئيس جمال عبدالناصر .

السيد زكريا محي الدين .

السيد أنور السادات .

السيد حسين الشافعي .

السيد علي صبري .

السيد محمد صدقي سليمان .

السيد عبد المحسن أبو النور .

وقام بأعمال السكرتارية السيد عبد المجيد فريد.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أعتقد أننا قد فكرنا فيما ناقشناه إمبراح لتحويل النظام إلى نظام مفتوح يسمح بمعارضة حقيقية ويقضي على الشلل .. وأحب أن أضيف إلى ما قلته أن العلاقات الشخصية بين القيادات وبين عبد الحكيم بالذات قد أثرت بشكل ما على نظام الحكم ، هذا بخلاف العلاقات التي سادت بين القيادات المختلفة وبعضها البعض أيضاً...

وفي رأي أن يشكل الاتحاد الاشتراكي حزب .. على أن يسمح بتكوين حزب آخر يمثل المعارضة وأنا شايف إن هذا الشكل مش حايمع حدوث صراعات داخل تنظيمنا الاتحاد الاشتراكي ، ولكنها حاتكون صراعات لها طبيعة ثانية لاعتبار وجود حزب منافس أمامهم... وزى ما قلنا إمبراح نسمح لبغدادى وكمال حسين إنهم يشكلوا حزب

معارض على أن توفر له نفس الإمكانيات والتسهيلات التي واخذها الاتحاد الاشتراكي، بما في ذلك حقهم في إصدار جريدة باسم حزبهم وأنا من رأيي إنهم رجاله وحائتصرفوا كرجال لأنهم معنا من أول الثورة ...

أما بالنسبة للمفهوم الاجتماعي للحكم .. فطبعاً كما يكون لمفهوم الحزب التي حايكسب الانتخابات القادمة التي باعتقد أنه من الممكن أن تجرى خلال شهر ديسمبر إلى جاي بعد فض الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الأمة خلال نوفمبر.

السيد زكريا محي الدين :

أنا فكرت كثير في الكلام التي قاله الرئيس إمارح وحا احاول إنني استعين بما حضرته ليلة إمارح وكتبته كدراسة عاجلة أن أعلق على الاقتراح التي قدمه الرئيس.

فهمت إمارح وكذلك مما كرره الرئيس النهارده إنه حايكون هناك حزبين .. أحدهما الاتحاد الاشتراكي . وأن كلاهما ملتزم بما جاء في الميثاق .. هنا يبرز لنا بعض الموضوعات التي حاتأثر بوجود حزبين متنافسين يحاول كل منهما تصيّد الأخطاء للآخر خصوصاً في المجالات التالية :

المجال الأول الجانب الاقتصادي لنظامنا التي تبلور تدريجياً في شكل خاص خلال عشر سنوات من النمو والتطوير ... وبرزت خلال الممارسة شوية مشاكل تحتاج الآن إلى علاج جذري ، ومطلوب إعادة النظر في بعض المشروعات الاقتصادية وخاصة من ناحية الإنتاج والعائد منها ... وكذلك العمالة الزائدة المستخدمة فيها وفي تقديرى أنه لابد من التصرف مع هذه المشروعات في إطار الأسس الاقتصادية ، ولابد من العمل على كل ما يوفر الاستقرار للإدارة العليا لهذه المشروعات ..

جانب اقتصادي آخر وهو ضرورة زيادة المدخرات لتصل إلى ٢٥٪ على الأقل حيث أنها لم تتعدى الـ ١٣٪ حتى الآن ، وهذا يعتبر غير كاف لمواجهة الزيادة السكانية السنوية في بلدنا.

جانب آخر وهو عدم زيادة حجم صادراتنا بالقدر الكافي التي يغطي المطالب الكبيرة المطلوبة من الواردات .

المجال الثاني .. وهو سياستنا الخارجية بعد العدوان ... وأفضل السياسات التي يجب أن نتبعها لنحقق أكبر قدر من أهدافنا الداخلية ... فهل نسمح بمشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبي أم بدونه؟

هل نشجع مساهمة رأس المال العربي من أجل أن يزيد حجم التنمية السنوى ليصل من ٦٪ إلى ٨٪ مع تحديد الزيادة في الأجور بحيث لا تتعدى ٢٪؟

كل هذه الموضوعات سواء في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي تحتاج إلى أن نبت فيها بسرعة والبعض الآخر يحتاج لعلاج جذري ... وأنا أخشى أن العوامل السياسية الداخلية والمزايدات الحزبية في حالة وجود الحزبين قد تؤثر على اختيار الحلول الصحيحة والسليمة... ويبرز هنا رأى جديد بشأن المشروعات الاقتصادية الرئيسية :

فهل يمكن أن نجعل لتلك المشروعات صفة الاستقلالية بعيداً عن إشراف الوزراء الحزبيين وتدخلاتهم ؟

ولكن في الحالة دي .. مين اللي حاياسب هذه المشروعات ومؤسساتها ؟

هل مجلس الأمة أم الحكومة أم هيئة خاصة مشكلة من الحزبين ؟...

الرئيس جمال عبدالناصر :

يا زكريا ... اللي يتولى الحكم هو بالتالى ومن الطبيعى أنه المسئول عن نجاح جميع المؤسسات وهو المسئول أيضاً عن أى فشل لها ... بمعنى آخر أن أى فشل في إدارة المؤسسات سيؤدى إلى سقوط الحكم ... أما أن تشكل هيئة خاصة من الحزبين للإشراف على المؤسسات فهو موضوع خيالى ...

ولاتنسى أن هدف أى حزب دائماً هو الوصول إلى الحكم ، ويقف الحزب الآخر أمامه ليتصيد له الأخطاء في ممارساته ... إذن كيف تقول إن حزب المعارضة يشترك مع حزب الحكومة في هيئة واحدة للإشراف على المشروعات الاقتصادية ؟...

يا زكريا ... اللي معاه الحكم هو المسئول ... وهو اللي حايشف ويوجه جميع المجالات بم فى ذلك المشروعات الاقتصادية.

السيد زكريا محى الدين :

أنا ياريس ما قصدتش بكلامى أن أقدم عرضاً خيالياً وإنما حبّيت أن أبرز بعض المشاكل اللي حاتواجهنا من مزايدات ومهاترات نتيجة لوجود الحزبين ... وطبعاً زى ما قلت سيقف كل حزب للتانى بالمرصاد يتصيد له الأخطاء بغض النظر عن أثرها على المصلحة العامة للبلد هادفاً أساساً إلى إثارة الجماهير لجانبه ، مثل موضوع الاستغناء عن الزيادة في العمالة ومثل موضوع تحديد زيادة الأجور ... الخ .

وكمان أتوقع من الحزب الآخر أن يقوم بنبش الماضى ، وما يتلو ذلك من تجريح للهيئة القيادية للبلد ولرئاسة الدولة.

الرئيس جمال عبدالناصر : معنى كدة إننا نخاف ولانتحرك ... ليه ؟

إن قيادات الحزب الآخر كانت مشتركة معانا فى الماضى فى جميع خطوات الحكم ..

أما عن تجريح القيادات فهو يتم حالياً ولكن داخل المنازل وداخل الأربع جدران ومن الأفضل أن يتم هذا خارجها وفي العلن.

السيد زكريا محي الدين :

هناك موضوعات ثانية كثيرة تترتب على تغيير شكل النظام ...

أولها ضرورة تعديل الدستور ... وهل ستصبح الدولة جمهورية رئاسية أم جمهورية برلمانية أم رئاسية مع بعض التعديلات ؟

هل سيجرى تغيير للقيادات الرئيسية دائماً بتغيير الحزب الحاكم مثل المحافظين ومديرى المؤسسات ووكلاء الوزارات ورؤساء الشركات ؟

ثم أسأل نفسى ما هو أهم من ذلك .. ماهى الأهداف السياسية المنتظرة والتي سيختلف عليها الحزبين ؟

وما هو التكوين الاجتماعى لمؤيدى كل حزب ؟

وهل يمكن للحزب الحاكم أن يعدل الميثاق ؟ أم يشترط اتفاق الحزبين ولو فى حدود نسبة معينة ؟

الرئيس جمال عبدالناصر :

المفروض أن جميع كل التساؤلات دى حايرد عليها عند مناقشة الدستور الجديد وحاتكون واضحة تماماً فى أبوابه وفقراته.

زكريا محي الدين :

تساؤلى الأخير هو : هل يصح تعديل الهيكل السياسى للبلد واليهود ما زالوا يحتلون البر الشرقى لقناة السويس ؟!

الرئيس جمال عبدالناصر :

إذا كان زكريا انتهى من عرضه ومن كل تساؤلاته ممكن نسمع رأى آخر .

السيد محمد صدقى سليمان :

بالنسبة لاقتراح الرئيس اللى شرحه أنا رأى هو أنه هناك استحالة قيام حزب معارض فى بلدنا فى الوقت الحاضر ، لأن الحزب المعارض حايكون هدفه فقط الوصول للحكم ... ومن البديهى أننا سنجد أيضاً أن جميع المنحرفين والانتهازيين حايكتتلوا حول الحزب الآخر ... فهل إحنا مستعدين نفسياً فى هذه الحالة أن نتقبل المهاترات الحزبية !

ومن ناحية ثانية ما أثر هذه المهاترات على أجهزة الدولة الرئيسية وخاصة على القوات المسلحة ؟!

نقطة رئيسية ثانية في الموضوع ... إن وجود رئيس الجمهورية على قمة الحزب الحاكم يجعل من الاستحالة العملية أن يصل الحزب المعارض إلى الحكم وبالذات وجود الرئيس عبدالناصر ومعه هذا الرصيد الشعبى سيجعل من المستحيل فعلاً أن يصل الحزب الآخر إلى الحكم ...!

السيد حسين الشافعى :

(متدخلًا ومقاطعاً الحديث) ... أنا باقترح أن يكون الرئيس فوق الحزبين وغير محسوب لأحدهم .. ثم أردف قائلاً طيب وكيف يكون ذلك فى نظام رئاسى ...؟!

السيد محمد صدقى سليمان :

(مستأنفاً حديثه) أعتقد أن ما يمكن عمله دلوقت هو أن ندخل بعض التعديلات والرتوش على النظام الحالى .. مثل تقبل النقد وإزالة الخوف وإتاحة التظلم من أى حكم أمام جهة قضائية ، ثم تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والحكومة تحديداً واضحاً ... وأخيراً تعليق أخير هو أن أى شخص يقبل أن يكون رئيساً لحزب معارض فى هذه الظروف الحالية يكون راجل مجنون !!..

السيد حسين الشافعى :

فى الحقيقة بعد ما بلور الرئيس حديثه فى هيئة اقتراح محدد عن تغيير النظام يصبح الموضوع بأبعاده المختلفة صعب ... فمن السهل الحديث عن السلبيات الى حصلت خلال الممارسة لكن الوصول من واقع هذه السلبيات الى فى غاية الصعوبة ... قد يكون الوصول إلى نظام تتوفر فيه المعارضة هو أمر أساسى ... لكن هذا الموضوع يفتح علينا العديد من التساؤلات وردود الأفعال ...

أولها إذا كان الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العامل فماذا يمثل الحزب الآخر ؟

علماً بأن أى حزب لابد وأن يمثل فكرة أو طبقة معينة ...

وإذا كان الحزبين متفقين على الميثاق فما هى أهداف كل منهما ؟ ...

أما إذا سُمح بتعديل الميثاق فستكون الفرصة أقل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى عن الحزب الآخر .. وكلنا نذكر أن أعضاء المؤتمر القومى الأخير صفقوا كثيراً عندما ذكرت عبارات استرجاع فلسطين والنواحي الدينية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض القيادات ... الخ، ولهذا سيحاول الحزب الآخر أن يلعب بالشعارات من أجل المزايدة على مبادئ وأسس الاتحاد الاشتراكى.

وأنا أوافق الأح زكريا محى الدين فيما يخص التساؤلات الاقتصادية الى أثارها نتيجة لوجود الحزبين .. وأنهى كلامي بأنى لا أتصور أن يغير نظامنا قبل إزالة آثار العدوان. السيد أنور السادات :

أعود بحديثى إلى يومى ٩ و ١٠ يونيو عندما خرج الشعب المصرى بإحساسه الوطنى العميق وصمم على التمسك بالوضع الحالى ... وكان أكيد فى ذهن كل واحد منهم أن عبدالناصر هو تعبير لصورة النضال .. وأن عبدالناصر هو تعبير لرغبته فى الصمود ... وفى تقديرى أيضاً عن يومى ٩ و ١٠ يونيو أن النظام كله قد سقط ... ولكن أعادته الجماهير مطالبة فقط بعودة عبدالناصر رئيساً .. أى أن باقى أجهزة النظام بما فى ذلك مجلس الأمة قد سقطت .. ولهذا أعتبر أن المهاترات والمناقشات التى جرت فى مجلس الأمة فى الأسبوعين الماضيين لا قيمة لها .. ولكنها تعطينا مؤشراً كيف ستكون المهاترات أثناء وجود الحزبين بينما العدو ما زال رابضاً فوق أراضينا وما زالت قواته متمركزة على بعد ميت متر فوق قواتنا .. بالإضافة إلى الصورة السودا الى تركتها تصرفات عبدالحكيم عامر الشاذة!!..

أعود وأقول : هل من المعقول أن نعدل نظامنا ونعمل حزبين وما زال العدو موجود على أراضينا ؟ أنا شايف إن الأهم من كدة هو تعبئة البلد كلها ضد العدو .. لهذا فأنا لا أوافق الرئيس على اقتراحه بتشكيل الحزبين إلا بعد إزالة آثار العدوان ... ولأمانع من أن نترك جميعاً الحكم وييجى بدلنا قيادات جديدة ، لكن تفسخ البلد فى الظروف دى بواسطة المعارضة التى اقترحت أمر غير مقبول لأن شعبنا بخير ووفى ويثق فى هذا الرجل (الرئيس جمال عبدالناصر - مشيراً إليه بعصبية) وكلنا على ثقة أن عبدالناصر الزعيم القادر على توصيلنا لبر الأمان ...

ويجوز الفتح مطلوباً .. لكن هناك الآن أمور يمكن تنفيذها بسرعة لنغير من نظامنا ولو القليل من التغيير فى الوقت الحاضر ... فلنبحث عن جميع الأخطاء الموجودة ونحاول نصلحها ونعمل انتخابات جديدة لمجلس الأمة على أسس ومفاهيم جديدة ... أما أن نسمح بالمعارضة للنظام قبل إزالة آثار العدوان ونفتت البلد فهذا أمر مستحيل ... أنا لى ثقة كاملة فى جمال عبدالناصر ولا أوافق على عملية الفتح عن طريق الحزبين لأنها حاتكون فتح للكلاّب الى عايزة تنهش فى الحكم ... نعمل مجلس أمة ونسمح من داخله بالنقد ... لكنى لا أوافق أبداً على قيام المعارضة إلا بعد أن ننتهى من إزالة آثار العدوان .. وعلينا كلنا أن نركز جميع جهودنا الآن فيما تحتاجه المعركة .. المعركة هى مصيرنا أياً كان المصير ... وكم من شعوب ناضلت وكسبت معارك صعبة مثل ما حصل فى لينينجراد الباسلة.

ختاماً لكلامى أنا باكرر ... هناك ثقة مطلقة فى الرئيس جمال عبدالناصر أما موضوع الحزبين فهو غير مناسب لأن الحزب الجديد سيعتمد على المزايدات ... فمثلاً سيقف رئيس الحزب الجديد ويرفع شعار « أن نسلم البلد للأعداء بغض النظر عن المصلحة العامة للبلد » ... لهذا فأنا لا أوافق على الحزبين ...

السيد على صبرى :

رأى بالنسبة للماضى إن نظامنا لم يكن نظاماً مغلقاً كنظام الحزب الشيوعى وفى نفس الوقت لم يكن مفتوحاً كما هو موجود فى النظم الأوروبية المفتوحة ...

أما عن اقتراح الرئيس بتشكيل حزبين فالمعروف أن الأحزاب أصلاً تقوم على انتهاءات طبقية ، ولهذا إذا كان الاتحاد الاشتراكى سيقوم على أساس المفهوم الاشتراكى فلا بد أن يقوم الحزب الآخر على أساس فلسفة مخالفة وعلى أساس طبقة جديدة ... وحتى إذا قلنا أن الالتزام بالميثاق شرط أساسى فهو شرط غير كافى ... إذ من الممكن دائماً الخروج عن روح الميثاق عند التطبيق التفصيلى وتتجه البلد إلى اتجاه آخر .

وفى رأى أنه ليس هناك خوف من التجربة الجديدة طوال وجود جمال عبدالناصر ... لكن الخطر كل الخطر فى ما هو بعد جمال عبدالناصر ... إذ سينشأ فى هذه الحالة صراع طبقى يظل لفترة طويلة ... كما ستظهر قوى مع التحول الاشتراكى وقوى معارضة لهذا التحول .. لهذا فإنى أرى أن يكون هناك انفتاح وأن يكون هناك مزيد من الديمقراطية ولكن ليس بطريقة الحزبين .

السيد عبدالمحسن أبو النور :

يجب أن نراعى عند بحثنا عن النظام الجديد أن لا يأتى شخص أو شكل من التنظيم يمسح هذا البناء الضخم الذى بناه جمال عبدالناصر ويخليه بلا أثر .. لاشك أننا لا بد أن نسير فى طريق تكوين المعارضة لكننا نريد المعارضة التى تبثى ولا تهدم ... المعارضة التى تقاوم الانحراف مهما كان ... وفى نفس الوقت أرى أن نسير فى طريق المعارضة على مراحل تبدأ الآن بالمعارضة داخل الاتحاد الاشتراكى على أن تظل قيادة الاتحاد مع جمال عبدالناصر .. لأن النظام فعلاً سقط يوم ٩ يونيو لكن أصرت الجماهير على قيادة عبدالناصر لىبقى كصمام أمان لنا جميعاً ... لهذا فأنا أقترح أن تكون هناك أجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى .. جناح مؤيد وجناح معارض ، ولكن لا أوفق على تكوين الحزبين لأننا لن نزيل آثار العدوان بنظام الحزبين بل سيكون هناك فى هذه الحالة معركة حامية بين الحزبين يتابع الشعب أخبارها فينشغل عن المعركة الأساسية .

الرئيس جمال عبدالناصر :

أنا باختلاف معاكم كلكم .. لأن المعارضة لايمكن أن تختلق وإلا تصبح معارضة ممسوخة.. والسبب الرئيسى الى خلانى أرشح كمال حسين للمعارضة هو أنه حالياً معارض لنا... أما عن المعارضة داخل الحزب فهي دائماً موجودة ولكنها معارضة داخلية بين قيادات الحزب ولايشترك فيها الناس ... خدوا مثلاً الحزب الصينى .. ظهر لنا أخيراً أنه كانت فيه معارضة بين مجموعة ماو تسى تونج ومجموعة ليو تشاوتشى ، لكنها معارضة داخل الحزب .. وحتى فى اجتماعنا الى إحنا فيه دلوقت توجد اتجاهات مختلفة ومتعارضة ، فمثلاً زكريا محى الدين له رأيه ويعارضه على صبرى برأى آخر ، مافيش مانع لكن المهم أن لاتتكلم هذه القيادات على بعضها من خلف ظهرها لأننى باحس إننا الكبار فى النظام إحنا الى فسخناه طالما كان كل منا يبهدم عمل الآخر فى الوقت الى يجب أن نشعر فيه كلنا وجميعاً بوحدة المصير على جميع المستويات.

أين المسير بهذا النظام القديم ؟ :

أنا بأسأل نفسى دلوقت : إلى أين المسير بهذا النظام القديم؟

أنا قبل عدوان يونيو ٦٧ اجتمعت مع رئيس مجلس الأمة أنور السادات ..

وقلت له أن هناك موضوعات كثيرة يصعب حلها فى إطار هذا النظام ، وقلت له أنه لابد من أن يكون نظامنا مفتوحاً وكمأن لازم يكون فيه معارضة .. وقلت إنه يجب أن نفتح الباب للجرايد علشان تكتب بالمفتوح .. ليه الكلام ده ؟ .. لأننى أعتقد أن الطهارة الثورية بعد ١٥ سنة أصيبت كثيراً ، وحتى الوحدة الفكرية بيتنا أصبحت غير موجودة، فلو أن هناك فيه حزب تانى وهناك معارضة حقيقية لكان هناك تحديات قدامنا وقدام كل زميل مننا بحيث يمتنع عن الكلام على زملائه ويتجنب هدم أعمالهم .. ليه ؟ .. لأنه فى الحالة دى كمال الدين حسين أو الحزب الآخر واقف له بالمرصاد ومستعد إنه ينقض عليه وعلى زملاء حزبه ، الحقيقة أنا باشعر إننا قصّرنا جميعاً فى المسئوليات الى كلفنا بيها ، وكمأن وصلت الحساسية بيتنا إلى حد أننا أصبحنا نخاف ننقد بعض ونخاف أن ينقد بعضنا البعض فى الاجتماعات، وأنا شايف إن الحل الوحيد الآن هو أن نخلق تحدى حقيقى بالمفهوم الصحيح ، وعلينا أن نسارع إلى القيام بإصلاح الأخطاء الى حصلت، ونعيد تنظيم أجهزة وفروع الاتحاد الاشتراكى من أجل أن يكون قادراً على مواجهة التحدى الجديد له.

فالموضوع يتلخص بكل بساطة في أن هناك طريقين لاثالث لهم :
الأول : أن نعمل بنظام الحزب الواحد ، وأعتقد أنه فاتنا الوقت لعمل حزب واحد سليم
نسير وفق مبادئه وبرامجه بانضباط شديد ..

والثاني : هو أن نعمل بنظام الصراعات السياسية والبقاء للأصلح وللأقوى ، لقد كان
الجو السياسى لمجلس الثورة فى أول تكوينه جواً صحيحاً عندما كانت المناقشات
بين الأعضاء على أشدها والقرار الأخير للأغلبية ، لكن تطورت الأمور بعد
ذلك وتفككت الدولة لأحزاب عديدة غير معلنة ... حزب عبدالحكيم عامر ...
حزب زكريا محى الدين ... حزب السادات ... حزب على صبرى ... الخ وحب
عبدالحكيم يبنى نفسه مستخدماً الجيش ، وحب زكريا فى بناء نفسه مستخدماً
البوليس ، ورجب السادات فى بناء نفسه بمجلس الأمة ، ورجب على صبرى
فى بناء نفسه بالاتحاد الاشتراكى ، بهذا الشكل تفسخت الدولة وحدث تفسخ
فى النظام ، كل ربع فىنا عايز يخلص على الربع الثانى ... فلذلك كان اقتراحى
بضرورة وجود تحديات حقيقية لنا حتى يصبح واضحاً للجميع أن أى عملية
هدم من داخل النظام ستسقط النظام كله على رؤوس الجميع .

قد أكون مسئولاً عن عدم التنسيق أو عدم المشاركة الجماعية فى بناء تنظيمنا السياسى ..
الاتحاد الاشتراكى ... ولكن هذا ما حدث بحيث إن أعداءنا لم يستطيعوا - رغم الجهود
الى بذلوها - من هدم طوبة واحدة فى بنائنا الداخلى ... بينما إحنا المسئولين عن البناء
مارسنا هدمه تدريجياً .. لذلك فالاستمرار فى ما كنا عليه قبل ٦٧ مستحيل .. مستحيل ..
مستحيل !!..

وبصراحة كدة أنا أحب أقول لكم جميعاً ، إنه إذا تبين لنا أن منافسينا الجدد أفضل منا
وأصلب منا فلنعلن بكل شجاعة أدبية إننا ماشيين ، ليحل مكاننا الآخرين ، حرصاً منا
على خدمة الناس وعلى مصلحة البلد ... اختيارنا للنظام المفتوح يحتاج للكثير من التغيير
وإلا حايبقى مجرد ألفاظ والناس حا تبص له بعدم ثقة ، ويقولوا إننا رفعنا الشعار ده من
أجل أن تفتح الزهور فقط على طريقة المثل الصينى المعروف ليسهل تمييزها وقطفها . أنا
أسف إنى كنت صريح بعنف فى الجلسة دى ، لكن السبب أنى أقسمت على نفسى يوم ٩
يونيو أن لا أعالج المواضيع السياسية عن طريق المساومات أو عن طريق الموازنات ، كما
أقسمت أيضاً أن أقاتل فى سبيل مبدئى وأن أقول رأى بكل صراحة ولو كان على رقتى .

السيد محمد صدقي سليمان :

أنا شايف يا ريس إننا بنبحث الموضوع تحت ضغوط نفسية للهزيمة العسكرية ...
وبنشخص أمراضنا ونحدد علاجها في فترة غير عادية ... وأنا باعتقد أننا لو كنا انتصرنا
في المعركة العسكرية لكان تعليقنا الآن أن نظامنا الحالي هو أفضل الأنظمة ، وفي رأيي أن
جميع المشاكل الموجودة نتيجة نقص التنسيق ، فلنبداً بتحديد واضح لحقوق وواجبات
الجميع بدون استثناء ، ثم نحاسب الجميع أيضاً بدون استثناء على مدى التزامهم ...

السيد عبدالمحسن أبو النور :

الواجبات والاختصاصات موجودة ، مثل اختصاصات كل من المحافظين وأمين
الاتحاد الاشتراكي ومدير الأمن ، ورغم ذلك فالصراعات بينهم مستمرة ، ومخرجة لسبب
وهو أن الثلاثة لا يشعرون أنهم جميعاً في خيمة واحدة ، وأن ما يصيب واحد منهم سيضر
بالآخرين .

السيد حسين الشافعي :

أعتقد أنه من الصعب خلق «التحدى» والمعارضة المطلوبة قبل إزالة آثار العدوان ،
لذلك اقترح أن تبنى المرحلة الحالية على أساس الرقابة الفعلية وتنظيم عملية النقد البناء
على كافة المستويات .

السيد علي صبرى :

أنا ما زلت أخشى أن يكون تكوين حزب آخر معناه فلسفة جديدة وطبقة جديدة ،
وياريت كنا ننفذ فلسفتنا اللي سبق أعلنها وهي « ديموقراطية كل الشعب » .

الرئيس جمال عبدالناصر :

ديموقراطية كل الشعب معناها أن نكون مسئولين عن بناء كل فرد من أفراد الشعب
بناء سليماً ، ومعناها أيضاً أن لانجعل طبقة تتحكم في أخرى ، مهما كانت وعلى جميع
المستويات .

السيد زكريا محي الدين :

أعتقد أن هناك خطورة في تنفيذ الاقتراح الجديد قبل إزالة آثار العدوان ، كما أن
تجربة الاتحاد الاشتراكي حتى الآن تساوى الاستمرار فيها بشرط إعادة تنظيم الاتحاد
وأجهزته ، أما عن تشكيل أجنحة سياسية داخل الاتحاد الاشتراكي فلا يصح الآن إلا
بعد أن تتم الانتخابات من القاعدة إلى القمة ، وكم أن نقطة أخرى .. لماذا ندخل جمال
عبدالناصر في صراع حزبي محلي إذا ما تقرر اقتراح الحزبين ، بينما أن جمال عبدالناصر له
صفة قومية على مستوى الأمة العربية كلها ؟

أنا ما زلت عند رأيي الى عرضته في أول الجلسة ...

* * *

الخلاصة :

استمرت الجلسة بعد ذلك لمدة تزيد عن نصف الساعة ولم تأخذ شكل إبداء آراء منفصلة، بل كانت تأخذ شكل حوار متداخل بين الحاضرين وكانت الخلاصة متبلورة في النقاط التالية :

١- لم تصل المناقشات خلال الجلستين إلى قرارات نهائية حول المواضيع المطروحة للمناقشة .

٢- لا يرحب الجميع باقتراح الرئيس جمال عبدالناصر وذلك من خلال الحوار الذي تم في الجلستين .

٣- يرى الحاضرون أن المشروع المقترح من الرئيس جمال عبدالناصر يفتح الكثير من الثغرات أمام النظام .

٤- أجمع الحاضرون فيما عدا الرئيس جمال عبدالناصر على خطورة تعديل النظام قبل إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض المحتلة .

٥- كان الرئيس جمال عبدالناصر هو الوحيد الذي رفض محاولات باقى الأعضاء سحب أو تعديل اقتراحه . كما رفض الاكتفاء بقيام معارضة من داخل التنظيم السياسى ، الاتحاد الاشتراكى ، ورفض افتعال معارضة شكلية ممسوخة .

* * *

أقسم الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ علي أن يقول رأيه بصراحة وألا يخادع الشعب مهما كانت الأسباب ، وألا يساوم أو يتبع سياسة التوازنات وأخيراً أن يقاتل في سبيل مبدئه .

انتهى الاجتماع سعت ١٣٠ يوم ٥ أغسطس ١٩٦٧

* * *

ثانياً : محاولة التغيير من داخل النظام : بيان ٣٠ مارس
الحقيقة أن التنظيم السياسى لم يتعرض لاختبار حقيقى فى الفترة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ ، لكنه أثبت وجوده وفاعليته فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، ومارس دوره بفاعلية فى تأمين الأوضاع الداخلية وتخفيف معاناة الجماهير .

ومن هنا فإنه فى الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٠ اكتسب التنظيم قدراً أكبر من النضج ، فى نفس الوقت الذى اكتسب فيه الشارع السياسى قدراً موازياً من الإيجابية والمبادرة بتأثير التطورات التى أعقبت النكسة ، والتى تطلبت عملاً شعبياً مكثفاً ومنظماً ، وتشجيع القيادة السياسية التى حاسبت نفسها قبل أن تحاسب الآخرين .. وعلى سبيل المثال فقد استجابت القيادة السياسية لردود الفعل الشعبية التى ترتبت على صدور أحكام الطيران والتى أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط ، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذى ارتكبه قادة الطيران فى حق البلاد .

ولقد لعب الاتحاد الاشتراكى دوراً مهماً فى التوعية بقرارات الحكومة وسياسات الثورة بصفة عامة ساعد على تجنب حدوث فجوات من أى نوع بين الواقع والطموحات . وعلى سبيل المثال ، فقد أصدرت الحكومة فى أواخر عام ١٩٦٥ عدة قرارات تقضى برفع الضرائب على الشرائح العليا من الدخل فى المجتمع ، ورفع أسعار بعض السلع - التى كانت تعتبر كماليات فى ذلك الوقت - مما أثار موجة من التساؤلات والاستفسارات ، ومن ثم فقد لجأ الاتحاد الاشتراكى إلى تقديم شرح واف لأسباب هذه القرارات ودوافعها ساهم فى احتواء ردود الفعل ، مستعينة فى نفس الوقت بالشروح والمواجهة الصريحة التى كانت تتضمنها خطب عبدالناصر حول الحالة الاقتصادية ، كما كان يراعى أيضاً ألا تمس هذه القرارات القاعدة العريضة من المجتمع ، وتجنب تحميلها أية أعباء إضافية .
وكان لكل ذلك دوره فى احتواء ردود الفعل المناوئة والانتقادات التى وجهت لهذه القرارات .

وإذا ما قارنا هذا الموقف بما حدث فى يناير ١٩٧٧ مثلاً عندما أقدمت الحكومة على اتخاذ سلسلة من القرارات برفع الأسعار جاءت كلها مخالفة للتوقعات التى قدمت لها بقدم الرخاء فى الربع الأخير من عام ١٩٧٦ ، كما تجاهلت حقوق الطبقات الفقيرة التى تأثرت بقوة بهذه القرارات ولم تبذل أى مجهود يُذكر فى التوعية المسبقة لها ، فإنه يمكن إدراك الفرق الكبير بين حجم رد الفعل الذى ترتب على قرارات ١٩٦٥ وبين ما وقع فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ مهما كانت سلامة القصد فى القرارات الأخيرة .. ويمكن أن ندرك فى الوقت نفسه الدور المهم الذى مارسه الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة على الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر فى تلك الفترة ، وعلى سبيل المثال فقد استجابت القيادة

السياسية لردود الفعل الشعبية التي ترتبت على صدور أحكام الطيران والتي أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط ، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذى ارتكبه قادة الطيران فى حق البلاد.

لقد طرح الرئيس جمال عبدالناصر هذه القضية وما أثارته الأحكام من احتجاجات ومظاهرات بين طلبة الجامعات وفى الشارع المصرى بوجه عام .. طرحها للمناقشة داخل مجلس الوزراء وكان يرد خلال المناقشة أنه يريد تحليلاً لهذه التطورات من منظور سياسى وليس من منظور أمنى مجرد ، وشارك غالبية الوزراء فى المناقشة ، كما طرحت القضية أيضاً على تنظيم الاتحاد الاشتراكى حيث أدرك الرئيس عبدالناصر ضرورة التعامل مع هذه التطورات بجدية بالغة واتساع فى الأفق السياسى .

ففى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الأحد ٢٥ فبراير ١٩٦٨ طرح موضوع الأحكام التى صدرت ضد قادة سلاح الطيران للنقاش الموسع لما أحدثته هذه الأحكام من ردود فعل عنيفة فى الشارع المصرى .

وهذه بعض المناقشات التى دارت آنذاك :

الفريق فوزى : (القائد العام للقوات المسلحة) .

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران .. حكم المحكمة سليم ... أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران .. وقع الحكم طيب على القوات المسلحة ، ولهذا صدقت على الحكم .. طيب نأخذ رأى المجلس .

د. لبيب شقير : (وزير)

لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم . الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية .. ولما تتبعنا زعماءهم وجدناهم من الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين . موقف الشرطة عظيم . رأى إعادة محاكمة صدقى محمود أمام محكمة ثورة أو محكمة شعبية ، لأن العقوبة الصادرة ضده لا تكفى .

د. محمد النبوى المهندس : (وزير)

يجب تعليق صدقى محمود وزملاءه على المشنقة فى ميدان عام . الطلبة المصابون فى المظاهرات أعربوا الى عن ولائهم للرئيس ، وقد حملونى رسالة .. إنهم يقبلون الرئيس .. وقد زرتهم فى المستشفى مع الأخ سامى شرف .

وتكلم بعض الوزراء فى نفس الخط والرأى من إعادة المحاكمة وإلغاء الحكم الذى أصدرته المحكمة العسكرية .

السيد عصام الدين حسونة: (وزير العدل)
ثمة سؤال يجب طرحه بادئ ذي بدء ، قبل الكلام عن الحكم الصادر ضد الفريق
صدقي محمود.

السؤال هو :

هل يجوز لمجلس الوزراء أن يناقش قضية صدر فيها حكم من محكمة مختصة قانوناً
بإصداره ؟ والجواب عندي : لا يجوز.

لن أتكلم إذن في القضية لهذا السبب ، ولسبب آخر ... إن هناك قضية أخرى هي
قضية شمس بدران ينظرها السيد حسين الشافعي الذي يشاركنا في حضور مجلس
الوزراء ، وأخشى أن يشعر بالخرج من هذه المناقشة.

إنني أسأل السادة الذين تحدثوا عن الحكم .. هل أُلوا بالتحقيقات ؟ هل عرفوا
ظروف الاتهام ؟ هل قدّروا مسئولية صدقي محمود ... ومن هم فوقه !! ومن هم دونه ؟ .
إنني لا أعرف صدقي محمود معرفة شخصية ، وأخمن أن سنه نحو خمسة وخمسين
سنة، والحكم محل المناقشة قضى بمعاقبته ١٥ سنة ، فلو أعيدت محاكمته فإن أقصى عقوبة
يسمح بها القانون هي الأشغال الشاقة المؤبدة ، أي نحو عشرين عاماً ، فما الفرق بالنسبة
لصدقي محمود وسنه ٥٥ سنة بين ١٥ سنة وعشرين سنة ؟! أما من حيث وقع العقوبة
على الرأي العام ... فإن الرأي العام لن يرضيه إلا الدم ... إن الجمهور يريد الدم ..
دم النظام كله .. إنني مندهش أن يطلب الدكتور ليبب نقل القضية إلى محكمة ثورة أو
ما أسماه بمحكمة شعبية لتحكم بعقوبة أشد . فهو يعرف كأستاذ قانون ، أن المحكمة
الجديدة أياً كان اسمها لا يمكنها قانوناً أن تحكم بأكثر مما يحكم به القانون.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أولاً : حسين الشافعي لا يشعر بالخرج من هذه المناقشة في حضوره . أنا نفسي سألته
عن حكم صدقي محمود فقال لي : « هاته وأنا أحكم عليه بالإعدام... ».

السيد عصام الدين حسونة :

على أية حال إنني أرى أن يركّز المجلس مناقشته على مظاهرات الطلبة التي أعقبت
صدور حكم الطيران ، وأن نستخرج منها ، كساسة ، لا كسلطة أمن ، الدلالات السياسية
الصحيحة منها.

إنني أرجو أن يتفضل السيد شعراوي جمعة وزير الداخلية أن يلقي بياناً عن وقائعها،
وإن أمكن أن يقدم تحليلاً عن دوافعها .. اتجاهاتها .. مؤثراتها .

كما أرجو من السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بوصفه المسئول عن التنظيم السياسي أن يلقي كل الأضواء الممكنة على هذه المظاهرات.

وهناك نقاط يجب أن يتوقف عندها المجلس ، وأن ينظر إليها - لابعين السلطة كما قلت - ولكن بعين الساسة ، ويجب أن يسهم المجلس جميعه في مناقشتها .
هذه أول مظاهرات يمكن أن تسمى انتفاضة سواء من ناحية النوع أو الأهداف ، أو الشعارات .

إن أمامي تقرير النيابة العامة عن هذه المظاهرات ، لقد اندلعت صباح يوم ٢١ فبراير ١٩٦٨ في بعض أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية .

واسمحوا لي أن أخص أمامكم أهم ما جاء به :

أولاً : إن المظاهرات بدأت في حلوان تحت إشراف الاتحاد الاشتراكي ، فالذى يؤخذ من أقوال عبداللطيف مليجي بلطية المسئول السياسى لمنطقة جنوب القاهرة بالاتحاد الاشتراكي ، والسيد محمد وهدان عضو المكتب التنفيذى لقسم حلوان ، وآخرين من مسئولى الاتحاد الاشتراكي - وكما جاء بنص تقرير النيابة بأنه « عقب اجتماع السيد عبداللطيف بلطية مع السيد عبدالمجيد فريد في مساء يوم ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ بمناسبة ما كان قد وصل العلم به من احتمال خروج عمال مصانع الطائرات في مظاهرة في اليوم التالى احتجاجاً منهم على الأحكام الصادرة في قضايا الطيران ، فقد كلفت قيادات الاتحاد الاشتراكي بالحضور إلى مقر المكتب التنفيذى في الصباح لمنع خروج المظاهرة (حسب أقوال السيد عبداللطيف بلطية) ، أو مواجهة التعبير الجماهيرى بأسلوب سياسى أى تنظيم حركة الجماهير (حسب أقوال السيد محمد وهدان) ، ولكن رجال الاتحاد الاشتراكي فشلوا في السيطرة على المتظاهرين ، وتصدى رجال الشرطة لهم وأطلقوا النار عليهم فأصيب تسعة أشخاص من أعيرة نارية ، من بينهم أربعة كانوا مارين بالصدفة .

المظاهرات إذن بدأت تحت سيطرة الاتحاد الاشتراكي طبقاً لخطة وضعها في اليوم السابق ثم خرجت عن السيطرة .

ثانياً : إن المظاهرات ما لبثت أن انتشرت في دائرة عدد من أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية ، وفي كلية الهندسة بجامعة القاهرة بالذات .

ثالثاً : إن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنان من القتلى .. كما أصيب - من غير الأعيرة النارية - من رجال الشرطة اثنان وعشرون ضابطاً وخمسة وستون جندياً وأربعون من الطلبة والأهالى .. كما حدثت تلفيات في سيارات الشرطة وغيرها من الممتلكات الحكومية والأهلية .

رابعاً : إن هتافات المتظاهرين وطلباتهم تجاوزت حدود قضية الطيران ، وتناولت النظام ذاته .

ففى كلية الهندسة بجامعة القاهرة تظاهر طلبة الكلية صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ومعهم طلبة من كليات أخرى ، ووزعوا منشورات تضمنت الطلبات الآتية :

١- الإفراج عن جميع زملائهم المعتقلين .

٢- حرية الرأى والصحافة .

٣- مجلس حريارس الحياة النيابية الحقة السليمة .

٤- إبعاد المخابرات والمباحث من الجامعات .

٥- إصدار قانون الحريات والعمل به .

٦- التحقيق الجدى فى حادث عمال فى حلوان .

٧- توضيح حقيقة المسئولين فى قضية الطيران .

٨ - التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات ، واعتداء الشرطة على الطلبة .

وقد ظل الاعتصام داخل كلية الهندسة حتى مساء ٢٧ / ٢ / ١٩٦٨ إلى أن حضر بعض أعضاء مجلس الأمة واصطحبوا الطلبة المعتصمين إلى خارج الكلية .

كما ثبت من تحقيقات النيابة أن الهتافات التى ترددت فى المظاهرات كانت :

« تسقط دولة المخابرات - تسقط دولة العسكريين - تسقط صحافة هيكل الكاذبة -

لا حياة مع الإرهاب ولا علم بدون حرية - يا جمال الشعب هو هو اضر ب الخونة بقوة -

ياسادات يا سادات فىن قانون الحريات - يا شعراوى يا جبان راحوا فىن عمال حلوان » .

وتثير هذه المظاهرات أكثر من سؤال سياسى .. أكانت تلقائية أم غير تلقائية ؟ من حركها ؟ ولحساب من ؟ أين مكان التنظيم السياسى فيما حدث ؟ .. إن الأخ على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى يمكنه أن يرد على هذا السؤال .

هل تلقى المظاهرات أضواءً على تيارات الجبهة الداخلية ؟ وحدة أم تمزق وسخط شعبى ؟ وإلى أين يتجه ؟ أهى بداية لحركة شعبية ؟ ما لونها ؟ .

لقد مضت على هزيمة يونيو ثمانية شهور ، فهل ينبغى أن نعاود مناقشتنا - كمجلس وزراء - فى أسباب الهزيمة والتزامات النظام فى تصحيح ما حدث ؟ أن نتحدث مرة أخرى عن أسلوب الحكم وعن نظام الحكم .

لقد قلنا من قبل إن نظامنا اشتراكى ديموقراطى يقوم على سيادة الشعب وقيادة جماعية منتخبة وسيادة القانون .. وقلنا إن الانحرافات التى شابته عندما ناقشنا أسباب

النكسة، هي انعدام القيادة الجماعية والافتئات على سيادة القانون والهوة السحيقة بين
الشعار والسلوك ، وضعف النقاء فى بعض القادة.

إن الشعب بعد ثمانية أشهر من الهزيمة لا يزال يطرح هذه الأسئلة ..

هل هناك حكومة ؟ :

هذه المرة بصوت أعلى...

هل هناك حكومة ؟ مجلس أمة ؟ تنظيم سياسى ؟ واسمحوا لى أن أضيف إلى هذه
الأسئلة سؤالاً من عندى كعضو فى مجلس الوزراء .. هل هناك وحدة فكر بيننا نحن
أعضاء المجلس ؟.

إذا لم يكن هناك شئ من ذلك فلا بد - فى نظرى - من حلول جذرية ولا تكفى الحلول
المؤقتة أو التوفيقية ، لابد من تغيير جذرى.

لابد من حكومة جديدة تتمثل فيها القيادة الجماعية المسئولة ، لابد من صيغة جادة
للعمل الوطنى وانتخابات جديدة لإعادة بناء التنظيم الشعبى.

ثم هناك سؤال تطرحه الجماهير ، هل نحن - حقاً - فى حالة الحرب ؟ هل ننوى الحرب ؟
أم أننا نخدع الناس ؟ هل الوقت فى صالحنا ؟ ونحن نستخدمه على النحو الجارى ؟.

وهنا اسمحوا لى : السياسة الإعلامية والثقافة التى تسير عليها الوزارة .. هل تخدم
التعبئة للحرب أم تمهد للحل السلمى وتخدمه ؟ أم إنها منهجاً وسطاً ؟ إن الناس يقولون
إن أفلام الجنس قد زادت ، لماذا ولحساب أى هدف ؟ والمسرحيات التى تملأ البلد .. هل
تخدم أهداف الدولة ؟ لقد دخلت مصادفة مسرحية تحية كاريوكا « البغل فى الأبريق » ،
كلها إدانة لكل مستويات المسئولين عدا الرئيس .. كل المسئولين لصوص ومرتشون
وانتهزيون ماعدا واحد !!!

د . ثروت عكاشة : (وزير الثقافة) (مقاطعاً فى غضب) :

أنا لم أوافق على هذه المسرحية !

السيد شعراوى جمعة :

أوافق عصام على ما قاله عن المسرحية ، نحن نبحث وقفها .

الرئيس جمال عبدالناصر :

نعود إلى قضية الطيران ، لقد اطلعت على أقوال الشهود والغريب أن قائد القوات
الجوية الجديد مذكور أبو العز شهد لصالحه .

ماذا يريد الطلبة ؟ ما رأيك يا أخ عصام فى إعادة محاكمة صدقى محمود ؟

السيد عصام الدين حسونة :
ليس هناك طريق لمحاكمة أخرى إلا بأسلوب ماو !

الرئيس جمال عبدالناصر : مساو !!

السيد عصام الدين حسونة :
أسلوب الثورة في الصين .. هناك ينفذون الحكم الذي تريده القيادة السياسية في
المتهم .. ثم يسألون الجماهير في ميدان عام : هل يوافقون ؟ أما الأسباب فتكتب بعد أن
يعلق المدان في المشنقة .

إننى أسأل الزملاء كيف نعلق صدقي محمود على المشنقة في ميدان عام ؟ وأقصى
عقوبة يسمح بها القانون هي الأشغال الشاقة .

الرئيس جمال عبدالناصر :
يبدو أن حكم صدقي محمود ليس له أولوية لدى الطلبة ... إنهم يطلبون حل الاتحاد
الاشتراكي وإطلاق الحريات ، وإعادة التحقيق في المسؤولية عن النكسة .
أظن يكفينا هذا الليلة .

وانتهى الاجتماع سعت ٢٣٠٠ يوم ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ .

* * *

وفي أعقاب هذه المناقشات الموسعة على مستوى مجلس الوزراء والتنظيم السياسي
خرجت القيادة السياسية بمشروع سياسي كامل استهدف إصلاح النظام السياسي
وكانت الخطوة الأولى في هذا الإصلاح هي إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة
إلى القمة ، وبالفعل صدر بيان ٣٠ مارس ، وأجريت انتخابات جديدة على مختلف
المستويات ، ورأينا ربما لأول مرة أن قمة التنظيم السياسي ممثلة في اللجنة التنفيذية العليا
للإتحاد الاشتراكي والتي هي أعلى سلطة سياسية في البلاد يدخلها عناصر جديدة ، ولم
تقتصر على الوجوه التقليدية التي شاركت في السلطة منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ ، بل أكثر
من ذلك فقد حظيت هذه الوجوه الجديدة بنسب في التصويت فاقت ما حصلت عليه
بعض الوجوه التقليدية . كما أفرزت الانتخابات في القواعد آلافاً من الوجوه الجديدة ،
وكان أن واجهت اللجنة المركزية مهمة صعبة في تشكيل اللجنة العليا .. وقد أصرت
اللجنة بعد مناقشات حادة على أن تفوض عبدالناصر في اختيار الأسماء وطرحها على
اللجنة وعارض عبدالناصر هذا القرار وأصر على ضرورة ممارسة اللجنة المركزية
لمسئولية الاختيار لتضع سابقة تتبع بعد ذلك مستقبلاً .

وفي جلسة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٨ قال عبدالناصر: « الحقيقة أنا في هذا أخذت رأى كثير من الناس الذين أعرفهم وبعدين وجدت إن ده مش كفاية فقررت إنى آخذ رأى الأمناء في المحافظات على إنى أخطرهم أنهم أيضاً يستشيروا زملاءهم في اللجنة المركزية أو زملاءهم في المحافظات ، بحيث يكون تشكيل الاتحاد الاشتراكي الكامل يؤكد ثقة الجماهير وثقة الجميع . في المناقشات مع الناس وفي المناقشات مع الأمناء وضح أن الناس كانت بتعبر بتعبيرات متباينة وتعبيرات مختلفة فيقول كفالة الاستمرار وبعدين يقولوا إتاحة الفرصة للتجديد ، ومثلاً يقولوا إن بعض الناس قالوا من الناحية العمالية نستنى انتخابات العمال يعنى أصبح التوفيق عمل موش سهل ولكنه عمل عسير خصوصاً بالنسبة لإتاحة الفرصة للتجديد.

ولكن الحقيقة التجديد معنا أن هناك عناصر جديدة تبرز جماهيرياً وسياسياً .. وهذا البروز الجماهيرى والسياسى يعطيها الحقيقة الفرصة لأنها تصل إلى أعلى المناصب في الاتحاد الاشتراكي العربى.

ومن الضرورى عدم الجمع بين الوزارة وعضوية اللجنة التنفيذية العليا حتى لا يطغى عمل الوزارة ومسئولياتها على أدائه كعضو اللجنة التنفيذية العليا .. وقد وصلت إلى نتيجة أنه لابد من إعطاء الفرصة للجنة المركزية لتظهر منها العناصر.

والحقيقة أنا بدى آخذ مثل .. كيف تتكون القيادات الجماعية التى تشبه اللجنة التنفيذية العليا للأحزاب الأخرى ؟ بتكون بمضى الزمن وبمضى المدة وتتكون العناصر التى تقود النضال فى الأول فى أى حزب أو فى أى تنظيم سياسى ثم العناصر اللى تظهر. العملية بتأخذ وقت علشان ده يطلع فى القيادة .. أنا فكرت عدة أفكار الأول أجيب الأربعة عشر اسم .. طيب حاجيب أربعناشر إسم منين ومن مين ؟ من الناس اللى أنا اشتغلت معاهم ومعنى هذا إنى حاسبت بعد عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية لأنى أنا باشتغل معاكم بس كأعضاء لجنة مركزية من ثلاثة أسابيع فقط أو أربعة ، ولم نختبر بعض الاختبارات الكافية ، وإذا أخذتهم من الذين اشتغلت معاهم ، ينتفى العنصر الذى طلبه كل من قابلتهم وهو إتاحة الفرصة للتجديد.

والحل الثانى نعين جزء من اللجنة التنفيذية ونعين الباقي بعد ذلك وهو نصف حل . وأخيراً وصلت إلى رأى أن نؤجل انتخابات اللجنة العليا لبعض الوقت خاصة وأن اللجنة المركزية للظروف غير العادية فى حالة انعقاد مستمر كل أسبوع أو كل أسبوعين ، نبحث كل الأمور ونعين أعضاء اللجان وأمناء اللجان ثم فى الوقت المناسب نتخب اللجنة المركزية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد أن يكون قد تم التعارف والتفاهم بين جميع الأعضاء . وأنا شاكر للثقة وأعتر بها ولكنى أرى أنه من الضرورى أن يتم ذلك عن

طريق الانتخاب ولازم كل واحد فيكم يأخذ مسئوليته في هذا الموضوع وأنا بصراحة
بأعبر عن ضميري وأنا لا أستطيع ترشيح أحد لم أباشر معه عمل ولم أحتك بهم ولم
أعرفهم وإلا أكون بهذا قد وضعت الأمور في غير موضعها.

وبالنسبة لمن أعرفهم أستطيع أن أقول فلان وفلان ومن اشتغلت معهم عشر سنين
وعشرين سنة ويبقى ضميري مستريح.

إحنا معانا طرف ثالث .. الناس اللي ستنظر في الصباح ماذا فعلنا وسوف تعلق على
كل كلمة فإذا مشينا في الخطوة الصحيحة لا نعطي فرصة لأعدائنا أن يبلبلوا الناس.

هناك فرق كبير بين أن أقدم «لسنة» وبين تنتخبوا .. فرق كبير جداً من الناحية النفسية
بالنسبة للجماهير ، سمعتم كما سمعت الكلام اللي يقول إنهم أعطوني تفويض في مجلس
الأمة وتيجي اللجنة المركزية وتعطيني تفويض ، لازم الواحد يبقى حساس وأقول لكم
إن هناك ثورة مضادة موجودة في البلد وتود أن تتصيد لنا حتى حسن النية وبهذا لا بد أن
نمشي حذرين جداً».

ثم استطلع الرأي حول التعجيل بتكوين اللجنة العليا أو بتأجيلها فوافقت اللجنة
على قرار بالتعجيل.

وتقرر إجراء الانتخابات بأغلبية الآراء يوم السبت التالي.

* * *

ولقد حرص عبدالناصر على استطلاع رأى أمناء التنظيم السياسى فى كل محافظات
مصر ، وكان أن التقى بكل منهم على حده فى القصر الجمهورى بالقبة بحضور شعراوى
جمعة بوصفه أميناً للتنظيم،^(١) وقد أبدى أكثرهم تحفظهم على ترشيح بعض عناصر القيادة
التاريخية من أمثال أنور السادات وبدرجة أقل حسين الشافعى ، وإن كان عبدالناصر
قد حرص على إفساح المجال للثنتين باعتبار أنهما العضوين الذين استمرا إلى جانبه من
أعضاء مجلس قيادة الثورة . وقد انتهى استطلاع الرأى إلى تركية ترشيح ستة أعضاء هم :
أنور السادات - حسين الشافعى - على صبرى - محمود فوزى - كمال رمزى - إستينو - ضياء
الدين داود . وقد زكاها أيضا التنظيم الطليعى لدى أعضائه باللجنة باستثناء الوزراء ،
على أن يكون للأعضاء حرية اختيار باقى المرشحين.

وكان عبدالناصر قد أطلع كلاً من أنور السادات وحسين الشافعى على مجمل آراء الأمناء فى كل منهما . واستتج السادات من هذا أن حسين الشافعى سوف يتفوق عليه فى التصويت فحاول جاهداً أن يعين محمد عبدالسلام الزيات (أقرب الناس إليه فى ذلك الوقت) رئيساً للجنة الانتخابات ولكن تقرر تشكيل لجنة محايدة تماماً رأسها الدكتور عبدالمجيد عثمان . وبالفعل تمت عملية التصويت العلنية فى اللجنة المركزية ، والتي تمت على مرأى ومسمع من كل أعضاء اللجنة ومن الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء حيث وضع الصندوق وجلس أعضاء اللجنة على المنصة والأعضاء فى القاعة يصعدون واحداً واحداً ليدلوا بأصواتهم كتابة .. وفى نهاية التصويت أفرغت محتويات الصندوق علانية على المنصة وجرت عملية الفرز بإعلان نتيجة كل ورقة فى مكبر الصوت ، والموجودون بالقاعة يسجلون ذلك حتى وصلوا إلى تحديد النتيجة ، وبذلك فاز ثمانية أعضاء فى حين حصل بعض المرشحين على صوت أو صوتين كمصطفى أبو زيد فهمى ، وأسفرت عن انتخاب كل من الآتين بعد وفقاً لما حصلوا عليه من نسب أصوات:

على صبرى ١٣٤ صوتاً - حسين الشافعى ١٣٠ صوتاً - محمود فوزى ١٢٩ صوتاً - أنور السادات ١١٩ صوتاً - كمال رمزى إستينو ١١٢ صوتاً - عبدالمحسن أبو النور ١٠٤ صوتاً ، ضياء الدين داود ١٠٤ صوتاً - لبيب شقير ٨٠ صوتاً.

وعند انصراف عبدالناصر عقب إعلان النتيجة وبصحبة السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى سيارة واحدة ، كان السادات مكتئباً لتلك النتيجة فقال له عبدالناصر :
« إحمد ربنا يا أنور ، ده لولا جهود شعراوى مع أعضاء التنظيم الطليعى لكان الأمر حايبقى أسوأ من كدة!! ».

ولهذا الموضوع ذيول ورواسب سأعرض لها فى فصل آخر من هذه الشهادة حول ملابسات أحداث مايو ١٩٧١ - ويمكن فقط هنا أن أقول ، إنه عندما أتيحت الفرصة للسادات فى انقلاب مايو ١٩٧١ أطاح بهم جميعاً أثار الغبار حول سلامة الانتخابات وأشاع واقعة سرقة الخزنة وأنها كانت تحتوى على أوراق سرية خاصة بتلك الانتخابات ، كما استباح هو ومهندسو الانقلاب اغتيال أشخاص رموز تجربة عبدالناصر .

وبملاحظة بسيطة إذا استثنينا عبدالناصر كرئيس للجنة التنفيذية العليا فإن التركيبة قد ضمت عضوين من مجلس قيادة الثورة (السادات والشافعى) ، وعضوان من الضباط الأحرار (على صبرى وعبدالمحسن أبو النور) ، وأربعة أعضاء (٥٠٪) من المدنيين يصلون إلى هذا المستوى لأول مرة.

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كما أذاعه جمال عبدالناصر :

« أيها الإخوة المواطنون :

الآن يصبح في إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل .. وقبل الآن فإن مثل ذلك لم يكن ممكناً إلا بالاستغراق في الأحلام أو الأوهام ، وكلاهما لا تستسلم له الشعوب المناضلة فضلاً عن أن تقع فيه ، بينما هي عند مفترق الطرق الحاسمة وأمام تحديات المصير .

قبل الآن لم يكن في مقدورنا أن ننظر إلى أبعد من مواقع أقدامنا ، فلقد كنا بعد النكسة مباشرة على حافة جرف معرض للانهار في أى وقت ، وكان واجبنا في ذلك الظرف يحتم علينا قبل أى شئ آخر ، أن نتحسس طريقنا إلى أرض أصلب ، نتحمل وقفتنا ، وأرض أرحب تتسع لحركتنا ، ولقد كانت جماهير الشعب بموقفها يومى ٩ و ١٠ يونيو ، هي التي جعلت ذلك قابلاً للتحقيق بفضل ما أظهرته من تصميم يرفض الهزيمة ويثق في النصر . إن الموقف المؤمن والبطولى الذى اتخذته جماهير شعبنا في ذلك الظرف العصيب ، هو وحده الذى مكن للتحويلات الهامة التي وقعت منذ ذلك الوقت من أن تحدث فعلها وأثرها ، بحيث يكون في مقدورنا اليوم أن نقول بأمل .. في الله عظيم ، إنه الآن يصبح في إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل ، ومن دلائل الخير أن يكون ذلك في مقدورنا اليوم في ذكرى عيد الهجرة ، بما تحمله إلى المؤمنين من معانى التضحية فداءً للمبدأ ، والنضال المستمر من أجل الحق ، والصبر على المشاق ، في سبيل نصر الله عزيزاً وصادقاً .

أيها الإخوة المواطنون :

إن الموقف البطولى المؤمن لجماهير شعبنا يومى ٩ و ١٠ يونيو هو وحده الذى صنع عدداً من التحويلات المهمة مكنت لعملائنا من أن يتعد عن الحافة الخطرة ، التي كان عليها في أعقاب النكسة ليقف على الأرض الأصلب وليستشرف الأفق الأوسع الذى يتسطيع أن يتحرك عليه نحو أهداف نضاله الشريفة والغالية وأبرز هذه التحويلات ما يلي :

أولاً: إننا استطعنا إعادة بناء القوات المسلحة ، وكانت تلك بداية ضرورية وبغير بديل إذا كنا نريد جداً وحقاً أن نصحح آثار النكسة ، وأن نزيل العدوان ، وأن نسترد ما ضاع منا فيها ، بغير إعادة بناء القوات المسلحة ، لم يكن أمامنا غير تقبل الهزيمة مهما كانت آمالنا ، ومهما كان إيماننا ، ذلك أن منطق العصر ، ولعله منطق كل العصور أن الحق بغير القوة ضائع ، وأن أمل السلام بغير إمكانية الدفاع عنه ، استسلام ، وأن المبادئ بغير مقدرة على حمايتها أحلام مثالية مكانها السوء ، وليس لها على الأرض مكان .

ثانياً : إننا استطعنا تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى فى وقت كانت الأشياء كلها تسير فى اتجاه معاكس لفرصة تحقيقه .. ولقد ساعد على ذلك رضا الشعب بالمزيد من التصحيحات ، وساعد عليه موقف عربى أصيل فى مؤتمر الخرطوم ، وساعد عليه أصدقاء لنا على اتساع العالم كله ، وقفنا معهم فوقفوا معنا . ولقد كان محتملاً أن يسير مطلب الصمود الاقتصادى جنباً لجنب مع عملية إعادة بناء القوات المسلحة . فلم يكن فى استطاعتنا بغير اقتصاد سليم أن نوفر لاحتفال الحرب . ولا كان مجدياً أن نقف رابضين على خطوط النار بينما مقدرتنا على الإنتاج معطلة وراء الخطوط ، وشبح الجوع يهددنا بأسرع من تهديد العدو لنا .

ثالثاً : إننا استطعنا تصفية مراكز القوى التى ظهرت . وكان من طبيعة الأمور وطبيعة النفوس أن تظهر فى مراحل مختلفة من نضالنا . إن العمل السياسى لا يقوم به الملائكة ، وإنما يقوم به البشر ، والقيادة السياسية ليست سيفاً بتاراً قاطعاً ، وإنما هى عملية موازنة ، وعملية اختبار بعد الموازنة ، والموازنة دائماً بين احتمالات مختلفة ، والاختيار فى كثير من الظروف بين مخاطر محسوسة .

ولقد تجاوزت الأمور حدّاً لا يمكن قبوله بعد النكسة ، لأن مراكز القوى وقفت فى طريق عملية التصحيح ، خوفاً من ضياع نفوذها ، ومن انكشاف ما كان خافياً من تصرفاتها . وكان ذلك - لوترك شأنه - كفيلاً بتهديم جبهة الصمود الشعبى ، ولذلك فلقد كان واجباً بصرف النظر عن أى اعتبار تصفية مراكز القوى ولم تكن بالمسألة السهلة إزاء المواقع وفى إطار الظروف الدقيقة التى كان يعيشها الوطن .

رابعاً : إننا استطعنا ، وهذه مسألة أخلاقية ومعنوية ، أعلّق عليها قيمة كبيرة ، أن نضع أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية ، صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة ، وكان رأى أن هذه مسئولية يجب أن يتحملها نظامنا الثورى بأمانة وشجاعة . وكان رأى أيضاً أن الضمير الوطنى أحس بأن انحرافات وأخطاء قد وقعت ، من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة ، وأن يخلص وجدانه من أثقالها ، وأن ينفذ عن نفسه كل رواسب الماضى ، لكى يدخل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة .

ومع كل العذاب الذى تحملته شخصياً وتحمله المواطنون معى خلال هذه العملية لقد بقى إيمانى بضرورتها ، كإيمانى بطب الجراحة ، يقطع لينظف ، ويتر لينقذ .

خامساً : إننا استطعنا أن نقوم بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة ، جبهات عربية وجبهات دولية ، وتنوعت جهودنا وتعددت على هذه الجبهات بالاهتمام المباشر مع الأصدقاء فى الدول وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى الذى أكدت لنا

ظروف النكسة صداقته المخلصة وتعاونيه الصادق ووقوفه الصلب في جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار ، وكذلك مع الدول غير المنحازة ومع الدول الآسيوية والإفريقية ومع الدول الإسلامية ومع كل الشعوب الراغبة في سلام قائم على العدل، ومع كل الساسة العالميين الذين يستطيع بعد نظرهم أن يتجاوز نكسة عارضة في تاريخ أمة كان لها دورها العظيم في مصير الإنسانية ، إن هذه التحولات كلها ودعمها إحساس عميق بالواجب لدى كثيرين من رجالنا في كل مجالات المسؤولية في القوات المسلحة، ومن خبراء الاقتصاد والعاملين في وحدات الإنتاج ومن الملتزمين بأهداف النضال الشعبي والقادرين على خدمتها ومن المشتغلين بالسياسة والفكر والدبلوماسية ، كل هؤلاء ساهموا في قيادة ودعم هذه التحولات التي تقارب المعجزة والتي نستطيع بعدها أن نقول اليوم ، الآن يصبح في إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل .

أيها الإخوة المواطنون :

والآن ونحن نتطلع إلى المستقبل ، فإن اعتقادي الأكيد أن خير ما نستطيع أن نتسلح به لمواجهة مسئولياتنا المقبلة ، هو أن يكون في يدنا برنامج عمل محدد ، ندرسه معاً ، ونقره معاً ، وتتفق عليه إرادتنا جميعاً ، برنامج عمل يكفل وصولنا إلى الأهداف القريبة لنضالنا ويقرب منا يوم الوصول إلى الأهداف البعيدة لهذا النضال ، برنامج عمل لا تختلف فيه الاجتهادات ، ولا تتصارع الآراء ، ولا تتصادم القوى ، برنامج عمل نمسك به في أيدينا ، وبعد أن يتحقق لقاء فكرنا عليه ، ثم نمضي على طريق الكفاح الطويل وفي يدنا خريطة للأفق الفسيح أمامنا ، وخطة عمل لتقدمنا على هذا الأفق ، برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة التي حركت جماهير شعبنا إلى وقفها الخالدة يومي ٩ و ١٠ يونيو ، وهي الوقفة التي سأظل دائماً وإلى آخر لحظة في العمر مؤمناً بأنها كانت بعثاً للثورة ، وتجديداً لشبابها ، وإلهاماً لا يخب ، وضوء لا يخبو أمام طريق المستقبل . ولقد بدأت التغيير كما تعرفون بإعادة تشكيل الوزارة ، والذي يعينني في تشكيل الوزارة الجديدة ، أنه جاء إلى مواقع الحكم بصفوة من شباب هذا الوطن لا يدين أحد منهم بمنصبه لأي اعتبار سوى اعتبار علمه وتجربته في العمل السياسي ، وهم على أي حال يمثلون جيلاً جديداً يتقدم نحو قمة المسؤولية .

وإلى جانب ذلك فهناك تغييرات أخرى قادمة في قيادات الإنتاج وفي السلك الدبلوماسي وفي المحافظين وفي رؤساء المدن ، عن الكثيرين ممن يشغلون هذه المناصب أدوا مسئولياتهم بجدارة واستحقاق ، لكن بعضهم لم يكن على مستوى المسؤولية سياسياً وتنفيذياً ومن الضروري عليهم وعلينا إفساح المجال للأقدر والأجدر .

لكن التغيير يبقى بعد ذلك أكبر من أن يكون مسألة أشخاص ، وإنما التغيير الذى نريده يجب أن يكون أكثر بُعْداً ، وأكثر عمقاً من مجرد استبدال شخص بشخص .
إن التغيير المطلوب لا بد له أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ ، وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسرون فى نفس الطريق الذى سبق إليه غيرهم ، إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكراً أوضح وحشداً أقوى وتخطيطاً أدق ، وبذلك يكون للتصميم معنى وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود نافذة واصله إلى هدفها .

أيها الإخوة المواطنون :

إن المسئولية التاريخية للأيام العصيبة والمجيدة التى نعيش فيها ، ونعيش لها تطرح بنفسها علينا برنامج عمل له جانبان :

الجانب الأول حشد كل قواتنا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر .

والجانب الثانى تعبئة كل جماهيرنا بها لها من إمكانيات وطاقات كاملة ، من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر .

أيها الإخوة المواطنون :

سوف أبدأ بالجانب الأول من برنامج عملنا المقترح وهو الحشد . وإنى لأرجو أن يكون اتفاقنا كاملاً على أنه ليس هناك الآن ولا ينبغي أن يكون هناك صوت أعلى من صوت المعركة ، ولانداء أقدس من ندائها . إن أى تفكير أو حساب لا يضع المعركة وضرورتها أولاً قبل كل شئ لا يستحق أن يكون تفكيراً ولا تزيد نتيجته عن الصفر .

إن المعركة لها الأولوية على كل ما عداها ، وفى سبيلها وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شئ ، ويرخص كل بذل ، مالا كان أو جهداً أو دمأً . ومهما كان السبيل الذى الذى نسلكه إلى تحرير الأرض وتحقيق النصر ، فإنه يصبح سبيلاً مسدوداً بغير استعداد للمعركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى وسرنا فيه إلى مداه ، فإن نتيجته مرهونه باستعدادنا للمعركة . وسواء يئسنا من العمل السياسى وتركناه وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتال فإن النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة .

ولقد أبدينا استعدادنا ولانزال للعمل السياسى عن طريق الأمم المتحدة أو غيره من الطرق ، ونحن نضع مع أشقائنا العرب كل وسائلنا سواء بواسطة مؤتمرات القمة أو بواسطة التنسيق الثنائى المباشر . ونحن نتعاون مع كل القوى الشعبية العربية من أجل المقاومة المسلحة للعدو ، وكافة أشكال المقاومة الأخرى . ونحن نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله من نفس المنطق الذى حكم نضالنا الطويل ، وهو أننا نصادق من يصادقنا ،

ونعادي من يعاديننا ، نحن نفعل ذلك كله عن تقدير واع لنتائج الواقع والمحملة ، ولكننا بعده يجب أن نكون مستعدين للمعركة مهما كلفنا وحتى إذا وقفنا فيها وحدنا. إن الأرض أرضنا ، والحق حقنا ، والمصير مصيرنا.

ولا نستطيع أمام أنفسنا وأمام أمتنا العربية وأمام الأجيال القادمة من آبائنا وأحفادنا إلى الأبد أن نتردد أو نتخاذل أو نوزع التبعات على الآخرين مهما اقتضانا ذلك من التكاليف على مواردنا وعلى أعصابنا وعلى أرواحنا.

هذا هو الجانب الأول من برنامج عملنا ولا أظنه بيننا موضع خلاف ، ذلك لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة ، الشرف أو العار ، الحياة أو الموت ، وليس هناك خيار حقيقي في ذلك كله ، لأن القرار حتمي وهو أننا نختار النصر ، ونختار الشرف ، ونختار الحياة.

أيها الإخوة المواطنون :

أنتقل الآن إلى الجانب الآخر من برنامج عملنا المقترح وهو تعبئة كل جماهيرنا بها لها من طاقات وإمكانات من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر ، وفي هذا الصدد فإنني أطرح النقاط التالية:

إنه من الضروري والحيوي حشد كل القوى الشعبية وبوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أي وراء واجب المعركة ، وراء أمل إتمام بناء المجتمع الاشتراكي الذي حققنا منه كثيراً ، وينبغي أن نحقق منه أكثر.

إن صيغة الاتحاد الاشتراكي هي أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديمقراطية وعلى أساسها ، وهي تجسيد حي وصحي لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم إنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقي ، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم . والاتحاد الاشتراكي كما تذكرون وفقاً للميثاق ، هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، ثم تنظيم سياسي وسطه من الطلائع القادرة على قيادة التفاعل السياسي نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، ولم تكن المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي ترجع إلى قصور أو عيوب في صيغته العامة ، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق ، وأول هذه الأسباب هو أن عملية إقامة الاتحاد الاشتراكي لم تبني على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة.

إن علينا الآن أن نعيد بناء الاتحاد الاشتراكي عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة ، أي من اللجان التأسيسية في القرية والحي والمصنع والوحدة ، إلى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي وإلى لجنته المركزية ، وإلى اللجنة التنفيذية العليا . وتذكرون أنني كنت قد أشرت في خطابي يوم ٢٣ يوليو الماضي إلى تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ،

وكان التصور في ذلك الوقت أن تكون بالتعيين ، ولقد أجلت ذلك خلافاً لما قلت ووعدت به عن اقتناع

بأن أسلوب التعيين ليس أفضل الأساليب وأن التعيين في النهاية قد لا يعطينا إلا ما تفرزه مراكز القوى ، أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والشُّلُل ، وليس ذلك هو المرجو ، وليس هو ما يحقق لنا الهدف من الدور الذي كنا نطلبه للجنة المركزية . إن طريق الانتخاب سوف يعطينا الحل الأوفق أن يتم بناء الاتحاد الاشتراكي بالإرادة الشعبية وحدها ، وأن تقوم قوى الشعب العاملة باختيار قياداتها المعبرة عنها ، والمستوعبة لآمالها الثورية ثم تدفعها إلى مواقع القيادة السياسية .
أيها الإخوة المواطنون :

من هذه النقاط الثلاث فإنني أقترح البرنامج التنفيذي التالي :

* تجرى الانتخابات للوحدات التأسيسية للاتحاد الاشتراكي العربي وتدرج الانتخابات حتى تصل إلى المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي ينتخب بدوره اللجنة المركزية، التي تنتخب بدورها رئاستها وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي .
* يظل المؤتمر القومي المنتخب للاتحاد الاشتراكي العربي قائماً إلى ما بعد إزالة آثار العدوان، ويعقد دورة عامة بكامل هيئته مرة كل ثلاثة شهور لكي يتابع مراحل النضال ويوجهها ويصدر في شأنها ما يراه .

* تظل اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر القومي في حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم سياسات العمل في جميع المجالات استهدافاً لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلي .

إن مجلس الأمة الحالي قد قارب على استيفاء مدته الدستورية ، وهو لم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التي أوكلت إليه وهي وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وإذا كان المجلس لم يتمكن من أداء هذه المهمة فينبغي للإنصاف أن نذكر له دوره الكبير وما قام به من عمل يستحق التقدير ، والمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي وهو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، قد يرى أن يقوم بنفسه بعملية وضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وقد يرى في الأمر رأياً آخر . ومهما يكن فإنه من المهم أن يكون مشروع الدستور الدائم معداً بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبي العام ، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد على أساس الدستور الدائم ، وانتخابات لرئاسة الجمهورية .

إن اللجنة المركزية للمؤتمر القومى ، سوف يكون عليها غير واجباتها المحددة فى قانون الاتحاد الاشتراكى ، وغير مسئوليات الظروف الخاصة للنضال الوطنى فى مرحلته الحاضرة عدة مهام إضافية هى :

- * بناء التنظيم لطلائع الاتحاد الاشتراكى .
 - * وتحديد مهام العمل الوطنى للمرحلة الجديدة والتنسيق بينها .
 - * ثم المشاركة فى وضع الخطوط العريضة للدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .
- أيها الإخوة المواطنون :

لكى يكون هناك ضوء كاف على طريقنا ، فإننى أريد من الآن أن أضع أمامكم تصورى لبعض المهام الرئيسية فى المرحلة القادمة من نضالنا :

- تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداته فى تحقيق سيطرتها بالديموقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته .

- تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر والدولة الحديثة لا تقوم بعد الديموقراطية إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا ، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى سياسياً وفنياً لكى تساعد على الحكم وإلى جانب مجلس الدفاع القومى فإنه لابد من مجلس اقتصادى قومى يضم شعباً للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ، ولابد من مجلس اجتماعى قومى يضم شعباً للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات المختلفة ، ولابد من مجلس ثقافى يضم شعباً للفنون والآداب والإعلام .
- إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة لتحقيق رفع مستوى الإنتاج والعمالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية إدارة المشروعات العامة إدارة اقتصادية وعلمية .
- العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب وإتاحة الفرصة أمامه للتجربة .

- إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية سواء فى نقابات العمال أو نقابات المهنيين .
- تعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة .

- توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ، ولما يستطيع البترول أن يعطيه الجهد التنمية الشاملة من إمكانيات ضخمة .

- توفير الحافز الفردى تكريماً لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظاً للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها .
- تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب .

- ضمان حماية الثورة في ظل سيادة القانون ، ولعله يكون مناسباً أن تقوم اللجنة المركزية بتشكيل لجنة خاصة ويكون لهذه اللجنة حق نظر كل الإجراءات التي ترى السلطة اتخاذها لدواعي الأمن الوطني في الظروف الراهنة.

أيها الإخوة المواطنون :

طلباً لمزيد من الضوء والوضوح أمد البصر أيضاً إلى بعض الخطوط العامة التي يجب في تقديري أن يتضمنها الدستور لكي تكون من الآن تحت سمعنا وبصرنا دليلاً ومرشداً إن الدستور الجديد يجب أن يكون حقيقة عملية وسياسية تعيش في واقعنا وتنبع منه ، ولهذا فإنني أقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية :

* أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصري إلى الأمة العربية تاريخياً ونضالياً ومصرياً ، وحدة عضوية فوق أي فرد وبعد أي مرحلة.

* أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها ، بما في ذلك النسبة المقررة في الميثاق للفلاحين والعمال في كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال في إدارة المشروعات وأرباحها ، وحقوق التعليم المجاني والتأمينات الصحية والاجتماعية، وتحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة.

* أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين في كل الظروف، وأن تتوفر أيضاً كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأي والبحث العلمي والصحافة.

* أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها ، لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد، ولم تعد بالتنظيم السياسي وحده ، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوي، ولهذا فإنه يجب أن يكون واضحاً أن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التي تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية.

* أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما في ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية . ومن المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التي تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاركة في وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فإن من المرغوب فيه إفساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية لتحقيق حسن الأداء وكفالة أمانته.

* أن ينص في الدستور على تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية.

* أن ينص في الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودورها الاجتماعي.

* أن ينص في الدستور على حصانة القضاء ، وأن يكفل حق التقاضي ولا ينص في أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء ، ذلك أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه ، ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات.

* أن ينص في الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا ، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور .

* أن ينص في الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضماناً للتجدد وللتجديد باستمرار.

ايها الإخوة المواطنون :

لقد قصدت أن أتناول أكبر قدر ممكن من رؤوس المسائل وتفاصيلها ليكون برنامج العمل الذى تمسك به أيدينا فى المرحلة القادمة قادراً على الوفاء وعلى التحقيق ، وبعد ذلك فإننى أرى طرح هذا البرنامج الذى أقترح أن نسميه اختصاراً بتاريخ هذا اليوم ٣٠ مارس ، للاستفتاء العام ويطرح برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ للاستفتاء العام ، فإننى أقصد بذلك أن يكون واضحاً لنا جميعاً ما نريد وأن يكون موضع اتفاقنا ، كذلك أريده أن يكون واضحاً أمام أمتنا العربية ومدعاة لثقتها فى وحدة النضال واستمراره ، وأريده أيضاً أن يكون واضحاً أمام الصديق وأمام العدو على حد سواء وموضع اعتبار كل الذين يقفون ضدنا.

إن الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤ يعطى لرئيس الجمهورية حق أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة المتصلة بمصالح البلاد العليا وذلك وفقاً للمادة ١٢٩ منه . وإذا كان هناك من يتصور صعوبة الاستفتاء العام فى مثل هذه الظروف التى نعيش فيها فإننا نرى أن ذلك وقته ، وظروف المعركة ليست حائلاً دونه ، بل إننا نراه ضرورة من ضرورات المعركة . إن المعركة ليست معركة فرد وليست معركة جيش وإنما هى معركة شعب ومعركة أمة بأسرها ، وهى فى نفس الوقت معركة حياة أو موت . إن قوى الشعب العاملة هى وحدها التى تستطيع توفير كل ضرورات النصر وحشد كل الطاقات اللازمة لتحقيقه وإعطاء أكبر قدر من إرادة الصمود لجهة ميدان القتال . إن أى نظام ثورى يستند على الجماهير وحدها لا يكفي أن يكون الشعب وراءه راضياً ومؤيداً ، وإنما هو يحتاج إلى أكثر من ذلك ، يحتاج إلى أن يكون الشعب أمامه موجهاً وقائداً.

أيها الإخوة المواطنون :

إذا كان هذا البرنامج تمثيلاً صحيحاً لأفكارنا جميعاً ، فإننى أرى الخطوات التنفيذية التالية :

* أن يجرى الاستفتاء العام على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فى يوم الخميس ٢ مايو ١٩٦٨ .

* بعد ظهور نتيجة الاستجابة وإذا كانت النتيجة بنعم فسوف أصدر قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات المؤتمر القومى ، ويحق لها أن تنضم إلى عضويته العاملة بعد انتقال عملية انتخابات المؤتمر .

* على هذا الأساس فإنه يمكن للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى أن يجتمع يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو ١٩٦٨ ويعقد دورة افتتاحية ينتخب فى نهايتها لجنته المركزية .

أيها الإخوة المواطنون :

إن سجل نضالنا لشعبنا أن الشعب الذى غير بكفاحه خريطة الشرق الأوسط وأزال من فوقها سيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وتصدى فى وسطها لمحاولات الاستعمار الجديد ، وتحمل تبعات الوحدة العربية سلماً وحرباً وفجر عصر الثورة الاجتماعية ، وبنى أعظم السدود وقهر الصحراء وأقام أول قاعدة عربية للصناعة المتقدمة ، هذا الشعب يملك المقدرة ، ويملك التجربة لتجاوز هزيمة عارضة فى تاريخه ، وتاريخ أمته .

إننا سوف نحقق كما حققنا ، وسوف نتصر كما انتصرنا ، ولعل إرادة الحق فوق كل إرادة لأنها جزء من إرادة الله .

والسلام عليكم ورحمة الله .

(انتهى نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨)

ثورة يوليو والتنمية

* * *

عبد الناصر وقضايا المجتمع المصرى

* * *

لماذا الاشتراكية والتنمية ؟

.. لخص جمال عبدالناصر رؤيته فى كلمات قصيرة واضحة فقال « إنها بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيئين للعمل رجالاً ونساء - مجتمع الرفاهية .. مجتمع تكافؤ الفرص .. مجتمع العدالة الاجتماعية لكل أسرة». وقال :

« نحن المصريون والعرب .. نحن المسلمون والمسيحيون فى هذه المنطقة من العالم نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ونؤمن بأن لكل عامل جزاء عمله ولا تزر وازرة وزر أخرى ، ونؤمن بأن لكل فرد فى كل جماعة كياناً فى ذاته وكياناً فى أهله وكياناً فى قوميته وفى بلده ، ونؤمن بحرية العمل وحرية الكسب وحرية النفقة فيما لا يعود على المجتمع بمضرة ، ونؤمن فوق كل ذلك بأخوة الإنسانية وبالتكافل الاجتماعى والإيثار القائم على الاختيار لتوثيق الروابط الإنسانية.

يقول الرئيس جمال عبدالناصر فى فلسفة الثورة :

« وأنا أنظر أحياناً إلى أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التى تعيش فى العاصمة : الأب فلاح معمم من صميم الريف والأم سيدة منحدره من أصل تركى وأبناء الأسرة فى مدارس على النظام الإنجليزى وفتياتها فى مدارس على النظام الفرنسى ، كل هذا بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين أنظر إلى هذا وأحس فى أعماقى بفهم للحيرة التى نقاسيها وللتخبط الذى يفترسنا ثم أقول لنفسى : سوف يتبلور هذا المجتمع ، سوف يتماسك وسوف يكون وحدة واحدة قوية متجانسة وإنما ينبغى أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال».

وهكذا وضع جمال عبدالناصر إصبعه على حقيقة المشكلة التى بدأ يتضح فى التسعينات من القرن العشرين أنها تشكل جوهر التنمية، وهى بناء المجتمع السليم الذى ينتفى فيه اغتراب الفرد ويختفى منه التسلط سواء الملكى بطغيان الملكية المسنودة من الاستعمار، أو الإقطاعى الذى يستغل الشريحة الكبرى من المواطنين التى تعيش على قطاع الزراعة ، أو الرأسمالى المحتكر الذى يستغل المستهلك ويفرض على العامل واحد وخمسين ساعة عمل أسبوعياً مقابل أجر لايتجاوز الجنيهين، لايكفيه هو وأسرته المكونة من خمسة أفراد فى المتوسط.

وعندما تساءل عبدالناصر عن الطريق كانت الإجابة واضحة:

« الحرية السياسية والحرية الاقتصادية»

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن المستقبل فقال :

« قلنا إننا لانملك المستقبل وحدنا فمن أجل ضمان السياسة فى المستقبل ذهبنا إلى عدد من قادة الرأى من مختلف الطبقات والعقائد وقلنا لهم : ضعوا للبلد دستوراً يصون مقدساته وكانت لجنة الدستور ، ومن أجل ضمان الحياة الاقتصادية فى المستقبل ذهبنا إلى أكبر الأساتذة فى مختلف نواحي الخبرة وقلنا لهم : نظموا للبلد رخاءه واطمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه وكان مجلس الإنتاج .. تلك حدودنا لم نتعدها ، إزالة الصخور والعقبات من الطريق مهما يكن الثمن واجبنا ، والعمل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوى الرأى والخبرة فرض لازم عليهم ، وليس لنا أن نستأثر به دونهم ، بل إن مهمتنا تقتضى أن نسعى إليهم لجمعهم من أجل مستقبل مصر .. مصر القوية المتحررة».

الخطوة الأولى إذن وضع الدستور - دستور يمنع تكرار مآسى الماضى ويحدد معالم مجتمع المستقبل وأعلن جمال عبدالناصر بصفته رئيس الجمهورية فى يناير ١٩٥٦ دستور الشعب باسم الشعب قائلاً:

« نحن الشعب المصرى الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل ». وهكذا جاء الدستور تعبيراً عن إرادة شعبية وتتويجاً لكفاح وطنى ، وليس هبة من حاكم أو منة من قوى خارجية تستر وراء ما يسمى بحقوق الشعوب وحقوق الإنسان ، بينما هى تستمد وجودها وبقائها من إهدار حقوق الشعوب . وحدد أهدافه بالأهداف التى من أجلها قامت الثورة وهى القضاء على الاستعمار وسيطرة رأس المال على الحكم وإقامة جيش وطنى قوى وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولقد تضمن الدستور عدداً من المواد رسمت المعالم الاقتصادية للمجتمع الجديد وهى :
المادة السابعة : « ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة » .

المادة الثامنة : « النشاط الاقتصادى الخاص حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم » .

المادة التاسعة : « يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولا يجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب » .

المادة العاشرة : « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب » .

المادة الحادية عشر : « الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون » .

المادة السابعة عشر : « تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائق من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية » .

المادة الثانية والعشرون : « العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة » .

ووفقاً للمنهج الذى حدده جمال عبدالناصر وبعد أسبوع واحد من قيام الثورة ابتداء من ٣٠ يوليو ١٩٥٢ صدرت عدة قرارات استهدفت القضاء على الإقطاع والاحتكار ، وكان فى مقدمتها قانون الإصلاح الزراعى وتنظيم الإيجارات التى أنهت تسلط الملاك على المنتجين والمستأجرين فى الريف والحضر ، وحددت بالتالى المبالغة فى التكاليف على الملكية العقارية وما يترتب على ذلك من عزوف المدخرات على الدخول فى مجالات الإنتاج المثمر وبخاصة الإنتاج الصناعى وتحمل مخاطره .

أما بالنسبة لرأس المال الأجنبى فقد بادرت الثورة بالاستجابة لنصائح الاقتصاديين من أهل الخبرة الذين كانوا يرون أن قانون الشركات المساهمة (١٣٨ لسنة ١٩٤٧) - لا يشجع

المستثمرين الأجانب لأنه يحرمهم غالبية الملكية فصدر المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة السادسة من ذلك القانون وكانت تنص على ألا تزيد نسبة رأس المال الأجنبي في الشركات المساهمة عن ٤٩٪ على الأقل من أسهم الشركات المساهمة للمصريين عند التأسيس أو زيادة رأس المال ، ويجوز زيادة النسبة بقرار من وزير التجارة والصناعة بالنسبة ذات الصبغة القومية وإذا لم تستوف النسبة في مدة لا تقل عن شهر في حالة الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفاء النسبة - وكان الهدف من هذا التعديل هو اجتذاب رأس المال الأجنبي للمساهمة في التنمية الإنتاجية.

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٦ في أبريل ١٩٥٣ الذي حدد أسلوب معاملة رأس المال الأجنبي حيث حددت القنوات الشرعية التي يرد من خلالها (سواء نقدًا أو عينًا أو في شكل حقوق معنوية) ، وحدد شروط تحويل الأرباح بما لا يتجاوز ١٠٪ بالعملة الأصلية ، كما أجاز تجاوز هذه النسبة في حدود ما يحققه الاستثمار الأجنبي من عملة أجنبية كما أجاز إعادة تحويل رأس المال الأجنبي بعد خمس سنوات بما لا يتجاوز خمس القيمة المسجل بها ، وحددت المادة الثانية في هذا القانون شرط الانتفاع أن يوجه رأس المال الأجنبي إلى الاستثمار في مشروعات التنمية الاقتصادية (الصناعة - الزراعة - التعدين - القوى المحركة - النقل - السياحة) ويبت في الطلب في خلال شهور ثلاثة من تاريخ تقديمه تفاديًا للإجراءات التشريعية والإدارية الحكومية وتفاديًا للتعقيدات وتضارب الاختصاصات بين الجهات المعنية - وفي هذا الصدد أيضًا صدر القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٣ خاصًا بالرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة حول المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والعوائد وما إلى ذلك ، وكان الغرض من كل هذا التشجيع العمل على الاشتغال بالإنتاج من أجل التصدير.

كما صدرت قوانين أخرى أبرزها القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ وقانون الشركات العام رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذي عدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ وهي قوانين استهدفت تحقيق توازن عادل بين مبدأ التيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الإقبال على الاستثمار.

لقد أردت قاصدًا أن أذكر أرقام وتواريخ وأهم عناصر هذه القوانين لسبب هو أن يرجع إليها الباحثون لما تحويه موادها من ضوابط وقيود وتسهيلات تحدد المسئوليات والاقتراض وشغل عضوية أو الجمع بين عضوية البنوك المقرضة والشركات ، وتحديد الأقصى لعضوية الشركات وشروط السن لأعضاء مجالس الإدارات والحد الأقصى لما يحصل عليه أعضاء مجالس الإدارة من مكافآت ، وعناصر كثيرة أخرى نعيش سلبياتها ومآسيها من بعد منتصف السبعينات حتى الآن.

لقد حاولت ثورة يوليو منذ اللحظة الأولى إزالة العقبات التى كانت تحول دون المساهمة الجادة لرأس المال الخاص وطنياً كان أم أجنبياً بعد أن قضت على الصيغ الإقطاعية والاحتكارية فى الوقت الذى كانت تبذل جهودها لإزالة ما ظل عالقاً بالاستقلال السياسى من شوائب . وبالمناسبة فعند قيام الثورة فقد كان رؤساء مجالس إدارات الشركات ينقسمون كالآتى:

٢١٪ مصريون مسلمون .	٤٪ مصريون مسيحيون .
٣٠٪ أوروبيون .	١٨٪ يهود .
٨٪ يونانيون .	١١٪ متمصرون .

ووفقاً للتوصيات التى قدمها خبراء الأمم المتحدة وفى مقدمتها التوصيات التى صاغها مجموعة من أساتذة الاقتصاد ضمت آرثر لويس أستاذ الاقتصاد فى جامعة مانشستر البريطانية والبروفيسور تيودور شولتز من جامعة شيكاغو ومعهما أستاذان من الهند وشيلي، وكانت أولى التوصيات التى قدمتها هذه اللجنة تحت عنوان « إجراءات التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة » هى الحث على دور كبير للدولة يبدأ بإنشاء قطاع عام قوى لاسيما فى مجالات ذات أهمية محورية لدفع التنمية التى يعجز القطاع الخاص الناشئ عن توليها ، فأنشئ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى فى أكتوبر ١٩٥٢ بموجب القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ كهيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء المصرى وكانت مهمة المجلس بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنه تنمية الإنتاج القومى ، وأن يضع بحثاً فيما لا يتجاوز عامًا واحدًا برنامجاً اقتصادياً للتنمية يتوخى تقديم المشروعات الأكثر إنتاجاً والأيسر تنفيذاً والأقل تكلفة لينفذ على مراحل سنوية أقصاها ثلاث سنوات، ويشرف المجلس على تنفيذ المشروعات والبرامج بعد إقرار مجلس الوزراء كما حررت إجراءاته من القواعد الروتينية.

ولقد قام المجلس بدور هام فى مختلف مشروعات التنمية التى تمت خلال السنوات الخمس الأولى للثورة فى مجالات الرى والتوسع الزراعى ، وتكرير البترول وأنابيب البترول، وتنمية الثروة المعدنية ، والمواصلات ، ودراسة مبدئية لمشروع السد العالى ، ووضع مشروعات الحديد والصلب ، ومصنع السماد ، وكهربية خزان أسوان ، والكابلات ، والورق، والبطاريات ، والجوت ، والخزف والصينى ، وغيرها...

واستحدثت الثورة مبدأ جديد هو تخصيص نسبة مئوية من نفقات المشروعات للأبحاث والدراسات التى تم منها على سبيل المثال :

حصر وتقويم الاحتياجات والموارد الصناعية - أبحاث الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى - صناعة السيارات - صوامع الغلال - المقننات المائية - الصرف - زيوت التشحيم

- الحوض الجاف والترسانة البحرية - صناعة الورق - كهربة مصر كلها على مدى عشرين عاماً.

وحدث متوازيًا مع هذه الأمور كلها توسعاً كبيراً في المصانع الحربية المملوكة بالكامل للدولة والتي دخلت فيما بعد ميادين الإنتاج المدنى كذلك ، ولقد كانت تلك المصانع مدرسة جامعة للكوادر الفنية والإدارية المنتجة حتى اليوم.

ولتفادى التضارب والإسراف والتعارض ولتوفير الجهد والمال ولتعظيم العائد ، صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ يستهدف إنشاء إدارة للتخطيط والتنسيق وأشير فى القرار إلى أن نظام التخطيط والتنسيق تأخذ به الآن كل الدول المتقدمة على اختلاف مذاهبها السياسية وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية - ثم أنشئت اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه ، وتضم وزير المالية ومقررى اللجان الوزارية للتخطيط وممثلى وزارات الخارجية والحربية والإرشاد القومى وثلاثة أعضاء من مجلس الإنتاج - ولها أن تضم مراقبين أو خبراء خارجيين وتعمل فى مجالات أربعة:

- * شئون الميزانية والمالية .

- * شئون الإدارة العامة لتحسين الإدارة الحكومية المنفذة ورفع مستوى الكفاءة الإدارية.

- * شئون التخطيط لفحص المشروعات والتنسيق بينها ومتابعة التنفيذ وإعداد الخبراء.
- * التعبئة العلمية.

وكل هذا يعنى تعبئة القدرات العلمية والفنية وتوجيهها نحو الإسهام فى خدمة قضايا التنمية والربط بين البحث العلمى والاحتياجات التطبيقية ووضع أهل الخبرة فى خدمة قضايا الدولة .

وعندما اتسع نشاط الخدمات صدر يوم ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات ليشرف ويرعى النهوض الاجتماعى ويربط بينه وبين برامج التنمية الاقتصادية وكان من اختصاصه السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية والقوى البشرية.

ولقد كانت إدارة التعبئة العامة والإحصاء (تتبع وزارة الحربية) - كان لها مندوبين فى كل من مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات ، مما أفاد فى تمكين هذه الإدارة من جمع المعلومات وإجراء الدراسات المتعلقة بقناة السويس حتى يمكن الاستعداد لتأميمها دون لفت الأنظار، وهو كما تعرضنا لها فى فصل سابق.

وكان من أهم أدوات التنسيق فى قطاع الخدمات الوحدات المجمعّة التى راعت تكامل الخدمات فى التجمعات السكانية فى الريف فضلاً عن حفزها الشباب للعمل فى الريف مع

تغطية أوجه النقص في مجالات هامة كمكافحة الدرن والأمراض المتوطنة (الإنكلستوما والبلهارسيا) وتوفير مياه الشرب في الريف وبناء المساكن والمستشفيات... إلخ.

ولقد كان لتشكيل المؤتمر المشترك من قيادة الثورة والوزراء ، وهو ما تضمنه الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣ للنظر في السياسة العامة للدولة أثره في دفع عجلة التقدم في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية في تلك الفترة.

وفي ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية ، وآلت إليها ملكية أنصبة الحكومة في رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وتحدد أغراض المؤسسة الاقتصادية في الآتي:

- * تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي.
 - * وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها في المنشآت التي تساهم في رأس مالها.
 - * القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة.
- (يرجع لتفاصيل القانون والقرارات التكميلية والضوابط بما فيها الخضوع لرقابة ديوان المحاسبات).

وقامت المؤسسة الاقتصادية في غمرة أحداث هامة ترتبت على خوض الثورة معركة الاستقلال الاقتصادي سواء باسترداد ملكية قناة السويس في أكبر وأخطر معركة تأمين لرأس المال الأجنبي تخوضها دولة نامية ، والإصرار على تنفيذ مشروع حيوي للنهوض بالقاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية وهو السد العالي الذي درسه مجلس الإنتاج وأبدى البنك الدولي استعداده لتمويله ، وكان هذا مكماً للمواقف الصلبة في وجه الاستعمار سواء برفض حلف بغداد وسياسة الأحلاف عموماً أو العمل على تصفيته بدفع حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، وهكذا اتضح بجلاء أن رأس المال الأجنبي لم يكن فقط متردداً أو يعاني من ندرة بل هو مضاد بطبيعته للتحرر الاقتصادي .. فالبنك الأهلي كان قائماً بأعمال البنك المركزي غير أن سيطرة المصالح الأجنبية عليه جعلته يحجم عن إحدى أهم وظائفه وهي إقراض الحكومة ، لذلك أصدرت الحكومة المصرية في ربيع ١٩٥٥ قانوناً يلزمه بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما في حوزته من نقد أجنبي ، ولم تكن الرأسمالية المحلية أقل تعتياً في التعامل مع الدولة في توجيهها نحو التنمية على الرغم من القرارات التي استهدفت تشجيعها ..

وكان أحمد عبود باشا يؤكد سطوته بالتخلف عن دفع الضرائب ، فقامت الحكومة بفرض الحراسة على شركتي السكر والتقطير وأعيد تنظيم الشركتين في شركة واحدة تمتلك الحكومة ٥٠٪ من رأس مالها ، غير أن المواجهة الصريحة مع رأس المال الأجنبي جاءت في

سنة ١٩٥٦ مع العدوان الثلاثي حيث رفضت البنوك تمويل القطن ، وما أن انسحبت قوى العدوان حتى أعلنت الثورة قوانين التمصير التي شملت البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد ، وهكذا وجدت الثورة نفسها فجأة مسئولة عن عدد من المنشآت الاقتصادية وبناءً عليه صدر قانون إنشاء المؤسسة الاقتصادية.

لم تكن نشأة القطاع العام ، كما يردد البعض ، على حساب رأس المال الوطني بل من خلال استثمار عام ومن خلال استرداد الشعب حقوقاً اغتصبها الأجانب والمتمصرين نتيجة سوء تصرف ولاية الأمور في مصر ، وفي ظل امتيازات أجنبية أعفتهم من دفع الضرائب التي كان يتوجب دفعها من أجل إقامة المرافق التي مولها الفلاح المصري الذي اغتصبت حقوقه.

نشأة وزارة الصناعة :

ومع نشأة وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ اعتمد برنامج التصنيع الأول في ١٩٥٧ بعد الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتي لتنفيذه وتكونت هيئة السنوات الخمس ، وتوسعت المصانع الحربية في الإنتاج المدني وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على بناء السد العالي وشكلت الهيئة العامة للسد العالي.

واستمرت الدعوة لرأس المال الوطني والمحلي للإسهام في التنمية ولكنها كانت دعوة من جانب واحد لم يقاربها استجابة بل توقف النشاط الخاص عن أعمال الصيانة ، وزاد أن حاول البعض بطرق غير مشروعة تهريب رؤوس أموالهم للخارج ، مما ترتب عليه صدور القرارات في ١٣ فبراير ١٩٦٠ بتأميم البنك الأهلي وبنك مصر ، وهو ما أتاح للثورة السيطرة على شركات كانت تتولى ٢٠٪ من الإنتاج الصناعي رغم بقاء ما يساهم به الأفراد في تلك الشركات.

وقامت وزارة الصناعة بوضع برنامج خمس سنوات للتصنيع بتكلفة ٢٥٥ مليون جنيه (كان الجنيه يعادل أكثر من ثلاثة دولارات في ذلك الوقت) - ويرفع نصيب الصناعة من ١١٪ من الدخل القومي إلى ١٩٪ - ووضع البرنامج قواعد للأولويات تضمنت كافة تكلفة المشروع وحاجته من النقد الأجنبي والعائد المتوقع منه وما يضيفه إلى الطاقة الإنتاجية ويستخدمه من عناصر وعمالة وعلاقة المشروع بالمشروعات الأخرى وأهميته للتنمية إضافة إلى الاعتبارات الإستراتيجية .. وقدّر أن تستغرق المرحلة الأولى ثمانية عشر شهراً يليها أربع مراحل سنوية ، واتضح مما تقدم أن الاهتمام بالتنمية يتطلب نظرة شاملة متكاملة فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومي وأدمج مجلسي الإنتاج والخدمات في لجنة التخطيط القومي.

وكان التخطيط الذي لجأت إليه الثورة كأى تخطيط تلجأ إليه دولة نامية هو تخطيط من أجل التنمية وليس بديلاً للسوق في إدارة الاقتصاد.

وتطورت الأمور حتى وصلت إلى تشكيل ٥٧ لجنة فرعية للتخطيط ضمت صفوة الخبراء المتخصصين من مختلف أجهزة البحث العلمى ورجال الجامعات والفنيين وعدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزى وآخرين.

وعقب إعداد المشروع المبدئى لإطار الخطة العامة (١٩٦٠ / ١٩٦١ ، ١٩٦٤ / ١٩٦٥) وعرض مشروع الخطة على الشعب من خلال المؤتمر العام للاتحاد القومى فى منتصف ١٩٦٠، وكانت الخطة الأولى التى تكاملت بشأنها الأجهزة التخطيطية وتضافرت القدرات البحثية ومشاركة التنظيم السياسى الجماهيرى مع مراعاة وتنسيق بين خطتى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) - وكان الهدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

لقد قال جمال عبدالناصر فى هذا الصدد فى خطابه أمام المؤتمر العام للاتحاد القومى يوم ١٩٦٠ / ٧ / ٩ ما يلى:

« كان مهما بالنسبة لنا أن تنجح الخطة فى أهدافها لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، فلقد كان أكثر أهمية أن تنجح الخطة فى أهدافها الاجتماعية ، كان عليها أن تكون أداة إنتاج وفى نفس الوقت كان عليها أن تكون أداة عدل.

وما كان يمكن أن تكون هناك خطة اقتصادية دون هدف اجتماعى ، بل لقد كان يمكن أن تؤدى الخطة إلى عكس المقصود منها ، إذا كان الاهتمام يوجه إلى ناحيتها الاقتصادية مجرداً من كل وعى اجتماعى.

كانت الخطة فى تلك الحالة لاتضع إلا أن تزيد الأغنياء غنى ، وتزيد الفقراء فقراً ، وتزيد بالتالى الهوة بين الذين ملكوا الغنى بالوراثة ، وبين الذين لم يمتلكوا بالوراثة غير الفقر ، وبالتالي يضيع أساس الاستقرار الوطنى الوحيد وهو العدل الاجتماعى . كذلك فقد كان مستحيلاً دون خطة اقتصادية واجتماعية ، وفى نفس الوقت أن تطور الخدمات العامة كما طورنا وسائل الإنتاج . وكان ذلك يستتبع بالتالى أن يقوم القطاع العام بدور حيوى فى التطوير الصناعى ، وأن يقوم التعاون بنفس الدور فى التطور الزراعى ، ولقد بدأ وجود القطاع العام على نطاق متسع فى الصناعة وفى أعقاب الخطوة الرائعة التى تعتبر أبرز مكاسب حرب تثبيت الاستقلال سنة ١٩٥٦ ، وأعنى خطوة تمصير الجزء الأكبر من الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر.

وإذا كان التمصير هو بداية اتساع القطاع العام وتقوية نشاطه ، فلقد كان من أهداف الخطة بل وكان أيضاً من ضمانات نجاحها أن تزداد قوة هذا القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه».

وفي خطاب آخر للرئيس جمال عبدالناصر يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ قال :

« لقد أصبح لدينا الآن قطاع عام قوى فى الاقتصاد ، يملكه الشعب بمجموعه وهو فوق أثره الاجتماعى ، طليعة قادرة على فتح الطريق أمام التنمية الاقتصادية وفى جميع المجالات ، وإننا لنفخر أن النواة الأولى لهذا القطاع العام كانت جميع المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، ثم أضفنا إلى هذا القطاع العام ما قمنا نحن بإنشائه طبقاً لبرامج التنمية خلال السنوات الأخيرة ، ثم استكمل هذا القطاع قوته بما تم تأميمه أخيراً بمقتضى مجموعة القوانين الاشتراكية التى صدرت فى شهر يوليو من هذا العام ، وبهذا أصبحت القوة العاملة لهذا القطاع تمثل رأسمال لا يقل عن ألف مليون جنيه ، بينما الطاقة المتحركة لرأسمال هذا القطاع تزيد على هذا المبلغ عدة مرات بقوة اندفاع متزايدة ، قادرة على تحريك مجالات التطوير فى الزراعة وفى الصناعة بوجه خاص ».

وعلى الرغم من التأميمات المتتالية التى شهدتها السنوات السابقة على الخطة ، فإن كل حالة كان لها ما يبررها ولم يصل الأمر لاتخاذ موقف عام من رأس المال الخاص بل أفسحت له الخطة مجالات للنشاط محملة القطاع العام عبء المشروعات الضخمة منخفضة الربح ، كالسد العالى واستصلاح الأراضى والتعدين فضلاً عن الخدمات .

ولقد حققت بعض الأنشطة كالمقاولات أرباحاً ضخمة نتيجة للتوسع السريع فى الإنشاء والتشييد ، ومع ذلك ظلت الرأسمالية المصرية محجمة عن المساهمة فى التنمية بل سعى بعضهم فى تصفية أعمالهم وتهريب أموالهم للخارج ، فكان لابد من سد منافذ التهريب وتولى القطاع العام أمر الأنشطة الحيوية اللازمة لاستمرار عملية التنمية .

القوانين الاشتراكية يوليو ١٩٦١ :

وشهد شهر يوليو ١٩٦١ (السنة الثانية للخطة) تحولاً نحو استكمال معالم المجتمع الاشتراكى ، فأصدر جمال عبدالناصر مجموعة من القوانين سميت بالقوانين الاشتراكية كانت تهدف أساساً لإعطاء العمال والفلاحين والفئات الوسطى حقوقاً عادلة فى الناتج القومى بالإضافة إلى تحقيق عدالة التوزيع .

فصدرت القوانين أرقام ١١١ لسنة ١٩٦١ بتوزيع الأرباح على عمال المؤسسات والشركات بتخصيص ٢٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع للموظفين والعمال (١٠٪ توزيع مباشرة و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان و ١٠٪ لأداء خدمات اجتماعية مركزية) .

والقانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ بإشراك العمال فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات .

والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

حيث خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية إلى مائة فدان .

والقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التي توزع على المنتفعين بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك الفوائد المستحقة عليهم إلى النصف.

والقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بجعل الحد الأعلى لساعات العمل ٤٢ (اثنين وأربعين) ساعة أسبوعياً وعدم جواز تشغيل العامل في أكثر من مؤسسة واحدة ، وذلك بهدف زيادة عدد العاملين مع عدم جواز تخفيض الأجر الإضافي.

والقانون ١٦٨ و ١٦٩ بتخفيض أجور الأماكن التي أنشئت بنسبة ٢٠٪ وتقرير إعفاءات عن الضريبة على العقارات المبنية التي لا يزيد متوسط إيجار الحجرة فيها على ثلاثة جنيهات وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات.

والقانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ بفرض حد أعلى للمرتبات في أي شركة أو مؤسسة عامة خمسة آلاف جنيه في السنة شاملة لجميع العلاوات والبدلات أيأ كانت الصفة اعتباراً من أول أغسطس ١٩٦١ .

والقانون ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة العامة على الإيرادات وجعلها ضريبة تصاعدية على الإيراد الكلي الصافي بمعدل يبدأ بـ ٨٪ للألف الثانية ورفع سعر الضريبة على الشرائح العليا ليصل إلى ٩٠٪ لما يتجاوز عشرة آلاف جنيه.

والقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل الضريبة على العقارات المبنية وذلك لإيجاد توازن بين حق الفرد للملكية وحق المجتمع من خلال تصاعد تلك الضريبة وإعادة توجيه المدخرات إلى مجالات التطوير التي تتوجه إليها خطة التنمية وذلك بعد أن فضل الكثيرون من المدخرين تجميد مدخراتهم في المساكن ذات الأجور العالية مبتعدين عن مجال الصناعة.

وأعتبر أن هذه القوانين ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الأمة في ملكية وسائل الإنتاج ، أو مشاركة الأمة في عائدات هذا الإنتاج فهو ليس طريقاً لمصادرة الملكية وإنما هو طريق لتوسيع قاعدتها.

كما صدرت القوانين :

١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين مائة وتسعة وأربعين شركة شملت سبعة عشر بنكاً وسبعة عشر شركة تأمين ومائة وخمسة عشر شركة أخرى تعمل في مجالات مواد البناء والسلع المعدنية اللازمة للتشييد وشركات نقل عام وملاحة بحرية.

والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بإشراك القطاع العام في واحد وتسعين شركة عن طريق مساهمة إحدى المؤسسات العامة بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأسها وشملت القائمة شركات المقاولات والتجارة والسجائر والبتروك والمنسوجات.

القانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد في مائة وتسعة وخمسين شركة بما لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه وتؤول ملكية الزيادة إلى الدولة.
القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن.
القانون ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن إلى الدولة.
القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ بإسقاط التزام شركة لیبون وإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والغاز.

القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط التزام مرفق ترام القاهرة.
وقد حولت أسهم تلك الشركات إلى سندات أسمية أو قابلة للتداول على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ حسب آخر إقفال في البورصة.
إن هذه القوانين تشير إلى أن الحتميات الموضوعية للتنمية هي التي دفعت باتجاه التحول الاشتراكي وليست لاعتبارات أيديولوجية ، فمن ناحية اتضح أن القطاع الخاص إما أساء اختيار قنوات الاستثمار بالابتعاد عن ما رصدته له الخطة من مجالات، أو عمل على تهريب مدخراته للخارج بالرغم من الحوافز التي قدمت له طيلة الخمسينات ، هذا علاوة أن القطاع الخاص استثمر تحويل مدخراته في عمليات التشييد والبناء مستغلاً فرصة الطلب المتزايد بسبب التسارع الذي استهدفته الخطة في معدلات الاستثمار فعمد إلى رفع الأسعار وجنى أرباحاً طائلة لم يعد ضخها في الاستثمار ، وجل ما قام به هو الاستثمار في الإسكان فوق المتوسط بما لم يحل مشكلة الإسكان بل ساهم في رفع الإيجارات . وهنا أحب أن أشير إلى نقطة تعتبر ذات دلالة على أن هذه التأميمات لم تكن تعنى أشخاصاً بذاتهم بل كانت تطبق مبدأ وخط استراتيجي اقتصادي عام ألا وهو مبدأ الكفاية والعدل ، ومما يدل على أن المسائل لم تكن أبداً مس الأشخاص أن كل شركات المقاولات مثلاً التي كانت بأسماء أشخاص بقيت على نفس التسمية بعد تطبيق القانون ، فبقيت شركات عثمان أحمد عثمان وحسن علام ومختار إبراهيم .. إلخ.

وقد تبع ذلك أن عدّل قانون العمال فصدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للأجور في المنشآت الصناعية قيمته خمسة وعشرين قرشاً في الساعة .

وفي ٢٦ مايو ١٩٦٢ صدر ميثاق العمل الوطني الذي حسم النظام الاقتصادي لصالح الاشتراكية وسيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، وما استتبع ذلك من صدور المزيد من القرارات الاشتراكية وذلك لتوفيق الأوضاع في أسلوب إدارة الاقتصاد الوطني ومنشآته ، والحيلولة دون تعرض الاقتصاد للاختلال.

وكانت معدلات تحقيق الأهداف من الارتفاع بما جعل تلك الفترة تشهد طفرة في أداء الاقتصاد الوطني بما مكن الثورة من المضي في التنمية القائمة على الاعتماد على

النفس . بمعنى أن يسعى الاقتصاد إلى تعظيم قدرته الادخارية وتعبئة مدخراته ويحسن توجيهها، وأن دور رأس المال الأجنبي مكمل ويأتى فى المجالات وبالشروط التى تهم الاقتصاد والتوسع فى المجالات المتميزة محلياً يخلق قاعدة إنتاجية متنامية إذا لم ننفق على سلع لا تتمشى مع متطلبات التنمية.

ومن الأهمية بمكان أن أشير إلى تقرير البنك الدولى الذى اعترف بحجم النمو الاقتصادى فى تلك الفترة خصوصاً وأنه صدر فى سنة ١٩٧٦ أى بعد عشر سنوات من إتمام الخطط الخمسية حتى سنة ١٩٦٥ ونص التقرير على الآتى:

أولاً : التقرير صدر برقم ٨٧٠ واشنطن فى ٥ يناير ١٩٧٦ الجزء الخاص بمصر.
ثانياً : أن نسبة النمو الاقتصادى فى مصر كانت بمعدل ٦, ٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية.

ثالثاً : ارتفعت نسبة النمو هذه فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ إلى معدل وصل إلى ٦, ٦٪.

وهذا يعنى أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تقوم بتحقيق تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة السابقة عن عام ١٩٥٢ ، فى الوقت الذى لا تتجاوز معدلات النمو فى دول العالم الثالث نسبة لا تزيد عن ٥, ٢٪ سنوياً.
وهنا أيضاً أجد التزاماً على أن أستعرض أوضاع القطاع الخاص المصرى سنة ١٩٦١ كانت باختصار شديد كالآتى:

* أكثر من ٦٦٪ من الاقتصاد المصرى كان بيد القطاع الخاص المصرى.

* الزراعة المصرية كلها قطاع خاص.

* ٧٩٪ من التجارة قطاع خاص.

* ٧٦٪ من شركات المقاولات قطاع خاص.

* ٥٦٪ من الصناعة قطاع خاص.

وفى هذه الصدد أحب أن أؤكد على أن قوانين التمييز ثم التأميم قد صدرت فى حدود الشرعية الكاملة وكانت محتومة ، لم تغتصب حقاً أو تصادر ، ولكن حررت الثروة ووزعتها بالعدل على طبقات الأمة وفئاتها العاملة (الفلاحين والعمال والملاك والرأسمالية الوطنية) ولبناء مجتمع الكفاية والعدل للجميع.

وحينما صدرت القوانين الاشتراكية كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة جون بادو وكان من قبل رئيساً للجامعة الأمريكية فى القاهرة وعاش فى مصر لأكثر من

الثلاثين عامًا ولقد كتب الرجل في مذكراته - التي أشرت إليها في مكان آخر من هذه المذكرات بالتفصيل - مانصه الآتى:

« حينما صدرت هذه القوانين ثارت ضجة حولها فقررتُ تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراستها بدقة وانتهينا إلى أن حجم القطاع العام الحديد في مصر أقل منه في إسرائيل وفي الهند وفي فرنسا وفي بريطانيا بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه بل على العكس سوف يحفز ويُدفع للمنافسة في ظل اقتصاد مختلط كما حدث في هذه الدول.

يقول السفير بادو أيضًا في تقريره للرئيس الأمريكى كينيدي بعنوان «The Ameri-can Approach To The Arab World» ولمزيد من الاطمئنان من جانب واشنطن فقد أوفد الرئيس جون كينيدي مبعوثاً خاصاً هو الدكتور إدوارد ماسون أستاذ الاقتصاد المشهور ، وبعد أن قام بدراسته المفصلة للقوانين وللأوضاع في مصر قدم تقريراً يتلخص في أنه لم يكن أمام ناصر (عبد الناصر) طريق آخر أو أفضل».

وكانت الثورة قد وفرت كل المقومات والخوافز للقطاع الخاص في التنمية وعلى مدى عشر سنوات ، ولكنه استغرق في الاستثمارات السريعة الربح خاصة الإسكان الفاخر ولم يدرك المسئولية نحو المشكلة الاجتماعية المزمنة والمتفاقمة ولم يكن هناك مناص من التحول والتغيير ومواجهة التحديات الملحة وغير المتكافئة.

ونجحت التجربة فنفذت الخطة الخمسية الأولى التي اعتمدها الأمم المتحدة واعتبرتها نموذجاً للتنمية في العالم الثالث ، وتوافدت على مصر بعثات وخبراء من مختلف أنحاء العالم للبحث ودراسة التجربة والاستفادة من دروسها واقتباس ما يفيد الدارسين لبلادهم . ومنهم من وفد من بلدان أوروبية وبالذات من سويسرا (يرجع للوثائق حول هذا الموضوع بالذات).

وفي الحقيقة لم يسبق أن نما القطاع الخاص وامتد وازدهر مثلما فعل تحت مظلة القطاع العام وولايته في إطار الاقتصاد المختلط المتكامل المتنافس لتحقيق هدف وطنى مشترك، وكان هذا هو الميلاد الحقيقى للقطاع الخاص المصرى إذ تحرر من احتكار الأجانب وتوافرت له كل المقومات والخوافز المشروعة ، وفتحت أمامه كل الأسواق التى لم ينفذ إليها من قبل.

وكانت النتائج التى تحققت دافعاً لمواصلة الطريق وإعداد خطة ثانية طموحة لمدة عشر سنوات، وأعلنت مصر أن الهدف سوف يكون دخول عصر الصناعة الثقيلة والزراعة الكبيرة، وسوف تكون مصر دولة صناعية زراعية تجارية سياحية عصرية والعمود الفقرى لتحرير وتنمية الاقتصاد العربى عامة ، وسوف تلحق التجربة المصرية والعربية

فيما بعد بتجارب العصر الكبرى في الصين والهند وتتدارك كل ما فاتها ، فاستدعيت نواقيس الخطر وأجراس الخوف في عواصم الغرب وفي ظل عصر السيادة الأمريكية أصبحت قوة مصر تهدد المصالح الإمبريالية ، فإن تسليح مصر يهدد إسرائيل وتصنيع مصر وقوة اقتصادها يهدد تدفق البترول لأمريكا والغرب بصفة عامة .

والشهادة فيما أقول وفيما أقدر ، تأتي من العدو - من الجنرال الإسرائيلي «بيليد» أحد قادة حرب ١٩٦٧ وهو الذي غزا القدس ، فقد دعا هذا الجنرال إلى مؤتمر صحفي في فبراير ١٩٧٢ وفاجأ الكل بما لم يخطر على بال أو خيال أحد ، فلقد أعلن أنه ضاق ذرعاً بسلسلة الأكاذيب والأساطير التي يعيش عليها الشعب في إسرائيل منذ قيام الدولة وأنه قرر أن يستجيب لنداء ضميره وأن يعلن:

« إن ذروة الغش والخداع كانت في حرب ١٩٦٧ التي أقنعنا شعبنا والعالم أنها كانت دفاعية ضد خطر داهم قادم من مصر ، والتي لم تكن في حقيقتها سوى حرب عدوانية قمنا بها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية التي قررت أن عبدالناصر وحلفاءه سوفيت قد تجاوزوا كل الخطوط الحمراء وإذا لم يردعوا الآن سوف تفوت الفرصة» .

وتحدى «بيليد» جنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يقر أحدهم أن الحرب كانت دفاعية - ولم يرد أحد حتى الآن - وكانت أكبر فضيحة في تاريخ إسرائيل ، وأعرق شرح في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .. وأعلن «بيليد» أنه لا يمكن لدولة أن تعيش للحرب وبالحرب وفي حالة حرب دائمة ، وأن ما تحتاجه إسرائيل هو السلام الآن ، « كما أعلن عن قيام الحركة التي غيرت الخريطة الإسرائيلية السياسية واعتزل ليدرس الحضارة العربية» .

وإذا كانت الكوارث التي لا تقتل ، تصنع ، فإن هزيمة ١٩٦٧ قد صنعتنا مرة ثانية من جديد تماماً كما فعلت دنكرها ببريطانيا ، وبيرل هاربور بأمريكا ووصول الجيوش الألمانية إلى ضواحي موسكو ، فنحن صمدنا ونحن هنا تعنى الشعب .. الشعب في مصر وفي جميع أنحاء العالم العربي بالدرجة الأولى وبالعالم الثالث بعد ذلك ، صمدنا نحن الشعب ومعنا وبنا قيادة وطنية تجسد إرادة الصمود وقبول التحدي والتصدي له .. وكان القطاع العام هو الأرض الصلبة التي واصلنا بها السير إلى حرب الاستنزاف ثم إلى أكتوبر ١٩٧٣ .

لقد اختلفت أسطورة الانغلاق وأنه لا بد من فتح النوافذ والأبواب والشبابيك ، ولم يحدث أن انفتحت مصر على العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وحصلت على أفضل ما لديه كما تحقق خلال الخمسينات والستينات ، واستطاعت أن تحصل من الغرب على ما لم تحصل عليه من قبل ، بل كان محرماً عليها أن تستورده .

استثمارات غربية في مصر الستينات :

فقامت ألمانيا الغربية - في ذلك الوقت - ببناء صناعة الحديد والصلب في حلوان ، وصناعة الأسمدة والكيماويات في أسوان ، علاوة على سلسلة من محطات الكهرباء والكبرى الرئيسية والقناطر والدواء وغيرها ، علاوة على الدراسات التي قام بها كبار الاقتصاديون الألمان للأوضاع في مصر خلال الستينات (الوثائق ومحاضر الاجتماعات والتقارير والدراسات محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ، هذا علاوة على تقرير زيارة إيرهارد الذي كان ضيفاً شخصياً على عبدالناصر وأقام في قصر الطاهرة بالقاهرة).

كما قامت إيطاليا ببناء صناعة السيارات في وادي حوف (منطقة حلوان) ثم ، وبأهم إنجاز تحقق كسر حصار البترول الذي فرضته الشركات الغربية (يرجع للوثائق التي تنشرها حالياً شركات البترول الإيطالية في مصر عن تاريخ وحجم التعامل والتعاون منذ الستينات وفجر البترول بغزارة لأول مرة).

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء وتجهيز التلفزيون ومحطات كهرباء ثم الفنادق الكبرى ومقومات السياحة الدولية ، علاوة على بدء عمل كبرى شركات البترول «أموكو» من سنة ١٩٦٤ في مصر في مجال الكشف والاستخراج.

ثم عملت فرنسا من جانبها بعد حصولها على امتياز كهرباء خزان أسوان القديم ثم التلفزيون والمساهمة في كشف واستخراج البترول.

وكان التعاون بين كل من بريطانيا وفرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على أشده في مجال تصنيع الدواء ، ولعل مصنع شركة فايزر الأمريكية القائم في منطقة الماظة بمصر الجديدة خير دليل على هذا التعاون والانفتاح كما يقولون.

لقد تسابقت دول الغرب على الاستثمار في مصر لأنها كانت تثق في نزاهة وكفاءة النظام ، ولأنها لم تكن تريد أن تترك الميدان خالياً للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.

ولقد ساهم الاتحاد السوفيتي في بناء السد العالي أعظم الإنجازات ومدينة الألومنيوم والصناعات الإستراتيجية والمزارع النموذجية وكان التنافس بين الشرق والغرب حافزاً للطرفين.

في الوقت نفسه فلقد وضعت في تلك الفترة أيضاً الأسس لمشاريع مشتركة مع كل من الهند والصين كما تضاعفت المبادلات والعلاقات مع دول العالم الثالث لبناء جبهة اقتصادية تعزز عدم الانحياز ، وكان التعاون متصلاً ومضطرباً لم يتوقف مع قلاع الصناعة الكبرى وليس مع رأسمالية المافيا أو الأموال المغسولة.

لقد دفع الشعب ثمن التضحية بالقطاع العام ، وبدلاً من مجتمع الكفاية والعدل الذى يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه يقوم الآن وبعد ربع قرن من الإنتاج المزعوم مجتمع مريض تتفاقم متناقضاته كل يوم بل كل ساعة وتتربع على قمته حفنة من أصحاب البلايين والملايين كما لم يسبق فى تاريخ مصر المحروسة على حساب محيط متلاطم من محدودى الدخل وسكان القبور والعشوائيات.

ديون مصر فى إبريل ١٩٧١ :

قد يكون من المناسب أن أتعرض باختصار لديون مصر فى إبريل سنة ١٩٧١ ، ولقد كانت كلها ديون إنتاج وليست ديون استهلاك.

الاتحاد السوفيتى :

٥٨ مليون دولار (السد العالى - التصنيع - الزراعة).

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠٥ مليون دولار (مستلزمات إنتاج - دخان - شحومات - قمح من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٥ - صناعات دوائية).

إيطاليا

١٢٢ مليون دولار (صناعة - صناعة دوائية).

ألمانيا الغربية

١٠٦ مليون دولار (مستلزمات إنتاج - صناعات دوائية وكيميائية - صناعة)

الكويت

١٣٠ مليون دولار

بالإضافة إلى ديون أقل لليابان وبعض البنوك الأجنبية.

وكان الدين العسكرى للاتحاد السوفيتى يصل إلى حوالى ١٧٠٠ مليون دولار من مجموع ٢٢٠٠ مليون دولار سدد منها ٥٠٠ مليون دولار.

كما قدمت دول البترول العربية لمصر حتى سنة ١٩٧١ مبالغ وصلت إلى ١٢٠ مليون جنيه إسترليني مقارنة بمبلغ ١٢٢ ألف مليون دولار قدمت لمصر من هذه الدول فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠ ، وكانت ديون مصر فى هذه السنة (١٩٨٠) ، ١٤ ألف مليون دولار(*) .

(*) ديون مصر الخارجية اليوم ٤٥ ألف مليون دولار.

كما أجد أنه من المناسب أن أعرض بشكل سريع للإنفاق الخارجى للثورة:
بالنسبة للجزائر :

لم تتجاوز المساعدات التى قدمت للجزائر الستين مليون جنيه ، وقد ردت الجزائر هذا المبلغ وربما أكثر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بالنسبة لسوريا :
لم ننفق شيئاً .

وكل ما أخذته سوريا هو الحق فى حصيلة قناة السويس تستخدمه بالنقد الأجنبى ، ولم تستعمل هذا الحق سوى مرة واحدة فقط فى حدود ستة ملايين جنيه .
والدم السورى الذى أريق فى السنوات ٥٦ و ٦٧ و ٧٣ لا يقدر بثمن .
بالنسبة لحلف بغداد : لم ننفق شيئاً .

بالنسبة لليمن :

الإنفاق من سبتمبر ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه ، والمساعدات التى حصلنا عليها فى قمة الخرطوم كانت أكثر من ذلك بكثير ، والمساعدات التى حصلت عليها مصر بعد حرب ١٩٧٣ تجاوزت الألف مليون جنيه ، وهل تحرير اليمن والجنوب العربى الذى امتد حتى إمارات الخليج العربى يقدر بهال ؟ ثم هل السيطرة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب يقدر بثمن فى مقابل دماء أبناءنا من كلا الشعبين اليمنى والمصرى التى روت تلك الأرض العربية الطاهرة ؟»

والحل لهذه العملية التى كثيراً ما تثار على أساس إقليمى قد يكون فيه طابع المنّ ، أقول إن الحل هو الدخول فى العالم العربى وليس الانسحاب منه ، وأن تكون مصر طرفاً فى القضايا العربية وليست عضواً متفرجاً ، وأن ما أنفق لم يكن ليحل مشاكل مصر ، لأن الحل هو السياسة النشيطة كما قلت وليس فى الانطواء أو الانزواء .

لقد استطاعت مصر عبدالناصر فى ظل هزيمة ١٩٦٧ :

- ١- أن تعيد بناء القوات المسلحة فى زمن قياسي (أشهر) .
- ٢- أن تتم بناء السد العالى . (وما ترتب عليه من مئات المشروعات المدروسة ومنها توشكى وغيرها ، وثائقها موجودة فى جمعية السد العالى) .
- ٣- أن تثبت أسعار السلع الاستهلاكية للمواطن المصرى .
- ٤- أن تقيم مصنع الحديد والصلب .
- ٥- أن تقيم مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى (فى صعيد مصر الذى يدعى ظلماً الآن أنه كان مهملاً) .

كل هذه الإنجازات فى ظل دعم مائة مليون جنيه وفى غياب دخل قناة السويس وغياب دخل البترول فى سيناء والسياسة ، وعلاوة على أعباء تهجير أهالى منطقة قناة السويس بكاملها إلى الدلتا والقاهرة ، بالإضافة إلى نقل معامل تكرير منطقة القناة ومصانعها إلى داخل الوادى .

لقد جاء فى تقرير رسمى لمعهد التخطيط القومى سنة ١٩٩٧ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الألمانى ما يلى :

فى حصاد ثمانية عشر عاماً من الثورة حتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر حققت مصر من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٧ أعلى معدل تنمية فى العالم الثالث وأعيد توزيع الرزق حتى بات الدخل القومى عام ١٩٧٠ مناصفة بين عوائد التملك والأجراء فى مصر .. معدل قياسى فى توزيع الدخل تراجع فيها الفقر بحيث أصبح نصف سكان مصر فقراء (حوالى ٤٨٪) .

ما وصلنا اليه :

فى العام ١٩٩٧ أصبح نصيب الملاك ضعف نصيب الأجراء . وليسمح لى القارئ أن أعلق على الأوضاع التى نعيشها الآن .

إن سيطرة رأس المال والهيمنة وأحادية القرار العالمى معادية للإنسانية ومعادية للحضارة والعدالة الاجتماعية ، علاوة على أنها تلغى الهوية العربية وتعصر الفقراء لمصلحة الأغنياء والأخيار لمصلحة الأشرار والطاهر لمصلحة العاهر .

إن أصحاب رأس المال يتفضلون بعد ذلك بالكلام عن الوطنية والديموقراطية ويبشرون بالحضارة والمدنية ، وفى هذا يحضرنى قول فولتير : « اثنان لا يحبان وطنها .. الغنى الفاحش الغنى .. والفقير مدقع الفقر » .
وإليك بعض الأمثلة مما جئنا أخيراً :

- الاتجار فى الأغذية الفاسدة وغيرها ، ثم الهروب إلى الخارج دون حساب .
- الاقتراض من البنوك بضمان الأشخاص بملايين الجنيهات والهروب ، أو تهريب الناتج إلى الخارج .

- إفساد الصناعة الوطنية (تكهين المصانع وبيع القطاع العام ببلاش) .
- تجارة وعمولات تجارة السلاح والمخدرات وتهريب الأموال للخارج وغسيلها .
- تبوير الأراضى الزراعية وردم البحيرات لبناء القصور .
- شراء ديون مصر بعد بيع مصر .
- دخول نواب المخدرات للمجالس النيابية .

- إلغاء انتخابات العمدة .
- تزوير الانتخابات . (أحكام محكمة النقض بالمئات) .
- المباهاة بالشذوذ . (ورد على لسان أحد وزراء الصحة والسكان في مصر)
- سفك الدم العربى بسلاح عربى .
- التخلّى عن نساء المسلمين والسكوت على تلقيحهن بنطف الكلاب ودفن رجالهم أحياء .
- السكوت على التمثيل بالرسول الكريم « ﷺ » .
- عقد الاتفاقات والمعاهدات مع العدو ، تلك الاتفاقات التى مزقت الأمة ومكنت الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية من مقدرات الوطن الكبير .
- ماذا حدث لمجانية التعليم والعلاج ؟ وأين الإسكان الشعبى ؟ .
- والسؤال : هل العصمة بأيدينا ؟

الفرق بين الاشتراكية والماركسية :

بعد أن حاولت أن أضع صورة سريعة وبقدر الإمكان واضحة لتجربة عبدالناصر فى التنمية ، أرجو أن يسمح لى القارئ أن أتعرض لأهم الفوارق بين التطبيق العربى للاشتراكية والماركسية فى النقاط التالية :

* إن اشتراكيّتنا تستند فى أساسها وتطبيقاتها على القيم الروحية وتلتزم بما نادت به رسالات السماء ، وعلى سبيل المثال تأخذ اشتراكيّتنا بنظام الإرث وهو ما ترفضه الماركسية .

* إن اشتراكيّتنا تؤمن بتدوين الفوارق بين الطبقات سلمياً ولا تأخذ بالصراع والعنف ، فهى تصفى امتيازات ونفوذ الإقطاع والرأسمالية ولا تصفى الإنسان إنما تحرره من الاستغلال .

* إن اشتراكيّتنا تحترم إنسانية الإنسان وتتيح له فرصة الحياة الكريمة ولا تنظر إليه كترس فى آلة ، وإنما ما عليها من واجبات وهى فى الوقت نفسه ترفض الأخذ بالماركسية التى تضحى بأجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

* إن اشتراكيّتنا تؤمن بسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والهيكل الرئيسة له ، وفى الوقت نفسه تتيح قدرًا من المشاركة لنشاط القطاع الخاص تحت الرقابة الشعبية فلا تأخذ بالتأميم فى كل جزئيات الإنتاج كما هو الحال فى النظم الشيوعية ، وتعتبر الرأسمالية الوطنية غير المستغلة جزءاً أساسياً من تحالف قوى الشعب العامل .

* إن اشتراكيتنا تعطى القيادة ديموقراطية لتحالف قوى الشعب العامل (العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة) وترفض أن تقوم سلطة الدولة على دكتاتورية البروليتاريا.

* إن اشتراكيتنا فى التوزيع تقوم على مبدأ « كل بقدر إنتاجه وعمله وليس بقدر حاجته » وفى هذا تكريم للعمل وإثارة لحوافز الإتقان وزيادة الإنتاج بعكس الماركسية التى تطبق مبدأ « لكل حسب حاجته ».

* إن اشتراكيتنا لم تأخذ بتأميم ملكية الأرض وإنما آمنت بالملكية الخاصة فى قطاع الزراعة، وربما لايسمح بالاستغلال عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى وزيادة عدد الملاك من صغار المعدمين من الفلاحين.

ولخص جمال عبدالناصر رؤيته فى كلمات قصيرة واضحة فقال « إنها بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيين للعمل رجالاً ونساءً - مجتمع الرفاهية .. مجتمع تكافؤ الفرص .. مجتمع العدالة الاجتماعية لكل أسرة ». وقال :

« نحن المصريون و العرب .. نحن المسلمون والمسيحيون فى هذه المنطقة من العالم نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ونؤمن بأن لكل عامل جزاء عمله ولا تزر وازرة وزر أخرى ، ونؤمن بأن لكل فرد فى كل جماعة كياناً فى ذاته وكياناً فى أهله وكياناً فى قوميته وفى بلده ، ونؤمن بحرية العمل وحرية الكسب وحرية النفقة فيما لا يعود على المجتمع بمضرة ، ونؤمن فوق كل ذلك بأخوة الإنسانية وبالتكافل الاجتماعى والإيثار القائم على الاختيار لتوثيق الروابط الإنسانية.

ونؤمن بأن لكل فرد فى الدولة حقاً وعليه واجباً يكافئ هذا الحق ، وأن على الدولة لكل فرد فيها واجباً ولها عليه حقاً يكافئ هذا الواجب ، فهى تبعات متبادلة بين الحكام والمحكومين ، ليس فيها قهر ولا إذلال ولا تسلط ولا طبقات قليلة العدد من السادة وطبقة ضخمة من العبيد .. هذا ديننا وذلك دين الشيوعية .. فلتؤمن الشيوعية بما تشاء .. فليس يعنينا ما تؤمن به وما تكفر به ، وإنما يعنينا أن نؤكد إيماننا بديننا الذى ندين الله عليه ونرسم دستوره فيما نعمل لأنفسنا ولقومنا.

كل ما بيننا وبين الشيوعية فى مذهب الحكم أو فى مذهب الحياة أن الشيوعية لها دين ، ونحن لنا دين ولسنا بتاركين ديننا من أجل دين الشيوعية».

وحول الخطة الخمسية التى بدأ الإعداد لها من سنة ١٩٥٧ بغرض مضاعفة الدخل القومى خلال أقصر فترة ممكنة قدر لها الخبراء عشرين سنة ، ولكن كان الأمل الطموح أن يتم إنجازها فى عشرة سنوات وذلك لمقابلة الزيادة السكانية الكبيرة ٢٥٪ فى الوقت

الذى كانت الإمكانيات محدودة فى التوسع الزراعى وكان التفكير فى التوجه نحو دفع عجلة الصناعة لإحداث التوازن فى التنمية.

وبعد أن تم إعداد الهيكل العام للخطة عرضت على مجلس الوزراء فقسمت إلى خطتين خمسين أولى وثانية ١٩٦٠ / ١٩٦٥ للأولى ، التى كان هدفها زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٠٪ مما كان عليه فى سنة الأساس وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالى ١٥٧٦, ٩ مليون جنيه وبلغت الاستثمارات المنفذة مبلغ ١٥١٣ مليون جنيه أى بنسبة ٩٥, ٥٪ من الاستثمار المستهدف - وبمتوسط سنوى قدره ٦, ٣٠٢ مليون جنيه وهو، يعادل ١٩٪ من الدخل القومى فى المتوسط خلال سنوات الخطة.

ساهمت المدخرات القومية فى تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥, ٦ مليون جنيه أى بنسبة ٧٢, ٤٪ وبمتوسط سنوى ١, ٢١٠٩ مليون جنيه وهو ما يساوى ٢, ١٣٪ من الدخل القومى فى المتوسط.

وساهمت القروض الأجنبية بمبلغ ٤, ١٧ مليون جنيه أى بنسبة ٢٧, ٦٪ وذلك بعدما وزعت الخطة على العالم الخارجى غرباً وشرقاً والعالم الثالث ، وكان الحجم الأكبر من الخطة مع الغرب وبدرجة أقل مع الشرق .. ولما كانت المشكلة الرئيسية هى عجز التمويل الداخلى فكان التأمين من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل المستقبل، وكان التأمين وسيلة ولم يكن هدفاً بل كان اتجاهًا اقتصادياً لتنمية اقتصادية اجتماعية ووطنية مستقلة وكان يمثل خط الدفاع السياسى فى مقابل عملية منظمة مصالحها تتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من الناس ، ولم يكن التأمين يعنى أبداً أفراداً أو أشخاصاً ولكنه كما ذكرت يعنى وسيلة ولم يؤمم أى فرد .. وكان عام ١٩٦١ هو عام بدء الثورة الاجتماعية وبدء توفير القدرة على التنمية الوطنية ، مع انفتاح على العالم كله بما يحول دون التبعية لأية ضغوط خارجية.

وبلغت الزيادة المحققة فى الدخل القومى فى نهاية الخطة ١, ٣٧٪ مما كان عليه فى سنة الأساس فى مقابل الزيادة المتوقعة ٤٠٪ متوسط معدل النمو السنوى ٥, ٦٪ .. ومعدل زيادة السكان خلال سنوات الخطة كان ٨, ٢٪ فى المتوسط.

وبنظرة سريعة على بعض الإحصائيات فى بعض المجالات الحيوية يمكن أن نتعرف على ما حققته هذه الخطة:

ففى مجال الإنتاج الصناعى :

زاد الإنتاج الصناعى عام ٦٦ / ٦٧ من ٦١٨, ١٠٧٧ مليون جنيه إلى ٤١٩, ١١٦٩ مليون جنيه.

وفى ٦٧ / ٦٨ زاد إلى ٩٦٨, ١٣٢٢ مليون جنيه .

وفى ٦٨ / ٦٩ زاد إلى ٩٨٧, ١٤٢١ مليون جنيه .

وفي مجال التصدير للصناعة :

زاد من ٢٣٨, ٨٢ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ١٣٤, ٠٦٦ مليون جنيه عام ١٩٧٠.

نصيب الفرد من الدخل القومي :

زاد نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين الأعوام ١٩٦٠ / ١٩٦٥ بنسبة ٢٨٪.

وزاد عدد العاملين مليوناً ونصف المليون تقريباً في خمس سنوات.

من ٦٠٠, ٠٠٠, ٦ سنة ١٩٦٠ إلى ٤٠٠, ٣٣٣, ٧ سنة ١٩٦٦ بزيادة ٢٢٪.

سكان المدن كانوا في سنة ١٩٦٠ يمثلون ٣٧٪ من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٤٠٪ عام ١٩٦٦.

السد العالي :

حول السد العالي ٨٣٦ ألف فدان من رى الحياض إلى رى دائم ، وأضاف ٨٥٠ ألف فداناً جديدة للرقعة الزراعية.

وبالرغم من تزايد الهجرة من الريف إلى المدن فقد زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ١٥٪ في المدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ فقط.

وزاد عدد المتعلمين بنسبة ١٣٢٪ عام ١٩٦٦ عنهم سنة ١٩٥٤ ، وكانت نسبة استيعاب التعليم الإلزامى ٦٩, ٧٪ وزاد عدد البعثات للتخصص العلمى من ٢٣٨ بعثة سنة ١٩٦٠ إلى ١٥٧٥ بعثة سنة ١٩٦٦.

زاد الإنفاق على الخدمات من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢, ٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٦.

أدخلت الخطة الخمسية الأولى صناعات جديدة في مصر ، صناعات ثقيلة من أجل الوصول في النهاية إلى تصنيع الصناعة ، كما اشتملت على صناعات خفيفة واستهلاكية ، كما تحقق لأول مرة فائض للتصدير من الصناعة وبعض الحاصلات الزراعية مثل الأرز. وراعت الخطة نقطة التوسع في الصناعات التى كانت لها قاعدة كالغزل والنسيج والسجاد والأسمنت والسكر ، حتى نحقق حصة تصدير توجه عائداتها إلى قطاعات الصناعات الثقيلة.

وكان جمال عبدالناصر يرى أن القطاع الخاص له دوره المهم على كل المستويات ، وكان يتجه إلى دعم نشاط القطاع الخاص المنتج - الأقمشة الشعبية ومتوسطة الجودة بل حتى الفاخرة وصناعة الأثاث وغيرها - كما أقيمت التعاونيات لمدة بالخامات ومستلزمات الإنتاج ، وأقيمت لهم معارض خاصة للعرض وللتسويق.

حرم شعب مصر فى هذه الفترة من الأبراج وناطحات السحاب والمساكن الفاخرة والسيارات الفخمة والكباريات والأفلام الهابطة والمسرحيات الخارجة وأدوات التجميل والزينة والسجاير المستوردة واللبان التشيكليتس والشيسى والماكدونالدز ، ومن السماسرة وتجار العملة وناهبى أموال الشعب من البنوك...

وكان الدولار فى حدود سعره مقارنة بالعملة المصرية ولم يزد عن الأربعين قرشاً إن لم يكن أقل .. كما حرم الشعب من الحشيش والأفيون والهروين ... وحرم الشعب من فوضى المرور وعدم احترام هيبة الحكم الممثلة فى أبسط صورها بعسكرى المرور... وحرم الشعب من دفع الرشاوى لجميع المستويات فى جميع المصالح الحكومية باستثناءات لاتكاد تذكر ، وفردية بصفة عامة.

النظام الاشتراكى يستتبع خطة مركزية شاملة ، فلا بد من مركزية السلطة وأن تكون سلطة قوية وليست ضعيفة .. سلطة تدرس .. تخطط .. تضع الأهداف .. تنفذ .. تضمن التنفيذ وفق الخطة .ز تأمر .. تتابع .. تراقب .. تحاسب .. تضع قواعد الثواب والعقاب العادل والرادع .. تضرب المثل بالقدوة .. القدرة على اكتشاف الأخطاء .. فى الممارسة .. القدرة على ابتداع الحلول على المستوى الفكرى والتطبيقات .. ممارسة التجربة والخطأ والتصحيح إلى أن نقوم على رجلينا الاثنين لنعيش جميعاً حياة كريمة ، وليس فقط فئة قليلة منا.

إن دائرة السلطة فى دستور ١٩٦٤ كانت واضحة ولالبس فيها :

١- الاتحاد الاشتراكى العربى :

* المؤتمر القومى العام .

* اللجنة المركزية.

* اللجنة التنفيذية العليا.

٢- مجلس الأمة ونواب الشعب.

٣- رؤس الجمهورية والوزراء .

٤- الجهاز التنفيذى.

كانت محصلة ما تقدم أن الخطة القومية الأولى وضعت فى ظل تصور معين للنظام الاقتصادى سرعان ما اتضحت نواحي القصور فيه ، فشهدت سنواتها المتعاقبة تغيرات جذرية فى تلك النظرة .ومع ذلك فإن التوفيق السريع لأوضاع أسلوب إدارة الاقتصاد الوطنى ومنشآته لهذه التغيرات حال دون تعرض الاقتصاد للاختلال ، بل لقد كانت معدلات تحقيق الأهداف من الارتفاع بما جعل تلك الفترة تشهد طفرة فى أداء الاقتصاد

الوطنى كانت هى السند القوى فى اجتياز الدولة الأحداث التى توالى بعد اتضاح تصميم الثورة على الاستمرار فى طريق الاشتراكية ، وعلى المضى فى انتهاج التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد على النفس ، ولذلك فقد شهدت سنة ١٩٦٥ إعلان حرب اقتصادية فى شكل إيقاف المعونات ، وقيام ألمانيا الغربية بتحويل ما كانت تقدمه من معونة إلى إسرائيل ، وأعلن جمال عبدالناصر أن هذا لن يثنى من عزم مصر ، فسوف نستغنى عن مصنعين أو ثلاثة ونكمل الباقي ، وكانت حتمية حرب ١٩٦٧ لتقويض النظام عسكرياً بعد أن عجزت الأدوات الاقتصادية على أن تشل حركته وذلك حتى لا يثبت نجاحه ويجتاز مرحلة الانطلاق فيكون نموذجاً يُحتذى به فى العالم الثالث، مهدداً مصالح الرأسمالية العالمية التى تحولت من الاستعمار بالاستيلاء أو الاستعمار المباشر ، إلى الاستعمار بالاحتواء أو الاستعمار غير المباشر الذى كانت معالمه الكاملة لم تتضح بعد ، لاسيما أنه لم يتخل عن أسلوب الاستيلاء بالقوة العسكرية عند اللزوم ، وهو ما ظل قائماً حتى اليوم ، ولو أن طرق الإخراج تختلف .

ويلاحظ أن تزايد الدور الاقتصادى الذى تقوم به الدولة أظهر الحاجة إلى تعزيز أجهزة الرقابة وتطوير أساليب عملها ، فعندما كانت الدولة تقصر عملها على النشاط التقليدى ، كان هناك ديوان المحاسبة الذى يراقب سلامة تطبيق الإجراءات المالية ، وعدم الإخلال بالأمانة بالنسبة للمال العام للاطمئنان على توجيهه للأغراض المحددة له فى الميزانية العامة وتعتبر سلامة التصرف مرتبطة بإبراء ذمة الموظف العام فى تصرفه فيما يُعهد إليه به من أموال وما يكلف به من أعمال . ومع تزايد نطاق نشاط الدولة ، وخضوع هذا النشاط لخطة تقوم على أهداف يتبناها المجتمع ، فإن الحاجة نشأت إلى توسيع نطاق الرقابة وتغيير فلسفتها .

وهكذا تحول ديوان المحاسبة إلى الجهاز المركزى للمحاسبات حيث أُضيفت فى سنة ١٩٦٤ إلى إدارتيه - الرئيسيتين اللتين كانتا تقومان بالرقابة على الإجراءات المالية لكل من الجهاز الحكومى والقطاع العام - ، إدارتان مركزيتان جديدتان إحداهما لمتابعة تنفيذ الخطه وتقييم الأداء ، والأخرى للبحوث والعمليات ، واختلفت أساليب هاتان الإدارتان عما جرى عليه العرف فى الرقابة المالية بحيث يمكن القول أنها تحولتا من أسلوب الرقابة بالوسائل (الإجراءات) ، إلى الرقابة بالأهداف .

ورغم أن الدستور كان ينص على رفع تقارير الجهاز إلى مجلس الأمة ، فإن عبد الناصر أصر على رفع التقارير إليه حتى يكون على بينة من سير العمل فى أجهزة الدولة ويطمئن على سلامة البيانات والتقارير التى تعدها الأجهزة المختلفة إذا ذهب بعضها إلى محاولة إخفاء السليبيات حتى تبدو كما لو أنها كانت ناجحة فى كل أعمالها .

وعلى الرغم من أن جهاز التخطيط قام بإعداد مشروع للخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ - ٦٩/٧٠ (وصل إلى حد طباعة كتاب الخطة وخطاب إعلانها ليلقيه على صبرى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت) ، فإن العداء السافر الذى أعلنته الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية جعل من الضرورى إعادة النظر فى مسار التنمية ، وإعلان خطة مرحلية أطلق عليها « خطة الإنجاز » ركزت على إنجاز المشاريع التى كانت قد بدأت فى السنوات الأخيرة للخطة الأولى وما يتصل بها من أنشطة ، وإعادة تنظيم الاقتصاد القومى وأساليب عمله .

وقد كلف زكريا محى الدين ، الذى قام بتطوير جهاز المحاسبات ، بهذه المهمة ، وكان من أولى الخطوات التى اتخذها عقد مؤتمرين للإنتاج فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٥ وآخر للإدارة فى ٢٦ من نفس الشهر بغرض تحرير إدارة المنشآت الاقتصادية وتطوير الجهاز الإدارى . وفى خطابه إلى المؤتمر الأول حذر من زيادة الاستهلاك وأكد أن مفهوم الاشتراكية يجب أن يكون واضحاً ، وأن الاشتراكية لاتعنى فقط عدالة فى التوزيع ، ولكنها تعنى أيضاً زيادة فى الإنتاج ، وأنها يجب أن نزيد الإنتاج أولاً قبل أن نحقق التوزيع العادل أى لاستهلاك بدون إنتاج ، وإلا من أين سنحصل على المدخرات اللازمة لزيادة الإنتاج ؟ ومن أين نحصل على الموارد اللازمة لتسديد التزاماتنا المالية فى الخارج ؟ . وهكذا تحدد الحل بأنه تقييد الاستهلاك ، بينما تحدد الهدف بتصدير سلع مصنعة ، ليس فقط من فائض مواردنا وخاماتنا بل وأيضاً من خامات مستوردة ، اعتماداً على مستوى العامل المصرى وهو ما رأى أنه يتطلب الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية لعمالنا ، وكان التوجيه الأساسى هو تحديد المسؤوليات بوضوح ، حيث يكون الوزير تعاونه المؤسسة العامة ، يكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة والخطة القومية ويقتصر دوره على التوجيه والإشراف والتنسيق والرقابة والتقييم ، على أن تعتمد نتائج التقييم لجنة على مستوى مجلس الوزراء . أما رئيس الوحدة التنفيذية فهو المسئول أولاً وأخيراً عن تحقيق الأهداف الإنتاجية الموضوعة لوحدته ، وفقاً لخطة يشارك فى وضعها ويقتنع بها ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسؤولياته مع تحميله نتائج تلك الخطة ، وله حرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الإنتاج بسرعة وفاعلية باعتباره أقدر الجهات وأقربها إحساساً بتلك المشاكل . وحذر من تعريضه لأية قيود بيروقراطية مع تحميله مسئولية أى إخلال بالتعاقدات . وأكد الخطاب على أنه لازال معدل الربح معياراً لكفاءة المشروع - على شرط السيطرة على جهاز الأسعار ، ولا يمكن تحقيق الربح على حساب السوق الداخلى فقط . وبناء على ذلك أوصى بقيام كل مشروع بتصدير نسبة من إنتاجه لمعرفة معدل الربح والكفاية الإنتاجية ، إذ أن حساب الصادر هو المقياس الحقيقى الذى يؤكد سلامة اقتصاديات المشروع ، وأن هذا يعتبر تأهيلاً وإعداداً لصناعاتنا حتى يأتى الحين

الذى ننطلق فيه بصادراتنا إلى جميع الأسواق العالمية ، وأشار إلى أنه بعد صدور قانون التشغيل لمدة سبع ساعات يوميًا لم تفرض الحكومة أى زيادة فى العمالة على الشركات ، ومع ذلك فقد لوحظ أن ميلًا واتجاهًا لزيادة مستمرة فى العمال عن حاجة المشروع.

وقد ورد كثير من الحالات فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وأن تحميل المصنع أكثر من طاقته فى العمالة معناه إنتاج سلعة غالية يصعب بيعها فى الأسواق ، وبمرور الوقت تزداد الخسائر ويتوقف المصنع وتكون النتيجة تشريد العمال ، ومقابل هذا يكون على الحكومة توفير متطلبات زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ورفع مستوى الدخل باعتبارها السبيل لتعزيز الديمقراطية السليمة..

وشملت تلك الواجبات العمل على توفير احتياجات الوحدات من المستلزمات ومتطلبات الإحلال والتجديد ودعم الصناعات الإستراتيجية ، وخلص من ذلك إلى المهام المطلوبة من أجل تحسين اقتصاديات المشروعات:

* التركيز على السلع التى لنا فيها خبرة تصديرية كبيرة ، حتى نستطيع مواجهة المنافسة العالمية.

* الإبقاء على عامل المنافسة المنظمة بين وحدات الإنتاج بهدف تحسين الإنتاج وتنويعه ليكون ملائمًا للأسواق الخارجية.

* حسن التنظيم وخلق التقاليد السليمة لإدارة الأعمال ، بما فى ذلك العلاقات بين أقسام الوحدة والعلاقات بين الإدارة والعمال وتنظيم أعمال مجلس الإدارة.

* عدم التهاون فيما يؤثر على الإنتاج وعدم السماح بأى تراخ أو سلبية فيما يخص مصلحة الشعب.

* الاهتمام بالحوافز ومن ثم بتقييم الأعمال تقييماً سليماً حتى يمكن مكافأة المجدين.

* الدقة فى تقرير الحقائق والمعلومات والبيانات لكل المستويات.

* العناية بالتدريب وإنشاء مراكز له وللأبحاث فى الوحدات الكبيرة.

* الرقابة والمتابعة داخلية وخارجية لحماية أموال الشعب.

إن هذه المهام تنفى ما يكال إلى الستينات وما أتت به من اشتراكية وما قادت إليه كدستور من اتهامات ، وهى تظهر أن الكفاءة الاقتصادية وتوفير أسس المنافسة والتوجه نحو التصدير ليست بالاكشافات الحديثة على نحو ما يصوره أصحاب ما يسمى بالنداء الجديد فالشعار المرفوع كان: « الكفاية والعدل » حيث تسبق الكفاية والكفاية تؤخذ أحياناً بمعنى الكم ، حتى يتم إنتاج ما يكفى ، وتؤخذ أيضاً فى الوقت نفسه بمعنى كيف ، أى كفاءة الأداء ، وهو ما أعطى للكفاية الإنتاجية موقعا متميزاً . وطالما أنه قد

ثبت عدم القدرة على الاعتماد على رأس المال الأجنبي ، في شكل قروض أو مشاركات ، فإن المصدر الرئيسى لتوفير العملات الأجنبية كان هو الصادرات المصرية ، بدءاً بقناة السويس كما أن المصدر الأساسى للمعرفة الفنية هو القدرات الذاتية والتعامل المتكافئ مع العالم الخارجى ، وهى المهمة التى تولاهها القطاع العام ، وكان عليه أن يثبت جدارته فيها.

إذا كان هذا هو تفكير عبدالناصر فى أعقاب صدور القوانين الاشتراكية (١٩٦١-١٩٦٤) وإقرار ميثاق العمل الوطنى فى مايو ١٩٦٢ فإن هذا يشير إلى أنه عندما قامت الدولة بتأميم القطاع الخاص وأصبحت مسئولة عن إدارته ، اتضح مدى ضعف ذلك القطاع وعجزه عن التنافس العالمى ، إذ نشأ فى ظل حماية جمركية مرتفعة ، معتمداً على السوق المحلية فى المقام الأول .. وعلى الجانب الآخر فإن ما اتسم به الجهاز الإدارى من تعقيدات وميل إلى الفساد فى العهود السابقة على الثورة جعلت عملية النهوض بهذا الجهاز ضرورة حتمية ، لذلك نجد أنه بينما كانت القيادة السياسية حريصة خلال الستينات على الالتزام بقواعد الإدارة الاقتصادية السليمة ، فإن جهود الجهاز الإدارى وميله إلى توسيع سلطاته والدخول فى تفاصيل تعرقل حركة قطاع الأعمال ، حالت دون ترجمة الفكر السياسى إلى واقع عملى . وقد طالب خطاب رئيس الوزراء إلى مؤتمر الإدارة بتغيير المفاهيم الاجتماعية ، وهز الجهاز الحكومى والعمل على تجنب تخلف خطة الإصلاح الإدارى عن خطة الإصلاح الاقتصادى والكفاية الإنتاجية حرصاً على إنجاح التنمية الاقتصادية ، فإذا كان هذا هو واقع الجهاز الإدارى فى ظل قيادة سياسية حكيمة ، فإن التساؤل يثور حول مغزى تسلط هذا الجهاز على هيكل الإنتاج من خلال ما يسمى مسئولية الحكومة عن تسيير القطاع العام . واقع الأمر أن ملكية الشعب لهذا القطاع لا تعنى أنه يتحول تلقائياً إلى ملكية الحكومة كجهاز إدارى ، غير منتخب من الشعب ، حتى ولو كانت القيادة السياسية ذاتها ممثلة للشعب ، فأمام هذه القيادة كان كل من الجهاز الإدارى والقطاع العام مسئولين عن تحقيق الخطة التى تتم بموافقة الشعب ، والتى تقوم الأجهزة الشعبية برقابتها ومتابعة تنفيذها ، ولا يجوز تطبيع أجهزة القطاع من مؤسسات وشركات الجهاز الإدارى بدعوى أن الأخير هو النائب عن الشعب فى الملكية ، ولقد اتضحت خطورة هذا الافتراض عندما تولت الأمور حكومات منبئة الصلة بالشعب ، فاعتبرت القطاع العام ملكاً لها تتصرف فيه كيف شاءت ، وأدى تسلط الجهاز الإدارى على الإدارة من ناحية ، وعلى الملكية بواسطة موظفين كل همهم الحصول على مكافآت حضور الجمعيات العمومية من جهة أخرى ، على استلاب قدرة القطاع العام على اتخاذ القرارات السليمة ، ومن ثم اتهامه بأنه فاسد بطبيعته ، وأنه عاجز عن تحقيق المبرر الأساسى لإقامته وهو التنمية.

ولم يكن إيقاف العمل بالخطة الخمسية الثانية يعنى إنهاء الأخذ بمنهج التخطيط ، فقد ظل التخطيط السنوى مستمرًا معتمدًا على إطار خطة السنوات العشر الذى جاء مقدمة للخطة الخمسية الأولى . ثم جاءت النكسة سنة ٦٧ فغيرت الأوضاع الداخلية والخارجية.. وفى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ قال جمال عبدالناصر « قبل الآن لم يكن فى مقدورنا أن ننظر إلى أبعد من مواقع أقدامنا فقد كنا بعد النكسة مباشرة على حافة جوف معرض للانحيار فى أى وقت ، ولم يكن من الممكن فى تلك الظروف وضع خطط طويلة الأجل ، وكان من الضرورى حشد قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أى وراء واجب المعركة ووراء إتمام بناء المجتمع الاشتراكى الذى حققنا منه كثيرًا ، وينبغى أن نحقق منه أكثر . وإذا كان الاستعداد للمعركة قد حظى بالأولوية الأولى ، فإنه اقترن بإعادة بناء القوات المسلحة والاتحاد الاشتراكى على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة. ثم تأتى المهمة الثانية وهى « تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر » . والدولة الحديثة لا تقوم بعد الديمقراطية إلا استنادًا على العلم والتكنولوجيا ، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى ، سياسيًا وفنيًا لكى تساعد على الحكم ، وإلى جانب مجلس الدفاع القومى فإنه لابد من مجلس اقتصادى قومى يضم شعبًا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ، ولابد من مجلس اجتماعى قومى يضم شعبًا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات العامة المختلفة ، ولابد من مجلس ثقافى قومى يضم شعبًا للفنون والآداب والإعلام. وأن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية . أما المهمة الثالثة فكانت إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة لتحقيق رفع مستوى الإنتاج والعمالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية إدارة المشروعات العامة إدارة اقتصادية وعلمية.. واهتم عبدالناصر أيضًا بتوجيه جهد مُركّز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات واسعة فى مصر ، ولما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة من إمكانيات ضخمة - وقد صحت توقعاته فيما بعد ، غير أن عملية الردة والانقلاب على ثورة يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ أهدرت هذه الإمكانيات وأحالتها إلى أداة لبناء الطبقات الطفيلية وإلى أساس للاستدانة - ثم قال عبدالناصر : « توفير الحافز الفردى تكريمًا لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظًا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها » - ومرة أخرى أهدرت الردة هذه الثروة القومية وهى البشر ، وتركها تجوب الصحارى العربية لهثًا وراء فرصة عمل ولو بشروط لا تصون كرامة الإنسان المصرى - ثم طالب عبدالناصر بتضمين الدستور نصًا لحماية « كل المكتسبات الاشتراكية ».

تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ اعتبرت أن التخطيط ضرورة تملئها الرغبة في تحقيق التنمية وأنه منهج يجنب المجتمع الخسائر التي تترتب على الحركة الاعتباطية التي تنتظر وقوع الأحداث لتبدأ في التعامل معها فيأتي التعامل متأخراً .

والتخطيط بهذا المعنى ليس مجرد بديل للسوق كما كان الحال في الدول الآخذة بالنظام الماركسي ، أو كما يدعى المنادون بسيادة نظام السوق . إن نظام السوق يستسلم للحركة الاعتباطية ، ومن ثم لتبديد الموارد وليس لتعظيم كفاءتها كما يدعى . وتزداد الحاجة إلى تجنب ما ينطوي عليه السوق من إهدار للموارد وإضرار بالمتعاملين فيه ، فكلما عظمت الفجوة بين العرض والطلب وهي الصفة الغالبة على الدول النامية فلا يعقل مثلاً أن ينتظر المجتمع حتى ترتفع أسعار سلعة كالقمح أو خدمة كالسكن إلى مستويات تخرجها من متناول الغالبية العظمى ، حتى يراكم بعض المنتجين أرباحاً طائلة تغري آخرين بالدخول في الإنتاج فيزداد العرض بعد أن يكون الكثيرون قد هلكوا جوعاً . كذلك تزداد الحاجة إلى استباق وضع السوق إذا طالت الفترة اللازمة لإعداد المنتجات المطلوبة . فاستصلاح الأراضي يستغرق عدة سنوات ، ولا يعقل أن ينتظر المجتمع شحة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها ليبدأ التفكير في استصلاح أراض جديدة وتدبير ما تحتاجه من مياه وأموال وبشر.. وما ينطبق على الموارد الطبيعية كالأرض ينطبق أيضاً على الموارد البشرية التي يستغرق تعليمها وتدريبها سنوات طويلة.

ولم يكن إعداد متخصصين في الفيزياء النووية وليدًا لحركة في سوق التخصصات المهنية الأمريكية لكي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها دولاً عديدة مجال الذرة.

واضح إذن أن هناك ضرورة موضوعية للأخذ بالتخطيط المستبق لحركة السوق، تزداد أهميتها كلما زاد التباعد بين طرفي السوق سواء بسبب اشتداد الخلل فيه أو لطول المدة اللازمة للتوفيق بين جانبيه ، وكلا الأمرين من سمات التخلف . فضعف الطاقة الإنتاجية يجعل من العسير حدوث استجابة سريعة لتغيرات الطلب ، وهو ما يدفع إلى الالتجاء إلى الاعتماد على الخارج ويفتح باب الاستدانة كما حدث في الثمانينات في مصر، وعدم ملائمة الموارد المحدودة لمتطلبات الدخول في أنشطة متطورة يستلزم الإعداد السليم المسبق لهذه الموارد حتى تواكب التغيرات الكبيرة التي يتعين إحداثها في البنيان الاقتصادي ، بل إن الدول المتقدمة تشعر بضرورة الأخذ بالتخطيط كلما شعرت بمدى التغيير اللازم لتطوير قدراتها..

فالولايات المتحدة الأمريكية تشعر بأهمية البعد التكنولوجي بالنسبة لمستقبل تقدمها، ولذلك فقد أنشأت « مكتب التخطيط التكنولوجي الإستراتيجي OSTP » في البيت

الأبيض ليكون بمثابة مستشاراً للرئيس الأمريكي في هذا المجال الحيوى . ويسبب ما يرتبط بهذا الجانب من ضرورة إعداد البشر إعداداً مناسباً ، فقد اهتمت الإدارة الأمريكية مؤخراً بإعادة تخطيط التعليم .

وعندما تعرضت دول الحلفاء إلى محدودية في الموارد بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية لجأت إلى ما يسمى بـ « تخطيط الطوارئ » حتى تتوصل إلى أفضل توزيع لتلك الموارد على الأغراض المتنافسة التي لاتعبر قوى السوق عن أولوياتها الحقيقية ، ومع ذلك كان هذا التوزيع يتم بتطويع قوى السوق ، سواء بتقنين الطلب - بالبطاقات مثلاً - أو بتعديل السعر تفادياً للآثار التضخمية التي يمكن أن تخل بأوضاع السوق فتؤثر على الاستخدامات الأخرى ، بل إن القيادة البريطانية قامت بإنشاء ما يسمى بـ «مركز تموين الشرق الأوسط» ، لإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى لدول الشرق الأوسط نظراً لانشغال المصانع الأوروبية ووسائل النقل بمتطلبات الحرب ، وهو ما جعلها تشجع تغيير الدورة الزراعية المصرية لإنتاج مزيد من القمح بدل القطن ، وإقامة بعض الصناعات البديلة للواردات وإن لم تكن بكفاءة عالية حرصاً على العودة إلى استيراد المنتجات البريطانية بعد الحرب .

وبحكم كبر حجم التغييرات المطلوبة لتحقيق التنمية وطول الفترات التى تلزم للاستثمارات فى المشروعات الأساسية كالمرافق والخدمات والصناعات الأساسية ، فإنه لابد من نظرة بعيدة المدى ترسم فى ضوءها إستراتيجية تمثل الترتيب الأمثل لتتابع خطوات الحركة نحو الأهداف المرجوة . فالغالب على القرارات الاقتصادية أن تسعى إلى تحقيق التوازن الآن ، أى حل ما يعتبر أنه مشاكل عاجلة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى تفاقم مشاكل تبدو بسيطة الآن إلا أن إهمالها يمكن أن يجعلها متعذرة أو باهظة الحل مستقبلاً ، من هذا القبيل ما تذهب إليه إجراءات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى حيث تُعطى اهتماماً بامتصاص فائض الطلب ، سعياً إلى تخفيف حدة التضخم وتقليص الطلب المتسارع على بعض المستلزمات النادرة ، وفى مقدمتها العملات الأجنبية ، كما أنها توجه المستثمرين إلى شراء ما هو قائم من استثمارات تحت دعوى الخصخصة بدلاً من الدخول فى استثمارات تزيد من الطاقات الإنتاجية ولكنها تزيد من حجم الطلب المحلى والخارجى . ولو أن الأمر نظر إليه من منظور إستراتيجية بعيدة المدى لاتضح أن الشعب المصرى سوف يدفع عن قريب الثمن باهظاً لكل يوم تتأخر فيه الاستثمارات وتتعطل فيه التنمية . إن النظرة الإستراتيجية تجيب على السؤال المحورى الآتى :

هل الأفضل أن نعمل على تكميش الطلب الحالى ولو أدى ذلك لتقليص معدلات الاستثمار ، لاسيما الاستثمار العام ، ومن معدلات التنمية المستقبلية ، أم أن نبدأ بالتوسع

في الطلب الاستثنائي ، ولكن مع الحد من الطلب الاستهلاكي ، بحيث يكون طريق التصحيح هو زيادة الإنتاج أكثر منه تخفيض الطلب ؟

إذا وضعت الإستراتيجية فيصبح من المهم الالتزام بها فترة كافية حتى لانواجه بعمليات تخطيط ترتب على التغيير المستمر في الأولويات دون ترك الخطوات المتعاقبة تؤتي الثمار المرجوة منها ، وبالتالي فإن القرارات اليومية التي تتخذ للأجل القصيرة والمتوسطة يجب أن تسند إلى النظرة الإستراتيجية ، وإلا جاءت من قبيل إطفاء الحرائق . فلم يكن خافياً على أحد أن البنية الأساسية المصرية والمعدات الإنتاجية القائمة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بحاجة إلى إعادة بناء شاملة ، غير أن فتح الباب أمام رأس المال الأجنبي لم يكن هو الحل ، لأن هذا لا يأتي إلا في ظل بنية سليمة تتحقق له من خلالها الأرباح المجزية . وكان التأخر في إعادة بناء البنية الأساسية وفي إعادة تأهيل القطاع العام سبباً في تعثر الإنتاج وارتفاع تكاليفه نتيجة التضخم المستمر ، ولو أن عمليات المتابعة كانت تتم بصورة سليمة لأمكن التنبيه إلى تلك المشاكل في وقت مبكر ، واستغلال الموارد الاستثنائية التي توفرت خلال السبعينات في تقويم البنيان الاقتصادي في وقت مناسب .

إن حدود رأس المال الأجنبي على مدى الخمسين سنة الماضية مع ثورة يوليو تؤكد وتثبت أن التنمية لا تتم إلا بالاعتماد على النفس ، وهو ما يفترض توجيهها مستقلاً يرفض التبعية للرأسمالية العالمية ، ويتعرض هذا المبدأ للتشويه حيث يصور على أنه سعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهو أمر يتعذر على أكبر الدول وأكثرها تقدماً تحقيقه ، وحتى لو أمكن بلوغ نسبة عالية منه ، فالأغلب أن يتم ذلك بتكلفة باهظة نظراً للاضطرار للدخول في جميع المجالات دون ضمان القدرة على إتقانها جميعاً . ويعني الاعتماد على النفس أن يسعى الاقتصاد إلى تعظيم قدرته الادخارية ، وإلى تعبئة مدخراته وحسن توجيهها إلى ما يتمتع فيه بميزة نسبية ، ويكون دور رأس المال الأجنبي مكمل وليس هو الأساس شريطة أن يأتي بالشروط وفي المجالات التي تهم الاقتصاد ولكنها تتصف بارتفاع تكلفة بناء الخبرة الذاتية فيها ، ولا يعني نقص الخبرة المحلية تبرير الاعتماد على الخبرة الأجنبية في جميع المجالات بدعوى أنها أكثر تقدماً بحكم سبق ، لذلك لا بد من انتخاب بعض الأنشطة التي يمكن اكتساب تفوق نسبي فيها والعمل على تبادل هذه الخبرة ومنتجاتها مع الخبرات الأجنبية ومنتجاتها ، على أساس التعامل المتكافئ مع استمرار التوسع في مجالات التميز المحلية . لقد مكنتنا ظروفنا الطبيعية قديماً من التميز بزراعة القطن طويل التيلة وتصديره والحصول على مقابل عائد التصدير استيراد احتياجاتنا من المنتجات الأخرى . ولكن استمرار التفوق في القطن كان يتطلب بحوثاً مستمرة ، فنشأ مركز بحوث القطن ، وتخصص باحثون مصريون في البحث واستنباط أنواع جديدة من السلالات ، غير أن الوقوف عند القطن ومن بعده عدد محدود من الأنشطة تغلب عليه المزايا الطبيعية ، مثل

قناة السويس والبتروول ، جعل أى توسع فى القاعدة الاقتصادية لا يتم إلا بالاعتماد على الخارج ، فتراجعت القدرة على الاعتماد على النفس وهو ما أفرز التبعية والاستدانة .

وعندما أعلن عبدالناصر أننا يجب أن تكون لدينا القدرة على إنتاج أى شئ من الإبرة إلى الصاروخ ، لم يكن يقصد أن يقوم الاقتصاد المصرى بإنتاج كل شئ بنفسه ، بل كان يريد كسر طوق التبعية الذى يفرض علينا بقاء المجالات التى نقنع بها محصورة فى المنتجات الزراعية والقطاعات الأولية التى توفر فيها الطبيعة مزايا نسبية لا يضيف إليها البشر شيئاً فكان مفروضاً علينا أن نظل رهينة النشاطات الأولية التى كرسست تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى وألا تدخل المجالات التى يعظم فيها دور المعرفة البشرية ، وكانت هذه المعرفة أعظم من أن يستوعبها البشر فى الدول المتخلفة . لقد دخلت مصر الثورة بصناعة الأدوية مع استمرار إعطاء تراخيص لبعض الشركات الأجنبية ذات السعة الطبية ، وكان الدخول فى هذه الصناعة يعنى تطوير البحوث العلمية بما يهدد مصالح الشركات الدولية الاحتكارية ، فكانت النصيحة التى قدمها السفير الأمريكى للسادات أن يوقف تلك البحوث وأن يكتفى بالتراخيص .. التى تمتص بها تلك الشركات دماء المرضى المصريين ودخولهم المحدودة .

ولم تكن القضية فى الاكتفاء الذاتى والاستعاضة عن الواردات ، بل هى المرحلة الأولى من التصنيع التى تقوم فيها الصناعة بثبيت أقدامها فى السوق المحلية تمهيداً للانطلاق إلى الأسواق العالمية ، يساعد على هذا الانطلاق أن تكون الدولة على صلة وثيقة بمجموعة من الدول المجاورة المقاربة لها فى أوضاعها الاقتصادية ويقوم كل منها بالتخصص فى عدد محدود من المجالات ثم يجرى التبادل فيما بينهما على نحو يفتح أمام كل منهما سوقاً رحبة هى سوق التجمع الإقليمى .

ويتيح هذا التوسع فى المجالات التى يجرى التخصص فيها نتيجة لتوزيع التخصصات فيما بينها أو ما يطلق عليه « تقسيم العمل الدولى » ، ولذلك فقد بات من المسلمات بين اقتصادىي الدول النامية أن التنمية المستقلة تتم باعتماد جماعى على النفس . ولقد أزعج هذا الاتجاه الذى ساد بين الدول النامية فى الستينات الدول الرأسمالية ، فبدأ الحديث عن الاعتماد المتبادل ، وخرجت الرأسمالية من الستينات مصابة بأزمات مستعصية أفضت إلى ركود وتضخم وبطالة ، لم تجد بعد سبيلاً إلى التخلص منها ومن ثم تأتى الحملة المسعورة التى تريد القضاء على التنمية المستقلة وذلك بالدعوة إلى :

- الخصخصة التى تفتح الباب أمام تغلغل رأس المال الأجنبى - الخاص -
- التصدير بدلاً من التوجه إلى السوق المحلى ، وهو ما يزيد من الاعتماد على الاستيراد فى تلبية الحاجات الضرورية ، إنتاجية كانت أم استهلاكية بما فى ذلك الغذاء الضرورى .

ومن ثم الاعتماد على التكنولوجيا الغربية لأنها القادرة على فتح الأسواق . فالتخلف لا يسمح للدول النامية بالتفوق إلا في بعض الموارد الأولية وهذه ، كالبتروول ، أصبحت تحت سيطرة الدول الصناعية إن لم يكن بالفترة الاقتصادية بالقوة العسكرية ، كما حدث ويحدث في منطقة الخليج العربى . ولا ينتظر لدولة تعجز عن التعامل مع المواد الأولية المتوفرة لديها أن تحقق تقدماً في سلع متطورة تكنولوجيا إلا من خلال تبعية للرأسمالية العالمية ، ويكون مصدر الميزة النسبية هو رخص اليد العاملة وهو في حقيقته تطبيق مطور لمبدأ استغلال البشر ، لأن الرخص معناه أن يحصل العمال في الدول المتقدمة على أجر أعلى من نظيره في الدول المتخلفة ومن ثم يشتري بجهد ساعة من عمله جهد ساعات من البشر الذين أوقعهم حظهم في حدود متخلفة . والغريب هو الإصرار على هذا الأسلوب الذى يضعف قدرة الدول النامية على توفير أسواق مناسبة للدول الصناعية مما يزيد من معدلات البطالة ، ومن سعى هذه الأخيرة للتخلص من اليد العاملة الرخيصة لديها ، ويقوى النزعات العنصرية اليمينية التى تحتاج الدول الصناعية - انضمت إليها ، إسرائيل مؤخراً بالتخلص من العمال العرب .

إن الاعتبار السابقة تؤكد على عدد من القواعد العامة التى يجب أن تلاحظها عملية التنمية:

أن التنمية تبدأ بالتوسع فى عدد من الأنشطة ذات المردود الكبير على قطاعات أخرى لتحديث آثاراً مضاعفة ، أى تقود التنمية .

وقد شهد العقدان الأخيران اعتماداً على قطاعات تضيف إلى قدرات الاقتصاد المالية ، ولكنها لا تستطيع تنشيط قدراته الإنتاجية ، على سبيل المثال قناة السويس والبتروول وهجرة العمال ، فلا بد من العودة لبناء القاعدة الإنتاجية المتنامية .

وحتى يؤدى توسع بعض الأنشطة إلى آثار مضاعفة على الاقتصاد القومى ، لابد من تحقيق قدر معين من تكامل حلقات الإنتاج الداخلية . لقد أظهرت الإجراءات المسماة بالتصحيحية أن ارتفاع تكاليف الاستيراد نتيجة هبوط سعر الصرف أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومن ثم إلى تعثره أى أن ما تمت إضافته لطاقات الإنتاج كان بالتكامل مع العالم الخارجى ، وهو ما أضعف من قدرة الاقتصاد على الاعتماد على النفس .

لم تعد القطاعات الأولية وفي مقدمتها الزراعة تتصف بالبداية التى سادت فى الماضى ، بل أصبح التقدم الزراعى رهناً بالتقدم الصناعى والتطور التكنولوجى ، إن النهوض بالزراعة ليس بديلاً للصناعة والعكس صحيح . وما تحتاج إليه التنمية هو النهوض بأساليب الإنتاج المتطورة على نحو يفيد القطاعات المختلفة ، سواء بتزويد القطاعات بعضها البعض باحتياجاتها ، أو بالاستفادة من التطوير التكنولوجى فى أحد القطاعات للتطبيق فى غيره .

يدور الحوار غالبًا حول « ماذا ننتج » سواء كبديل للواردات أو كمنتج للتصدير أو لتلبية الحاجات المحلية الضرورية . وقد اتضح أن التسابق في الأسواق العالمية وإن تم في طبيعة المنتجات ، إلا أن الكسب فيه يتوقف على نوعية المنتجات ، أى على « كيف ننتج » ، وهو ما يفرض التميز المستمر القائم على البحث العلمى وعلى تطوير جودة المنتج .

وسواء تم الإنتاج للسوق المحلية مباشرة أو من خلال التصدير للحصول على العملات اللازمة للاستيراد ، فإن المحصلة النهائية يجب أن تعنى بتوفير الحاجات الأساسية للبشر ، بما فى ذلك الخدمات اللازمة للنهوض بإنتاجيتهم ، وتعزيز القدرة على الاعتماد على النفس .

والمشكلة التى يمكن أن تترتب على الأرباح التى تتراكم فى القطاعات سريعة النمو ، أو على النمو المعوج الذى يسمح بنشأة الاحتكارات المحلية ، هى سوء توزيع الدخل ، وهو ما يؤدى إلى خلل فى هيكل الطلب يسئ توجيه الموارد . وما نشهده من تبذير فى الموارد يجعل فئات تثرى من الأنشطة غير السوية وتنفق على سلع لا تتناسب مع متطلبات التنمية ، يعنى حرمان الاقتصاد من موارد كان يمكن أن تسهم فى حل مشكلة البطالة المتفاقمة ، ولندكر دائمًا أن ظاهرة التخلف على المستوى العالمى تتسبب فى وتترافق مع سوء توزيع الدخل على المستوى العالمى .

الأبعاد القطاعية للتنمية:

أولاً : الزراعة :

تشغل الزراعة موقعا خاصا من عدة نواح :

فقد كانت الزراعة ولا تزال قطاعاً اقتصادياً رئيسياً ، سواء من حيث الدخل أو التصدير أو فرص العمل أو تزويد القطاعات الأخرى بمستلزماتها .

وتؤدى ندرة الموارد مثل الأرض الصالحة للزراعة والمياه ورأس المال والتكنولوجيا المتطورة على التأثير فى أنماط الاستثمارات حيث يسود تفضيل للاستثمار العقارى ، وإلى استغلال لقوى خارجية لاسيما إسرائيل الحاجة إلى تنمية هذه الموارد لتفرض تنظيمًا اقتصاديًا داخليًا وهيكلًا للعلاقات الخارجية بعيداً عن الصالح القومى .

هى ترتبط بالحاجات الأساسية ارتباطاً وثيقاً ، كما أنها من عناصر الأمن الرئيسية ، ويكفى إدراك أثر الانكشاف الغذائى على استقلال القرار . وبحكم توطنها فى الريف ، فإنها تعتبر قطاعاً اقتصادياً اجتماعياً تتحدد من خلال التعامل معه العلاقات بين الحضر والريف .

وبسبب العلاقة الوثيقة بين الملكية والقوة الاقتصادية ومن ثم السياسية ، فإن تطوير الزراعة وتنظيم الملكية وأساليب الإنتاج والتمويل ، تؤثر بشكل أساسى فى التنظيم المجتمعى ، وفى العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وخلال محاولة إقامة السوق العربية المشتركة وتعزيز العمل العربى المشترك لعبت الزراعة دوراً بارزاً ومتقدماً . وتجربى حالياً محاولة اختراق السوق العربية اعتماداً على تداخل الموارد المائية المحدودة والحاجة لتطوير أساليب الإنتاج الزراعى .

وكان الإصلاح الزراعى من أول القرارات التى اتخذتها ثورة ٥٢ سعياً إلى تصحيح الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

ويبين الجدول التالى تطور توزيع الملكية الزراعية فى سنتى ١٩٠٠ و ١٩٥٢ وهو يبين مدى ثبات فئات الملكية الكبيرة ، وميل الملكية الصغيرة إلى التضاؤل من حوالى ١,٥ فدان إلى ٨,٠ فدان نتيجة ارتفاع عدد الملاك فى الفئة أقل من ٥ فدادين إلى أكثر من ثلاثة أمثال عددهم فى سنة ١٩٠٠ .

سنة ١٩٠٠

فئات المساحة	عدد الملاك	المملوكة بالفدان	متوسط الملكية	النسب المئوية
بالفدان		ملاك المساحة		
أقل من خمسة	٧٦١,٣٣٧	١,١١٣,٤١١	٨٣,٤١,٤٥	٢١,٨
٥ إلى ١٠	٨٠,١٧١	٥٦٠,١٩٥	٨,٨٦,٩٨	١١,٠
١٠ إلى ٥٠	٦٠,١٩٦٧	١,١٩٦,٨٧٣	٦,٦,١٩,٦٣	٢٣,٤
أكثر من ٥٠	١١,٨٣٩	٢,٢٤٣,٥٧٣	١,٢,١٨٧,٩٢	٤٣,٨
المجموع	٩١٤,٣١٤	٥,١١٤,٠٥٢	١٠٠٥,٥٩	١٠٠

سنة ١٩٥٢

فئات المساحة	عدد الملاك	المملوكة بالفدان	متوسط الملكية	النسب المئوية
بالفدان		ملاك المساحة		
أقل من خمسة	٢,٦٤١,٨٧٨	٢,١٢١,٨٦٤	٩٤,٣	٣٥,٥
٥ إلى ١٠	٧٩,٢٥٩	٥٢٥,٧٠٤	٢,٨	٨,٨
١٠ إلى ٥٠	٦٩,١١٥	١,٢٨١,٤٣٣	٢,٥	١٢,٥
أكثر من ٥٠	١١,٣٤٨	٢,٠٤٣,٢٧٠	٠,٤	٣٤,٢
المجموع	٢,٨٠١,٦٠٠	٥,٩٧٢,٢٧١	١٠٠	١٠٠

وقد كانت السياسات المتبعة قبل الثورة تحرص على تماسك فئات الملكية الكبيرة .
ففى الفترة ما بين ١٩٣٥ و ١٩٥٠ باعت مصلحة الأملاك الأميرية ٢٠٠ ألف فدان كان
المفروض أن ينالها صغار الملاك ، غير أنهم لم يحصلوا منها على أكثر من ١,٧ ٪ وحصل
خريجو المعاهد الزراعية على ٦,٧ ٪ أما كبار الملاك فقد ظفروا بنصيب الأسد وهو
٩٠,٧ ٪ ولم يكن الإصلاح الزراعى مجرد إعادة توزيع للملكية ، بل استهدف النهوض
بالإنتاج الزراعى ولذلك فقد عالج أموراً عدة فى آن واحد:

• تنظيم تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضى لتوزيعها على صغار
الفلاحين.

- النهوض بالحركة التعاونية وتنظيم التعاونيات الزراعية.
- تجميع الاستغلال الزراعى والحد من تجزئة الأرض الزراعية.
- تنظيم العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية .
- صيانة حقوق العمال الزراعيين.

ويحضرنى هنا فى هذا المجال ما قاله عبدالناصر فى حديث له يوم ٢٦ / ٧ / ١٩٦١ :
« لقد كان محتماً أن يقوم نفس الترابط الحيوى بين الناحية الاقتصادية والناحية
الاجتماعية فى مجال التطوير الزراعى ، على أساس الخطة الشاملة ، ولقد كانت دواعى
الاقتصاد البحت تقتضى أن تبيع الحكومة على الفور كل الأراضى الجديدة المستصلحة
لمن يدفع ثمنها حتى تسترد الحكومة ما تكلفته فى سبيل إصلاحها ، ولكن ذلك وإن
كان يبدو منطقياً من الناحية الاقتصادية فإنه لايفقد الخطة أساسها الاجتماعى ، ذلك أن
عرض الأراضى الجديدة للبيع معناه أن لايتقدم للشراء غير القادرين على دفع الثمن ،
ولسوف يكون القادر على شراء الأراضى الجديدة هو الذى يملك بالفعل من الأرض
القديمة ولم يكن ذلك منطق العدل .

كان منطق العدل أن تكون الملكية الجديدة لهؤلاء الذين حرموا العمر كله أن يملكوا
الأرض ، ذلك أنه لايمكن أن يكون هدف الخطة تحويل الملاك الحاليين إلى إقطاعيين ،
وإنما هدف الخطة - وكذلك ينبغى أن يكون - هو تحويل الأجراء الحاليين إلى ملاك .

تحويل الأرض الجديدة إلى قوة منتجة لم يكن ليتحقق إلا على أساس التعاون ، ذلك
أن الأجير الذى يبدأ حياته الجديدة كمالك فى حاجة إلى رأس المال يوظفه فى أرضه ، إنه
فى حاجة إلى سهاد .. إلى بذور .. إلى آلات ، لابد أن تتوفر له دون أن يعتمد على جشع
المرايين المستغلين ، كذلك هو فى حاجة بعد المحصول إلى تسويق اقتصادى لاتدفعه إليه
حاجة عاجلة للمال أو ضغط تفرضه عليه تيارات السوق المتضاربة . لقد قالوا فى الماضى

إن أى إجراء يعنى توزيع الفقر ولايعنى توزيع الغنى ، وإن التصدى للثروات الكبرى وللإقطاعيات الكبرى لايعنى إلا توزيع الفقر - نفس العبارة قالها السادات بعد انقلابه على ثورة يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ - ، ولايمكن أن تكون الثورة موزعة للفقر ، وهذا خداع فكيف يكون هذا توزيعاً للفقر ؟ مثلاً إذا كنا نترك مائة فدان لصاحب الأرض ونوزع على الفلاح المعدم ٥ فدادين ؟ طبعاً فيه فرق كبير بين الخمسة فدادين وال ١٠٠ فدان ، ولكن ما هى النتيجة اللى بتحصل لهذا ؟ الأسرة يمكن كانت معدمة وتأخذ ٥ فدادين ، كانت أسرة يمكن تنام من غير عشاء ، كان يمكن أن رب الأسرة لا يستطيع أن يجد العشاء لأولاده وأصبح له خمس فدادين يؤمن يومه ويؤمن غده لأولاده..

لم يكن يستطيع أن يعلم أولاده ..لم يستطيع أن يعطى فرصاً متكافئة لأولاده ليخرجوا من هذا المجتمع ويشعروا فعلاً بالحرية والمساواة.

وفى ٧ / ٨ / ١٩٦١ قال جمال عبدالناصر ما نصه:

« الحل الاشتراكى لمشكلة الزراعة اعتمد على أساسين اثنين :

الأساس الأول : زيادة عدد الملاك للأرض الزراعية ، وإتاحة حق ملكية الأرض لملايين الفلاحين الذين حرّموا من هذا الحق زمناً طويلاً وذلك بطريقتين :

- وضع حد أعلى لملكية الأرض الزراعية الوجودية فعلاً ، وتوزيع ما يتبقى على الفلاحين .
- استصلاح كل ما يمكن استصلاحه من الأرض الجديدة بواسطة مشروعات الرى الضخمة .

والأساس الثانى : تدعيم ملكية الأرض بالتعاون ، وتحويل اقتصاد الملكيات الصغيرة من اقتصاد ضعيف إلى اقتصاد قوى بالتوسع المستمر فى آفاق التعاون ..
ولقد أثبتت تجارب جميع الزراعة أن هناك إمكانيات هائلة فى تطوير الزراعة» .

وقال عبدالناصر فى المؤتمر العام للقوى الشعبية يوم ٩ يوليو ١٩٦٠ :

« تطوير الزراعة والصناعة على أساس اقتصادى واجتماعى سليم يقتضى بالتبعية أن تتطور التجارة نفسها على ذات الأسس الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتحتم علينا أن تلتزم التجارة وظيفتها الاجتماعية باعتبارها نقل السلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك الاجتماعية ، وحسن التوزيع .

إن حماية المصير الوطنى إنما يتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتفق والخالد لاينتهى ولايتحول» .

وقال فى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٥ :

«بالنسبة للأرض الجديدة حان بحث وضع الأرض الجديدة ، المنطقة غرب الإسكندرية

حاتعوز استزراع لغاية ما تقدر تدى فعلاً عائد ، أربع سنوات بعد الإصلاح ، يا إما حانعمل مزارع حكومية ، يا إما حانؤجر هذه الأرض للناس وحافظل الأرض حكومية ونأجر الأرض دى للناس ، إحنا عايزين دخل علشان نمشى فى خطط التنمية اللى جاية ، التنمية عايزة دخل ، والحقيقة إحنا خطتنا طموحة» .(*)

وفى المؤتمر القومى العام يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ قال عبدالناصر :

« وبالنسبة للأرض الجديدة فإن لدينا الآن سبعمائة ألف فدان ، ويجب أن نقرر رأياً فى استغلالها الدائم ، واقتراحى فى هذا الصدد هو أن ننشئ شركات أو مؤسسات عامة تنقل إليها ملكية هذه الأراضى ، ويكون لهذه الشركات أو المؤسسات العامة مهام ثلاث تتمثل فى الاستغلال المباشر للتصدير أو التأجير وفق شروط معينة ولآجال طويلة للزراع أو البيع لصغار الملاك الجدد ، مع إعطاء أولويات الملكية للمقاتلين فى ميدان المعركة وأسرههم» .

وما يحدث حالياً هو استعادة مجتمع النصف فى المائة بالقضاء على الإصلاح الزراعى ، ولو اقتضى الأمر إقحام الدين لانتزاع الأراضى وإعادةتها إلى الإقطاع .

كما تجرى عمليات إعادة تنظيم الزراعة على أساس رأسمالى ، لتقف الرأسمالية إلى جوار الإقطاع فى توجيه الزراعة بعيداً عن أهداف المجتمع . وتكمل الحلقة بتغليب أدوات السوق والربح الفردى ليس فقط لإعادة هيكلة التركيب المحصولى على نحو يزيد الاعتماد على الخارج ويرفع من تكلفة الغذاء ، ومن ثم يؤدى إلى خفض مستوى معيشة الغالبية الفقيرة ، بل وأيضاً لرفع الأعباء على صغار المزارعين بدعوى خضوع التسليف الزراعى بدوره إلى قوى السوق ، كبديل للتسليف الزراعى التعاونى غير الهادف للربح والذى بدأ فى مناطق الإصلاح الزراعى ثم انتشر ليخلص الفلاح من سطوة المرابى ، وفى الوقت نفسه تتزايد أعداد المعدمين ويتسع الفارق بين سعر المزرعة وسعر المستهلك ليذهب كأرباح لفئة الوسطاء التى يعاد إحيائها رغم ثبوت مخطرها على الاستثمارات المنتجة والتوازن السليم فى السوق .

يضاف إلى ما تقدم أن الدولة فى تنصلها من مسئولية تدبير الوظائف التى تستوعب الشباب ، بدأت تتخلص من عمليات الاستصلاح وتلقى مسئوليتها على الشبان الذين لا يملكون المعرفة الفنية أو الموارد المالية الكافية للوصول بالأرض إلى الحدية الإنتاجية ، فضلاً عن ذلك فإن العيش فى مناطق الاستصلاح يحتاج إلى توفير احتياجات الحياة

(*) كان هناك تكليف من عبدالناصر لكل من د.فؤاد مرسى ود.إسماعيل صبرى عبدالله بعد مقابلته لهما خلال سنة ٦٥ ، لوضع دراسة حول هذه القضية ، وقد قدما فعلاً دراستهما وكانت محفوظة ضمن دراسات أخرى حول الموضوع ذاته فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى .

اليومية وهو ما يتطلب ربط التوسع العمرانى بالتطوير الزراعى . وهكذا فإن التنمية الزراعية تستوجب نظرة تستوعب الأبعاد الاجتماعية لحياة المزارعين إلى جانب مقومات رفع كفاءة أدائهم، وتحقيق الترابط مع القطاعات الأخرى وسلامة حركة التجارة الخارجية، أخذاً في الاعتبار متطلبات توزيع وإعادة توزيع الدخل، وتوفير الأمن الغذائى الذى بلغ حداً من الخطورة يكاد يهدد الأمن القومى كله، إلى جانب الأهداف القومية المتعلقة بالدخل والتوظيف وانتشار السكان جغرافياً بدلاً من تكدسهم فى المدن. وإذا كانت متطلبات العدالة تقتضى أن يحصل الفلاح على دخله الاقتصادى، الذى يعكس حيوية المحاصيل التى ينتجها سواء بالنسبة للغذاء أو للتصنيع أو للتصدير، فإن هذا لايعنى أن ترفع تكاليف الائتمان الزراعى والقدرة على الاستمرار فى الإنتاج باستبقاء الأرض ومن ثم صيانتها، ثم تركه فى مهبط ريح سوق يسيطر عليها حفنة من التجار الذين يستغلون ضعف قدراته المالية لينتزعوا الأرض منه ثم يعيدوا استغلالها استغلالاً رأسمالياً جشعاً بدعوى احترام قوى السوق . يكفى أن نشير إلى التداخل الكبير بين الأبعاد الاقتصادية والإنسانية للإنتاج الزراعى الذى جعل الدول الرأسمالية الكبيرة تدخل فى صراع طاحن فيما بينها سببه قيام كل منها بحماية مزارعيها من عواصف السوق، محملة مجتمعاتها تكلفة هذه الحماية، ولا تحمل الفلاح تبعة رفاهية أهل المدن تارة وإثراء الرأسمالية الزراعية تارة أخرى.

ثانياً : الصناعات الاستخراجية والطاقة :

الصناعات الاستخراجية هى القطاع الأولي الآخر ، إلى جانب الزراعة ، وهى تزود الاقتصاد بالمواد الخام المعدنية . غير أن التعرف على مواقع هذه الثروات والتنقيب عنها يتطلب تكنولوجيا متطورة ، كما أن استخراجها يستنفد الموجود منها ويهدد معظمها بالنضوب . وعلى خلاف قطاع الزراعة فإن أساليب الاستخراج وكذلك التنقيب شديدة التعقيد ، ولذلك تتحكم فيها الدول الصناعية المتقدمة وهو ما جعل أول ظهور للشركات عابرة القوميات يبدأ فى هذه الصناعات ، ومن جهة أخرى فإن تركيز مواقع الإنتاج يتطلب توفير وسائل نقل مناسبة إلى مواقع الاستخدام التى يمكن أن تمتد إلى خارج حدود الدولة. والمشاهد أن معظم الدول تعرضت للاستعمار كانت وفرة بعض المواد المعدنية فيها سبباً فى استعمارها ، ولا تزال تعرضها للاستعمار الحديث ، كما تشهد بذلك حالة الدول النفطية العربية التى تستنبط الحيل إما لفرض وجود أجنبى دائم فيها - دول الخليج العربى - أو للحد من سيادتها - العراق وليبيا ، أو فرض درجات متفاوتة من التبعية للعالم الرأسمالى عليها - الدول الإفريقية وأجزاء من الاتحاد السوفيتى السابق - ولذلك فإن نشاط هذا القطاع يجب أن يخضع إلى تخطيط دقيق يراعى التوازن

بين الأجيال المتعاقبة ، ويمكن السيطرة على الأسعار، حيث يميل المستهلكون أساسًا في الدول الصناعية إلى تطويعها لمصالحهم.

ومن خلال هذا التحكم في الأسعار ومن ثم إيرادات المصدر من منتجات هذه الصناعات، وكذلك في عائد المشاركة في الاستخراج ، يجرى التحكم في دخول الدول النامية ، بل ودفعها إلى التطاحن فيما بينها وهو ما يعاني منه الوطن العربي ، لاسيما في البترول والفوسفات . وتعظم أهمية البترول بسبب التركيز الشديد في مواقع تواجده ، مع استخداماته وتزايدها بسبب التطورات التي يشهدها حاليًا الاقتصاد العالمي.

فالبترول والغاز يستخدمان كخام لصناعات عديدة أوجدت بدائل مصنعة وأكثر كفاءة لكثير من الخامات ، فضلاً عن أنه الأساس الرئيسى للطاقة ، لاسيما في الدول النامية التى لا تتوافر لديها بدائل مناسبة أخرى كالطاقة النووية أو ما تسعى الدول المتقدمة لتطويره كمصادر بديلة للطاقة ، كالطاقة الشمسية . وتعرض مصر وبعض الدول العربية الأخرى مثل تونس وسوريا وعمان إلى نضوب مواردها البترولية ، فى وقت تتزايد فيه حاجاتها إلى الطاقة لتلبية متطلبات النمو خاصة الصناعى ، ولذلك فإن تنمية هذه الصناعات تتطلب تخطيطاً طويلاً للأجل للتحكم فى الاحتياجات المعروفة منها والقابلة للاستخراج بشكل اقتصادى ، وتنمية القدرات الذاتية الجماعية ، أى عربياً وبالتعاون مع دول نامية أخرى صديقة ، على التنقيب والاستخراج ، وتقنين الإنتاج على نحو يوفر متطلبات القطاعات الأخرى مباشرة أو عن طريق تصديره واستخدام الحصيلة فى استيراد المتطلبات ، ويحقق عدالة فى توزيع الثروات بين الأجيال المتعاقبة ، ومن ثم فإن حصيلة العائد من هذه المنتجات يجب أن تعود على المجتمع ، أى أنها يجب أن تكون من المجالات التى تقصر على القطاع العام، حتى ولو احتاج إلى إشراك القطاع الخاص الأجنبى الذى ظل حتى الآن محتكراً للخبرة ، ومن جهة أخرى فإن تعامل أطراف السوق سواء بائعون أو مشترين فى هذه المنتجات يشير إلى أن التحكم فى كل من العرض والطلب هو الذى يحدد السعر وليس العكس ، الأمر ينفى عن السعر الصفة المثالية التى تعزى إليه ، بكونه المؤشر الذى يوجه الموارد إلى أفضل الاستخدامات ، ولذلك تقع على المخطط مسؤولية تقدير ما يمكن اعتباره الأسعار التى تحقق التوازن الطبيعى ، وليست تلك التى تعكس القوى الاحتكارية.

ثالثاً : قطاع الصناعة :

وانتقل بعد ذلك إلى موضوع آخر اعتبره على جانب كبير من الأهمية في مجال رؤية الرئيس جمال عبدالناصر للتنمية ، ألا وهو ثورة ٢٣ يوليو وبناء الصناعة المستقلة.

إن الحديث عن بناء الصناعة المستقلة لا يمكن أن يتم كموضوع خاص ومنفصل دون أن نتحدث عن أهداف ثورة يوليو ، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها بتفعيل إرادة التغيير للوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل بعدما يتم القضاء على الاستعمار وسيطرة رأس المال على الحكم والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية ، وصولاً إلى القضاء على التخلف الذي فرضه الاستعمار وإقامة جيش وطني.

وبقرار دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيير المطلوب، ولذلك كان القرار بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط ثم إنشاء مجلس الإنتاج القومي ومجلس الخدمات. كان تعداد مصر في سنة ١٩٥٢ حوالي العشرين مليوناً وكانت نسبة الزيادة السكانية بمعدل ٨, ٢٪ سنوياً ، وكان الاقتصاد القومي يعتمد أساساً على الزراعة وكان الإنتاج الزراعي يكفي معظم احتياجات الغذاء اللازم في إطار أنماط استهلاك سادت تلك الفترة والتي كانت تعكس انخفاض مستوى دخل الفرد ، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب المصري.

وكما هو معلوم كان المحصول الرئيسي هو القطن الذي يصدر منه أكثر من ٨٠٪ إلى بريطانيا بالذات ، والباقي يستخدم في صناعات مبتدئة تنتج أجزاء من المنسوجات التي تستهلك محلياً. وكانت المشكلة الزراعية ، وما زالت ، هي أن المساحة التي يمكن زراعتها محدودة بكميات المياه التي يوفرها نهر النيل وهي حوالي ستة ملايين فدان ، وبالتالي لم يكن هناك مجالاً للتوسع عن طريق استصلاح أراض جديدة إلا في أضيق الحدود . نظراً لأن السد العالي لم يكن قد أقيم بعد.

أما بالنسبة للصناعة فقد كان هناك عدد محدود من المصانع ، بعض مصانع للغزل والنسيج ، وبعض مصانع للسكر وعدد من معاصر الزيوت ومصنعان للأسمت في حلوان وطره ومصنع لسجاد الفوسفات وآخر للسجاد الآزوتي ، ومصانع صغيرة لإنتاج الحديد للتسليح من الخرقة ، ثم بعض المصانع اليدوية والحرفية الصغيرة.

عندما قامت ثورة يوليو كانت نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج القومي أقل من ١٠٪. وكانت مصر تعتمد على الاستيراد من الخارج لمعظم احتياجاتها من السلع المصنعة. كانت مصر تستورد منتجات الألبان وزيت الطعام والقلم الذي نكتب به الورق الذي نستخدمه والسجاد اللازم للزراعة والسيارات والدراجات والموتوسيكلات والبطاريات والإطارات والأفران والثلاجات - ولم يكن هناك ثلاجات كهربائية بل صندوق من

الخشب يوضع به ألواح من الثلج ، وكان طول لوح الثلج حوالى متر يقسم إلى قطع ويوضع على مواسير متعرجة من الزنك تسمى «السراباتينة» وهكذا كان يتم التبريد. أجهزة الراديو ، حتى المنسوجات سواء كانت قطنية ، أو صوفية وغيرها ، كل هذا كان يستورد من الخارج.

وإذا كانت ثورة يوليو قد نجحت في إنتاج معظم هذه السلع ، فإن كان يبدو بعيداً عن قدراتنا ، بل قد يكون مستحيلاً ، وهى صورة حرص الاستعمار ، وما زال ، على تثبيتها في أذهان وتصور كل الدول النامية لكن كانت مصر من أولى الدول النامية التى نجحت في إقامة صناعة متقدمة.

هذا هو باختصار صورة الوضع الاقتصادى الذى كانت تعيشه مصر حتى سنة ١٩٥٢ ، وانعكس هذا بالطبع على مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب برغم أن عدد السكان كان محدود نسبياً ، لكن نظراً لعدم وجود تنمية حقيقية فقد كانت فرص العمل محدودة للغاية ، وكان متوسط الأجور في الصناعة لا يزيد عن قروش معدودة ، ولم تكن هناك قوانين تحمى العامل أو تؤمنه بل إن الكثيرين من خريجي الجامعة كانوا لا يجدون وظيفة إلا بصعوبة ويمرتب حوالى العشرة جنيهات شهرياً - لقد تقاضيت أنا شخصياً أول مرتب لى عندما تخرجت من الكلية الحربية كملازم ثان في شهر فبراير ١٩٤٩ عشرة جنيهات وعشرة قروش وسبعة مليات - ويمكن على ضوء هذا تصور مستوى المعيشة للغالبية العظمى للشعب في هذه الظروف.

واتخذت ثورة يوليو قرارها بإحداث التغيير الشامل للمجتمع وكان الطريق الوحيد هو التنمية الشاملة ودفع عجلة الإنتاج لأقصى ما تسمح به الإمكانيات المتاحة . ولذلك كان التركيز منذ البداية في خطط التنمية التى وضعتها الثورة على الزراعة والصناعة.

أما الزراعة فإنها تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على ما نحصل عليه من مياه النيل ، وهو ما يكفى لزراعة حوالى ستة ملايين من الأفدنة ، ومع ذلك فقد كانت هناك باستمرار تكاليفات بدراسات فنية وعلمية في محاولة من الثورة لزيادة الإنتاج الزراعى بزيادة الرقعة المزروعة عن طريق توفير كميات إضافية من المياه عن طريق بناء السد العالى ، وهو ما سمح باستصلاح مليون فدان جديدة وفي نفس الوقت محاولات لزيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية الفدان أى بزيادة رأسية وذلك عن طريق رفع إنتاجية الأرض بوسائل مختلفة مثل تحسين الصرف وبالبذور المحسنة والتسميد وزيادة كفاءة المقاومة للآفات الزراعية.

ونظراً للزيادة المضطردة للسكان ولصعوبة التوسع في مجال الزراعة لأكثر مما وصلنا إليه ، أصبح أمام صانع القرار وضع يحتم عليه اتخاذ قرارات في مجالات أخرى لتحقيق أهداف الثورة من أجل رفع مستوى المعيشة في مصر .

جمال عبد الناصر والصناعة

وعلى ضوء هذه الاعتبارات كان الاتجاه نحو التصنيع الوطنى باعتباره الوجه الآخر للتنمية ، فهو المجال الذى يمكن أن يفتح آفاقاً للنمو تعوض الإمكانات المحدودة للنمو الزراعى من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى يمكن الثورة من السير فى طريقها لتحقيق الاستقلال السياسى ، وبالتالي استقلال الإرادة المصرية ، إلى جانب ما يحققه التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص للعمل ويدعم الاقتصاد الوطنى وموازنة المدفوعات الخارجية.

سلمنى الرئيس جمال عبدالناصر بحثاً كنا قد أعدناه من قبل سنة ١٩٥٥ ، وكان هدفه هو حصر عناصر على درجة عالية من الكفاءة، وتصلح للترشيح لتولى المناصب الحساسة أو الرئيسية فى مختلف المجالات وكانت هذه الاختيارات تجمع وتخضع لاختبارات ومتابعة لنشاطهم العلمى أساساً، وفى مجالات أخرى تؤهلهم لتولى مناصب حساساً رئيسية مستقبلاً وكان منهم بعض أعضاء مجلسى الخدمات والانتاج اللذان أنشأ عقب قيام الثورة وكان منهم كلا من: الدكتور مصطفى خليل والدكتور عزيز صدقى وآخرين كثير .

ففى أول يوليو ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة وعُين الدكتور عزيز صدقى كأول وزير للصناعة . وبهذه المناسبة فقد حدثت واقعة طريفة تتعلق بهذا التعيين ومن المؤكد أن أحداً لا يعرفها ..

فعندما سلمنى الرئيس جمال عبدالناصر بحثاً تفصيلياً عن ثلاثة أشخاص هم: عزيز صدقى ومصطفى خليل وسيد مرعى ، على أساس أنهم مرشحون لتولى مسئوليات هامة وطلب منى استيفاء بعض النقاط ، فلما أتممت البحث ، وعندما كنت أعرض النتيجة على الرئيس عبدالناصر قال لى :

« يا سامى أنا عايزك تروح لهم فى منازلهم لإبلاغهم بالموعد المحدد لكل منهم لمقابلتى (الرئيس طبعاً) وعايزك فى نفس الوقت تبلغهم رسالة منى وهى : أنه عند حلف اليمين ما حدش فيهم ينحنى أمامى ».

وأول ما توجهت كان إلى منزل الدكتور عزيز صدقى حسبما كان مدون فى دليل التليفونات، ووجدت نفسى أمام فيلا وعلى بابها يافطة نحاسية مكتوب عليها « عزيز إسماعيل صدقى » فتوقفت أمام هذا الخطأ فى العنوان الذى قد يترتب عليه مشكلة سياسية، وتنبهت لأن معلوماتى أن الدكتور عزيز محمد صدقى لا يمت بصلة لإسماعيل صدقى وأنه لا يقيم فى فيلا ، فأكملت باقى الزيارات وعدت إلى المكتب لأستيقن من عنوان

د. عزيز صدقى وفعلاً صوبت العنوان وتوجهت إليه حيث أبلغته بالموعد وبالرسالة وتم تعيين الثلاثة كوزراء فى التعديل الوزارى رقم ٧٦ بتاريخ ٥٨ يونيو ١٩٥٦ .

إن الدكتور عزيز صدقى هو أول وزير للصناعة فى مصر الثورة ، وقد كلف بتحديد الدور الذى يجب أن تقوم به الدولة ، وبالتالى وزارة الصناعة فى تحقيق هدف دفع التنمية الصناعية .

كانت رؤية وزارة الصناعة تتمثل فى وجوب أن يكون هناك خطة تحدد نواحي التنمية الصناعية فى شكل برنامج يتضمن المشروعات المحددة التى يجب تنفيذها ، وأنه يجب أن يكون للدولة الصلاحية لتوجيه الاستثمار فى الصناعة بحيث تسير عملية التنمية فى حدود خطة واضحة . وبناء على ذلك ، فقد وضعت خطة تقوم على العناصر التالية :

أولاً : برنامج للصناعة على مدى سنوات خمس مقبلة .

ثانياً : إعداد قانون التنظيم الصناعى .

لم يوافق الرئيس جمال عبدالناصر على المشروعات مباشرة ، وكانت معظم الأجهزة العاملة فى قطاع الصناعة كالشركات واتحاد الصناعات وغيرها كانت كلها تعمل فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة حتى ذلك الوقت ، حيث أن اتجاهات وإنجازات الثورة نحو تحقيق أوضاع جديدة تستهدف مزيداً من العدالة الاجتماعية وإبراز مسئولية الدولة فى تحقيق ذلك لم تكن قد تبلورت بعد ، وبطبيعة الحال فإن كثيراً من الآراء كانت متأثرة بالفكر السائد فى ذلك الوقت - من أن مصر بلد زراعى - وأن الصناعة هدف يصعب تحقيقه إلا فى أضيق الحدود .

وكان واضحاً أن الخلاف هو فى التفكير ذاته . فهل نحن نقيم مصنعاً ليربح فحسب ، أم نقيم قاعدة صناعية تكون منطلقاً لتفعيل إرادة التغيير وننتقل إلى التقدم ؟ وهل نحن نقيم صناعة لإنتاج سلعة معينة فحسب ، أم أن ذلك يتم فى إطار أن التصنيع عامل أساسى فى إقامة مجتمع متقدم يتحقق فيه للفرد فرص للعمل ومستوى للدخل والمعيشة لاتيحه الزراعة وحدها ؟

وكان الخلاف أيضاً بين أسلوب سابق يترك لصاحب رأس المال الحرية الكاملة ليحقق ما يمكنه من ربح وليس للدولة الحق فى وضع قواعد وقوانين تحكم ذلك ، سواء بالنسبة للإنتاج ، نوعه ، قيمته ، مواصفاته ، بل وحقها فى أن تحدد سعره ، وتحديد حقوق العاملين .

وكان واضحاً أن الثورة قد اختارت طريقها ومنذ البداية ، وانحازت إلى جانب الشعب والقوى العاملة . وكان يحكم هذه السياسة منذ البداية إقامة قاعدة صناعية

حقيقية تفتح آفاق التنمية والإنتاج وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وضعتها الثورة من البداية.

شكلت لجان مختلفة ضمت أكثر من مائة وعشرين خبيراً في لصناعة ، ومن رجال الأعمال والشركات الصناعية وأساتذة الجامعات ، وذلك من أجل المساهمة في إعداد برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة . وبنفس الأسلوب تم وضع مشروع قانون التنظيم الصناعي . وبعد مناقشة مستفيضة في مجلس الوزراء تم إقرار هذين المشروعين وتحدد بذلك المسار الذي اختارته الثورة طريقاً للتقدم والتنمية.

وتصادف أن حدث في تلك الفترة تطورات سياسية أثرت على مسار الأحداث في مصر . فقد سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا عرض تمويل مشروع السد العالي . فصدر قانون تأميم شركة قناة السويس الذي أعقبه العدوان الثلاثي على مصر ، وانسحبت القوات المعتدية بعد فشلها في تحقيق أهدافها في ديسمبر ١٩٥٦ وتلى ذلك تقدم الاتحاد السوفيتي بقرض لتمويل السد العالي ، كما آلت قناة السويس إلى مصر وبدأت مرحلة جديدة في مسيرة الثورة .. مرحلة بناء شاملة .. بناء جيش وطني ، ثم بدئ في تنفيذ مشروع السد العالي وتنفيذ تنمية اقتصادية شاملة تضمنت البدء باستصلاح الأراضي للاستفادة من مشروع السد العالي وكذلك بدأ تنفيذ برنامج الصناعة الأول ، فقدم الاتحاد السوفيتي قرضاً قيمته ٧٠٠ مليون روبل أي ما يساوي ٦٢,٥ مليون جنيه إسترليني ، كما عقدت اتفاقيات لتمويل المشروعات الصناعية مع عدد من الدول التي قبلت التعاون مع مصر وبشرطها، كاليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية ورومانيا وغيرها ، كما تم وضع الشركات والمنشآت الفرنسية والبريطانية تحت الحراسة.

كان أول اعتماد مالي في تاريخ مصر للاستثمار في الصناعة هو ١٢ مليون جنيه أٌعتمدت في ميزانية الصناعة عام ١٩٥٨ ، وسارت عجلة التنمية بقوة وتم تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول في ثلاث سنوات وعلى ضوء النجاح الذي تحقق تقرر وضع الخطة الخمسية الأولى الشاملة للتنمية ١٩٥٩ - ١٩٦٤ .

ففي عهد الرئيس جمال عبد الناصروبمساندته استطاع رجال الصناعة الأكفاء المخلصون وبقيادة الدكتور عزيز صدقي أن يقيموا صرحاً عظيماً للصناعة في جميع ربوع مصر ؛ فقد تم إنشاء في ذلك الوقت - من ١٩٥٦ حتى ١٩٧٠ وما بعدها - أكثر من سبعمائة وخمسين مصنعا ملكا خالصا للدولة المصرية ، وكل مصنع كان يُسدد ثمنه من إنتاجه على عشر سنوات، وكانت هذه المصانع موزعة على جميع محافظات مصر .

وكان من هذه المصانع ما يزيد عن مائتان وخمسين مصنعا للصناعات الثقيلة مثل المراحل البخارية التي تحتاجها الصناعات الكيماوية والغذائية والغزل والنسيج وتوليد

الكهرباء...الخ ، ومن هذه المصانع أيضا مجمع الحديد والصلب بحلوان ومجمع الألومنيوم في نجع حمادى ومصنع الفيروسيلىكون فى إدفو ومجمع البترول بالسويس ومسطرد وطنطا والاسكندرية وغيرها من المصانع .

فى ٢ مارس ١٩٧٠ بعد أن تجمعت خيوط إدارة البلاد ومنها الصناعة فى يد الرئيس جمال عبد الناصر — ولاعتقاده الأكيد أن القوات المسلحة المصرية سوف تطرد العدو الصهيونى من أرض سيناء ، والمساهمة فى تحقيق نفس الهدف عربيا — طلب من الدكتور عزيز صدقى أن يسافر على رأس وفد إلى الاتحاد السوفيتى ليستكمل المباحثات وتوقيع عقد إنشاء وتوريد معدات مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى — بالرغم من ظروف حرب الاستنزاف — وهنا قد يتبادر سؤال لماذا فى هذا التوقيت ؟ أقول حتى يجد أبناء القوات المسلحة أماكن للعمل فيها بعد الانتهاء من المعركة. هذا هو جمال عبد الناصر الذى كان يفكر فيها يفيد الشعب الآن وغدا .

إن أى إنسان يريد أن يعيش عيشة كريمة يطلب أن يتعلم وأن يعمل وأن يحصل على مرتب يعيش منه عيشة كريمة وأن يجد المسكن الملائم له ولأسرته وأن يحصل على العلاج الجيد له ولأسرته، وكان المصريون يجدون هذه المتطلبات فى المشاريع التى أنشئت فى عهد جمال عبد الناصر ، وعلى سبيل المثال فقد كان فى مجمع الحديد والصلب بحلوان يحصل العامل على التدريب فى الداخل والخارج، وعلى المرتب الكافى، وعلى المسكن له ولأسرته، وعلى العلاج له ولأسرته ، كل هذه الأمور كانت تطبق فى أغلب المشاريع الصناعية كمجمع الألومنيوم فى نجع حمادى، ومصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى، وكفر الدوار، وكذلك مصانع الأسمدة (كيميا) فى أسوان، ومصانع أخرى فى شبرا الخيمة، ومصانع الأسمنت فى حلوان، ومصنع الفيرو مانجانيز فى جنوب سيناء..

المصانع السبعمئة وخمسين هذه التى عادت للعمل من سنة ١٩٦٨ لتعمل ثلاثة ورديات فى اليوم وسبعة أيام فى الأسبوع — بعد أن توقفت منذ أواخر سنة ١٩٦٥ حتى أواخر ١٩٦٧ لاتباع رئيس الوزراء فى ذلك الوقت السيد زكريا محبى الدين ووزير الصناعة الدكتور مصطفى خليل سياسة الانكماش والتقشف فى تلك الفترة — هذه المصانع هى التى ساعدت مصر على الصمود فى وجه أعدائها طوال هذه الفترة حتى تمكنت قواتنا المسلحة من عبور قناة السويس والانتصار على العدو سنة ١٩٧٣ فاستطاعت تلك المصانع أن توفر احتياجات القوات المسلحة والشعب من المصنوعات بدلا من تلك التى توقف استيرادها من الخارج لظروف الحرب .

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بالألا تصدير خامات مصر للخارج إلا بعد إدخال عمليات صناعية عليها ، وتنفيذا لهذا القرار كان بالدرجة الأولى القطن الذى كان فى

الماضى يصدر بالكامل للخارج ليعود لنا مصنعا ، فقد تم تصنيع القطن المصرى فى المصانع المصرية التى تم تحديث مغازلها فى المحلة الكبرى وكفر الدوار والاسكندرية وإنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج فى قنا وأسيوط ودمياط وغيرها من محافظات مصر لتقوم بتصنيع القطن المصرى بأيد مصرية ثم يصدر للخارج وكانت مصر تنتج أجود أنواع اللينوه إلى سويسرا وفرنسا وغيرها وترتب على ذلك أن توقف عدد كبير من المصانع فى إنجلترا عن الإنتاج لعدم وجود القطن المصرى الخام .

ومن ناحية أخرى فقد كان خام الحديد المكتشف فى الواحات البحرية والذى قدرته بيوت الخبرة الأوروبية بـ ٢٥٠ مليون طن من أجود خامات الحديد فى إفريقيا وبالرغم من ظروف حرب الاستنزاف وفى نفس الوقت ضرورة نقل الحديد الخام من الواحات البحرية إلى حلوان وهذا يحتاج لإنشاء سكك حديدية وطلب الشركة السويدية تصدير خام الحديد إليها فى مقابل إنشاء السكة الحديد إلا أن ذلك قوبل بالرفض من الجانب المصرى - احتراماً لقرار رئيس الجمهورية بعدم تصدير الخام المصرى للخارج فقد تم إنشاء السكة الحديد بأيدى المصريين أنفسهم من الواحات البحرية إلى مصانع الحديد فى حلوان .

* * *

التخطيط فى عهد جمال عبد الناصر

أنشئت وزارة التخطيط واعتمدت الدولة مبدأ التخطيط الشامل أسلوباً للتنمية والتقدم.

كان أساس التخطيط لكل خطة هو حساب الموارد الممكن تديرها وتخصيصها للاستثمار فى التنمية الشاملة ، وعلى أساس برامج متكاملة لجميع القطاعات وتحديد أهداف محددة فى الخطة ، يجب تحقيقها فى كل قطاع . ووزعت استثمارات على كل قطاع بما حققه فى الخطة وعلى مدى سنوات الخطة كان يدرج فى ميزانية الدولة - موزعة على الوزارات المختلفة - ما يخص كل منها لتنفيذ مشروعاتها سنة بعد سنة حتى يتم تنفيذ الخطة فى المدة المحددة لها . وكانت المتابعة الدورية والسنوية تتم لتحديد النتائج سواء من ناحية التنفيذ أو النتائج المحققة بالنسبة للخطة ككل لكل قطاع على حدة.

لقد كانت مصر هى أول دولة فى منطقة الشرق الأوسط تبنت هذا الأسلوب ونجحت فيه ، وبدأت الدول الأخرى بعد ذلك تحذو حذوها.

بدأت المشروعات الصناعية المدرجة فى الخطة تنفذ على اتساع الجمهورية .. فى طنطا والإسكندرية ودمنهور وميت غمر وشبين الكوم وبورسعيد وقنا وأسيوط ودمياط وغيرها.

وبدأ يظهر في ميزانية الدولة باب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات الخطة ، وتزايدت أرقامها بحيث أصبحت أهم باب في الميزانية بما تمثله من استثمارات في تنفيذ السد العالي واستصلاح الأراضي ومشروعات الطرق والمواصلات والكهرباء وإقامة المصانع . وأصبحت الدولة الممول الأكبر لمشروعات التنمية وبالتالي المالكة لهذه المشروعات، وأصبح عليها مسئولية إدارة هذه المشروعات فأنشأت المؤسسات العامة وتبعت لها الشركات الداخلة في نوعية عملها ثم صدرت قرارات التأمين لبعض الشركات والمنشآت القائمة استكمالاً لسيطرة الدولة على الإنتاج، وهكذا وُلد القطاع العام.

رابعاً : قطاعات التنمية البشرية :

أصبح من المسلم به الآن أن التنمية في جوهرها تنمية بشرية، فهي تتم بالبشر وعائدها يعود على البشر. والتخلف الذي فرضه الاستعمار علينا هو أساساً تخلف في البشر بالحد من قدراتهم ، ومن ثمّ تقليص العائد عليهم إلى ما دون الكفاف ، أو حتى رد غائلة المجاعة.

لذلك عנית ثورة يوليو ٥٢ بقطاعات الخدمات التي تساعد في صحة العقل والنفس والبدن. و يأتي التعليم في المقدمة ليس فقط بإتاحته مجانياً بل وبالنهوض بمحتواه والوصول به إلى أرفع المستويات ، إذ لم تعد القضية هي مجرد محو الأمية الأبجدية، وتطوير أساليبه حيث لم تعد الأساليب التلقينية تناسب متطلبات التقدم ، فالتلقين يعني التأكد من أن طالب العلم استوعب ما توارثته الأجيال من معارف ، بينما التقدم في ظل الإيقاع السريع للتطوير التكنولوجي يتطلب بناء القدرة على التخيل والابتكار والبحث في المجهول ، ويكفي أن المولى عز وجل ذكر في مستهل إنزال كتابه الكريم «علم الإنسان ما لم يعلم» وهو ما يؤكد أن الوقوف عند علم السلف فيه جمود بنعمة الله على الإنسان. والتعليم والثقافة توأمان، بل إن الثقافة هي الخاصية الأساسية للإنسان التي ترتفع بفكره إلى التعامل المنطلق مع كل جوانب الحياة ، تهذب نفسه وترسخ فيه الفهم الصحيح لظاهر الكون وأسراره مع مفرزات الحضارة الحديثة التي اختلط فيها الغث بالثمين .

وقد كانت الثقافة والنهوض بها من أهم ما انشغلت به الثورة . وخارج نطاق السوق الطبيعية الحال . وسرعان ما اتضح تعدد القضايا التي تنطوي عليها النهضة الثقافية، ونظراً لضرورة تنقيتها من عناصر غرس مفاهيم التفاوت الطبقي وتميز النخبة أو الصفوة عن الجماهير، والارتباط السلفي باسم التراث أو الانسلاخ التام عن الواقعين المحلي والتاريخي باسم المعاصرة ، والانعزال عن العالم بدعوى الخصوصية الوطنية ..

وقد انحاز جمال عبدالناصر في كل هذه القضايا إلى بناء سليم لنسق ثقافي جماهيري يوازن بين الماضي والحاضر ، بين الداخل والخارج ، بين الشائع والمتميز، كان يمكن لو

استمر أن يصنع من الأمة العربية شعباً واحداً ومتناسكاً ، تثريه تعددية صحية ، لا نعرات عرقية أو قبلية أو مذهبية عمياء . وكان لابد في ذلك من مؤسسات تعززها الدولة في غير تسلط ، وتوجهها نحو أهداف المجتمع دون فرض الوسائل التي تقتل الإبداع وتفتح مجالاً لسيطرة البيروقراطية .

وبدلاً من التردد اللفظي لشعار « القضاء على الفقر والجهل والمرض » عملت ثورة يوليو ٥٢ على الحل العملي لهذه المشاكل فمضت التنمية على طريق تحمل الدولة مسئولية الرعاية الصحية ، وذات العناية بالطب الوقائي موازية للسير في الطب العلاجي مصحوبين بتطوير التعليم للمهن الطبية ولصناعة الدواء وما تحتاجه من بحوث . . بل إن الخدمات الطبية أصبحت أحد عناصر صناعة السياحة ، كما أن الخبرات التي تراكمت فيها وفي خدمات التعليم والثقافة كانت هي الرائد لنهضة الخدمات في كثير من الدول العربية ، لاسيما في الدول البترولية التي عنت بإقامة دولة الرفاهية بكل ما تعنيه من خدمات رفيعة المستوى توفرها بالمجان لشعوبها ولاشك أن لإسهام خبرات مصرية وعربية أخرى في بناء تلك الخدمات في دول شقيقة قد خطى بالتقارب بين الشعوب العربية خطوات واسعة ، وإن كان في الوقت نفسه قد زادت درجات الاحتكاك بها يمكن أن يفرزه من سلبات ، ولذلك فإن التخطيط لكل هذه الخدمات يجب أن يأخذ البعد العربي في الاعتبار ليغذيه ويستفيد منه ، ومن جهة أخرى فإن الحصول على الخدمات يتطلب تواجد متلقيها في موقع تقديمها وهو ما يجعل للخريطة الإقليمية وزناً هاماً في تخطيطها .

وكانت هذه الخريطة من أول ما اهتم به مجلس الخدمات ، كما أن الوحدات المجمع أسهمت في حل مشكلة التوزيع الإقليمي وفي خفض تكلفة الخدمات ، مع ضمان ارتفاع كفاءتها وترغب القائمين عليها في الحياة في الريف المصري . وإذا كانت الرعاية الصحية ونشر الوعي الصحي بين الأمهات إلى جانب الاهتمام بالطفولة قد أسهمت في خفض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال بدرجة كبيرة ، فإن هذا أدى إلى تعقيد المشكلة السكانية وفرض الاهتمام بتنظيم الأسرة ، إلا أن فاعلية هذا التنظيم تتأكد بالنهوض بالمستوى التعليمي ورفع الدخل وهو ما ينشئ الترابط الوثيق بين الأبعاد المختلفة للتنمية ويفسر إطلاق « التنمية الاقتصادية / الاجتماعية » عليها تأكيداً لذلك الترابط . وتكتمل حلقات التنمية بالاهتمام بقضايا الشباب الذين هم حملة الراية للمستقبل ، وباعتبار أنهم المستفيد الأساسي مما يجري من تنمية الآن ، ومن ثم فهم المتضرر الأول من إيقاف التنمية ، وهو ما تشهد بخطورته حالات الانحراف التي تفشت مؤخراً في المجتمع ، وحتى تتأكد حقيقة أن التنمية الحقيقية لا تتم إلا بالبناء السليم للمجتمع فإن العناية بالخدمات الاجتماعية تحظى بموقع متقدم ، وإذا كان هناك مجال كبير للجهد التطوعي في

هذه الأنشطة ، فإن هذا لا ينفي إخضاعها للتخطيط السليم والتوجيه الرشيد من جانب الدولة ، حتى تتأمد فاعلياتها وتسلم من عوامل الإهدار والتشويه والتوجه الخاطئ أو الاستغلال للسير في طرق منحرفة دينياً وأخلاقياً وسياسياً ووطنياً وقومياً.

خامساً : الخدمات الإنتاجية :

تعتبر قطاعات البنية الارتكازية الأساس الذى يُبنى عليه صرح المجتمع والاقتصاد، ولذا يطلق عليها أحياناً البنية الأساسية، والمشكلة فيها أن الكثير منها لا يغل عائداً مباشراً، ولذا لا يُقبل عليه القطاع الخاص، وما يقوم به منها يتحول إلى احتكارات تؤثر على اقتصاديات الأنشطة التى تُقام عليها، كما أن إقامتها تسبق الأنشطة الإنتاجية التى تعود بدخل وتخلق منتجات تلبي احتياجات البشر ، ولذلك فإن الإنفاق عليها يتطلب تمويلاً قد يصعب الحصول عليه ، كما أنه يزود المساهمين بدخول نقدية لم تتوفر بعد السلع التى تشتريها، وهو ما يجعلها تتسبب فى رفع الأسعار المحلية وفى زيادة الاستيراد دون تصدير أى عجز فى ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فإن جدوى ذلك الإنفاق تتوقف على كفاءة قطاعات الإنشاء والتشييد ، بينما نجد أن تلك القطاعات تتتهز فرصة الرغبة فى سرعة الإنجاز لرفع أسعارها على نحو ما شهدته الخطة الخمسية الأولى ، ولذلك كانت السيطرة على قطاع المقاولات من الأمور الحيوية ، ولو أن هذا لم يعن تأميمه بالكامل مما سمح لمقاولى الباطن باستغلال القطاع العام نفسه ، مما يفرض وجود إشراف شعبى على تخطيطه وأدائه ومساهمة عمالية فى ملكيته وإدارته لضمان عدم تحول عائدات أعمال التنمية إلى أرباح تدخل فى جيوب حفنة انتهازية بأساليب مشروعه وغير مشروعه. وتزداد أهمية المرافق والبنية الارتكازية لتحقيق توسع عمرانى كما فى المدن الجديدة التى أصبحت ضرورة حيوية. وهنا أيضاً تبدو أهمية التخطيط العمرانى السابق على قيام السوق وضرورة السيطرة على اقتصاديات السوق لمنع التضخم الذى يصاحب هذه الأنشطة ، والذى يمكن أن يعصف باقتصاديات المشروعات التى تقام على أساسها.

ويشغل قطاع النقل والمواصلات موقعاً هاماً بين هذه الخدمات باعتبار أنه الذى يصل مواطن الإنتاج بمواقع الاستخدام ، كما أنه المحدد للربط الاقتصادى بين الدول ، ولذلك شكله الاستعمار لربط الاقتصاديات المتخلفة بالمركز الاستعمارى على حساب الترابط فيما بينها، ولذلك تعتبر شبكات النقل والاتصال للأفراد والسلع والمياه والكهرباء والغاز من أهم متطلبات تحقيق الترابط الداخلى والتكامل بين الدول المتجاورة ..

ولهذا الأمر أهمية حيوية فى العالم العربى الذى اختصه الله بخمس صحارى العالم يقع جزء هام منها فى مصر، مما يجعل من الضرورى إقرار خطة طويلة الأجل على المستويين المحلى والعربى وتحقيق تعاون فى إقامتها ، لاسيما وأن الدول الأقل دخلاً والتى يمكن أن

تسهم بمعدلات عالية في التنمية العربية لاتستطيع تحمل أعباء هذه الشبكات بمفردها. ومع قيام ما يسمى بثورة الاتصالات تزداد درجة الاعتماد على الخارج في تنمية هذا القطاع، وكذلك تزداد مخاطر الاحتواء الخارجى من خلال الغزو الثقافى والاقتصادى، وهو ما يسمى بالمتغيرات الدولية والنظام الدولى، وتضيف هذه الظواهر أبعادًا لاتجدى فيها قواعد السوق، بل إن تلك القواعد تقود إلى استلاب كامل للقدرات الوطنية وهو ما يتطلب من المخطط أدوات مناسبة للتعامل معها.

وقد اتضح مما سبق أن قطاع التجارة رغم أهميته الحيوية يمكن أن يضيف إلى تكاليف التنمية ويشوه توجهاتها لاسيما في ظل محدودية الإنتاج المحلى وتوضع الاستثمار التجارى وسهولة التخلص منه ومن مخاطره إذا جد ما يدعو لتغيير النشاط. ولذلك لم تلبث الثورة أن وجدت من الضرورى أن يهيمن القطاع العام على قطاع التجارة لاسيما تجارة الجملة التى تمثل مراكز التحكم فى توزيع الإنتاج أو الواردات، وهو ما أوقع صغار الفلاحين فى قبضة المحتكرين وساهم فى رفع الأسعار وتوجيه النشاط نحو الاستيراد بغض النظر عن صالح الإنتاج المحلى، كما أوجد مجالاً للتلاعب فى حركة النقد الأجنبى. وقد أعاد الانفتاح هذه المنافذ التى وجدت فيها الفئات الطفيلية وسيلة للكسب السريع مما أعاق التنمية وأعاد تشكيل فئات للمجتمع على نحو أخل بالتوازن الاقتصادى والتماسك الاجتماعى حالياً، وتحت عنوان رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، بفتح باب المنافسة مع المنتجات الأجنبية يتعرض الإنتاج المحلى لسيل من الواردات التى لا تخضع لرقابة تحمى المستهلك أو المنتج المصرى، وتزداد خطورة هذا التوجه فى ظل تزايد النزعة للتصدير لا سيما فى الدول حديثة التصنيع، مما يعزز الدعوة إلى تخفيض مستمر فى الأجور الحقيقية للعامل المصرى حتى يتحقق تخفيض تكلفة الإنتاج لتتم المنافسة بتدنى الأجور أكثر منه بكفاءة الإنتاج، وعلى الجانب الآخر تتصاعد الدعوة لتخلى القطاع العام عن الدخول فى تجارة التجزئة بحجة أن حجم الوحدة التوزيعية من الصغر بحيث تتحمل عبئاً ضخماً بسبب طبيعة التنظيم الإدارى للقطاع العام، وتتجه النية إلى إلغاء وزارة التموين ومن ثم إلغاء منافذ التوزيع وتركها للأفراد. والواقع أن تدخل الدولة يجب أن ينصب على مراقبة الأسواق والتدخل لكسر احتكار قوت الشعب والعمل على توفيره بالسعر المناسب مع الدخل، بما فى ذلك توفير الدعم وهو ما تزداد أهميته فى حالة قصور الإنتاج، على أن يكون التدخل مصحوباً بإجراءات لإعادة التوازن إلى الأسواق دون استبعاد التدخل المباشر.

والقطاع الآخر الذى أوضحت التجربة خطورته على التنمية هو قطاع المال الذى رأينا أن خضوعه لإدارات أجنبية جعله يعارض خطى التحرر السياسى والاقتصادى، وهو

ما انتهى به إلى إخضاعه للتأمين .. وعندما أعيدت البنوك الأجنبية بموجب ما يسمى بالانفتاح، كانت النتيجة تسرب المدخرات إلى خارج الدولة وهو ما تتزايد احتمالاته بفعل ضغوط الأسواق المالية العالمية . وعلى الرغم من أن الانفتاح أو تفعيل قوى السوق لا يعنى التسبب، بل على العكس من ذلك يفرض رقابة صارمة على عمليات الائتمان ، باعتبار أن الثقة هى أساس التعامل الحديث ، فإن الرغبة فى فتح فرص الإثراء السريع لتمكين الرأسمالية الطفيلية من السيطرة على الاقتصاد أدت إلى تراخى الأجهزة الرقابية، وأتاحت مجالات التلاعب بالمدخرات سواء فى شكل شركات توظيف أموال أو تجار عمارات الموت أو حتى الجمعيات التعاونية التى أحالت حركة التعاون بمختلف صيغها إلى قنوات للسلب والنهب .. ولا يمكن أن يصح أى إصلاح اقتصادى دون إحكام رقابة البنك المركزى على أعمال الأوعية المصرفية ، بل وعلى التصرفات النقدية للحكومة والقطاع العام وفقاً لما تمليه القواعد الاقتصادية السليمة، وما يتطلبه تحقيق الأهداف التى تحددها الخطة القومية ، وإذا اتسع نشاط القطاع الخاص بما فى ذلك نشاط المصارف الخاصة، وأصبحت هذه المصارف مسئولة عن توجيه الأموال إلى فروع الاستثمار والنشاط التجارى الذى تتبناه الخطة القومية للدولة ، وعن تطبيق معايير سلامة التصرف على الوحدات الاقتصادية التى تتعامل معها . ولو أن البنوك كانت على المستوى الفنى المناسب لما تعثر الكثير من وحدات القطاع الخاص التى اتضح أنها تعاني من خلل كبير فى هياكلها التمويلية والإدارية، ولما استطاع أفراد لا يتمتعون بجدارة ائتمانية أن يحصلوا على قروض كادت تودى ببعض البنوك ومن خلفها بأموال المودعين فيها .

كذلك تشير الأحداث العديدة التى تعرض لها الاقتصاد مؤخراً إلى أهمية قطاع التأمين . وبالتالي فإن اتساع النشاط الخاص وتزايد الاعتماد على قوى السوق تتطلب تطوير قطاع المال وتشديد الرقابة عليه ، وتوجيه أدواته من خلال تفاصيل تحتويها خطة التنمية التى كانت تهمل الجانب النقدى ، تاركة أمره إلى السلطات المشرفة على القطاع وإلى الموازنات النقدية التى تعاد صياغتها فى ضوء التطورات اليومية.

الجوانب التنظيمية والمؤسسية :

يحتدم النقاش حالياً حول دور الدولة ، الذى يتهم توسعه بأنه السبب فى المشاكل التى يعاني منها الاقتصاد ، ويقترح فى المقابل تخلى الدولة عن الدخول فى مجالات الإنتاج والانكفاء على وظائفها التقليدية والاكتفاء بالدخول فى المجالات التى يعزف عنها القطاع الخاص ، كذلك تعتبر السوق بديلاً للتخطيط المركزى ، الذى يذهب البعض إلى إلغائه كلية، ويدعو آخرون لتحويله إلى ما يسمى بالتخطيط التأشيرى ، وبادئ ذى بدء نؤكد على ما سبق ذكره من أن التخطيط على المستوى القومى هو بالضرورة مركزى، غير أن هناك فرق جوهري بين التخطيط المركزى الذى كانت تتبعه الكتلة

الشرقية والذي كان ينقل الإدارة إلى المركز كبديل للقرارات على مستوى منشآت الإنتاج (العامة) والتخطيط المركزى التنموى الذى يهتم بالتنسيق والتطوير ويدعو إلى لامركزية التنفيذ ، أى بقاء وظيفة الإدارة بيد الوحدات الإنتاجية عامة أو خاصة ، ومن ثم لم يكن التخطيط يدعو إلى تغييب السوق ، بل كان يسمى إلى تلافى ما قد تتعرض له من خلل . وما حدث من تدخلات فى الأسعار تم خارج نطاق التخطيط ومن أجل أهداف محددة، وقد حدث تخلى عن أساليب التخطيط السليمة بينما فُتح الاقتصاد أمام قوى السوق دون أن نأخذ بأدوات السياسة الاقتصادية التى تتعامل مع هذه القوى ، أى أن الذى أدى إلى انهيار الاقتصاد ليس هو كبر دور الدولة، بل تراجع هذا الدور؛ بينما ازداد حجمها وهو ما أفسح مجالاً أمام ممارسات لسلطات توصف بالبيروقراطية والروتينية، بينما واقع هذه الصفات أن تضع نظاماً دقيقاً للعمل يتبعه الموظفون العموميون يستفيد منه أصحاب المصالح وليس العكس . ولذلك عنيت ثورة يوليو بوضع نظم للعمل وإنشاء مراكز وأنشطة تدريبية بها فى ذلك التدريب على الوظائف الجديدة ، مثل الرقابة والتخطيط للتعرف على الأهداف وأسلوب العمل فى ظل خطة للتنمية تسعى إلى تغيير بنية الدولة وجهازها الإنتاجى فى إطار اعتماد على النفس لا التبعية . ويحتاج الجهاز الإدارى الحالى إلى إعادة تأهيل لكى يكون قادراً على التعامل مع الأساليب الحديثة فى الإدارة والتخطيط ورسم السياسات والتوجيه المباشر وغير المباشر ، والقضاء على أسباب الانحراف.

ويجب أن يكون واضحاً أن الحوار القائم حول المفاضلة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو حوار مضلل . فقد آمنت الثورة منذ البداية بدور هام للقطاع الخاص ، كما أنها عندما أقامت القطاع العام لأسباب موضوعية سبق بيانها ، عهدت إليه بقيادة التنمية لا الانفراد بها . المعيار الأساسى الذى يضع حداً لنشاط القطاع الخاص أن يتجاوز هو معيار الاستغلال سواء للعاملين أو للمستهلكين ، وبالتالي فإن السماح بقوى السوق لا يجب أن يتيح له الفرصة لممارسة الاحتكار والاستغلال ، وكما أشرنا من قبل فإن هناك قاعدتين لا بد من الالتزام بهما:

١- إن القطاع العام ملك للشعب لا الحكومة ، وإدارته يجب أن تُراعى قواعد الكفاءة التى تلتزم إدارته المكونة من موظفين عموميين لهم معايير اختيار وأداء تختلف عما يسود فى الجهاز الإدارى الحكومة ، مما يعنى أن تنظيم القطاع العام يجب أن ينظم على نحو يراعى تمكين الشعب، لا موظفين عموميين ليس الإنتاج من بين كفاءاتهم، وأن يكون لهم القدر الكافى من مهارات التخطيط والرقابة.

٢- إن السوق موجودة فى كل الأحوال ، ولا يعنى كونها تتعرض لانحرافات أن يلغى دورها بل لا بد من السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة السليمة ، فإذا تعرضت إلى اختلالات تنحرف بالأسعار عن المستويات المرغوبة ، فإن التصحيحات التى تتم

بالتدخل فيها ، بتحديد السعر كالإيجارات أو أسعار بعض المحاصيل أو دعم أسعار المستهلك ، ويجب أن يكون ذلك حلاً مؤقتاً مصحوباً بإجراءات تزيل الحاجة إليه في وقت منظور، عن طريق اتخاذ ما يلزم لتصحيح جانبى الطلب والعرض بما في ذلك تصحيح مستويات الدخول النقدية حتى تزول الحاجة إلى افتعال تخفيض في الأسعار بواسطة الدعم أو غيره . كذلك فإن حماية الصناعة المحلية للسماح بارتفاع أسعارها عن المستورد لتغطي تكاليفها يجب أن يكون أمراً مؤقتاً تسمح باتخاذ إجراءات تحقق تخفيضاً حقيقياً في تكاليف الإنتاج وليس على حساب تخفيض الأجور . وفي كل الأحوال لا يكون تصحيح الفجوة بين العرض والطلب بتحميل أحد الطرفين عدم تمشى الآخر معه ، بل لابد أن يتم ذلك بموارد حقيقية يقدمها المجتمع ، ليكون له أن يتساءل عن سلامة استخدامها .

وكما علمنا عبدالناصر.. فإن الحل ليس في إعلاء النزعة الفردية التي يجعل منها أنصار الليبرالية المرشد المقدس للحركة ، ويغذيها أنصار السلفية بدفع الفرد لضرب الدولة والمجتمع بزعم النجاة من عذاب الآخرة ، بل إن الأساس هو بناء المجتمع الذي تذوب فيه الفوارق بين الطبقات وتستقيم فيه التجمعات الشعبية التي تعبر عن المصالح الفئوية من منظور قومي تنموي ، وتعمل على تجميع القدرات الذاتية ووضعها في خدمة التنمية . ولعل هذا التوجه هو ما ميز الاتحاد الاشتراكي في الماضي وما يميز التيار الناصري الذي يعنى في تكوينه بالتعبير عن تطلعات فئات الشعب العاملة . وتبدو أهمية التكوينات الشعبية بالنسبة لقيام الأجهزة المحلية من أداء دور راقد لعمل السلطة المركزية في الامتداد بالتنمية إلى المستويات الإقليمية المختلفة ، حيث تأخذ خصوصيتها في الاعتبار ، وتمكنها من تعبئة الإمكانيات الشعبية من أجل الوظائف التنموية المختلفة سواء بالإسهام المباشر أو التخطيط أو الرقابة أو التوعية بالقضايا القومية والمحلية ، وتكتسب الجهود الشعبية أهمية خاصة للنهوض بالتكامل العربى الذى ظل حتى الآن حبيس عمل رسمى تحرص أنظمة غير شعبية على ألا يرقى للمستوى الذى يخرج شعوبها عن قبضتها ، كما حدث وقت أن كانت الجماهير العربية تستجيب للمشروع القومى .

وأرجو أن أنهى كلامى حول هذه القضية بالاستشهاد بما كتبه جون بادو سفير الولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة خلال فترة إصدار القرارات الاشتراكية فقد ذكر في كتابه « ذكريات الشرق الأوسط » « The Middle East Remembered » ، ما نصه :
« وحينما صدرت القوانين الاشتراكية وكنت سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة ، ثارت ضجة حولها فقررت تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراساتها بدقة

وانتهينا إلى أن حجم القطاع العام الجديد في مصر أقل منه في إسرائيل وفي الهند وفي فرنسا وفي بريطانيا بل وفي الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه ، بل على العكس سوف يحفز وي دفعه للمنافسة في ظل اقتصاد مختلط كما حدث في هذه الدول».

* ويقول جون بادو أن سياسة كينيدي كانت تلقى معارضة من القوى المؤيدة لإسرائيل داخل دوائر الإدارة الأمريكية ويضرب المثل على ذلك بقوله إن إيفاد المبعوث الشخصي حول موضوع صفقة الصواريخ الهوك لم يقرأ عنها شيء في واحدة من الصحف الأمريكية. كما ظل الكثيرون من العاملين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يتعاملون مع عبدالناصر باعتباره شيوعياً أو أداة للشيوعية ، وهكذا فإن برنامج معونة القمح لمصر والذي زاد بشكل كبير في عهد كينيدي حتى أصبحت هي أكبر صفقة قمح أمريكية بعد صفقة الهند ، وجدت معارضة داخل الكونجرس والمخابرات المركزية خاصة بعد عمليات التأميم التي حدثت في مصر في ذلك الوقت ودعت بعض رجال الكونجرس إلى انتقاد تقديم المساعدات للاشتراكيين والشيوعيين ، هكذا ، وذلك بالرغم من أن هذه الصفقة لم تكن تكلف الولايات المتحدة شيئاً حيث كانت كلها مواد غذائية زائدة عن الحاجة ، وقد أجرى بادو في تلك الفترة دراسة دقيقة عن الاقتصاد المصري وكانت ما وصل إليه هو أن ١٨٪ من القوى الإنتاجية المصرية هي التي تم تأميمها ، ثم قارنت الدراسة هذه النسبة مع مثيلاتها في بعض الدول الأخرى من حلفاء واشنطن ، فوجد مثلاً أن القوى الإنتاجية في إسرائيل تبلغ نحو ٣٠٪ وفي الصين الوطنية نحو ٢٥٪ ، ويقول السفير بادو : « على أن أفضل ما وقعت عليه أعيننا كان مثال الولايات المتحدة نفسها حيث ٢٩٪ من القوى الإنتاجية تخضع للإشراف الحكومي بشكل أو بآخر».

لقد استصلحت الثورة مليون فدان في خلال ١٢ عاماً ، وكان معدل استصلاح الأراضي قبل الثورة أقل من ٥٠٠٠ فدان سنوياً ، أقيم السد العالي ، أقيمت آلاف المدارس ، كما أقيمت أكبر قاعدة صناعية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا كلها. وبعد أن كنا نستورد تقريباً كل شيء أصبحنا نعتمد على أنفسنا وننتج معظم ما نحتاجه . أقمنا مصانع الحديد والصلب والألومنيوم والترسانات البحرية والسيارات واللوارى والإطارات والأسمنت والأسمدة والغزل والنسيج والورق وغيرها . ولولا هذه القاعدة الإنتاجية ما كان ممكناً أن ندخل حرب أكتوبر معتمدين على أنفسنا وإنتاجنا ، فلم تحدث أزمات ولم تصدر بطاقات ولم يحس الشعب بأي نقص نتيجة للحرب ، ونفس الشيء حدث في أعقاب نكسة ٦٧ التي ترتب عليها أن زاد التصميم على السير في خطين متوازيين في وقت واحد وهما إعادة بناء

القوات المسلحة والاستمرار في التنمية الشاملة . وإذا كانت الكوارث التي لا تقتل تصنع ، فإن نكسة ١٩٦٧ صنعتنا مرة أخرى تمامًا كما فعلت دنكرك ببريطانيا وبيرل هاربور بأمريكا ووصول الألمان لضواحي موسكو بروسيا ، صمدنا وكان القطاع العام هو الأرض الصلبة التي واصلنا بها السير إلى حرب الاستنزاف فنصر أكتوبر .

إن الأراضي التي استصلحت وزعت على الفلاحين ، والمصانع التي أقيمت يملكها الشعب ، ولولا وجود هذه القاعدة الإنتاجية الضخمة التي أقامتها الثورة وإتاحة فرص العمل للملايين من أبناء هذا الشعب والتشريعات العمالية التي صدرت لتعيد للعامل حقوقه بتحديد ساعات العمل وحد أدنى للأجور والتأمين الصحي والتأمين الاجتماعي ، وإتاحة الفرصة للتعليم للغالبية العظمى من الشعب الذين كانوا محرومين منه قبل الثورة حيث كان هناك مشروعات تسمى مشروع الحفاه وغيرها من المشاريع الوهمية ، ولما أمكن تحقيق العدالة الاجتماعية .

ومن ثم فلا أحد يمكن أن يدعى أنه لم تكن هناك أخطاء في كل هذه المنظومة الضخمة التي تمت ولكنها طبيعة الأشياء - وفي النهاية فإن الأعمال تقاس بتائجها :

أولاً : إن مصر بأبنائها وحدهم وإرادتها الحرة هي التي وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها ، ولم يشارك أجنبي في ذلك ، كما أن تنفيذ هذه السياسة ومشروعاتها تم بأيدي الفنيين والعمال المصريين ، ثم هم الذين تولوا إدارة الإنتاج الضخم .

ثانياً : إن الدولة عندما خصصت الاعتمادات الضخمة في ميزانياتها سنة بعد سنة لتنفيذ هدف التنمية - برغم الظروف الصعبة التي اجتازتها البلاد اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً ، فإنها كانت تفعل ذلك إيماناً منها بأهمية عملية التنمية لتحقيق أهداف الثورة الكبرى .

وإذا كانت إمكانيات القطاع الخاص قاصرة على الاستثمار المطلوب في حدود ما جاء في خطة التنمية - ومع السماح له بالمساهمة بكل إمكانياته في عملية التنمية - فإن الدولة كان عليها أن تتولى هي مسئولية تنفيذ خطة التنمية . إن استثمارات القطاع الخاص التي تمت في قطاع الصناعة طبقاً لما جاء في كتاب اتحاد الصناعات لعام ١٩٥١ (أى قبل قيام الثورة) وفي ظل حياة كاملة للاستثمار بلغت ٢,١ مليون جنيه . فإذا قررت الدولة تنفيذ خطة تنمية تحتاج لاستثمارات بلغت مئات الملايين من الجنيهات كل سنة - فقد كان واجب الدولة واضحاً .

ثالثاً : إن التخطيط لعملية التنمية كان يستهدف تحقيق أهداف إنتاجية محددة ، إلا أنه إلى جانب ذلك استهدف والتزم بتحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة . لم يكن الربح هو العامل الوحيد في اختيار المشروعات ، بل إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج للمجتمع وتساهم في رفع مستواه وخفض تكاليف معيشتهم ، ثم المساهمة في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات ، ولذلك فإن الدولة كان يمكنها أن تحقق أرباحاً أكبر عن طريق رفع الأسعار ، وخاصة أن أسعار الإنتاج المحلي كانت دائماً أرخص بكثير من السلع المستوردة ، ومع ذلك كان الاتجاه دائماً إلى خفض الأسعار وخاصة بالنسبة للسلع الرئيسية والشعبية.

رابعاً : تأكيداً لأهداف الاستقلال فقد حققنا في آخر عام ١٩٧٠ ما كنا نحاول الوصول إليه دائماً ، وهو أن يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الإنتاج الصناعي بحيث نكتفى ذاتياً في الجزء الأعظم من احتياجاتنا ، وأن نصدر فائض الإنتاج في السلع التي يمكننا تصديرها ، وبحيث يكفي عائد التصدير كل احتياجات الصناعة من النقد الأجنبي ، وبذلك يساهم قطاع الصناعة مساهمة كاملة وفعالة في تحقيق مبدأ الاستقلال الاقتصادي الذي استهدفته الثورة.

وللأسف فإنه في فترة ما سمي بالانفتاح ، توقفت بالكامل تقريباً عملية التنمية الصناعية ، وقيل إن الاستثمار الأجنبي سيحل المشكلة وهو ما لم يحدث طبعاً . وعدنا من جديد إلى أن إنتاجنا في كثير من السلع أصبح لا يكفي وبالتالي عادت عملية الاستيراد من الخارج مرة أخرى.

خامساً : كان التعاقد على تنفيذ المشروعات مع كل دولة قدمت لمصر التسهيلات والقروض وبالشروط التي وضعتها مصر وقبلتها ، وقد أدى هذا الأسلوب إلى نجاح في الحصول على قروض واتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا واليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية وإنجلترا وفرنسا والدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية.

وعاون الاتحاد السوفيتي في تنفيذ مشروعات كبرى ما كان يمكن أن نستطيع تنفيذها عن طريق دول أخرى ، ومن هذه المشروعات مجمع الحديد والصلب والترسانة البحرية ومشروع الألومنيوم والكوك وبعض الصناعات الاستراتيجية والمزارع النموذجية وغيرها. كما نفذت مصر مع ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا مشروعات الغزل والسكر والأسمنت والصودا وتكرير البترول والمراجل والموتوسيكلات وغيرها وفي نفس الوقت وضعت الأسس لمشروعات مشتركة مع كل من الصين الشعبية والهند. وفي نفس الوقت نفذت مشروعات أخرى كثيرة مع الدول الغربية كمصانع السكر في

إدفو ومصانع الغزل ومصنع السردين وغيرها مع اليابان ، ومصانع الغزل والنسيج مع بريطانيا وسويسرا ، ومع إيطاليا نفذ مشروع مصانع السيارات ومصنع الصودا الكاوية ومصنع تفحيم المازوت . أما ألمانيا الغربية فقد نُفذ معها مشروع مصانع السجاد في كل من السويس وطلخا وكيما بأسوان ، ومصنع اللوارى والأوتوبيسات ومؤسسات الغزل، وسلسلة من محطات الكهرباء والكبارى الرئيسية والقناطر ، ومع الدانمارك مصانع الأسمنت ، ومع فرنسا مصانع الزيوت ، ومع الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا مصانع الأدوية ، ثم التنقيب عن البترول مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. وبدأت عملية استخراج البترول مع الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من سنة ١٩٦٤ . شركات كبرى للبحث كان على رأسها شركة «اموكو» للكشف والاستخراج .

وتسبقت دول الغرب على الاستثمار في مصر لأنها كانت تثق في نزاهة وكفاءة النظام، وأنها لم تكن تريد لترك الميدان خالياً للاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى .

كما تضاعفت المبادلات والعلاقات مع دول العالم الثالث لبناء جبهة اقتصادية تعزز عدم الانحياز وكان التعاون متصلاً ومضطرباً لم يتوقف مع قلاع الصناعة الكبرى وليس مع رأسمالية المافيا أو الأموال المغسولة .

ولم يفرق صاحب القرار بين الشرق أو الغرب في اختيار المشاريع ، ولكن كان الفيصل هو المصلحة الوطنية الخالصة .

وبهذه المناسبة فإنه يجدر بنا أن نتعرض لأسلوب التعامل مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يعطى شروطاً ميسرة للقروض عبارة عن إتمام التعاقد والتنفيذ دون دفع أى مقدم، على أن يبدأ السداد بعد سنة من استكمال المشروع بفائدة ٥ ، ٢ ٪ وبأقساط على اثنتى عشرة سنة ، وهذا ببساطة يعنى أننا كنا نتمكن من السداد من عائد الإنتاج .

وكان نفس الأسلوب متبعاً مع باقى دول المعسكر الاشتراكى .

إلا أن الوضع كان مختلفاً مع الدول الغربية ، فقد كان لأبد من دفع مقدم للثمن عند التعاقد بما يساوى حوالى ٢٠ ٪ ثم يقسط الباقي على مدد تختلف من مشروع لآخر، وكانت تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات وبفائدة كانت في ذلك الوقت تتراوح بين ٦ و ٨ أو ٩ ٪ مما كان يستلزم تدبير العملة الصعبة للسداد في الوقت الذى كانت فيه مواردنا منها لا تسمح إلا بقدر احتياجاتنا ، ومع ذلك فقد سار تنفيذ المشروعات في طريقه ، وحصلنا على أفضل الشروط وأجود الآلات .

وبهذه المناسبة فقد تردد في السبعينات أقوال مرسله مفادها أننا حصلنا على معدات مستهلكة أو مستعملة ، كما قيل أننا قبلنا معدات ليست في مستوى الجودة المطلوبة ولتصحح هذه المقولات فقد كانت التعليمات واضحة وصریحة تمنع استيراد معدات

مستخدمة من الخارج ، الشيء الذى كان يلجأ إليه القطاع الخاص فى الماضى بما يسببه ذلك فى مشاكل فى الإنتاج والحاجة إلى استيراد المزيد من قطع الغيار .

سادساً : لم يقيم مصنع واحد ثبت أن مصر ليست فى حاجة إلى إنتاجه ، كما لم يقيم مصنع واحد كانت هناك مصاعب فى تسويق ناتجه بل العكس كان الصحيح . كانت برامج التصنيع المتتالية تحاول التوسع باستمرار فى إنتاج السلع المختلفة ، بحيث تتمكن المصانع من ملاحقة الزيادة المستمرة فى الإنتاج . وعندما تم تنفيذ التوسعات فى مصانع الأسمنت وزادت طاقة المصانع من مليون إلى أربعة ملايين طن ، تردد أن هذا الإنتاج يزيد عن حاجتنا ، ولكننا لم نستورد طنًا واحدًا من الأسمنت قبل عصر الانفتاح ، بل كانت مصر هى المورد الرئيسى للأسمنت لمنطقة الخليج العربى كلها ، هذا فى الوقت الذى أوقفت فيه هذه السياسة فى فترة السبعينات لم يبن مصنع واحد للأسمنت بينما تزايد استهلاك السوق المحلية ، وقد ترتب على ذلك استيراد أسمنت بأكثر من ثمانية ملايين طن فى السنة تبلغ قيمتها حوالى ٤٠٠ مليون دولار ، ونفس الشيء حدث بالنسبة لسلع كثيرة أخرى .

سابعاً : كان أحد الشروط الأساسية عند التعاقد مع بلاد الاتفاقيات أن يتم السداد بجزء من الإنتاج ، حدث هذا فى مصنع شيبين الكوم للغزل مع ألمانيا الشرقية ، والألومنيوم مع الاتحاد السوفيتى ، ومشروع الفوسفات من أبو طرطور الذى أوقف تنفيذه فى السبعينات والثمانينات بلا مبرر ، فكانت المشروعات تنفذ ويسدد المشروع أقساطه من إنتاجه .

ثامناً : بدأت نشأة القطاع العام بتمصير بعض المصالح الأجنبية بعد تأميم شركة قناة السويس ، ثم بدأت الدولة منذ عام ١٩٦٠ فى تنفيذ بعض إجراءات التأميم ثم صدرت القرارات الأساسية للتأميم فى يوليو ١٩٦١ ، وهذه الإجراءات كانت فى حدود الشرعية الكاملة وكانت محتومة ، لم تغتصب حقاً أو تصدر ولكن حررت الثروة ووزعتها بالعدل على طبقات الأمة وفئاتها العاملة لبناء مجتمع الكفاية والعدل للجميع .

لقد بدأ تنفيذ خطة السنوات الخمس للصناعة منذ عام ١٩٥٨ وبذلك تكوّن قطاع عام من شركات آلت إليه عن طريق التأميم وأخرى أقامت الدولة بتمويل كامل منها . ولعل الكثيرين لا يعلمون أن الجزء الذى يمثل ما أمم من أصول بالنسبة إلى القطاع العام اليوم لا يمثل أكثر من ١٥٪ أو ٢٠٪ بل ليس حتى فى هذه الشركات لا توجد آلة واحدة مما كان قائماً وقت التأميم لأن عمليات التجديد والتوسع المستمرة طورت هذه المصانع إلى أن أصبحت على ما هى عليه اليوم .

يبعضون القطاع العام .. فلنمن ببيع ؟ .. ولصالح من ؟ ..

حماية القطاع العام والقطاع الخاص

لقد كان نصيب القطاع العام في سنة ١٩٧٠ من الإنتاج الصناعي ٧٥٪ و ٢٥٪ للقطاع الخاص . وبعد خمسة عشر عامًا حورب فيها القطاع العام ومُنعت عنه الاستثمارات خصوصاً تلك اللازمة لتحديثه أو حتى توفير احتياجاته من قطع الغيار، فإن نسبة القطاع العام مازالت كما هي ٧٥٪ من الإنتاج الصناعي . وفي نفس الوقت فلم يقام مصنع واحد للصناعات الثقيلة وحتى العدد المحدود منها من المصانع التي أنشئت كانت نسبة مساهمة القطاع العام في رأس مال المشروعات قامت في فترة ما يسمى بالانفتاح ٦٠٪ .

إن من بديهيات آليات عملية التصنيع حقيقة تستلزم إقامة قاعدة صناعية متكاملة تشمل صناعات أساسية قد لا تكون مما يحقق ربحاً كبيراً كصناعة الصلب مثلاً ، وهذه لن تشجع المستثمر أن يضع أمواله في مثل هذه المشروعات ولكن الذي يقوم بها هو القطاع العام.

ومن ناحية أخرى فإن الأعمال تقاس بنتائجها ، فلقد ذهبنا إلى أبعد حد لتشجيع رؤوس الأموال الخاصة - فلم تقم إلا بتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة ذات العائد السريع - مستغلة المزايا الضخمة التي أعطاها لها قانون الاستثمار الأجنبي ، وهي بالمناسبة، مزايا لا يتمتع بها القطاع العام ولا القطاع الخاص الوطني .

ومع ذلك وعلى سبيل المثال فإن شركة مثل « قها » أو « إدفينا » تنتج معلبات غذائية وقامت شركات استثمار أجنبية لتنتج نفس المنتج .. لو راجعنا وقارنا بين الجودة والأسعار فلن نجد هناك أى فارق ، إلا أن القطاع العام ينفذ إلى جانب تحقيق أهداف الإنتاج ، أهداف الدولة في توفير احتياجات الشعب في حدود إمكانياته دون اعتبار أن الربح هو العامل الأساسي في تحديد الإنتاج وسعره ، بينما يلتزم الاستثمار الأجنبي بهذا الهدف ، ولأمانع من السماح بهذا الاستثمار الأجنبي وتشجيعه على أن تقوم بواجبها - والقطاع العام هو الأداة التي تحقق للدولة القدرة على كبح جماح الاستغلال وانطلاق الأسعار بلا رابط ، وهو في النهاية الذي يمكننا من أن نعتمد عليه في سد احتياجات الجماهير العريضة.

إذا كانت هناك أخطاء أو قصور في الإنتاج أو نوعيته فواجبنا أن نعالج هذه الأوضاع وأن نتيح للقطاع العام فرصاً متكافئة للتنافس ، ولكن الأوضاع انقلبت مع عهد الانفتاح فأصبح بدلاً من أن تقوم الدولة بحماية القطاع العام والقطاع الوطني الخاص وهو واجب وحق معمول به في كل دول العالم ، أصبحنا نطالب الآن ببعض المساواة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي تمثل قمة النظام الرأسمالي في العالم ، لا تجد غضاضة في اتخاذ كافة الإجراءات لحماية الإنتاج الوطني - ولعلنا نتابع قصة الضغط على اليابان مثلاً لحماية المنتج المحلي الأمريكي .

إن القطاع الخاص أو الأجنبي يمتلك الحق في أن يدير مشروعاته لأنه يملكها، فما العجب في أن تتولى الدولة إدارة القطاع العام وهي تملكه لصالح الشعب؟ ولا شك أن هناك الكثير مما يمكن عمله حتى يتمكن القطاع العام من القيام بدوره في تحقيق مصلحة الجماهير وهي صاحبه، والمساهمة بذلك في تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو من القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو في إقامة قاعدة صناعية خصبة ضخمة في مصر، بل لقد أصبحت مصر دولة صناعية زراعية تحتل الصناعة المكانة الأولى في الإنتاج بعد أن كنا نعتمد على الزراعة فقط. وقد تم ذلك لحساب الشعب المصرى وساهم في تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية في مجتمع متطور. وهذه القاعدة الصناعية نجحت في تحقيق استقلالنا الاقتصادى حتى أوائل السبعينات وهي القادرة على تحقيق ذلك حتى الآن إذا صحت الإدارة والعزيمة في الاعتماد على الذات.

إن إقامة الصناعة لم يكن أمراً سهلاً بل كان الطريق صعب وغير ممهد وأمامه الكثير من العقبات ولكن أمكن النجاح في اجتيازها.

لقد دفع الشعب ثمن التضحية بالقطاع العام بعد تقرير سياسة الانفتاح وبدلاً من تثبيت مجتمع الكفاية والعدل الذى كان يشير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه، فإن الانفتاح يقوم الآن وبعد أكثر من ثلث قرن مجتمع مريض تتفاقم متناقضاته كل يوم وتترعب على قمته حفنة من أصحاب البلايين والملايين - كما لم يسبق في تاريخ مصر - على حساب محيط زاخر متلاطم من محدودى الدخل والمعدمين وسكان القبور.

إن حديث الأرقام هو أبلغ دليل على صحة ما سطرته حول هذا الموضوع الهام. وفيما يلي مجموعة من الجداول التى توضح تطور الانتاج الصناعى ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى وفى العمالة وتطور قيمة الصادرات الصناعية وهي كلها مستقاة من الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكذا تقارير المتابعة التى صدرت عن وزارة التخطيط المصرية عام ١٩٨٥.

أوضاع القطاع الخاص المصرى سنة ١٩٦١ :

٣/٢ الاقتصاد المصرى كان بيد القطاع الخاص.

الزراعة كلها قطاع خاص.

٧٩٪ من التجارة قطاع خاص.

٧٦٪ من شركات المقاولات قطاع خاص.

٥٦٪ من الصناعة قطاع خاص.

تقرير معهد التخطيط القومى ١٩٩٧ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى حصاد ١٨ عامًا من الثورة وحتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر حققت مصر من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٦٧ أعلى معدل تنمية فى العالم الثالث ، وأعيد توزيع الرزق حتى بات الدخل القومى مناصفة بين عوائد التملك والأجراء فى مصر ، وهو معدل قياسى فى توزيع الدخل تراجع معه الفقر.

والآن أصبح نصيب الملاك ضعف نصيب الأجراء.

وبهذه المناسبة فقد جاء فى تقرير البنك الدولى رقم A870 الصادر فى واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ (الجزء الخاص بمصر) ما يلى :

نسبة النمو الاقتصادى فى مصر كانت بمعدل ٢, ٦ ٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية، ارتفعت فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ إلى معدل وصل إلى ٦, ٦ ٪.

وهذا يعنى أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تقيم تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة السابقة عن عام ١٩٥٢.

وللعلم فإن متوسط معدلات النمو فى العالم الثالث هو ٥, ٢ ٪.

* * *



لقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو فى إقامة قاعدة صناعية خصبة ضخمة فى مصر، بل لقد أصبحت مصر دولة صناعية زراعية تحتل الصناعة المكانة الأولى فى الإنتاج بعد أن كنا نعتمد على الزراعة فقط

تطور قيمة الإنتاج الصناعي

١٩٧٠ - ١٩٥٢

بالمليون جنيه

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٥٢	
١٣٣,٢	١١٠,٢	٣٤,٢	المنتجات البترولية
غير متاح	١٠,٨	٣,٦	المنتجات التعدينية
١٥٠,٥	١٦٤,١	٢٠,٥	المنتجات الكيماوية والدوائية
٤٨٢,٨	٤٢٥,٢	١٢٢,٣	المنتجات الغذائية
٢٣٢,٣	٤٤,٥	٣٠,١	المنتجات الهندسية والكهربائية
٨٨,٠	٤٤٩,٩	٨,٤	منتجات مواد البناء والحراريات
٤٧٠,٣	٧٣,٢	٨٤,٦	منتجات الغزل والنسيج
٧٥,٩	٧٣,٢	١٠,١	الطاقة الكهربائية
	١٥١١,١	٣١٣,٨	الإجمالي
١٦٣٣,٠	١٥٠٠,٣	٣١٠,٢	الإجمالي بدون المنتجات التعدينية

نصيب الصناعة في الناتج المحلي

بالمليون جنيه

١٩٧١/١٩٧٠	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٥٢	
١٦٩١,٠	٢٥٥٢,٨	٧٦٠,٢	الدخل المحلي الإجمالي
٥٢,٧	٤٩,٢	٢,٩	الصناعة الاستخراجية
٥٥٩,٢	٤٩٢,٨	٦٥,١	الصناعة التحويلية
٤٠,٠	٤١,٨	٢,٤	الكهرباء
٥٩٩,٢	٥٣٤,٦	٦٧,٥	إجمالي الصناعة التحويلية والكهرباء
%٩	%٢١	%٢٢	

نصيب الصناعة في العمالة
بالألف

١٩٧١/٧٠	١٩٧٠/٦٩	١٩٤٧	
٨٣٦٥,٠	٨٢٧٤,٧	٦٤٧٧	العمالة الكلية
٣٠,٩	٢٨,٤	١٣	العمالة في الصناعة الاستخراجية
٩١٥,٧	٨٨٧,٧	٦٤٩	العمالة في الصناعة التحويلية
٣٠,٤	٢٢,٨	٢٢	العمالة في صناعة الكهرباء

تطورات قيمة الصادرات الصناعية
بالمليون جنيه

١٩٧١	١٩٧٠	١٩٥٢	
٤٥,٢	٤٥,٣	٣,٩	الصادرات نصف المصنعة
٩٥,٧	٩٦,١	٣,٢	الصادرات تامة الصنع
	١٤١,٤	٧,١	اجمالي الصادرات الصناعية التحويلية
٣٤٣,١	٣٣١,٠	٤٥,١	الصادرات الكلية
%١٥	%٤٣	%٤١	

تطورات الكميات المنتجة من أهم السلع الصناعية

١٩٧١/٧٠	١٩٧٠/٩٦	١٩٥٢	السلعة / الوحدة
١٦٤٤٠٩	١٦٤٣٢٨	٥٥٧٠٠	غزل القطن طن مترى
١٠٣٠٨٦	٩٦٥٨٠	٤٠٠٨٠	نسيج القطن طن مترى
١٠٣٧١	١٠٣٦٥	٢٠٠٠	غزل الصوف طن مترى
٣٣١٤	٣١٠١	٨٩٠	نسيج الصوف طن مترى
١٢٤٥٣	١١٨٠٩	٤٠٠٠	غزل الحرير الصناعى طن مترى
٧٢٤٩	٨٣٦٥	٤٢٠٠	نسيج الحرير الصناعى طن مترى
٢٧٥٥٥	٢٦٩١٠	١٧٠٠	غزل الجوت طن مترى
٢٥٣٥٢	٢٤٤٨٤	١٦٠٠	نسيج الجوت طن مترى
٦٣٥	٥٣٣	١٨٩	سكر ألف طن مترى
١٠٣	١٤٠	١٠٠	زيت بذرة قطن ألف طن
٥٩٥	٥٤١	٤١٠	كسب (بذرة القطن) ألف طن

السلعة / الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٠ / ٦٩	١٩٧١ / ٧٠
صلصة طماطم طن	٤٠٠	٤٢٧	١٥٣٥
مياه غازية مليون زجاجة	١٥٦	٥٤٨	٦١٧
ورق ألف طن	٢٠	١٢١	١٣٧
سماد سوبر فوسفات ألف طن	١٠٦	٣٥٣	٤٤٧
سماد نترات النشادر ٣١٪ ألف طن	٠٠٠	٣٧٧	٣٨٠
حامض كبريتيك ألف طن	٢٥	٢٢	٣٧
صود كاوية ألف طن	٣	٢٠	١٨
منظفات صناعية طن	٤٠٠	١٣٧٨٩	١٦٦٥٨
صابون ألف طن	٣٦	١٣٤	١٣٧
بطاريات سائلة بالألف	١٨	٣٤٦	٣٨٧
أدوية مليون جنيه	١	٣٣	٣٩
أسمنت ألف طن مترى	٩٥١	٣٥٠٠	٣٨٥١
إطارات كاوتشوك خارجية بالألف	٠٠٠	٤١١	٤٣٤
أنابيب داخلية بالألف	٠٠٠	٣٨٩	٣٩٣
أدوات صحية طن	٠٠٠	١١٦٨٣	٠٠٠
طوب حرارى ألف طن	٨	٥٨	٣٧
خزف وقيشانى طن	٠٠٠	٢٧٠١	٠٠٠
مواسير ومنتجات خرسانة ألف طن	١٨	٨٤	١٠٩
مواسير والواح اسبستوس ألف طن	٧	٥٥	٦٥
حديد تسليح ألف طن	٥١	٢١٢	١٩٠
ثلاجات بالألف	غير متاح	٦٨	٥٩
غسالات بالألف	» »	١٢	٢٠
أفران بوتاجاز بالألف	» »	٧٤	٨٠
سخانات بوتاجاز بالألف	» »	١٢	١٢
أجهزة تكييف بالعدد	» »	١٢٧٥	١٢٢١
دفايات كهربائية بالعدد	» »	٤١٨٣	٥٢٤٠
أجهزة راديو بالألف	» »	١٣٦	١٥٧
أجهزة تليفزيون بالألف	» »	٥٩	٣٦

السلعة / الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٠ / ٦٩	١٩٧١ / ٧٠
لوحات توزيع كهرباء بالعدد	» »	١٠٥٧	١٥٣٧
دراجات بالآلف	» »	٥١	٦٣
سيارات ركوب بالعدد	» »	٣١٣٩	٤٢٧١
سيارات نقل بالعدد	» »	١١١٧	١٢٠١
سيارات أتوبيس وشاسيهات بالعدد	» »	٣٣٦	٤٠٧
جرارات بالعدد	» »	١٠٧١	١٠٧٢
بوتاجاز ألف طن مترى	٣,٧	١٠	٩
بنزين ألف طن مترى	١٩٠,٤	٤٢٣	٤٠٨
كيروسين ألف طن مترى	٢١٨,٥	٤١٠	٦٥٣
سولار ألف طن مترى	١٢٠	٣٣٥	٥٨٧
ديزل ألف طن مترى	١٠,٧	١٠٦	٩٢
مازوت ألف طن مترى	١٨٢٦,٧	١٢٦٢	٢١٢٨
أسفلت ألف طن مترى	٥١,٤	١٦	٨١

لم تكن ثورة يوليو فى اتخاذها لهذا المسار تقليداً لنظام آخر أو تنفيذاً لنظرية بذاتها بل كانت خطوات تتطور بشكل طبيعى ، وكل خطوة استجابة لمراحل التطور الذى استهدفته الثورة من البداية تحقيقاً للمبادئ التى قامت من أجلها . ولقد حققت عملية التنمية هذه فى جميع المجالات نمواً لم تشهده البلاد فى تاريخها الحديث ، وبرغم العدوان الثلاثى وبرغم الانفصال بين سوريا ومصر وبرغم نكسة ١٩٦٧ فلم تتوقف عملية التنمية أبداً.

لقد استمعت فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٦٩ للرئيس جمال عبدالناصر وهو يقول للدكتور عزيز صدقى الذى كان يعرض على الرئيس نتائج مرحلة مرت وتوقعات المرحلة القادمة:

« يا عزيز أنا قلق بالنسبة للمستقبل .. إن الطريقة التى نعيش بها الآن لن تسمح لنا بأن نعيش طويلاً ... إن ما عرضته اليوم على شئ كويس جداً ، ولكن أتمنى أن ننفذ أكثر منه .. إن ما نبنيه من إنتاج فى حياتنا هو ما نضمن أن نتركه لمن بعدنا ، ولن يستطيع أحد أن يهدمه .. لكن إحنا مش عارفين مين اللى حاييجوا بعدنا أو حا يعملوا إيه !؟ »

* * *

الفصل الثاني عشر

عبد الناصر

والبرنامج النووى والفضائي فى مصر

وكان إقدام إسرائيل فى عام ١٩٥٤ على إنشاء "لجنة خاصة للطاقة الذرية" ، دافعا مباشرا لأن تتنبه ثورة يوليو لهذا الاتجاه ومن ثم فقد صدر فى ١٧ فبراير ١٩٥٥ قرارا بتشكيل لجنة الطاقة الذرية وكانت مهمتها التى نص عليها القرار هى :

"إعداد وتنفيذ وتنسيق كل ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومتابعة النشاط الدولى ، واقتراح المشروعات الملائمة فى مجال الذرة"

عبدالناصر

والبرنامج النووى فى مصر

ربما كان مجال الطاقة الذرية فى مصر من أكثر الفرص التى ضاعت على مصر ولم نستطع أن نستثمرها بالوسائل المناسبة أو بالتوقيت المناسب ، وما زالت هذه القضية مطروحة حتى اليوم خاصة فى ضوء الخلل الكبير فى التوازن الإستراتيجى بين العرب وإسرائيل بسبب انفراد إسرائيل وحدها فى منطقة الشرق الأوسط بامتلاك السلاح النووى ، ونتيجة لضرب البرنامج النووى العراقى مرتين أولاً بتوجيه ضربة مباشرة للمفاعل العراقى فى عام ١٩٨١ والثانية بالعمل على إلغاء الفكرة من الأساس بعد حرب الخليج الثانية فى سنة ١٩٩٠ / ١٩٩١ .

إن أى برنامج لبناء قاعدة للطاقة النووية فى أى بلد يحمل فى طياته هدفين رئيسيين يتمثل أولاًهما فيما يقدمه من دفعة هائلة للإقتصاد الوطنى فى مختلف قطاعاته باعتباره مدخلا خصبا للتحديث ولانطلاق النهضة وفرصة للتطوير العلمى والتكنولوجى ، أما الهدف الثانى فهو عسكرى يرتكز على إضافة عنصر حيوى وهام وحاسم لعناصر قوة الدولة الشاملة لاستخدامها وقت اللزوم كأداة للردع ومنع العدوان .

وفى مصر كان البرنامج النووى الذى وضعت أسسه منذ عام ١٩٥٥ بتشكيل " لجنة الطاقة الذرية " يعمل للهدفين معا ، وبالطبع فلا توجد دولة فى العالم خارج نطاق دول النادى الذرى التقليدية تفصح عن هدفها العسكرى منذ البداية ، ولكنى أقولها اليوم صراحة - وستجد أيها القارئ العزيز ما يؤكد حديثى هذا - أن الهدف العسكرى كان على نفس مستوى الهدف المدنى وراء بناء قوة نووية فى مصر .

لقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يرى أن " احتكار العلم " هو شكل من أشكال الاستعمار ، وأن من متطلبات تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى ضرورة توفير قاعدة علمية ذاتية تسير التقدم العالمى فى المجالات النووية بما يمكنها من مساندة خطة الدولة فى التنمية .

وكان إقدام إسرائيل في عام ١٩٥٤ على إنشاء " لجنة خاصة للطاقة الذرية " ، دافعا مباشرا لأن تتنبه ثورة يوليو لهذا الاتجاه ومن ثم فقد صدر في ١٧ فبراير ١٩٥٥ قرارا بتشكيل لجنة الطاقة الذرية وكانت مهمتها التي نص عليها القرار هي :

" إعداد وتنفيذ وتنسيق كل ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومتابعة النشاط الدولي ، واقتراح المشروعات الملائمة في مجال الذرة " .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية في ١٩٥٧ بإنشاء " مؤسسة الطاقة الذرية " والتي أصبحت فيما بعد " هيئة الطاقة الذرية " ، وكانت تخضع مباشرة لرئيس الجمهورية أو من ينييه ، وقد صاحب هذه القرارات عقد سلسلة من الاتفاقات الثنائية مع عدد من الدول للتعاون في مجالات الأبحاث والأمان النووي وتبادل المعلومات .

وفي ١٣ يوليو ١٩٥٦ وقعت مصر اتفاقا مع الاتحاد السوفيتي - السابق - للتعاون في مجال التكنولوجيا النووية ، وفي نفس العام تم الاتفاق على توريد مفاعل للأبحاث بقوة ٢ ميجاوات ، واختير موقعه في أنشاص .

وفي السنوات ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وقعت عدة اتفاقات بين مؤسسة الطاقة الذرية ونظيراتها في كل من النرويج والهند ويوغوسلافيا لتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال الحيوي الهام .

وفي يوليو ١٩٦١ بدأت مصر أول خطواتها النووية بتشغيل مفاعل مصر البحثي الأول وهو مفاعل صغير وقدرته ٢ ميجاوات وكانت مناسبة مهمة أيضا وقتها وقد شهدها الرئيس جمال عبد الناصر لإيمانه وعلمه بأن الطاقة النووية سواء كانت سلما أو حربا هي التي غيرت وجه العالم في النصف الأخير من القرن العشرين ولكي تؤتي الطاقة الذرية أفضل ثمارها فهي تحتاج إلى اهتمام ورعاية كبيرة من الرؤساء والحكومات ولذلك فإن أنجح المنظمات النووية هي التي تقع تحت الإشراف المباشر لرئيس الدولة وهو الشيء الحادث في العديد من بلدان العالم .

ورغم الاتفاق الموقع مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٦ لإنشاء مفاعل الأبحاث في أنشاص إلا أنه بدا في لحظة من اللحظات أن الجانب السوفيتي يتعمد المماطلة وتضييع الوقت ووضع العراقيل أمام سرعة التنفيذ دون أن يصرح بذلك رسميا فما كان إلا أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٨ قرارا بتكليف صلاح هدايت بالتفرغ للإشراف على المشروع، خصوصا وأن البرنامج النووي في تلك الفترة قد وصل في مصر إلى عهد جديد بعد إتمام مفاعل أنشاص وبدأت مصر تعد بجانب مصانع " كيما " للسجاد مشروعات لإنتاج الماء الثقيل ، كما أن طبقات من اليورانيوم قد تم اكتشافها في الواحات

وفي جنوب الصحراء الشرقية .

كان صلاح هدايت أحد الضباط الأحرار الأوائل في خلايا الرئيس جمال عبد الناصر وهو الذى صمم وشارك فى عملية " التيتل " ، باعتباره خريج كلية العلوم ثم عين بعد الثورة كأحد مديرى مكتب القائد العام للقوات المسلحة للشئون العلمية وكان يمثل القوات المسلحة فى اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية . والحقيقة فإن صلاح هدايت بتوجيه ودعم من الرئيس عبد الناصر قد شكل فريق عمل شمل مجموعة من الكوادر العلمية والفنية المتخصصة على أعلى مستوى من العلم والمعرفة من كليات العلوم والطب والهندسة فى جامعات القاهرة ، اتسم هذا الفريق بالنشاط والوطنية وتمكن بمساعدته من تجاوز كل العقبات التى وضعها الجانب السوفيتى واستعان بمصانع حلوان وبعض المصانع الوطنية الأخرى فى توفير العديد من الاحتياجات على المستوى المحلى والتى كان السوفيت يعتقدون بإمكانية احتكارها بمعرفتهم والتحكم فى معدلات التنفيذ والوصول بالمشروع إلى أهدافه ، وانتهى العمل بالفعل من إتمام إنشاء المفاعل فى ١٧ يوليو ١٩٦١ ، وبدأت الاختبارات اللازمة للتشغيل ، وخلال تلك الفترة تم إنشاء مجموعة من الأقسام التى تُعد جزءا لا يتجزأ من مشروع المفاعل مثل قسم فيزيكا المفاعلات والنيوترونات لإجراء البحوث ، وقسم الكيمياء النووية بما فيه من معامل لإنتاج النظائر المشعة ، كما تم إنشاء معامل لبحوث تنقية اليورانيوم وإنتاج العجينة الصفراء بالإضافة إلى عدة معامل أخرى . وأنشئ أيضا القسم الهندسى والأجهزة العلمية ، والذى قام بإنتاج بعض الأجهزة العلمية وتولى مسئولية الصيانة للأجهزة ، وكذا وحدة الكوبالت الزراعية والحقل التجريبي الملحق بها ، كما أنشئت فى عام ١٩٦٠ قبل اكتمال المفاعل " وحدة الطب النووى " للاستفادة بها فى مجال العلاج الطبى وكان يشرف عليها الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة فيما بعد .

وفي ديسمبر ١٩٦٢ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة المفاعل الذرى فى أنشاص بهدف افتتاحه .

وبدأ التفكير مباشرة بعد ذلك فى الانتقال إلى مرحلة جديدة وهى إنشاء مفاعل قوته ١٥٠ ميجاوات لخدمة شتى الاستخدامات المدنية وفى مقدمتها توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر والاستخدامات الاستراتيجية ، وتولى هذه المهمة أيضا صلاح هدايت الذى عين وزيرا للبحث العلمى ورئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية .

لقد قام صلاح هدايت بجهود مكثفة فى أكثر من اتجاه فى مقدمتها وضع الدراسات اللازمة لإنشاء المفاعل المشار إليه وطرحه فى مناقصة دولية فى عام ١٩٦٤ ، أما الاتجاه الثانى فلم يكن يقل أهمية عن سابقه، ويتمثل فى توسيع الاستفادة بالتكنولوجيا النووية

على المستوى العربى كله ، وبالفعل فقد تم فى مارس ١٩٦٣ الانتهاء من إقامة مركز الشرق الأوسط الإقليمى للنظائر المشعة للدول العربية ، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكان مقره فى القاهرة ، وشاركت فى إنشائه بعض الدول العربية إلى جانب مصر .

وفى ١٦ سبتمبر ١٩٦٤ أصدر مؤتمر القمة العربى فى الإسكندرية قرارا بإنشاء "المجلس العلمى العربى المشترك للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية " ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية - بعد إعداد اتفاقية - خلال اجتماعه فى مارس ١٩٦٥ .
وهنا أجد لزاما على أن أسجل أنه منذ تشغيل مفاعل مصر البحثى الأول ، وبعد الاهتمام الذى كان يحيط هذا النشاط الهام خلال الستينات ، إلا أن العمل فى المشروع النووى قد تحرك فى مصر بصعوبة شديدة حيث تفتت هيئة الطاقة الذرية فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ دون أن يكون هناك أى مبرر لذلك ودون عائد ملموس ، كما انخفض مستوى هيئة الطاقة الذرية .

ومن المهم أن نقف هنا عند مشروع مفاعل القوى الذى صدر بشأنه قرار رئيس المؤسسة فى عام ١٩٦٣ وطرحت مناقشته فى عام ١٩٦٤ ، وفى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تلقى كل التسهيلات من جانب فرنسا ودول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فى إنشاء قاعدتها النووية بل وتمتد شبكة علاقاتها وتعاونها مع بعض دول عدم الانحياز مثل الهند ، واجهت مصر العديد من العقبات التى شارك فى وضعها كل من الشرق والغرب على السواء فى محاولة للحيلولة دون تنفيذ المشروع الذى كان واضحا للعيان أنه لا يقتصر فقط على الهدف المدنى بل إن الهدف العسكرى كان الأكثر أهمية ولم يخف على أحد .

ولنعود إلى المشروع من بدايته :

لقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهات عليا إلى رئيس مؤسسة الطاقة الذرية تحدد الغرض الأول للجمهورية من إنشاء المفاعل الذرى للقوى هو : مواجهة إسرائيل فى الميدان الذرى والاستراتيجى ، وقبل أن تفاجئنا بسلاح ذرى - خاصة بعد المعلومات التى أيدت حصولها على مفاعل ذرى لإنتاج البلوتونيوم قوته ١٠٠ ميجاوات حرارى ، وللحاق بها فى أقصر وقت لو تسنى لها تحقيق السبق فى ذلك .

هذا بجانب البرنامج الضخم الذى تسارع إسرائيل لتنفيذه لتوليد الطاقة الكهربائية وإزالة ملوحة البحر ، بإنشاء مفاعل ذرى آخر لهذا الغرض لتحقيق نصر علمى عالمى .
ولقد وقعت إسرائيل اتفاقية تعاون فعلا مع أمريكا لتحقيق هذا الهدف .

رشحت إسرائيل نفسها لعضوية مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ، وهى تأمل أن تشغل كرسيا مستديما من الكراسى المخصصة للدول المتقدمة تقدما خاصا فى الميدان الذرى - وفرصتها فى ذلك أن تحل مكان جنوب إفريقيا المنتظر طردها من الوكالة فى الاجتماع القادم للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سبتمبر . ولا شك أنها ستعتمد على تقدمها فى المجالات الذرية المختلفة وخاصة إزالة الملوحة لمياه البحر .

وقامت المؤسسة بالفعل فى ضوء ذلك بوضع خطة الطاقة الذرية لمصر فى تلك الفترة على النحو التالى :

(١) وضعت للجمهورية خطة لتحقيق أهدافها العليا العسكرية

(الخطة السرية) .

(٢) وضعت خطة أخرى تنفيذية (الخطة العلمية للمؤسسة) ، وهى تعمل على تنفيذ الكثير من الأهداف التى وضعت (للخطة السرية) بطريق غير مباشر .

وجرى أثناء زيارة الرئيس خروشوف فى مايو ١٩٦٤ لطرح الموضوع على موسكو بهدف الحصول على مفاعل ذرى تجريبى وللاختيار يمكننا من الحصول على البلوتونيوم ، من روسيا .

اتضح استحالة الحصول على مفاعل تجريبى وللاختبارات كالمذكور أعلاه عن طريق اتفاق مباشر مع أى دولة تحت ستار القيام بالاختبارات والتجارب (وفى الوقت نفسه يمكننا من إنتاج البلوتونيوم) ، ولذلك وضعت الخطة لكى تحقق هذا الهدف عن طريق غير مباشر ، واعتبر فيها هذا الهدف - وهو إنتاج البلوتونيوم - كهدف بعيد يتحقق خلال أهداف أخرى مباشرة تؤدى فى النهاية إلى تحقيقه .

وهذه الأهداف المباشرة هى الحصول على مفاعل قوى لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة البحر ، والتصنيع الذرى والتدريب المصاحبين له ، وبذلك يتسنى لنا دخول الميدان الذرى الحقيقى الذى يقودنا إلى تحقيق هدفنا الأسمى ، وقد وضعت المناقصة العالمية بحيث يمكننا من الحصول على عروض لمفاعلات تنتج البلوتونيوم

وقد أخذ فى الاعتبار فتح الباب أمام جميع الدول والشركات المختلفة ، بحيث تتقدم بما لديها من أنواع المفاعلات المختلفة دون قيد ، خوفا من رد الفعل الذى سيحدث فى الدول الكبرى - وعلى الخصوص أمريكا - التى تنتج المفاعلات التى تعمل بالوقود المزود - دون غيرها - وتأثيرها بالتالى على الدول الأخرى مثل ألمانيا وغيرها ، وقد روعى أن الاختيار النهائى الذى سيتم يجب ألا يحيد عن النوع الذى يوصلنا إلى هدفنا بحيث يكون موفيا للآتى :

أ- الوقود (يكون من اليورانيوم الطبيعي الذى يمكننا إنتاجه محليا من خاماتنا المتوفرة).

ب- يالمهدئ (يفضل ما يمكن إنتاجه محليا مثل الماء الثقيل) .

ج- سهولة التشغيل والتحكم فى المفاعل لإنتاج النظير المطلوب من البلوتونيوم .

د- قوة المفاعل وقدرته وبالتالى المقادير الممكن إنتاجها من البلوتونيوم سنويا .

هـ- السعر بالنسبة للمفاعل وسعر الكهرباء المنتج .

و- طرق التمويل الخارجية وتسهيلات الدفع .

ز- إمكانيات التصنيع المحلى لأجزاء المفاعل بقدر الإمكان .

ح- زمن التوريد والتشغيل .

ط- مدى تكامل العروض (إنتاج الكهرباء - إزالة الملوحة - مصنع الوقود - النواحي

الحربية (إنتاج البلوتونيوم) .

ى- الضمانات والتفتيش ومدى المرونة فى تنفيذها وكيفية التحلل منها لأقصى درجة

ك- المواصفات الأخرى المذكورة فى المناقصة .

وعلى ضوء الردود التى تجمعت والخطوات التى اتخذت عقد الرئيس جمال عبد

الناصر ثلاث جلسات مع السيد صلاح هدايت حضرتها وسجلتها .

(محاضر هذه الاجتماعات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشئة البكرى) .

قام السيد صلاح هدايت خلال هذه الجلسات بتقديم شرح تفصيلى لكل العطاءات

التي قدمت وتحليله الفنى لكل عطاء على حدة موضحا فى النهاية العيوب والمزايا

ورأيه الشخصى فى ترجيح أى منها وفقا للأهداف التى تضمنتها الخطة العليا وجاءت

تفصيلات هذه المقابلات حسبما أذكر على النحو التالى :

مراحل التنفيذ :

تقدم فى المناقصة العالمية لمشروع مفاعل القوى أربع شركات أكثرها مناسبة لأغراضنا

العسكرية هو عرض شركة سيمنس الألمانية الذى يشمل مصنعا لإنتاج الوقود الذرى ،

كما أن المفاعل يعمل بالوقود الطبيعى الغير مزود والمهدئ والمبرد هو الماء الثقيل ، ومدة

التنفيذ ٤٨ شهرا .

١- تقدمت أيضا الشركتين الأمريكيتين : وستنجهاوز وجنرال إلكتريك بمفاعلات

تحقق المطلوب من ناحية الكهرباء وإزالة الملوحة ، وتعتبر ممتازة واقتصادية ، إلا أنها

تعمل بوقود مزود - وقبلت الشركتان إقامة مصنع لإنتاج وحدات هذا الوقود محليا .

٢- وقد أصررنا على ضرورة وجود تسهيلات بحثية (تمكنا من تحقيق الأهداف الحربية) ، وقد استجابت الشركتين وعرضت شركة وستنجهاوز مفاعل إضافي لإجراء التجارب والاختبارات - إلا أنه وجد أنه لا يفى بأغراضنا تماما ، وسافر مندوب الشركة لإحضار عرض عن مفاعل إضافي آخر يعمل باليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل كمهدئ، تحت ستار التجارب والاختبارات والبحوث - وبذلك تصبح النواحي الحربية مستوفاة ومستقلة تماما عن النواحي الخاصة بإنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة ، والتي استخدمت كما جاء في الخطة للتمويه ولتحقيق غرضنا الأصلي، وقد روعى أن يكون التمويل لكلا المفاعلين عن طريق التمويل الخارجي وتسهيلات الدفع على آجال طويلة ، ومدة التنفيذ ٤٦ شهرا بالنسبة للمفاعلات الكبرى وحوالي ٢٤ شهرا للمفاعلات التجارب والاختبارات والبحوث .

٣- وفقا لما كان متوقعا في الخطة ، قد كان لا شراك أمريكا في المناقصة تأثيرا كبيرا، إذ لم يفتح الطريق فقط أمام ألمانيا الغربية والتي كانت مترددة قبل ذلك في التقدم للمناقصة - بل تعدى ذلك فشجع النرويج وقبلت التعاون معنا في عمل مفاعل للتدريب والاختبارات يعمل بالوقود الطبيعي والماء الثقيل كمهدئ ومبرد، ويفى بأغراضنا الحربية - بعد التعديلات التي طلبناها ووافقوا عليها .

وكانت النرويج قد اعتذرت عن الدخول في المناقصة - ومدة التنفيذ لإقامة هذا المفاعل وبدأ تشغيله ٢٤ شهرا .

ولهذا العرض مزاياه حيث :

- أ- أغلب أجزاؤه تصنع محليا بالاشتراك مع الجانب النرويجي .
- ب- سيجعل الناحية الاستراتيجية في المفاعل منفصلة تماما عن مفاعل القوى .
- ج- من المنتظر ألا تكون هناك قيود شديدة من ناحية الضمانات والتفتيش .

* * *

العوامل المؤثرة على التنفيذ :

أولا : موقف الدول المختلفة :

١- موقف أمريكا :

أ- أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للطاقة الذرية بجنيف في سبتمبر سنة ١٩٦٤ فاجأتنا أمريكا بإعلان " برنامج التعاون المشترك بينها وبين إسرائيل " وحاولت أن تخلق منها - أمام الدول المختلفة - دولة علمية من الطراز الأول وعلى مستوى أمريكا حيث أنها شريكها في تنفيذ هذا البرنامج المشترك في النواحي الذرية وإزالة الملوحة .

ب- كان من سوء حظ أمريكا وإسرائيل أنهما تعجلتا بإعلان هذه الاتفاقية وما سوف تتناوله من أوجه البحث المشترك .

وكان من حسن حظ الجمهورية أن وفدها الذى اشترك فى المؤتمر ، ذهب وجميع هذه البحوث والدراسات منتهية وكاملة ، وكان ذلك تحدى صارخ من ناحيتنا لكلا الدولتين مما دعا رئيس الوفد الأمريكى أن يطلب مقابلتى ويدخل فى مناقشات انتهت إلى عدم ضرورة التعرض للبرنامج الأمريكى وعرض اشتراك أمريكا معنا فى برنامج تعاون .

ج- أمكننا أن نكسب تقدير رئيس الطاقة الذرية الأمريكية ومساعديه بالجهود التى بذلتها الجمهورية .

د- بالإطلاع على برنامج الطاقة الذرية الأمريكية فى التقرير المرفوع إلى الرئيس جونسون الخاص بالنواحى الذرية وإزالة الملوحة اتضح أنه جاء فى الفقرة " D " منه النص التالى : " أن تنفيذ البرنامج الأمريكى الضخم الذى وضع للمحافظة على القيادة العلمية والتكنولوجية فى العالم لأمريكا يتوخى التعاون والمساعدة المناسبة مع الدول الصديقة . "

ويشمل هذا التعاون والإمداد بالأجهزة والمعدات ، ومن هنا كان مدخلنا فى طلب مفاعل خاص بالتجارب والاختبارات .

هـ- نجحنا فى إقناع رؤساء الطاقة الذرية الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط وهى إحدى المناطق الجرداء الهامة فى العالم والتى يسكنها ١٣ دولة عربية ، ولن يتمكن أى عربى من التعرف على أى مجهودات أو أى نجاح فى هذا الميدان يكون وليد التعاون بين أمريكا وإسرائيل ، وأنه من الأنسب أن تكون أرض التجربة فى الدول العربية ، وتتاح الفرصة لهذه الدول العربية للإطلاع عليها والاستفادة منها .

و- الإمكانيات العلمية المحلية بالجمهورية ومناسبة المكان الذى اختارته المؤسسة لعمل التجارب الزراعية فى الساحل الشمالى الغربى للجمهورية غير متوفرة فى أى بلد آخر . وكذلك الطريقة التى رسمت بها التجربة والتى جعلت لأول مرة فى التاريخ مياه البحر - بعد إزالة ملوحتها - تصلح من الناحية الاقتصادية للرى والزراعة .

كل هذه العوامل كانت من أهم العوامل التى جعلت أمريكا تتعلق بالمشاركة فى هذا المشروع ، بل وقد سارعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلبت رسميا المشاركة كذلك فيه .

ز- إحساس أمريكا بضياح الفرصة التى سبق أن أتيحت لها فى المشاركة فى بناء السد العالى والتى سبقتها روسيا إليها ، جعلتها هذه المرة تسرع وتحاول المشاركة فى إزالة الملوحة ، وأن يتم ذلك فى الأرض العربية (منتهزة فرصة سبقها لروسيا فى مجال إزالة الملوحة وقبل أن تلحق بها) .

ح- كان الاتجاه العام الذى ظهر فى المؤتمر الثالث للطاقة الذرية بجنيف ، وما جاء فى برنامج الطاقة الذرية الأمريكية أن المستقبل بعد سنة ١٩٨٠ سيكون لمفاعلات الماء الثقيل والوقود الطبيعى والتي تبرد بالمبردات العضوية ، وأن هناك كثير من نقاط البحث التى تحتاج لبحث ، وقد اقتنع الجانب الأمريكى بضرورة توزيع بعض هذه النقاط على البلاد التى يمكنها الاشتراك فى حلها بدلا من هجرة العلماء من بلادهم إلى أمريكا .

وأن ذلك يتمشى مع ما جاء فى برنامج التعاون والمساعدة التى تود أمريكا تقديمها للدول الصديقة كما ذكر سابقا بالفقرة (د) وكان ذلك مبررا قويا آخر لطلبنا المفاعل الإضافى للتجارب والاختبارات الذى يعمل بالوقود الطبيعى والماء الثقيل .

ط- قررت الأمم المتحدة أن موضوع إزالة ملوحة مياه البحر هو أحد المواضيع ذات الأولوية والتى يجب أن يركز جهد عالمه لحلها ، حيث أنها السبيل الوحيد لحل مشاكل الغذاء أمام البشرية ، كما قرر المجلس الإقتصادى والاجتماعى كوسيلة للتنمية رصد المبالغ اللازمة لحل هذه المشكلة .

وسوف تقوم اللجنة العلمية الاستشارية للأمم المتحدة بتحديد نقاط البحث وتوزيعها على البلاد التى لديها الإمكانيات والأجهزة العلمية والتى تستطيع بها المشاركة فى هذه البحوث - وخاصة فى الدول النامية والتى سوف تنفذ هذه البحوث فيها ، وأعتقد أن هذه الفرصة يجب ألا تترك نهبا لإسرائيل وحدها ، دون المشاركة فيها .

ى- شعور الجانب الأمريكى بأنه تسرع وقام بالمشاركة فى إزالة الملوحة مع إسرائيل قد مس التوازن السياسى فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى جعل المسئولين الأمريكين يحاولون إعطاء الدول العربية ما لا يقل عما أعطى لإسرائيل . ولذلك فهناك محاولات للاتفاق إما مع الجمهورية العربية المتحدة أو تونس لإجراء هذه التجربة .

ك- ومن الناحية التجارية ، فقد جاء أيضا فى البرنامج الأمريكى المذكور فيما سبق فقرة " B " أن أمريكا تحاول بناء الصناعة الذرية على نطاق تجارى حتى يمكنها تعويض ما تتطلبه برامج الأبحاث الذرية من تكاليف باهظة .

ل - كل هذه الأساليب كانت بعض النقاط التى أمكن زرعها فى اتجاه تفكير من يعملون فى القطاع العلمى الأمريكى ، والذى يعد الآن أكثر الأبواب سهولة فى الدخول منه إلى نفسية الأمريكين ، ثم اتخاذه كمحور لمعالجة الكثير من الموضوعات معهم ، وأكبر دليل على ذلك برنامج التعاون الأمريكى الروسى فى مجالات إزالة الملوحة والفضاء .

والواقع لم يكن الطريق سهلا أو بالبساطة التى قد يؤخذ بها ، فلقد أرسل مدير الطاقة الذرية الأمريكية مساعده الأول لزيارة الجمهورية للوقوف على مدى ما عرضته

الجمهورية في مؤتمر جنيف ، ثم تبع ذلك إرسال وفد آخر من المتخصصين في كل فرع من النواحي الذرية والزراعية وإزالة الملوحة ، وقام الوفد بكتابة تقرير بنتيجة دراساته ، وقد سجل هذا التقرير للجمهورية كسبا علميا وسبقا دوليا لم يتيسر لإسرائيل أو غيرها من الدول وقد سجل لهذه التجربة الرائدة أولويتها في العالم .

كل هذه الأسباب تبدو لي أنها هي الحوافز التي جعلت أمريكا تهتم بالمشروع وتحاول أن تكون الفائزة بالمشاركة فيه ، إلا إذا كانت هناك بعض العوامل السياسية الخفية التي قد تكون وراء ذلك .

٢ - موقف ألمانيا :

أ - تردد الجانب الألماني أولا في الدخول مع الجمهورية في تنفيذ هذا المشروع بطريق المشاركة الثنائية مباشرة ، خوفا من تأثير ذلك على العلاقات بين ألمانيا وأمريكا في النواحي الذرية ، والتي تحرص ألمانيا عليها أشد الحرص - وخاصة أملها في خلق القوى النووية متعددة الأطراف لحلف الأطلسي ، وهي ترسم لنفسها أن تكون مركز الثقل فيه .

ب - كان هناك إحساس بأن الجانب الألماني على استعداد للدخول في المناقصة المذكورة إذا بادر الجانب الأمريكي بالدخول فيها أولا ، وقد ظهر ذلك في أثناء زيارة الوفد العربي لمؤسسات الطاقة الذرية الألمانية في الخريف الماضي .

ج - تقدم الجانب الألماني بعد ذلك بمجرد ظهور الجانب الأمريكي على المسرح واشترك شركاته في المناقصة .

د - حدثت الأزمة السياسية مع حكومة بون ، ولكن حضر مندوبو الشركات الألمانية وأظهروا إصرارهم على الاستمرار في العطاءات التي قدموها قبل ذلك في مارس الماضي ، وأكدوا استمرار ذلك حتى بعد قطع العلاقات السياسية . وذكروا إمكانية استمرارهم في التعامل مع الجمهورية عن طريق بعض الشركات الفرنسية أو عن طريق فروعهم الموجودة في أسبانيا أو غيرها .

هـ - أفادت المخابرات العامة ووزارة الخارجية والمخابرات ت الحربية ما يؤيد هذا الاتجاه .

٣ - موقف فرنسا :

أ - تقارير السفير عبد المنعم النجار تنص على أن الجانب الفرنسي غير راغب في الدخول في المناقصة ولا الاشتراك مع الجمهورية لتحقيق هذا البرنامج ، وأنهم يفضلون بناء التعاون الذري بين الجمهورية وبينهم على خطوات تبدأ بتدريب بعض الأفراد ثم تنتقل إلى درجات أخرى من المساعدة .

ب- اعتذرت لجنة الطاقة الذرية الفرنسية عن التقدم والمشاركة في المناقصة أثناء وجود الوفد العربى فى زيارة لمؤسسة الطاقة الذرية الفرنسية فى الحريف الماضى، وادعت أن الشركات الفرنسية ليس لديها طاقة خالية للدخول فى هذا المجال . وذلك بالرغم مما شرحناه لهم من اقتصاديات المشروع واحتمالات نجاحه الكبير، وقد أثبتت نتيجة فحص العطاءات المقدمة فى المناقصة صحة ما شرحناه لهم فى هذه النواحي .

ج- وصلتنا ردود رسمية من الشركات نفسها باعتذارهم عن الدخول فى المناقصة .

د- يبدو أن هناك اتجاه جديد فى السياسة الفرنسية (ويبدو أن الجانب الألمانى قد نجح فى إقناعهم فى المشاركة فى المشروع) حسب ما ذكر فى موقف ألمانيا فى الفقرة (د) .

٤- موقف إنجلترا :

رفضت إنجلترا المشاركة فى المناقصة رغم الجهود المتكررة فى إقناعهم بذلك، ورغم تحدثى شخصيا مع السير بنى رئيس الطاقة الذرية الإنجليزية . وقد اقترحت إحدى الشركات الإنجليزية النص على تفضيل نوع من المفاعلات التى تعمل بالوقود الطبيعى، وطالبت أيضا عمل تخفيض فى حساب التكلفة لتمييزه عن غيره . (كان ذلك محاولة لعدم إشراك أمريكا وبالتالى الدول الأخرى التى تدور فى فلكها مثل النرويج وألمانيا والتى من الممكن الحصول منها على مفاعل وقود طبيعى للتجارب والاختبارات يفى بأغراضنا الحربية) .

وجدير بالذكر هنا أننى لاحظت فى أثناء محادثاتى مع رئيس الطاقة الذرية البريطانية عدم رغبة إنجلترا فى تقديم تمويل أو تسهيلات فى الدفع بالنسبة للمشروع ومعاملته معاملة على نمط المشروعات التجارية .

هذا علاوة على أن إنجلترا لا تنتج إلا المفاعلات التى تعمل بالجرافيت كمهدى والغاز كمبرد والوقود الطبيعى وهى أنواع غالية الثمن والتكاليف، خاصة فى الأحجام التى مثل حجم مفاعلنا المتوسطة القدرة (١٥٠ ميجاوات) . ولا تقارن بأسعار مفاعلات الماء الثقيل والوقود الطبيعى والتى من نفس القدرة .

حاولت مرة ثانية التعاون مع إنجلترا فى شأن المفاعلات الصغيرة التى صنعت أصلا للأغراض العسكرية، وحاولت أن أثير رغبة إنجلترا فى تقديم هذه الأنواع فى مجالات إزالة الملوحة، ولكن رغم أهمية المشروع لم يستجيبوا للآن رغم تكرار دعوتهم . أى أنه من المرجح أن إنجلترا لم تكن جادة فى الاشتراك فى المناقصة (مثل فرنسا)، وأنها تود ألا تدخل الجمهورية العصر الذرى .

٥- موقف كندا :

رفضت كندا المشاركة في المناقصة رغم الجهود المتكررة .

تصادف وجود الدكتور محمد سلطان - مبعوث مؤسسة الطاقة الذرية العربية - في كندا أثناء دراسة المناقصة بواسطة السلطات الكندية ، وقد شهد إصرارهم واستمع إلى آراء لجنة دراسة المناقصة وتخوفها من أن ذلك سوف يتيح للجمهورية التسلح الذرى .

٦- موقف السويد :

اعتذرت السويد عن الدخول في المناقصة - بعدما كنت ألمسه من رغبتهم في الاشتراك فيها من قبل .

٧- موقف النرويج :

اعتذرت النرويج عن الدخول في المناقصة .

عادت النرويج بعد دخول أمريكا ، ووافقت على مشاركة الجمهورية في إقامة مفاعل للاختبارات والتجارب يعمل بالوقود الطبيعي والماء الثقيل يمكن إتمامه في عامين .

٨- موقف روسيا والدول الشرقية :

اعتذرت روسيا رغم الإلحاح المستمر عن المشاركة في المناقصة أو في بناء مفاعل للاختبارات والتجارب والتدريب .

لم تتقدم أى من الدول الشرقية في المناقصة - علاوة على أنها لم تصل إلى المستوى الذى يسمح لها بذلك .

٩- موقف الصين الشعبية :

أ- لم تشارك أو تتقدم في المناقصة .

ب- حصلت على مفاعل صغير للأبحاث من روسيا مثل يوغوسلافيا قوته ٥ ميجاوات حرارى ولا يصلح لإنتاج البلوتونيوم .

ج- طلب من السيد كمال الدين رفعت نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية الاستفسار من الرئيس أو من السيد على صبرى عن إمكانية التعاون مع الصين في هذا المجال ، وكان ذلك قبل زيارة السيد شو إين لاي للجمهورية .

د- ليس لديه علم بالإمكانيات الصناعية لإنتاج المفاعلات لديهم أو البرنامج الزمنى الممكن أن يحقق لنا هدفنا ، وذلك يستلزم زيارة خاصة ، ولكننا نخشى القيام بذلك في الوقت الراهن ، خوفا من أن يؤثر ذلك على سير المناقصة التى يجرى تحليلها حاليا ، وكل المتقدمين فيها من الدول الغربية .

هـ - الموقف السياسى متروك لرأى وقرار الرئيس .

١٠- موقف الهند :

أ- لم تشارك أو تتقدم للمناقصة .

ب- من الوجهة الصناعية ، من الصعب التكهن بإمكانياتها في إقامة مفاعل للتجارب والاختبارات - خاصة وأن برنامج الهند في إنشاء مفاعلات القوى مقل للغاية ويمتص أغلب الطاقات الممكنة الاعتماد عليها وهي ما زالت تعتمد على كندا والولايات المتحدة في إقامة مفاعلاتها .

ج- طلب من رئيس الطاقة الذرية الهندية إرسال مندوب للمناقشة في إمكان التعاون في معالجة الوقود المحترق والاشتراك في إنشاء معمل حار معنا ، فحضر المندوب واعتذر عن إمكان إرسال أفراد للاشتراك معنا ولكنه قبل أن نرسل بعض المبعوثين .

د- هناك حساسية كبيرة ظهرت عندما أبرمت اتفاقية علمية بين ج.ع.م. والصين ، وقد أوري بذلك المسئولين بالسفارة ، وذلك بسبب توتر الموقف بين الدولتين ، ولا شك أن الحساسية ستكون أكثر في مجال مثل المجال الذري وارتباطه بالنواحي العسكرية .

١١- موقف يوغوسلافيا :

أ- لم تشارك أو تتقدم في المناقصة .

ب- إمكانياتها الصناعية لا تسمح بالدخول في هذا البرنامج حاليا .

ج- حصلت على مفاعل للبحوث من روسيا قدرته ٥ ميجاوات حراري ، ولا يصلح لإنتاج البلوتونيوم بكميات مثل مفاعل الصين .

د- تقوم الآن بالمشاركة مع النرويج في بناء معمل لاستخلاص البلوتونيوم .

١٢- موقف اليابان :

أ- لم تتقدم في المناقصة واعتذرت عنها .

ب- اتصل برئيس مؤسسة الطاقة الذرية اليابانية في مؤتمر استخدام العلوم والتكنولوجيا للدول النامية وأبلغه رغبته في الحصول على مفاعل للتجارب والاختبارات وأنها علمنا أن اليابان قامت ببناء أربع مفاعلات من هذا الطراز بإمكانياتها المحلية .

ج- أرسل اعتذارا بأن ذلك غير ممكن لأسباب غير فنية ، ويقصد بذلك أن هناك عوامل سياسية بسبب سيطرة أمريكا هناك ، تمنع من إمكانهم القيام بذلك في الوقت الحالي - نفس الموقف مع ألمانيا والنرويج - ووعده بمحاولة التغلب على ذلك .

د - أيد سفير الجمهورية العربية المتحدة في طوكيو هذا الرد ببرقية رمزية .

النواحي السياسية والضغوط الاقتصادية :

هذه الخطة حققت جميع الأهداف التي وضعت لها لتحقيق الغرض الأصلي للجمهورية .

دفعت هذه الخطة بالجمهورية في الميدان السياسى والاقتصادى الدولى كدولة علمية قادرة على المساهمة في تحقيق احتياجات الإنسان ولرفاهية المجتمع عن طريق العلم ، وأثبتت أن بها من الإمكانيات العلمية مما يسر لها ومكّنها من القيام وحدها بكل الدراسات ووضع المشروع ورسمه .

سجل ذلك للجمهورية في هيئة الأمم ومنظماتها المختلفة بأنها أول دولة حاولت استعمال مياه البحار بعد إزالة ملوحتها باستعمال الطاقة الذرية في زراعة المناطق الجرداء والقاحلة - إذ أن المشروع الزراعى الذى وضعت وأعلنته دوليا في المؤتمرات والحلقات العلمية الخاصة وأيدته الدول الأخرى كبيرها وصغيرها كوسيلة ناجحة نحو تحقيق هذه الأمنية العالمية .

موقف الجمهورية من حيث نظم التمويل ، وتسديد الأقساط وضع بحيث لا يضع الجمهورية تحت أى ضغط سياسى أو اقتصادى :

إذ أن معاملتنا مع الشركات مباشرة ، وعلى آجال طويلة كما سبق ذكره .

لن نبدأ في تسديد الأقساط إلا بعد مرور فترة تشغيل المفاعل قدرها (ثلاث سنوات) لضمان كفاءة الإنتاج وسلامة التشغيل .

ج- إذا تعرض المشروع لأى توقف ، ستكون الشركات هى الخاسرة .

د- ولا علاقة بتمويل هذا المشروع مع المشروعات الأخرى أو المعونات الزراعية أو غيرها .

هـ - وكذلك لا توجد أى وسيلة لحدوث أى ضغط سياسى أو اقتصادى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الجمهورية .

ثانيا : إمكانياتنا المحلية :

الخامات الأولية : سبق أن ذكرنا في التقارير السابقة توفر الخامات الأولية من اليورانيوم والخامات اللازمة لقيام صناعات الوقود الذرى ، وكذلك الخامات الأخرى التى تلزم للتصنيع الذرى وعمليات الإذابة والاستخلاص وغيرها .

إمكانيات التصنيع : المستوى الصناعى الذى وصلت إليه الجمهورية حاليا يسمح بقيام التصنيع الذرى ، والكثير من العمليات المختلفة في صناعة وإنتاج المفاعلات وأجزائها وكل المرادفات المصاحبة لها .

الأفراد الفنيين : قامت المؤسسة بإعداد الأفراد اللازمين لقيام مثل هذه الصناعات، وأكملت تأهيلهم حتى وصل المستوى المطلوب . ومن السهل تعبئة الجهود أكثر من ذلك بكثير .

معالجة الوقود المحترق واستخلاص البلوتونيوم :

أ - ممكن عملها محليا للوقود الطبيعي والمزود (المعمل الحار التجريبي على وشك الانتهاء) .

ب - هناك عرض مقدم للمؤسسة من النرويج لتوريد وإنشاء وتشغيل معمل لمعالجة الوقود المحترق على كافة أنواعه واستخلاص البلوتونيوم على نطاق كبير (مماثل للمقدم منها ليوغوسلافيا) .

ج - هناك عرض آخر سري من ألمانيا مماثل للعرض النرويجي .

د - نشر الكثير عن هذه المعامل وفي مؤتمر جنيف في سبتمبر الماضي وفي كثير من الدوريات العلمية وهذا ما يدفعنا لبناء معملنا التجريبي محليا .

ثالثا : التمويل

سبق أن شرح ذلك بالتفصيل في مذكرات سابقة ، ولكن العروض التي تعرضها الشركات جميعها تعد مغرية ، وتسهيلات الدفع فيها على آجال طويلة مع انخفاض سعر الفائدة بالنسبة لأي مشروعات أخرى .

هذا مع العلم بأن التمويل لن يحتاج إلى مبالغ كبيرة من الخطة الخمسية القادمة حيث أن الدفع ينتظر أن يبدأ بعد بدء تشغيل المفاعل - أي بعد عام ١٩٦٩ - وليس هناك تعارض بين فرص التمويل المتاحة لهذا المشروع ، ومخصصات المساعدات الأجنبية لتمويل المشروعات الأخرى ، أو الواردات الزراعية ، وذلك لأن هذا المشروع ينظر إلى تمويله على أنه ذو طابع علمي .

وطرح السيد صلاح هدايت طرق الحل المفتوحة موضحا ما يلي :

١ - أن طرق الحل المفتوحة أمامنا لتنفيذ برامجنا العسكرية والمدنية - وذلك رغم أن التحليل النهائي للمناقصة لم ينته بعد - إلا أنني رأيت أن أستشير برأي سيادتكم حتى يمكن تكييف الصورة حسب الموقف العام للبلاد وما يتعلق بالموضوع من النواحي السياسية وخاصة أن الهدف الأول للجمهورية هو الناحية الحربية والتي يجب أن تكون هي معيار الاختيار ، ثم يأتي بعد ذلك تحقيق الأهداف المدنية وما قد يكون لهذه الأخيرة من تأثيرات سياسية وتجارية لها بدورها آثارها على تحقيق الهدف الحربي بطريق مباشر أو غير مباشر .

٢- إذا تحقق لنا الحصول على ما يحقق أهدافنا من أكثر من بلد واحد كلما كانت عناصر المرونة والمناورة في صفنا وفي صالحنا .

٣- طرق الحل المفتوحة أمامنا هي حسب الجدول التالي :

مفاعل قوى وإزالة الملوحة	التكاليف بالتقريب مليون جنيه	مفاعل استراتيجي يستخدم للتجارب والاختبارات	التكاليف بالتقريب مليون جنيه	جملة التكاليف بالتقريب مليون جنيه
الولايات المتحدة من شركة وستنجهاوز أو شركة جنرال اليكتريك قوة ١٥٠ - ١٨٠ ميجاوات، ٢٠ ألف متر مكعب مياه ١٥ مليون جنيه عملة صعبة + ٥ مليون جنيه عملة محلية الاجمالي ٢٠ مليون جنيه				
من النرويج وقوته ١٠٠ ميجاوات حرارى و يساوى مفاعل إسرائيل الفرنسى لإنتاج البلوتونيوم لا ينتج كهرباء ويمكن القيام بالتجارب والأبحاث يمكن أن ينتج ٣٠ كيلوجرام بلوتونيوم فى العام، ٢ مليون جنيه عملة صعبة + ٢ مليون جنيه عملة محلية الاجمالي ٤ مليون جنيه				
من ألمانيا الغربية (شركة سيمنس) قوة ١٥٠ ميجاوات كهربائى ويعطى ٢٠ ألف متر مكعب مياه يوميا - يمكن أن يقوم ويصلح للناحية الاستراتيجية والقيام بالبحوث والتجارب - يمكن أن يعطى ١٠ كيلوجرام بلوتونيوم خلال ١٥ يوما جملة التكاليف ٢٩, ٥ مليون جنيه				

مناقشة طرق الحل المفتوحة :

الحل (أ) :

" أن الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحصل في الوقت نفسه على المفاعل الاستراتيجي من النرويج . "

المزايا :

أولا : المفاعل الاستراتيجي من النرويج :

عدم اعتماد الجمهورية على بلد واحد في تنفيذ كلا البرنامجين الاستراتيجي والآخر الخاص بتوليد القوى وإزالة الملوحة .

مفاعل إنتاج البلوتونيوم، منفصل عن مفاعل القوى مما سوف يجعل اقتصاديات الأخير لا تتأثر بالتجارب علاوة على المرونة التي تتاح في التحكم في المفاعل الاستراتيجي .

الدراسات والتصميم فيما يختص بالمفاعل الاستراتيجي من النرويج جاهزة وجاري الانتهاء من دراسة الإضافات التي طلبنا زيادتها ولدى النرويج مفاعل " هلدن " يعمل منذ عام ١٩٥٠ .

هذا المفاعل الاستراتيجي يعمل بالوقود الطبيعي والماء الثقيل كمهدئ ومبرد ويمكن إنتاجهما محليا .

من السهل تشغيله والتحكم فيه لإنتاج البلوتونيوم بدرجة نقاء عالية .

هذا المفاعل الاستراتيجي بسيط التصميم جدا ويمكن تصنيع الكثير من أجزائه محليا وقد تناقشنا في طريقة تصنيع الكثير من هذه الأجزاء عند زيارة رئيس الطاقة الذرية النرويجية وكذلك المحادثة التي تمت مع الوفد المتخصص الذي أرسله بعد ذلك نتيجة ما انتهت إليه المحادثات .

زمن التوريد والتركيب والتشغيل والبدء في إنتاج البلوتونيوم حوالى عامين (ولهذا العامل أهمية كبرى) .

تعرض النرويج أيضا مصنعا لتصنيع الوقود وآخر لمعالجة الوقود المحترق وتصنيع البلوتونيوم ، ومثل الذي تنفذه النرويج مع يوغوسلافيا الآن وكذلك الوحدات اللازمة لإنتاج الماء الثقيل كنتاج إضافي من شركة " كيما " وقد تم الاتصال مع شركة " كيما " وجاري دراسة التنفيذ .

من السهل التحلل من الكثير من شروط الضمانات والتفتيش .

لن يمكن لأمریکا وقف تعاون النرويج معنا لتعاونها هي الأخرى معنا في تنفيذ مفاعل القوى وإزالة الملوحة وكذلك عرضها الخاص بتصنيع الوقود المغذى والتسهيلات البحثية .

من السهل معالجة الوقود المحترق واستخلاص مادة البلوتونيوم بسهولة .

ثانيا : مزايا الحصول على مفاعل القوى من الولايات المتحدة الأمريكية :
مفاعلات القوى وإزالة الملوحة الأمريكية تعتبر من أكمل المفاعلات من النواحي الاقتصادية والفنية (إنتاج الكهرباء أرخص من الطرق التقليدية بالجمهورية علاوة على أن لأمریکا سبق ودراية كبيرة في مجال إزالة الملوحة .

يمكن الاستفادة بالمبالغ الضخمة المرصودة للأبحاث والتجارب في برامج أمریکا التي ترصدها للتمويل بالخارج للاشتراك في حل بعض النقاط العالمية علميا

مدة التوريد والتركيب والتشغيل ٤٥ - ٤٦ شهرا و بإمكانيات وخبرة أمریکا في هذه الميادين ما يمكن من الاعتماد عليها والانتفاء في هذه المدة وبذلك تكون ج.ع.م. أول دولة في العالم حققت هذا الكسب العلمى وهو إزالة الملوحة واستخدام المياه اقتصاديا في الزراعة لأول مرة في التاريخ وبذلك نسبق إسرائيل وغيرها من الدول في هذا المجال .

المشروع متكامل ويشمل بالإضافة إلى المفاعل لإنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة تصنيع الوقود المغذى محليا بما في ذلك مرحلة تحضير غاز سداسى فلوريد اليورانيوم ٢٣٨ على أن ترسل إلينا هيئة الطاقة الذرية الأمريكية غاز سداسى فلوريد اليورانيوم ٢٣٥ من أمریکا وتتم عملية الخلط محليا ثم تتبعها عمليات التصنيع حتى تنتج وحدات الوقود نفسها .

وسوف يبدأ فى إنشائه وتشغيله فور الاتفاق وحتى يمكن البدء فى تصنيع الشحنة الثانية للمفاعل من الآن

ومن المقترح أن يكون هذا المصنع لتزويد البلاد العربية والإفريقية مستقبلا وبذلك نضمن تركيز التصنيع للخامات فى الجمهورية .

دخولنا مرحلة تحضير غاز سداسى فلوريد اليورانيوم يمكننا بواسطة أجهزة القوى الطاردة المركزية التى اخترعتها ألمانيا أخيرا وعرضت على المخابرات العامة وبالتالى علينا وسيمكننا فصل النظير ٢٣٥ ويتحقق لنا استقلال التصنيع محليا ومن الخامات المحلية .

ما ليس في صالح هذا الحل

أولا : بالنسبة لمفاعلات القوى وإزالة الملوحة :

من جانب أمريكا سوف تتمسك بشروط الضمانات والتفتيش ولو أنها عرضت أخيرا أنها تقبل عمل اتفاق ثنائي بين البلدين على غرار اتفاقها مع الهند .

مفاعلات أمريكا للقوى وإزالة الملوحة تعمل بالوقود المزود وفي سياستنا المستقبلية يمكننا فصل النظير ٢٣٥ محليا من خاماتنا وعمل عملية التزويد محليا كما ذكر بعاليه .

ليس من السهل التحكم في هذا النوع من مفاعلات القوى الأمريكية لإنتاج البلوتونيوم .

ثانيا : بالنسبة للمفاعل الاستراتيجي النووي :

ليس هناك تسهيلات في الدفع من ناحية المفاعل النووي ولكن المطلوب يبلغ حوالى ٢ مليون جنيه بالعملة الصعبة ومثلها بالعملة المحلية ويمكن الاتفاق على تسوية الدفع على آجال محدودة .

من المخاطرة الاعتماد على العرض النووي وحده (أى بدون شراء مفاعل من أمريكا) لأنه إذا لم تدخل أمريكا ربما تسحب عطائها ثانيا تحت ضغط أمريكا .

الحل (ب) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل قوى واحد من شركة سيمنس لتوليد الكهرباء وإزالة الملوحة ويصلح في الوقت نفسه للناحية الاستراتيجية . "

المزايا :

الوقود هو اليورانيوم الطبيعي والمهدئ والمبرد هو الماء الثقيل وكلاهما يمكن إنتاجه محليا ولا يعتمد على الخارج .

من السهل التحكم في التشغيل وإنتاج النظير المطلوب من البلوتونيوم .

ليس هناك صعوبة في معالجة الوقود المحترق الناتج من المفاعل لاستخلاص البلوتونيوم المطلوب .

منتظر الحصول على تسهيلات دفع ولو أنها ربما تكون أقل من المعروض من الجانب الأمريكى .

زمن التوريد والتركيب والتشغيل ٤٨ شهرا .

يتساوى فيما سوف يصنع محليا من المفاعلات الأمريكية .

يعتبر العرض الوحيد المتكامل من ناحية إنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة وعرض تصنيع الوقود كما أنه يفي بالأغراض الاستراتيجية ولن نحتاج إلى مفاعل آخر للاختبارات والأبحاث .

هناك إلحاح ملحوظ من جانب شركة سيمنس للفوز بهذا المشروع كما أنها كذبت ما نشر بالجرائد عن تعاونها مع إسرائيل .

من المنتظر التحلل من الكثير من الضمانات والتفتيش وهذا يرجح الموقف بالنسبة لهذا العطاء .

ما ليس في صالح هذا الحل :

الإنتاج لن يبدأ إلا بعد ٤٨ شهرا على الأقل وهو الزمن اللازم لتركيب وتشغيل المفاعل أى إنتاجنا من البلوتونيوم الحربى سيكون متأخرا حوالى سنتين عن العرض النرويجى فى الحل (أ) .

من ناحية توليد الكهرباء - سعر الإنتاج للكيلوات ساعة ٣ ملليم وهو أقل سعر توليد كهرباء من أى محطة حرارية عادية ذات نفس القوة وكذلك أرخص من سعر كهرباء محطة غرب القاهرة .

إذا أخذ فى الاعتبار تعويض للمحطة فى رأس المال من حيث أنها محطة تستعمل الوقود الطبيعى والماء الثقيل وهى تصنع محليا ومن الخامات المحلية فإن ذلك سيجعل سعر الكهرباء المنتج يساوى أو يقل عن سعر الكهرباء المنتجة من المحطات الأمريكية وبالتالي فإن سعر إنتاج الكهرباء يكون أرخص من أى محطة مماثلة بجانب مقدرة المحطة على إنتاج البلوتونيوم .

هناك احتمال فى أن تضغط أمريكا على ألمانيا إذا أرسى العطاء عليها للاعتذار عن القيام بالتنفيذ ولذلك يجب الاتصال من الآن مع مندوبيهم .

الحل (ج)

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية ومفاعل إضافى للاختبارات والتجارب من الولايات المتحدة أيضا للوفاء بأغراضنا الاستراتيجية . "

المزايا :

أولا : بالنسبة لمفاعل التجارب والاختبارات (المفاعل الاستراتيجى) :

مفاعل إنتاج البلوتونيوم منفصل تماما عن مفاعل القوى مما سوف يجعل اقتصاديات الأخير لا تتأثر بالتجارب .

يعمل هذا المفاعل بالوقود الطبيعي والمهدئ والمبرد الماء الثقيل .
سهولة التشغيل والتحكم لإنتاج البلوتونيوم المطلوب ، وله نفس المزايا السابق
ذكرها للمفاعل النووي .

هناك ضمان للتمويل من الجانب الأمريكى على أنه جزء من المناقصة الخاصة بمفاعل
القوى والتي نص فيها على طلب تسهيلات البحوث .
مدة التشغيل لهذا المفاعل والحصول على البلوتونيوم منه لا تتعدى من سنتين إلى
سنتين ونصف .

ثانيا : بالنسبة لمفاعل القوى وإزالة الملوحة :

هى نفس المزايا التى ذكرت فى الحل (أ) السابق .

ما ليس فى صالح هذا الحل :

سنعتمد على بلد واحد فى تنفيذ كلا المشروعين الحربى والمدنى .

تتمسك أمريكا بشروط الضمانات والتفتيش .

الحل (د) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل قوى وإزالة ملوحة من الولايات المتحدة
الأمريكية وأن تحصل على مفاعل إضافى من الهند للاختبارات والتجارب ويفى
بأغراضنا الاستراتيجية " .

المزايا :

بالنسبة لمفاعل إنتاج الكهرباء والقوى وإزالة الملوحة له نفس المزايا السابق ذكرها .

بالنسبة للحصول على مفاعل للأغراض الحربية يمكن القول بأن الهند لم تتقدم فى
المناقصة الدولية لمفاعل القوى .

برنامج الهند مزدحم الآن ببناء مفاعلات للقوى .

ما زالت الهند تعتمد على كندا وأمريكا فى بناء مفاعلاتها رغم تفوقها الصناعى الذرى

ربما تسمح إمكانياتها الصناعية بصناعة بعض الأجزاء من المفاعل ولكن بناء المفاعل
كله ربما يحتاج لبعض المساعدات الخارجية .

المفاعل الجاهز الممكن تقليد تصنيعه هو المفاعل الكندى الهندى للتجارب
والاختبارات وقوته ٤٠ ميجاوات ويصنع فى كندا حسب اتفاقية الكومنولث للتعاون
العلمى .

الوقت لا يسمح بدخول مرحلة جديدة في التصميم والتجربة لعمل مفاعل مبسط السابق الإشارة إليه ولا شك أن الهند ستشتري الكثير من الأجزاء اللازمة من الخارج . قامت الهند ببناء مفاعلين صغيرين للأبحاث ولكن المطلوب لنا أكبر من هذه القدرة بكثير .

تسهيلات الدفع تبدو غير ميسرة مع الهند . طلبنا بعض الأفراد للمساعدة معنا في بناء المعمل الحار (مع الفارق من كافة النواحي عن المفاعل) فاعتذرت الهند لانشغال كل أفرادها وقبلت فقط بعض المبعوثين للتدريب هناك ودراسة المعمل .

(الهند أخذت التصميمات نقلا عن مشروع النرويج المقدم إلى يوغوسلافيا ونفذت بعض أجزائه محليا) وقد ذكر ذلك مدير الطاقة الذرية النرويجية .

هناك تعاون ذرى بين الهند وإسرائيل رغم عدم اعتراف الهند بها .

الحل (هـ) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية ومفاعل إضافي للاختبارات والتجارب من الصين الشعبية للوفاء بأغراضنا الاستراتيجية . "

المزايا :

بالنسبة لمفاعل إنتاج الكهرباء والقوى له نفس المزايا السابق ذكرها .
بالنسبة للحصول على مفاعل من الصين للأغراض الاستراتيجية يمكن القول بما يلي :

- أ - القنابل التي فجرتها الصين الشعبية تشير دراسات الهبوط للغبار الذرى أنها مصنوعة من اليورانيوم ٢٣٥ وليست من البلوتونيوم .
- لا يمكن التكهن بإمكانيات الصين الشعبية الصناعية في المرحلة الحالية وكذلك مدى قدرتها على إنتاج مفاعلات تصلح للأغراض الاستراتيجية .
- ج - يحتاج الأمر إلى كثير من المعلومات الغير متوفرة حاليا .
- د - أخشى بدء أى اتصال الآن فربما امتنعت أمريكا وألمانيا والنرويج عن التعاون معنا .

هـ - هناك حساسية كبيرة بالنسبة لموقف الهند من الصين .

و - ربما أمن الحصول على بعض تسهيلات التمويل والدفع من ناحية الصين .

ز - يمكن الاتفاق مع الصين على عدم الارتباط بالضمانات والتفتيش على هذا المفاعل الاستراتيجي .

ما ليس في صالح هذا الحل :

قد لا ترغب الصين في كشف موقفها معنا إذا كان هناك تعاون مع أمريكا .
قد ترفض أمريكا التعاون معنا في بناء مفاعل القوى وإزالة الملوحة لتعاوننا مع
الصين الشعبية.

من الصعب التكهن بالمدى الذى تريد أن تتعاون معنا الصين فيه وطريقها الذى
سارت فيه برامجها (البلوتونيوم أو اليورانيوم ٢٣٥) .

وفي ختام هذه الجلسات الثلاث خلص السيد صلاح هدايت إلى اقتراحات محددة
حيث تحدث قائلا - كما أذكر -

هذه هى الصورة المتبلورة أمامنا حتى الآن ، رأيت أن أضعها تحت أنظار سيادتكم .
وقال السيد صلاح هدايت بعد ذلك أحب أن أوصى - إذا أذنتم سيادتكم - أن
الجمهورية عليها أن تسرع في تنفيذ البرنامجين التاليين في المجال الذرى فورا :
أ - تحقيق البرنامج الذرى الاستراتيجي .

ب - تحقيق البرنامج المدنى أيضا (توليد كهرباء وإزالة ملوحة ماء البحر) .
وذلك حتى لا نتخلف علميا وحتى تتم العملية الاستراتيجية على أكمل وجه
خاصة وأن الظروف كما اتضح مما ذكر بعاليه - مواتية تماما لتحقيقها ، وخاصة الناحية
الاستراتيجية ويعتبر ما تم للآن بما أمكن تحقيقه نجاحا كبيرا وخطوة واسعة نحو تحقيق
أهدافنا .

وفي الواقع فإن الارتباط بين الناحيتين وثيقا جدا ، ويعتبر كل منهما مكمل للآخر ،
والمهم هو المستوى التكنولوجي في المجال الذرى الذى يمكن - إذا وصلت إليه البلاد -
أن تحفظ لنفسها مكانتها بين الدول ، كما سبق أن ذكرت في تقرير سابق لسيادتكم .

كما أحب أن أنوه بتسابق الدول على حل مشكلة إزالة ملوحة ماء البحر أو الاشتراك
فيها ، ويعتبر حلها نصرا علميا للقرن العشرين .

ولم يفت إسرائيل إدراك ذلك ، فإنها تعمل بكل قواها على ألا تفوتها هذه الفرصة ،
وتود أن تقرر اسمها بحل مشكلة المناطق الجرداء - التى تحوى البلاد العربية - علميا ،
وقبل مرور عشرون عاما على وجودها فيها وهو الشئ الذى لم يحاوله أهلها الأصليون
- العرب - حلها للآن .

وأرى أن نستفيد من طرق التمويل وتسهيلات الدفع المتاحة أمامنا ، ونبدأ في تنفيذ
هذا المشروع بأسرع ما يمكن ، والذى لا يقيد أى شرط أو قيد ، وذلك قبل أن تنجح

دولة أخرى عربية - مثل تونس أو غيرها - في المنطقة ، وتحتضن الفكرة وتسعى لكى ينفذ المشروع بها ، ويضيع منا هذا الكسب .

كما أرجو أن تتكرم سيادتكم بصدور الأوامر بما يتبع لوضع حد لحالة عدم الاستقرار السائدة ، سواء بين من يعملون بالمؤسسة ومشروع مفاعل القوى والتصنيع الذرى والمعمل الحار ، أو خارج المؤسسة أيضا .
ولما كان هذا الأمر من الأمور التى أعتقد أنه يجب الرجوع فيها إلى سيادتكم شخصيا لعدة أسباب :

أولا : - بالنسبة لخطورتها ومدى ارتباط المشروع بمستقبل البلاد من الناحية الاستراتيجية - ليس فقط ضد إسرائيل - ولكن أيضا لمواجهة القوى المختلفة التى تسير أساطيلها فى البحر الأبيض المتوسط أو تريد النفاذ إليه ، وكذلك لمواجهة القواعد العسكرية التى تحيط بالبلاد ، أو من المواقع الإستراتيجية البعيدة التى ترمى إلى الإحاطة بالجمهورية عن بعد .. وهذه أمور تستوجب استقلالنا الفعلى الكامل فى الميدان الذرى لغرض وجودنا وسياستنا على مستوى الصعيد العالمى .

ثانيا : - بعد تحقيق النجاح الذى أمكن إحرازه فى خطوات تنفيذ خطة الجمهورية فى المجال الذرى (الخطة السرية) وأهدافها القريبة والبعيدة المشار إليها فى أول اللقاء .

ثالثا : - بعد التوفيق الكبير فى الحصول على العروض التى قدمت للمؤسسة فى هذه المناقصة العالمية ، وظهور النواحي الاقتصادية للطاقة الذرية بصورة لم تعرف من قبل ، وبعد هذا المجهود المضنى المستمر الذى بذل حتى أمكن تعبئة رأى العام العالمى وتشجيعه للفكرة - تحت ستار موضوعات الساعة البراقة مثل إزالة الملوحة واندفاع الدول الكبرى وتحمسها لحلها - سواء على مستوى الاتفاقات الثنائية أو الحلقات والمساعدات العلمية العالمية ، الأمر الذى قد يصعب جمعه ثانية وخاصة إذا بدأ العمل فى مكان آخر ، وانصرف الاتجاه العالمى إلى موضوع جديد آخر .

لكل ذلك رأيت أن أرفع الأمر لسيادتكم راجيا التوجيه بما يتبع حيال النقاط التالية :
أ - الاستمرار فى العمل أو إيقافه - علما بأن أعمال المناقصة وتحليلها والبت فيها على وشك الانتهاء - وكما ترى سيادتكم كلها إمكانيات وكسب للجمهورية ونجاح وتحقيق لخطتها الذرية بالكامل .

ب - إذا تراءى لسيادتكم الموافقة على الاستمرار فى أعمال المناقصة ، فبمناسبة إعداد الخطة الخمسية الثانية للجمهورية ، أرجو - فى حالة الموافقة على السير فيها - التكرم بإصدار أوامركم بدرج مشروع مفاعل القوى ومتعلقاته بالخطة ، حيث أن وزارة التخطيط متوقفة عن إدراجه للآن .

وفي الواقع أن عدم إدراجه سوف يسبب لنا متاعب جمة ، إذ سيبدو أن المشروع ليس ذو أهمية للبلاد ، وستظهر الأغراض الاستراتيجية له إذا أدرج في ميزانية خاصة أخرى ، وسيصعب علينا وجود من يرغب في الدخول فعلا في مساعدتنا . هذا علاوة على أن إدراجه في الخطة لن يعنى إدراج مبالغ ضخمة بل ستكون مبالغ اسمية لأن تسهيلات الدفع (التى قد تصل إلى ٤٠ سنة وفائدة ٧,٥ ٪ من أمريكا مثلا) ستسدد بعد تشغيل المفاعل ، أى في الخطة الثالثة إنشاء الله ، علاوة على أنها مبالغ لا تتعدى المعقول ، والجارى تنفيذه في الأعمال العادية .

ج - في حالة الموافقة على الاستمرار ، أرجو أن سيادتكم تشير إلى الاتجاه الذى ترونه أنه أنسب طرق الحل المفتوحة أمام الجمهورية حتى يمكن توجيه المناقصة إليه من الآن ، فمثلا يمكن الاتجاه فورا إلى الاتصال مع النرويج وتوقيع عقد الشراء لمفاعلها المعروض علينا - وحسب التعديلات التى طلبناها ووافق الطرف النرويجى على إجرائها ومعه متعلقاته الأخرى - قبل الاتفاق مع الولايات المتحدة على شراء مفاعل القوى وإزالة الملوحة منها ، وبذلك نضمن مدى التعاون الذى سيتحقق مع كل من البلدين .

إذا رأى الرئيس الأخذ بالعرض الألمانى - يمكن عمل تعويضات مزايا الإستقلال الصناعى المحلى فى الميدان الذرى ، والعمالة وغيرهما ، ثم عمل الترتيبات اللازمة لطريقة التقدم ، إما عن طريق مصانع سيمنز الأسبانية أو عن طريق فرنسا أو غيرهما ، وذلك لملافاة الموقف السياسى .

هـ - وإذا تراءى لسيادتكم أى رأى أو حل آخر يمكن محاولته ، أرجو الإشارة إليه حتى يمكن البدء فورا فى تنفيذه على الوجه الذى ترونه ، وقبل فوات الفرصة والأوان . ثم ختم كلامه قائلا :

سيادة الرئيس - أحب أنؤكد لسيادتكم مخلصا مخلصا مخلصا - أن هذه الفرصة هى من أحسن الفرص التى ستحقق الخطة الذرية للجمهورية ، ولو كان يراودنى أدنى شك فى ذلك أو فى صحة ما أقول ما رفعت ذلك لسيادتكم ، وإذا عزمت فتوكل على الله .

كان الرئيس جمال عبد الناصر طوال هذه الاجتماعات مستمعا جيدا ومستوعبا لكل ما طرح ومدركا لكل الظروف التى تحيط بمصر من هذه الزاوية و أعرب عن تقديره الكامل للسيد صلاح هدايت والفريق المعاون له وأصدر الرئيس عبد الناصر فى النهاية توجيهات محددة وذلك بعد أن قرأ مذكرة عما دار فى هذه الجلسات لأكثر من مرة وعاد وتناقش حول بعض الأمور مع السيد صلاح هدايت وكانت التوجيهات تقضى بالآتى :

- الموافقة على السير فى المشروع والرأى الذى أبداه السيد صلاح هدايت .
- طلب وضع برنامج زمنى للتنفيذ تحت إشرافه المباشر .

- موافاة سكرتير الرئيس للمعلومات بتقارير متابعة دورية حول مراحل التنفيذ ، وأية عوائق قد تطرأ على المشروع .
- التنسيق مع باقى الجهات والوزارات المعنية وصولاً لتحقيق الهدف من المشروع .

ملحوظة من المؤلف :

جميع الرسائل والتقارير و العروض الدولية التى قدمت وتأثيرات الرئيس جمال عبد الناصر ، وكذا تقارير المتابعة المتعلقة بهذا الموضوع الحيوى والخطير ، و الذى استكملة بعد ذلك ، حتى دخولى سجون السادات الدكتور عبد المعبود الجبيلى ، حيث أكمل حلقة الاتصالات من أجل استمرارية تنفيذ المشروع مع كل من الهند والصين وكانت هذه الاتصالات بكل المقاييس متقدمة وناجحة ، ملحوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السرى للغاية بمنشئة البكرى .

هناك موضوع على جانب عظيم من الأهمية كان من المفروض والمنطقى أن أتناوله مع المشروع النووى المصرى وهو مشروع صناعة الصواريخ ، ولكنى لأسباب تتعلق بالأمن القومى المصرى بالدرجة الأولى سوف لا أستطيع أن أتعرض له . وكل ما أستطيع أن أقوله فى هذا الصدد أن هذا المشروع كان ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما مشروع الصواريخ الباليستية ومشروع صواريخ الدفاع الجوى .

و كانت المسئولية عن المشروع الأول تقع على عاتق اللواء طيار عصام الدين محمود خليل ومعه مجموعة من الخبراء من المهندسين والعلماء المصريين والألمان ، واللواء مهندس محمد إبراهيم سليم واللواء مهندس مختار هلوذة على رأس مجموعة من العلماء والمهندسين المصريين من الكلية الفنية العسكرية .

أما مشروع صواريخ الدفاع الجوى فقد كان مسئولا عنه اللواء مهندس محمد إبراهيم سليم واللواء مهندس دكتور أحمد داود حجازى واللواء مهندس يسرى خطاب نائب رئيس هيئة التسليح الحربى واللواء مهندس إبراهيم سالم مدير الكلية الفنية العسكرية .



عبد الناصر والبرنامج الفضائي في مصر

يظن كثيرون أن برنامج جمال عبد الناصر لبناء الصواريخ كان الغرض منه عسكريا فحسب ، وان إنتاج صواريخ الظافر "٣٠٠ كلم" والقاهر "٦٦٠ كلم" كان الغرض منه بناء حائط ردع صاروخي في مواجهة التهديدات الأجنبية لاسيما التهديد الصهيوني فقط ، لكن الحقيقة هي أن برنامج عبد الناصر الصاروخي كان يستهدف الوصول إلى الفضاء بصاروخ مصري اسمه "الرائد" وعنه دار حوار بين الدكتور محمد بهي الدين عرجون أبو الفضاء المصري ورئيس شعبة علوم الفضاء بهيئة الاستشعار عن بعد، وهو المسئول عن البرنامج الفضائي المصري الجديد وبين أحد المحاورين في إحدى القنوات الفضائية عام ٢٠٠٩ ، حيث أكد عرجون أن برنامج عبد الناصر الفضائي كان طموحا للغاية وكان مقدر له أن يخترق الفضاء بصاروخ مصري وبخبره ألمانية مصرية مختلطة ولما بدت علامات الدهشة على المحاور وساله :نحن كنا نظن أن برنامج عبد الناصر لم يكن جديا بل كان دعائيا؟

قال د.عرجون بكل ثقة: لقد كان برنامجا جادا جدا وعلميا ، وكنا على بعد خطوات من إنتاج الصاروخ "الرائد" وهو حاصل جمع الصاروخين الظافر والقاهر ويصل مداه إلى ١٥٠٠ كيلو مترا ولم يكن الغرض منه عسكريا بل هو صاروخ مدني الغرض منه الوصول إلى الفضاء ودخول مرحلة علوم الفضاء .

وأكد الدكتور عرجون أن المرحلة من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧ هي أفضل المراحل العلمية في تاريخ مصر المعاصر بمعايير موضوعية وليست أيديولوجية ولا عاطفية وبرهن على ذلك بأنه في عام ١٩٦٠ تم إنشاء هيئة الطيران المصرية برئاسة اللواء طيار عصام الدين محمود خليل مدير المخابرات الجوية وتحت الإشراف المباشر لعبد الناصر، وكان يخضع لتلك الهيئة:

- مصنع ٣٣٣ الحربي (صخر) لصناعه الصواريخ برئاسة ايوجين سنجر .
- مصنع قادر لصناعه أجهزة التحكم الصاروخية .

• مصنع ٨١ الحربي (مصر الجديدة للصناعات الكيماوية) لصناعة وقود الصواريخ
والرؤوس المتفجرة

• مصنع ٢٧٠ الحربي (قها للصناعات الكيماوية)

وتم بناء وحدة للتجارب على بعد ١٠٠ كم من القاهرة .

وقد بلغ حجم العمالة المصرية في مصنع ٣٣٣ الحربي (صخر) أيامها حوالي ١٠٠٠
عامل وعالم مصرى يساعدهم ٢٥٠ عالم وفني ألماني من خبراء شركة ومصانع .

وبعد سلسلة عمليات صهيونية نفذها الموساد ضد العلماء الألمان انسحب الألمان
وتركوا الخبراء المصريين وكانوا على قدر المسؤولية وتم استكمال البرنامج الصاروخي
منذ منتصف الستينات بعقول عربية مصرية تماما .

وقتها قام علماء مصر بتطوير الصاروخ الظافر والذي يبلغ مداه ٣٥٠ كم والصاروخ
القاهر والذي يبلغ مداه ٦٠٠ كم والصاروخ الرائد العابر للقارات والمكون من مرحلتين
ويبلغ مداه ١٥٠٠ كم وقد حققت التجارب الأولية على الصاروخ الظافر والقاهر
نجاحا ملحوظا فضلا عن إنتاج الطائرات وبعضها كان في مستوى الميراج الفرنسية .
واضيف من جانبي ان المسئولين الالمان يسعون حتى الان سنة ٢٠١٢ للحصول على
وثائق المعرفة وتفاصيل الـ KNOW HOW لتصنيع هذه الطائرات وكانت تسمى
القاهرة ٢٠٠ والقاهرة ٣٠٠ وهذا يؤكد جدية ومدى اهمية المشروع

المهم هنا أن عبد الناصر كان مدركا لأهمية دخول عصر الفضاء ، كأحد أبرز موجات
حضارة مابعد الصناعة وكان يرسم للأمة مسارا مختلفا عن شعوب وقعت في التبعية ،
ولم يكن مهتما بالجانب العسكري فقط كما يعتقد البعض بل أن عبد الناصر ظل ينظر
للعملية الثورية على إنها شعبية من جهة وحضارية من جهة أخرى .. وقد اتفق المراقبون
حتى من أعداء التجربة الناصرية على أن الشعب المصري لم يشارك في حياته في العمل
السياسي والنقابي كما شارك في عهد الثورة ، وقد عرف الفلاحون طعم العمل السياسي
والبرلماني وعرفوا معنى الانتخابات والصراعات السياسية ومصطلحات من نوع اليسار
واليمين والإخوان والشيوعيين والناصريين والميثاق وفلسفة الثورة وهي مصطلحات
لم تكون معهودة في عصور ماقبل ، فقد كان في مصر أكثر من ١٧ مليون فلاح معدم ،
وجاهل ومريض .. وكان هناك ما يسمى مشروع الحفاء تبناه بعض النواب في البرلمان
قبل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ، وكانت النخبة المثقفة عبارة عن شريحة محدودة من المثقفين الذين
تعلم أغلبهم خارج مصر أو من أبناء الباشوات الذين تربوا في الإقطاعيات ولم تكن
هناك طبقة وسطى بالمعنى العلمي إلا في عهد الثورة التي أنتجت الطبقة بوعياها التاريخي
وثقافتها النهضوية .

أما الطابع الحضاري في الثورة فهو شمولية الإبداع في كافة المجالات فالأدباء والمثقفين لازالوا يتحدثون بحنين عن جيل الستينات في الشعر والرواية والمسرح والسينما، حيث النهضة كان لها ألف عنوان ودليل، والعلماء يتكلمون عن نهضة علمية لامثيل لها تمثلت في أكاديمية البحث العلمي التي صارت مهمة في عهد السادات - مبارك أي في جمهورية الكامب وما ادراك ما الكامب، وتجسد الإنتاج في ٥ آلاف مصنع تم بيعها في عهد الردة والخصخصة، والشباب والنساء بل والعواجز من امثالنا يتحدثون بشجن عن مرحلة النهوض القومي حيث كان الشاب يفتخر بأنه عضو في منظمة الشباب الاشتراكي التي خرجت جيلا من السياسيين الثوريين، بعضهم تمسك بالمبدأ والبعض الآخر إنساق في ركب الانتهازية الساداتية المباركية، والإحساس بالذات — والوحدويون يتحدثون عن الجمهورية العربية المتحدة التي ولد في رحمها أول مشروع فضائي عربي، والذي كان احد أسباب التحرش الأميركي الأوروبي بالثورة ومد الكيان الصهيوني بكل مايلزم من مال وعتاد وأسلحة وخبراء لكي ينفذ العدوان ويعطل مشروع العرب الفضائي ضمن المشروع القومي للانعتاق من التبعية إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وهو المشروع الذي مازال معطلا حتى إشعار آخر.

ولا أستطيع أن أنهي كلامي عن هذا الموضوع المهم دون الإشارة والتنويه والتنبيه لشباب مصر أم الدنيا ورجالها ونسائها الذين قاموا بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تلك الثورة الفريدة في نوعها وفي هذا الزمان، ثورة سلمية لتحقيق تصحيح واعادة البوصلة للمجتمع المصري لمصرنا الحبيبة — ثورة حماها وأمنها حتى اليوم مؤسسة محترمة قوية نقية هي المؤسسة العسكرية المصرية حماها الله، وبالمناسبة أرجو من بعض الشباب أن يراجع موقفه عما قيل من المنادة في فترة عصبية بسقوط حكم العسكر ورجائي هذا لا ينفي أنه حدثت أخطاء في مرحلة معينة ولكن بالقطع كانت أخطاء غير مقصودة بدليل أنهم تنازلوا عن السلطة لجيل جديد أثبت أنه يحقق نفس المبدأ الذي تبنته المؤسسة منذ يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ .

* * *

ولا أستطيع ان انهي كلامي دون أن أقول للأجيال الجديدة إن مصر هي أم الدنيا والله سبحانه وتعالى حاميا فقد ورد ذكر مصر في كتابه العزيز خمسة مرات صراحة : مصر، وحوالي ثمانين مرة غير مباشر كما ورد ذكرها في الإنجيل والتوراه اكثر من مرة . ولقد حل بأرض مصر ايضا خمسة من انبياء الله هم ادريس وابراهيم ويوسف وموسى

وعيسى صلوات الله عليهم وقال نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام عن رجال مصر ان فيهم خير اجناد الله وانه كتب عليهم الرباط الى يوم الدين ومن نساء مصر كانت هاجر ام العرب والمسلمين وام سيدنا اسماعيل ، ومارية القبطية ام ابراهيم ابن محمد رسول الله الكريم ، واحتمت السيدة مريم وابنها المسيح عيسى عليهما السلام بمصر من بطش الصهاينة .

أما في السبعينات فقد كتب الشهيد جمال حمدان بخط يده ما يلي بالنص عن مصر :

" جمال عبد الناصر هو أول حاكم وزعيم مصري يكتشف جوهر شخصية مصر السياسية ويضع يده على الصيغة المثلى للسياسة الخارجية المصرية " .

لم يكن عبد الناصر هو مخترع تلك الصيغة المثلى لسياسة مصر الخارجية ولكنه أول من تشرب بها وفهمها وبلورها فكريا وطبقها عمليا إلى أقصى حد فنقلها من الفكر السياسي إلى التطبيق السياسي ولكن للأسف فكما كان هو أول من عرف وطبق جغرافية مصر السياسية كما ينبغي أن تكون فإنه كان أيضا الأخير حتى الآن ، في كتابه " فلسفة الثورة " صاغ عبد الناصر خريطة جيوبوليتكية أصيلة لمصر عبر تحديده لدوائر السياسة المصرية الخارجية .. الدائرة العربية تحيطها الدائرة الأفريقية وتشملها معا الدائرة الإسلامية ببعد نظر ملحوظ حيث يبدأ التأثير من الأقرب للأبعد .

جمال عبد الناصر هو محرر مسودة مصر المستقبل وتجربته هي مجرد بداية مصر التي نريدها .. مصر العظمى .

المواطن القومي العربي المصري الناصري

عبد الرؤوف سامي شرف عبد العزيز محمد شرف

مصر الجديدة

٢٠١٥ / ١ / ١٥

* * *

فهرس الكتاب الثالث

ص ٥٦١ - ص ٨٦٠

رقم الصفحة	الموضوع
٥٦٣	مقدمة الكتاب الثالث
٥٦٧	الفصل الثامن : أحاديث العمورة ١٢ - ١٣ أغسطس ١٩٧٠
٥٨٥	الفصل التاسع : صنع القرار في تجربة عبد الناصر
٥٨٧	تقديم
٥٩٠	أولاً : فلسفة عبد الناصر في صنع القرار
٥٩٦	ثانياً : كيف كان عبد الناصر يختار معاونيه
٦١٥	• عبد العزيز حجازي - ١٩٦٨
٦١٥	• عزيز صدقي - ١٩٥٦
٦١٦	• ضياء الدين داوود - ١٩٦٨
٦١٧	• محمد حلمي مراد - ١٩٦٨
٦٢٤	ثالثاً : آليات صنع القرار وهياكله
٦٢٥	• دور مجلس الوزراء في نظام عبد الناصر
٦٢٧	• التحرك الميداني المباشر والتواصل مع الجماهير
٦٣٢	• الرسائل والشكاوي
٦٣٣	- البريد الأسود
٦٣٦	- نماذج من شكاوي ورسائل المواطنين
٦٣٨	- "ليه بترفعوا شعارات مانتوش قادرين تطبقوها ؟!!"

رقم الصفحة	الموضوع
٦٤٣	الفصل العاشر: عبد الناصر والتنظيم السياسي
٦٤٥	١- المراحل التحضيرية
٦٤٧	التنظيمات السياسية الأولى للثورة
٦٤٧	هيئة التحرير - الاتحاد القومي
٦٤٨	٢- الاتحاد الاشتراكي العربي
٦٥٣	• هل الاشتراكية يافطة؟
٦٥٥	• الشعب .. وأعداء الشعب !!
٦٦٩	• اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي
٦٧١	• الرئيس وخالد محمد خالد وحرية الكلمة
٦٧٩	• الثقافة الطبقيّة
٦٨٤	• ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢
٦٨٦	• معالم الديمقراطية السليمة
٦٨٧	٣- تنظيم طليعة الاشتراكيين " التنظيم الطليعي "
٦٩١	• الأمانة العامة للتنظيم الطليعي
٦٩٢	• مجموعة المعلومات
٦٩٢	٤- الاتحاد الاشتراكي العربي " رؤية نقدية "
٦٩٦	٥- إشكاليات العمل في التنظيم السياسي
٦٩٧	٦- تقييم تجربة التنظيم الطليعي
٧٠٠	• عبد الناصر والتعددية السياسية
٧٠٣	• تاريخ العمل السياسي في شرق القاهرة
٧١٤	• تأسيس نادي الشمس الرياضي

الموضوع	رقم الصفحة
محاولات التغيير بعد عدوان يونيو ١٩٦٧	٧١٦
أولا : طرح قضية التعددية	٧١٦
• جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ٣ أغسطس ١٩٦٧	٧١٧
• محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ٤ أغسطس ١٩٦٧	٧٢٦
• أين المسير بهذا النظام القديم ؟	٧٣٣
• الخلاصة	٧٣٦
ثانيا : محاولات التغيير من داخل النظام : بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨	٧٣٧
• مظاهرات الطلبة ضد أحكام قادة الطيران فبراير ١٩٦٨	٧٣٨
• هل هناك حكومة ؟؟	٧٤٢
• بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨	٧٤٧
ثورة يوليو والتنمية	
الفصل الحادي عشر :	
عبد الناصر وقضايا المجتمع المصري - لماذا الاشتراكية والتنمية ؟ !!	٧٥٧
• الحرية السياسية والحرية الاقتصادية	٧٥٩
• نشأة وزارة الصناعة	٧٦٥
• القوانين الاشتراكية يوليو ١٩٦١	٧٦٧
• ما وصلنا إليه	٧٧٦
• الفرق بين الاشتراكية والماركسية	٧٧٧
الأبعاد القطاعية للتنمية	٧٩٢
أولا : الزراعة	٧٩٢
ثانيا : الصناعات الاستخراجية والطاقة	٧٩٧
ثالثا : قطاع الصناعة	٧٩٩
• جمال عبد الناصر والصناعة	٨٠١
• التخطيط في عهد جمال عبد الناصر	٨٠٥

رقم الصفحة	الموضوع
٨٠٦	رابعاً : قطاعات التنمية البشرية
٨٠٨	خامساً : الخدمات الانتاجية
٨١٨	• حكاية القطاع العام والقطاع الخاص
٨١٩	• أوضاع القطاع الخاص المصري سنة ١٩٦١
٨٢١	• تطور قيمة الانتاج الصناعي ١٩٥٢ - ١٩٧٠
٨٢٥	الفصل الثاني عشر : عبد الناصر والبرنامج النووي والفضائي في مصر
٨٢٧	عبد الناصر والبرنامج النووي
٨٣٢	مراحل التنفيذ
٨٣٣	العوامل المؤثرة على التنفيذ
٨٣٣	أولاً : موقف الدول المختلفة
٨٤٠	ثانياً : إمكانياتنا المحلية
٨٤١	ثالثاً : التمويل
٨٤٣	مناقشة طرق الحل المفتوحة
٨٥٣	عبد الناصر والبرنامج الفضائي
٨٥٧	الفهرس

رقم الايداع
٢٠١٤ / ٢٣٤١٦
الترقيم الدولي : ٥ - ٢٦٣ - ٢٠٩ - ٩٧٧ - ٩٧٨ I.S.B.N

سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف



في السنوات القليلة الماضية عاشت مصر - ومعها الأمة العربية أجواء الثورة.. تلك الثورات التي لم يكن لها قيادة بارزة فكانت أقرب إلى الانتفاضة، وكانت أخطاء - ولا تزال - ولم تجد الجماهير ما يرضي طموحاتها أو يحقق أحلامها فيما خرجت واثارت من أجله..

من هنا وجدنا كثيرون ينقبون في تاريخهم عن روح الزعيم والقائد والناظر والمعلم، وجدنا صور الزعيم جمال عبد الناصر تُرفع في ميادين مصر.. وبإصرار وبأيدي من لم يعاشوا جمال عبد الناصر بل بمن ولدوا بعد رحيله.. لماذا؟ هل لأن جمال عبد الناصر لمس قلوب الضعفاء والكادحين المظلومين.. هل لأنه انحاز إلى العمال والفلاحين وعمال التراحيل والمعدمين.. هل لأن جمال عبد الناصر سعى لتوحيد الصف الوطني والعربي وتحرير إرادة شعوب العالم الثالث من الهيمنة الاستعمارية.. فحفر صورته في قلوب الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية.. بل ربما لذلك كله.. فكان لزاما علينا إعادة التنقيب في حياة الزعيم جمال عبد الناصر، فلم نجد أصدق وأقرب من سامي شرف الذي عايش جمال عبد من الناصر أكثر من ١٥٥٥٠٠ نعم مائة وخمسة وخمسون ألف ساعة طيلة ١٨ عاما من النضال في الداخل والخارج.. إذا جالسته وجدت الاخلاص والتواضع والزهد.. وجدت أصالة شعب مصر وروح جمال عبد الناصر تسكن في عقله وقلبه.. إنه رجل المعلومات الذي ساهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٢ ثم اختاره جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، وفي أبريل ١٩٧٠ عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى سكرتير الرئيس للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ثم جاور السادات لعدة أشهر..

مع البداية - يناير ١٩٥٣ - سُجن بسبب وشاية فيما عُرف بقضية المدفعية.. وكانت مكافأة نهاية خدمته الحكم عليه بالإعدام - فيما عُرف بانقلاب مايو ١٩٧١، ثم خُفّف إلى المؤبد قضى - منها عشر - سنوات متنقلاً في سجون مصر؛ وعلى الرغم من ذلك لم يتمالك دموعه عندما علم باغتيال الرئيس السادات، بكى العيش والملح، رغم الخلاف السياسي ورغم ظلمات السنوات والأيام في السجن ورغم وشايات الأصدقاء والزملاء.. إنها تراجيديا السياسة !! وبعد يناير ٢٠١١ أصدر العديد من الدراسات والمقالات من دروس التاريخ والتجربة التي عاشها مع الرئيس جمال عبد الناصر..

لقد سلمنا جميع أوراقه لنقدمها للجماهير خاصة الشباب والتي تصدر في أجزاء متتالية.. لتتعلم ونصحح أخطاءنا وننفض الخلافات ونتعلم أن الشعب هو الذي يراقب ويحكم والتاريخ يسجل ويحاسب..

مهندس

ماجد العزبي

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

القاهرة: ٢٠٢/٢٢٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٢٠٢/٤٨٤٦٦٠٢